النسخة الإلكترونية خاصة بالموقع
صيد الفوائد
saaid.net

بَحْرُ الدَّمِ

فِيمَا تَكَلَّمَ فِيهِ الأَلَبَانِي بِمَدحٍ أَوْ بِذمٍ

تأليف

محمد حامد محمد

بحر الدم

فيما تكلم فيه الألباني

بمدح أو بذم

تأليف

محمد حامد محمد

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمداً عبده ورسوله.

اللهم صلّ على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وآل إبراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم في العالمين إنك حميد مجيد.

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾ آل عمران/ ١٠٢ .

﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾ النساء/ ١ .

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ الأحزاب/ ٧٠-٧١ .

ثم أما بعد .....

فهذه دُرّة جديدة من دُرَر علامة الشام ومحدثها سماحة الشيخ محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله تعالى – نقدمها لمحبيه ، والمختصين بطلب الحديث وعلومه ، خاصةً علم الرجال.

فقد تصفحت كتب الشيخ عليه رحمة الله تعالى ، واستخرجتُ منها – ما استطعتُ – كلامه على بعض الرجال سواء المشتغلين بعلم الحديث ، أو بغيره . وسواء جرحاً لهم ، أو تعديلاً ، فكل كلمة ينطق بها الشيخ رحمه الله تعالى لا تخلو من فائدة ، ومعلومة عزيزة ، فريدة ، قلّ ما تجدها في غير كتبه .

وقد رتبت هؤلاء الرجال حسب الترتيب الأبجدي المعروف ، فخرج على هذا النمط الذي بين يديك عزيزي القارئ والذي أسأل أن ينفع الله به هو القادر على ذلك ، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات .

محمد حامد محمد

Mohamed-hamed-mohamed@hotmail.com

الأعظمي

ونقله عنه الشيخ الأعظمي في تعليقه على " الكشف " وأقره! وذلك مما يدل القارئ على ضآلة علمه، وقلة معرفته بهذا الفن، وضيق باعه فيه، فإنه لم يبين سبب التصحيح لسند أحمد دون سند البزار، ألا وهو التحديث وعدمه، وسكت عن التصحيح، وإنما حقه التحسين كما فعلنا للخلاف المعروف في ابن إسحاق، وجل تعليقاته من هذا النوع، لا تحقيق فيها ولا علم، وإنما هو مجرد النقل مما لا يعجز عنه المبتدئون في هذا العلم كأمثاله من متعصبة الحنفية وغيرهم، ومع ذلك لم يخجل بعضهم من السعي حثيثا لترشيحه لنيل جائزة السنة لهذه السنة (١٤٠٠) من الدولة السعودية تعصبا منه له، وصدق من قال: " إن الطيور على أشكالها تقع " ! وإنما حظي بها الأعظمي الآخر، ولعلها وجدت محلها. ولله في خلقه شؤون.

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ٦/٣٩٣]

الأعمش

الأعمش موصوف بالتدليس،وإن كان العلماء المتأخرون قد مشوا أحاديثه المعنعنة إلا إذا بدا لهم ما يمنع من ذلك. [سلسلة الأحاديث الضعيفة ٦٨/٣]

العلماء جروا على تمشية رواية الأعمش المعنعنة، ما لم يظهر الانقطاع فيها، وقد قال الذهبي في ترجمته في " الميزان ": " ومتى قال: (عن) تطرق إليه احتمال التدليس إلا في شيوخ له أكثر عنهم كإبراهيم وأبي وائل وأبي صالح السمان، فإن روايته عن هذا الصنف محمولة على الاتصال ". والشاهد من كلامه إنما هو أن إعلال رواية الأعمش بالعنعنة ليس على الإطلاق،وهو الذي جرى عليه المحققون كابن حجر وغيره، ومنهم المنذري نفسه، فكم من أحاديث للأعمش معنعنة صححها المنذري فضلا عن غيره، وليس هذا مجال بيان ذلك.

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ٤٠٣/٤، ٤٠٤]

رواية الأعمش عن أبي وائل معتمدة في «الصحيحين» لاختصاصه به، فلا يضره وجود شيء من التدليس في غير روايته عن أبي زائل، ولو تنطعنا في رد رواية رمى بشيء من التدليس لرددنا رواية كثير من الأئمة كمالك والثوري وغيرهما، راجع رسالة الحافظ ابن حجر في مراتب المدلسين. وأما رواية علي بن أبي طلحة عن ابن عباس فأقصى ما يكون من أمرها أخذها عن مجاهد وابن جبير وهما من خيار ثقات أصحاب ابن عباس، فاستندت إلى أقوى ركنين من أركان الرواة عن ابن عباس فزادت قوة بما يظن أنه يوهنها، ولذلك اعتمدها أئمة التفسير المأثور كابن جرير وابن أبي حاتم وغيرهما. والله أعلم.

قلت: ما ذكر فضيلته في رواية الأعمش عن أبي وائل وجيه، وكذلك رواية علي عن ابن عباس، إن ثبت أن بينهما مجاهد وسعيد، ولكن أين السند بذلك؟ وما ذكره من اعتماد ابن جرير وابن أبي حاتم لروايته عن ابن عباس، فيه نظر، فإن مجرد الاعتماد على الرواية لا يدل على ثبوت إسنادها، لجواز أن يكون هناك ما يشهد لها من سياق أوسبب نزول، وأو غير ذلك، مما يسوغ به الاعتماد على الرواية مع كون إسنادها في نفسه ضعيفاً. على أنه ليس من السهل إثبات أن الإمامين المذكورين اعتمدا هذه الرواية في كل متونها، الله إلا إن كان المقصود بالاعتماد المذكور إنما هو اخراجهما لها، وعدم الطعن فيها، وحينئذ، فلا حجة لثبوت اخراجهما لكثير من الروايات بالأسانيد الضعيفة، وقد ذكرت بعض الأمثلة على ذلك من رواية ابن أبي حاتم في بعض تأليفي، منها قصة نظر داود عليه السلام إلى المرأة وافتتانه بها وقصة هاروت وماروت، وقد خرجتهما في «سلسة الأحاديث الضعيفة» برقم (٣١٤ / ١٧٠) .

على أنه لو سلمنا بما ذكر فضيلته من الاتصال، فلا يسلم السند إلى علي من كلام كما ذكره المصنف، مشيراً بذلك إلى الضعف الذي عرف صالح كاتب الليث، ففي «التقريب» : «صدوق كثير الغلط، ثبت في كتابه، وكانت فيه غفلة» .

[القائد إلى تصحيح العقائد ص١٣٩]

أبو حنيفة

فيه ضعف من قبل حفظه، وقد أشار هذا سفيان نفسه كما يأتي عن البيهقيومن شاء استيعاب أقوال حفاظ الأئمة فيه فليرجع إلى ما تقدم ذكره تحت الحديث (٤٥٨) ؛ فإنك ستعلم حينئذ مبلغ تعصب ابن التركماني في قوله تحت هذا الأثر في "الجوهر النقي":

"وإن ضعفوا هذا الأثر من أجل أبي حنيفة، فهو وإن تكلم فيه بعضهم، فقد وثقه كثيرون، وأخرج له ابن حبان في "صحيحه"، واستشهد به الحاكم في "المستدرك"، ومثله في دينه وورعه وعلمه لا يقدح فيه كلام أولئك"!

قلت: هذا تعطيل لعلم الجرح تعصبا للإمام؛ فإن الجرح لا ينظر فيه إلى دين المجروح وورعه وعلمه، وإنما إلى حفظه وضبطه لرواياته بعد أن تثبت عدالته، ولا شك عندي في عدالته، ولكن الضبط والحفظ شيء آخر، وهذا ما لم يعرف به الإمام رحمه الله، بل عرف بنقيضه.

ومن التعصب وقلب الحقائق أنه أشار إلى تقليل عدد المتكلمين فيه بقوله: "بعضهم"، وكثرة الموثقين، والحقيقة على العكس من ذلك تماما، كما يشهد بذلك ما ذكرته تحت الحديث المشار إليه آنفا.

وأما قوله: "واستشهد به الحاكم"؛ فهو إذا صح عليه لا له؛ لأن الاستشهاد بالراوي غير الاحتجاج به كما هو مقرر في هذا العلم الشريف.

وأما قوله: "وأخرج له ابن حبان في صحيحه"؛ فهو مدسوس في نقدي، وإن صح فيكون على سبيل الاستشهاد لا الاحتجاج (١) ، والدليل على ذلك أنابن حبان لم يورده في كتابه "الثقات" على تساهل شرطه فيه كما هو معلوم

عند النقاد، بل هو على العكس من ذلك فقد أورده في كتابه الآخر: "المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين" وقد أساء القول فيه، وكان مما قال (٣/ ٦٣):

"وكان رجلا جدلا، ظاهر الورع، لم يكن الحديث صناعته، حدث بمئة وثلاثين حديثا مسانيد، ما له في الدنيا غيرها، أخطأ منها في مئة وعشرين حديثا؛ إما أن يكون قلب إسناده، أو غير متنه من حيث لا يعلم، فلما غلب خطؤه على صوابه استحق ترك الاحتجاج به في الأخبار".

ولذلك علق عليه محققه بثلاث صفحات ملؤها قلب الحقائق، والاحتجاج بما لم يصح من أقوال الأئمة، والإعراض عن أقوالهم الثابتة عنهم في الإمام رحمه الله، واعتبار الأئمة المتكلمين فيه من المتعصبين ضده على قاعدة: (رمتني بدائها وانسلت) !

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ٧/٢٩٢]

إلا أن أبا حنيفة رحمه الله على جلالته في الفقه قد ضعفه من جهة حفظه البخاري، ومسلم، والنسائي، وابن عدي، وغيرهم من أئمة الحديث، ولذلك لم يزد الحافظ ابن حجر في " التقريب " على قوله في ترجمته: فقيه مشهور! .

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ١/٥٧٢]

الإمام رحمه الله قد ضعفه من جهة حفظه:

البخاري، ومسلم، والنسائي، وابن عدي وغيرهم من أئمة الحديث، فأذكر هنا نصوص الأئمة المشار إليهم وغيرهم ممن صح ذلك عنهم، ليكونالقاريء على بينة من الأمر، ولا يظن أحد منهم أن فيما ذكرنا هناك ما يمكن أن يدعي مدع أنه اجتهاد منا، وإنما هو الاتباع لأهل العلم والمعرفة والاختصاص، والله

عز وجل يقول: {فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون} ، ويقول: {فاسأل به خبيرا} .

١ - قال الإمام البخاري في " التاريخ الكبير " (٤ / ٢ / ٨١) : سكتوا عنه.

٢ - وقال الإمام مسلم في " الكنى والأسماء " (ق ٣١ / ١) : مضطرب الحديث ليس له كبير حديث صحيح.

٣ - وقال النسائي في آخر " كتاب الضعفاء والمتروكين " (ص ٥٧) : ليس بالقوي في الحديث، وهو كثير الغلط على قلة روايته.

٤ - وقال ابن عدي في " الكامل " (٤٠٣ / ٢) : له أحاديث صالحة، وعامة ما يرويه غلط وتصاحيف وزيادات في أسانيدها ومتونها، وتصاحيف في الرجال، وعامة ما يرويه كذلك، و لم يصح له في جميع ما يرويه، إلا بضعة عشر حديثا، وقد روى من الحديث لعله أرجح من ثلاثمائة حديث، من مشاهير وغرائب، وكله على هذه الصورة، لأنه ليس هو من أهل الحديث، ولا يحمل عمن يكون هذه صورته في الحديث.

٥ - قال ابن سعد في " الطبقات " (٦ / ٢٥٦) : كان ضعيفا في الحديث.

٦ - وقال العقيلي في " الضعفاء " (ص ٤٣٢) : حدثنا عبد الله بن أحمد قال:

سمعت أبي يقول: حديث أبي حنيفة ضعيف.

٧ – وقال ابن أبي حاتم في " الجرح والتعديل " (٤ / ١ / ٤٥٠) : حدثنا حجاج ابن حمزة قال: أنبأنا عبدان بن عثمان قال: سمعت ابن المبارك يقول: كان أبو حنيفة مسكينا في الحديث.

٨ – وقال أبو حفص بن شاهين: وأبو حنيفة، فقد كان في الفقه ما لا يدفع من علمه فيه، ولم يكن في الحديث بالمرضي، لأنه للأسانيد نقادا، فإذا لم يعرف الإسناد ما يكتب وما كذب نسب إلى الضعف.

كذا في فوائد ثبتت في آخر نسخة " تاريخ جرجان " (ص ٥١٠ – ٥١١)

٩ – قال ابن حبان: وكان رجلا جدلا ظاهر الورع لم الحديث صناعته حدث بمئة وثلاثين حديثا مسانيد ما له حديث في الدنيا غيرها أخطأ منها في مئة وعشرين حديثا إما أن يكون أقلب إسناده أو غير متنه من حيث لا يعلم فلما غلب خطؤه على صوابه استحق ترك الاحتجاج به في الأخبار.

١٠ – وقال الدارقطني في " سننه " وقد ساق عن أبي حنيفة عن موسى بن أبي عائشة عن عبد الله بن شداد عن جابر مرفوعا: " من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة "، فقال الدارقطني عقبه (ص ١٢٣) : لم يسنده عن موسى بن أبي عائشة غير أبي حنيفة، والحسن بن عمارة، وهما ضعيفان.

١١ – وأورده الحاكم في " معرفة علوم الحديث " في جماعة من الرواة من أتباع التابعين فمن بعدهم، لم يحتج بحديثهم في الصحيح، وختم ذلك بقوله (ص ٢٥٦) :

فجميع من ذكرناهم، قوم قد اشتهروا بالرواية، ولم يعدوا في طبقة الأثبات المتقنين الحفاظ.

١٢ – وذكر الحافظ عبد الحق الأشبيلي في " الأحكام " (ق ١٧ / ٢) حديث خالد بن علقمة عن عبد خير عن على في وضوئه صلى الله عليه وسلم: فمسح برأسه مرة، وقال عقبه: كذا رواه الحفاظ الثقات عن خالد، ورواه أبو حنيفة عن خالد فقال: ومسح رأسه ثلاثا.

ولا يحتج بأبي حنيفة لضعفه في الحديث.

١٣ – وأورده ابن الجوزي في كتابه " الضعفاء والمتروكين " (٣ / ١٦٣) ونقل تضعيف النسائي وغيره ممن تقدم ذكره وعن الثوري أنه قال: ليس بثقة وعن النضر ابن شميل: متروك الحديث.

١٤ – قال الذهبي في " ديوان الضعفاء " (ق ٢١٥ / ١ – ٢) : النعمان الإمام رحمه الله، قال ابن عدي: عامة ما يرويه غلط وتصحيف وزيادات، وله أحاديث صالحة، وقال النسائي: ليس بالقوي في الحديث كثير الغلط والخطأ على قلة روايته، وقال ابن معين: لا يكتب حديثه.

وهذا النقل عن ابن معين معناه عنده أن أبا حنيفة من جملة الضعفاء، وهو يبين لنا أن توثيق ابن معين للإمام أبي حنيفة الذي ذكره الحافظ في " التهذيب " ليس قولا واحدا له فيه، والحقيقة أن رأى ابن معين كان مضطربا في الإمام، فهو تارة يوثقه، وتارة يضعفه كما في هذا النقل، وتارة يقول فيما يرويه ابن محرز عنه في " معرفة الرجال " (١ / ٦ / ١) : كان أبو حنيفة لا بأس به، وكان لا يكذب، وقال مرة أخرى: أبو حنيفة عندنا من أهل الصدق، ولم يتهم بالكذب.

ومما لا شك فيه عندنا أن أبا حنيفة من أهل الصدق، ولكن ذلك لا يكفي ليحتج بحديثه حتى ينضم إليه الضبط والحفظ، وذلك مما لم يثبت في حقه رحمه الله، بل ثبت فيه العكس بشهادة من ذكرنا من الأئمة، وهم القوم لا يضل من

أخذ بشهادتهم واتبع أقوالهم، ولا يمس ذلك من قريب ولا من بعيد مقام أبي حنيفة رحمه الله في دينه وورعه وفقهه، خلافا لظن بعض المتعصبين له من المتأخرين فكم من فقيه وقاض وصالح تكلم فيهم أئمة الحديث من قبل حفظهم، وسوء ضبطهم، ومع ذلك لم يعتبر ذلك طعنا في دينهم وعدالتهم، كما لا يخفى ذلك على المشتغلين بتراجم الرواة، وذلك مثل محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى القاضي وحماد بن أبي سليمان الفقيه وشريك بن عبد الله القاضي وعباد بن كثير وغيرهم، حتى قال يحيى بن سعيد القطان: لم نر الصالحين في شيء أكذب منهم في الحديث، رواه مسلم في مقدمة صحيحه (١ / ١٣) .

وقال في تفسيره: يقول يجري الكذب على لسانهم، ولا يتعمدون الكذب، وروى أيضا عن عبد الله بن المبارك قال: قلت لسفيان الثوري: إن عباد بن كثير من تعرف حاله (يعني في الصلاح والتقوى) وإذا حدث جاء بأمر عظيم، فترى أن أقول للناس: لا تأخذوا عنه؟ قال: سفيان: بلى، قال عبد الله: فكنت إذا كنت في مجلس ذكر فيه عباد أثنيت عليه في دينه، وأقول: لا تأخذوا عنه.

قلت: فهذا هو الحق والعدل وبه قامت السماوات والأرض، فالصلاح والفقه شيء وحمل الحديث وحفظه وضبطه شيء آخر، ولكل رجاله وأهله، فلا ضير على أبي حنيفة رحمه الله أن لا يكون حافظا ضابطا، ما دام أنه صدوق في نفسه، أضف إلى ذلك جلالة قدره في الفقه والفهم، فليتق الله بعض المتعصبين له ممن يطعن في مثل الإمام الدارقطني لقوله في أبي حنيفة ضعيف في الحديث.

ويزعم أنه ما قالذلك إلا تعصبا على أبي حنيفة، و لم يدر البعض المشار إليه أن مع الدارقطني أئمة الحديث الكبار مثل الشيخين وأحمد وغيرهم ممن سبق ذكرهم أفكل هؤلاء متعصبون ضد أبي حنيفة؟ !

تالله إن شخصا يقبل مثل هذه التهمة توجه إلى مثل هؤلاء، لأيسر عليه وأقرب إلى الحق أن يعكس ذلك فيقول: صدوق هؤلاء فيما قالوه في الإمام أبي

حنيفة، ولا ضير عليه في ذلك، فغايته أن لا يكون محدثا ضابطا، وحسبه ما أعطاه الله من العلم والفهم الدقيق حتى قال الإمام الشافعي: الناس عيال في الفقه على أبي حنيفة، ولذلك ختم الحافظ الذهبي ترجمة الإمام في " سير النبلاء " (٥ / ٢٨٨ / ١) بقوله وبه نختم:

قلت: الإمامة في الفقه ودقائقه مسلمة إلى هذا الإمام، وهذا أمر لا شك فيه

وليس يصح في الأذهان شيء إذا احتاج النهار إلى دليل ".

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ١/٦٦١- ٦٦٧]

- شيوخ أبو حنيفة عدد منهم متهم :

قلت: يقول هذا مع علمه أن من شيوخ أبي حنيفة رحمه الله تعالى جابر الجعفي، فقد ذكر هو نفسه "ص٣٤٨": أنه ثبت عن أبي حنيفة أنه قال في جابر الجعفي: ما رأيت أكذب منه!

ولذلك لم يسع المعلق عليه -على بالغ تعصبه- من أن يستدرك على المؤلف فيقول: "إن القاعدة على الأغلب الأكثر".

والمتقرر عند علماء الحديث: أن رواية العدل ليست بمجردها توثيقا.

ثم إنني لا أدري كيف يتجرأ هذا المؤلف على مثل هذه القاعدة.

والواقع في "مسانيد أبي حنيفة" التي جمعها أبو المؤيد الخوارزمي الحنفي يكذبها بشهادة الجامع نفسه، وإليك عشرة من شيوخ أبي حنيفة الذين أوردهم الخوارزمي مع بيانه لضعفهم، وفيهم غير واحد من المتهمين!

١ – محمد بن الزبير الحنظلي. قال البخاري: فيه نظر. ٢/ ٣٥٠,

٢ – محمد بن السائب الكلبي. قال البخاري: تركه يحيى بن سعيد وابن مهدي. ٢/ ٣٥٠,

٣ – إبراهيم بن مسلم الهجري. قال البخاري: كان ابن عيينة يضعفه. ٢/ ٣٨٢,

٤ – إسماعيل بن مسلم المكي. تركه ابن المبارك وابن مهدي. ٢/ ٣٨٢ – ٣٨٣,

٥ – أيوب بن عتبة. قال البخاري: ضعيف عندهم. ٢/ ٣٨٣ – ٣٨٤,

٦ – حكيم بن جبير. قال البخاري: كان شعبة يتكلم فيه. ٢/ ٤٢٦,

٧ – مسلم بن كيسان أبو عبد الله الضرير. قال البخاري: يتكلمون فيه. ٢/ ٥٥١,

٨ – مجالد بن سعيد. ضعفه يحيى القطان. ٢٠/ ٥٥٤.

٩ – نصر بن طريف. قال البخاري: سكتوا عنه. ٢/ ٥٦٢,

١٠ – يزيد بن ربيعة أبو كامل الرحبي. قال البخاري: في حديثه مناكير. ٢/ ٥٧٤.

وأما شيوخه الذين سرد الخوارزمي أسماءهم وبيض لهم، وهم ممن تكلم العلماء فيهم فحدث ولا حرج، فضلًا عن غيرهم ممن لم يذكرهم مثل عطية العوفي. ١/ ١٠٣، وعبد الكريم ابن أبي أمية ٢/ ٥١ – ٥٢، وأبي سفيان طريف بن شهاب السعدي ١/ ٣١٢، وغيرهم.

[شرح العقيدة الطحاوية ص٤٧ ، ٤٨]

كان مما أخذه الأئمة على أبي حنيفة رحمه الله فرضه المسائل التي لا تقع أولما تقع، وجوابه عليها، ثم قلده أتباعه على ذلك، فشحنوا كتبهم العديدة بها، ولذلك قال الحافظ ابن عبد البر في " باب ما جاء في ذم القول في دين الله بالرأي والظن والقياس على غير أصله، وعيب الإكثار من المسائل دون اعتبار ". من كتابه " الجامع " (٢ / ١٤٥) : " وسئل رقبة بن مصقلة عن أبي حنيفة؟ فقال: " هو أعلم الناس بما لم يكن وأجهلهم بما قد كان ". وقد روي هذا القول عن حفص بن غياث في أبي حنيفة، يريد أنه لم يكن له علم بآثار من مضى. والله أعلم.

وانظر ما يشبه هذا الكلام في أبي حنيفة وأصحابه في (ص ١٤٨ منه) .[1]

(١) قال أبو عمر: " وأفرط أصحاب الحديث في ذم أبي حنيفة رحمه الله وتجاوزوا الحد في ذلك، والسبب الموجب لذلك عندهم إدخاله الرأي والقياس على الآثار واعتبارهما، وأكثر أهل العلم يقولون: إذا صح الأثر من جهة الإسناد بطل القياس والنظر، وكان رده لما رد من الأحاديث بتأويل محتمل، وكثير منه قد تقدمه إليه غيره وتابعه عليه مثله ممن قال بالرأي، وجل ما يوجد له من ذلك ما كان منه اتباعا لأهل بلده كإبراهيم النخعي وأصحاب ابن مسعود إلا أنه أغرق وأفرط في تنزيل النوازل هو وأصحابه والجواب فيها برأيهم واستحسانهم، فيأتي منهم من ذلك خلاف كثير للسلف وشنع هي عند مخالفيهم بدع وما أعلم أحدا من أهل العلم إلا وله تأويل في آية أو مذهب في سنة رد من أجل ذلك المذهب بسنة أخرى بتأويل سائغ أو ادعاء نسخ، إلا أن لأبي حنيفة من ذلك كثيرا وهو يوجد لغيره قليلا ".

قال أبو عمر: «ليس أحد من علماء الأمة يثبت حديثا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يرده دون ادعاء نسخ ذلك بأثر مثله أو بإجماع أو بعمل يجب على أصله الانقياد إليه أو طعن في سنده، ولو فعل ذلك أحد سقطت عدالته فضلا عن أن يتخذ إماما ولزمه اسم الفسق ، ولقد عافاهم الله عز وجل من ذلك، ونقموا أيضا على أبي حنيفة الإرجاء، ومن أهل العلم من ينسب إلى الإرجاء كثير لم يعن أحد بنقل قبيح ما قيل فيه كما عنوا بذلك في أبي حنيفة لإمامته، وكان أيضا مع هذا يحسد وينسب إليه ما ليس فيه ويختلق عليه ما لا يليق به وقد

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ٢/٢٨٧]

تتمة هامة :

قضية سماع أبي حنيفة ترتبط بقضية ميلاده فلا بأس فيها هنا. في «تاريخ بغداد» (١٣/٣٣٠) من طريق ابن عقدة بسنده إلى «مزاحم بن داود بن علية يذكر عن أبيه أو غيره قال: ولد أبو حنيفة سنة إحدى وستين ... » قال الخطيب «لا أعلم لصاحب هذا القول متابعاً» . قال الأستاذ ص ١٩:

«ألف في رواية أبي حنيفة الأحاديث عن جملة من الصحابة مباشرة جماعة من القدماء من أمثال أبي حامد محمد بن هارون الحضرمي ... وإلى هذه الرواية في ميلاده يكون ميل هؤلاء وإلا ما ساغت روايته من بعض تلك الأحاديث في عداد مسموعاته ... » .

أقول ابن عقدة هو أحمد بن محمد بن سعيد تقدمت ترجمته، ومزاحم وأبوه ضعيفان على أنه لم يدر أعن أبيه أم عن غيره؟ فأما الذين ألفوا في رواية أبي

أثنى عليه جماعة من العلماء وفضلوه ولعلنا إن وجدنا نشطة نجمع من فضائله وفضائل مالك، والشافعي، والثوري، والأوزاعي رحمهم الله كتابا، أملنا جمعه قديما في أخبار أئمة الأمصار إن شاء الله تعالى»

وذكر محمد بن الحسين الأزدي الحافظ الموصلي في الأخبار التي في آخر كتابه في الضعفاء قال: يحيى بن معين، «ما رأيت أحدا أقدمه على وكيع» وكان يفتي برأي أبي حنيفة وكان يحفظ حديثه كله، وكان قد سمع من أبي حنيفة حديثا كثيرا قال الأزدي: هذا من يحيى بن معين تحامل وليس وكيع كيحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي وقد رأى يحيى بن معين هؤلاء وصحبهم، قال: وقيل ليحيى بن معين يا أبا زكريا، أبو حنيفة كان يصدق في الحديث؟ قال: نعم صدوق، قيل له: والشافعي كان يكذب؟ قال: ما أحب حديثه ولا ذكره، قال: وقيل ليحيى بن معين: أيما أحب إليك أبو حنيفة أو الشافعي أو أبو يوسف القاضي؟ فقال: أما الشافعي فلا أحب حديثه، وأما أبو حنيفة فقد حدث عنه قوم صالحون وأبو يوسف لم يكن من أهل الكذب، كان صدوقا ولكن لست أرى حديثه يجزئ قال أبوعمر: لم يتابع يحيى بن معين أحد في قوله في الشافعي وقوله في حديث أبي يوسف وحديث الشافعي أحسن من أحاديث أبي حنيفة .[انظر جامع بيان العلم ٢/١٠٧٩ -١٠٨٢]

حنيفة عن جملة من الصحابة فليسوا متقدمين على عصر الخطيب ولا هم ممن يعتد به في هذا الشأن، بلغهم شيء فرووه ووكلوا النقد إلى أهله.

ثم ذكر الأستاذ أنه رأى في نسخة قلمية من (ضعفاء ابن حبان) تاريخ ميلاد أبي حنيفة سنة سبعين وأن بعض المطالعين صحح في الهامش: سنة ثمانين، وأن في «أنساب ابن سمعاني» المطبوع بالزنكوغراف في مادة «الخزاز» : سنة سبعين، وفي موضع آخر من الكتاب سنة ثمانين، وأن في «ملخصه» لابن الأثير وفي مادة «الخزاز» : سنة ثمانين، وأن أبا القاسم السمعاني عصري الخطيب ذكر قولين: سبعين، ثمانين، وأن صاحب «الجواهر المضيئة» ذكر ثلاث روايات: ٦١، ٦٣، ٨٠، وأن العيني ذكر في «تاريخه» ثلاثاً أيضاً: ٦١، ٧٠، ٨٠، أقول أما رواية ٦١ فقد مر ما فيها. وأما رواية ٦٣ فتفرد بذكرها في جملة ما قيل صاحب «الجواهر المضيئة» المتوفى سنة ٧٧٥ ولم يذكر من قالها. وأما رواية ٧٠ فحكاها السمعاني عصري الخطيب ولم ينسبها إلى قائل ووقعت في نسخة من (الضعفاء) لابن حبان وفي موضع من نسخة من (الأنساب) كما مر عن الأستاذ مع ما فيه، فغاية الأمر انه قيل بها في القرن الرابع.

وأما سنة ثمانين فثبتت من طرق في «انتقاء ابن عبد البر» ص ١٢٢- ١٢٣ و «تاريخ بغداد» (١٣/ ٣٣٠) عن أبي نعيم الفضل بن دكين وهو إمام جليل كوفي كأبي حنيفة سمع منه وروى عنه، وكذلك في «تاريخ بغداد) عن زفر بن الهذيل صاحب أبي حنيفة، وفيه أيضاً ص ٣٢٥- ٣٢٦ عن إسماعيل بن حماد بن أبي حنيفة «ولد جدي في سنة ثمانين وذهب ثابت إلى علي بن أبي طالب ... » وفي السند نظر لكن الأستاذ أحتج بتلك الرواية في تعليقه على «مناقب أبي حنيفة» الذهبي ص ٧ وقال «صح عن إسماعيل بن حماد ... » وكذلك في «الانتقاء» عن يحيى بن نصر بن حاجب وهو حنفي توفي سنة ٢١٥، وفي «الانتقاء» آخر ص ١٢٣ من طريق أبي يعقوب يوسف ابن أحمد بن يوسف المكي الذي يكثر الأستاذ من ذكر كتابه والثناء عليه يعبر عنه بابن الدخيل

تلميذ العقيلي قال «سمعت القاضي أبي الحسن أحمد بن محمد النيسابوري قال: وأما أبو حنيفة فلا اختلاف في مولده أنه ولد سنة ثمانين ... » والنيسابوري هذا متقدم على الذين ذكروا سنة سبعين، ومن العجب أن الأستاذ قال ص ٢٠ «قول ابن عبد البر: وأما أبو حنيفة فلا اختلاف في مولده ... ، يدل على أنه لم يطلع على تلك الروايات، وعذره انه لم يرحل إلى الشرق ... » ولا أدري أغلط هذا أم مخالطة، فإن ابن عبد البر لم يقل ذلك من عند نفسه، وإنما رواه عن شرقي متقدم كما رأيت.

وعلى كل حال فتاريخ المورد لم يثبت ببعض ما ذكر فضلاً عن جميعه و لم يعارض ذلك ما يستحق أن يلتفت إليه. ولا يبعد أن تكون الأقوال الأخرى. إنما بنيت على رواية على بعض تلك الأحاديث الواهية دفعاً لوضوح البطلان عنها كما تقدم في قول من قال: أن وفاة عبد الله ابن الحارث بن جزء سنة ٩٧ أو ٩٩ ثم أخذها بعض من لم ينظر فيها!

ومن عجيب شأن التعصب أنه يبلغ بصاحبه من العمى أن يسعى جاهداً في الإضرار بمن يتعصب له متوهماً أنه أنما يسعى في نفعه، لو كان مولد أبي حنيفة متقدماً كما زعموا بحيث أدرك جماعة من الصحابة وأكابر التابعين كان الذي ينبغي له يتحرى له أنه السماع منهم لأحاديث كثيرة يحتج بها في كتبه ويرويها عنه أصحابه كأبي يوسف ومحمد في كتبهم الثابتة عنهم، فلو ثبت مع ذلك أحاديث عن أولئك لكنها قليلة وكان معظم روايته عمن سنه قريب من سنه كحماد ابن أبي سليمان لكانت شُنْعَةً عليه أن يتشاغل عن الاستكثار من أولئك حتى يبلغ عمره ثلاثين أو أربعين سنة أو أكثر بالمخاصمة في الإرجاء والقدر كما يأتي، وسيأتي في ترجمة أبي العطوف جراح بن منهال عن سلمة بن سليمان أحد ثقات أصحاب ابن المبارك قال: «قال على لابن المبارك هل كان أبو حنيفة عالماً؟ قال: لا ما كان خليقاً لذاك، ترك عطاء وأقبل على أبي العطوف».

وقد نازع الأستاذ في صحة هذه الحكاية عن ابن المبارك بما فيه ما فيه، وهب أنها لم تصح عن ابن المبارك فالشنعة بحالها، ولذلك حاول الأستاذ أن يثبت أن أبا حنيفة استكثر من عطاء، وربما أنظر في ذلك في ترجمة أبي العطوف، وعلى كل حال فهذه الشنعة أخف بكثير من عدم الاستكثار من الصحابة وكبار التابعين، فكيف إذا لم تثبت عنه رواية واحدة عن صحابي أو تابعي كبير؟! فأولئك المساكين والأستاذ معهم يركبون - كما يعبر به الأستاذ - كل مركب لمحاولة إثبات أن أبا أدرك عدة من الصحابة ويحتمل أن يكون قد سمع منهم. وفي ذلك عبرة!

[التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل ١/٣٨٦ – ٣٨٩]

أبو حاتم

قوله: "شيخ"، هذا ليس صريحا في التوثيق، بل هو يدل على عدم الضعف المطلق؛ كما قال الذهبي في مقدمة "الميزان"، والحافظ تبعا له في "اللسان"؛ ونفي الضعف المطلق لا يستلزم أنه موثق عنده كما هو ظاهر.

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ٩/١١]

اعلم أن من قيل فيه: " شيخ "، فهو في المرتبة الثالثة من مراتب التعديل، يكتب حديثه وينظر فيه كما قال ابن أبي حاتم نفسه (١ / ١ / ٣٧) وجرى عليه العلماء كما تراه في " التدريب " (ص ٢٣٢) ، ومعنى ذلك أنه ممن ينتقى من حديثه، أو أنه حسن الحديث إذا لم يخالف، ولعله قد أشار إلى ذلك الحافظ الذهبي بقوله في مقدمة " الميزان ": " ولم أتعرض لذكر من قيل فيه: " محله الصدق "، ولا من قيل فيه: " لا بأس به "، ولا من قيل فيه: " هو صالح الحديث "، أو " يكتب حديثه "، أو " هو شيخ "، فإن هذا وشبهه يدل على عدم الضعف المطلق ".

قلت: وجل هؤلاء ممن يحسن العلماء حديثهم عادة، فليكن مثلهم من قيل فيه: " هو شيخ ".

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ٢٧٧/٦]

وإذا قيلَ: (شيخ) فهو بالمنزلةِ الثالثةِ؛ يُكتبُ حديثُه وينظرُ فيه، إلاّ أنّه دون الثانية"، وفسَّره (المضعِّف) بقولِه:

"يريدُ دون مرتبةِ الصدوق ونحوه".

وهذا حجّةٌ علية؛ لأنّه ليس بمعنى "مجهول" أَولاً، ولأنّه قالَ في كلٍّ من المرتبتين: الثانية والثالثة: "فهو ممّن يكتبُ حديثه، وينظرُ فيه"، فهذا القولُ من أَبي حاتمٍ أقربُ إِلى التعديلِ منه إِلى التجريح، ولذلك قال الحافظُ الذهبيُّ في مقدمةِ "المغني":

"لم أذكر فيه من قيل فيه: (محلّه الصدقُ) ، ولا من قيل فيه: (يكتبُ حديثه) ، ولا: (لا بأسَ به) ، ولا من قيلَ فيه: (شيخ) أو (صالح الحديث) ؛ فإِن هذا باب تعديلٍ".

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ١/٩٤٠]

قلت: وقوله هذا [1]هو عنده قريب من مترلة من قيل فيه: صدوق، أو محله الصدق، أو لا بأس ... ، وقال:

"يكتب حديثه، وينظر فيه! - كما في مقدمة الجزء الأول ص (٣٧) -.

ومن المعلوم بداهة أن هذه المترلة وما قاربها هى مترلة من كان حسن الحديث؛ لأن المترلة الأولى عنده - وهي لمن قيل فيه: "ثقة، أو متقن ثبت"؛ هي - لمن كان صحيح الحديث.

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ١٣/٦٢٦]

---

[1] قوله: شيخ ".

وأما قول الهيثمي في "المجمع" (٨/ ١٦٢) :

"رواه أبو يعلى، وفيه عبد السلام بن عجلان، وثقه أبو حاتم (كذا) ، وابن حبان، وقال: يخطىء ويخالف. وبقية رجاله ثقات"!!

قلت: فقوله: "وثقه أبو حاتم" خطأ؛ لأن أبا حاتم إنما قال فيه:

"شيخ يكتب حديثه".

وهذا ليس يعني أنه ثقة عنده، بل هو دونه؛ كما في "درجات رواة الحديث"عنده (١/ ٣٧) ، أي: في المرتبة الثالثة؛ قال:

"وإذا قيل: "شيخ"؛ فهو بالمنزلة الثالثة، يكتب حديثه وينظر فيه؛ إلا أنه دون الثانية".

ولذلك؛ قال الذهبي في "الميزان" (٢/ ٣٨٥) :

"قوله: "هو شيخ"؛ ليس هو عبارة جرح، ولكنها أيضا ما هي عبارة توثيق، وبالاستقراء يلوح لك أنه ليس بحجة. ومن ذلك قوله: "يكتب حديثه"؛ أي: ليس هو بحجة".

ولذلك؛ رأيت الحافظ لما ترجم في "التهذيب" لـــ (العباس بن الفضل المدني) بسماع أبي حاتم منه وقوله: "شيخ"، وبذكر ابن حبان إياه في "الثقات" [٨/ ٥١١] ؛ لم يوثقه في "التقريب"، بل قال فيه:

"مقبول".

فخذها فائدة قد لا تراها في مكان آخر.

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ١١/٦٢٥]

وقوله: صالح، وهذا وإن كان توثيقا في اعتبار المحدثين، ولكنه ليس كذلك بالنظر إلى اصطلاح أبي حاتم نفسه، فقد ذكر ابنه في مقدمة الجزء الأول من " الجرح والتعديل " (ص ٢٧) ما نصه:

ووجدت الألفاظ في الجرح والتعديل على مراتب شتى، فإذا قيل للواحد: إنه ثقة، أومتقن، أوثبت، فهو ممن يحتج بحديثه، وإذا قيل: إنه صدوق، أومحله الصدق، أولا بأس به، فهو ممن يكتب حديثه، وينظر فيه، وهي المنزلة الثانية وإذا قيل: شيخ فهو بالمنزلة الثالثة، يكتب حديثه وينظر فيه، إلا أنه دون الثانية، وإذا قيل: صالح الحديث، فإنه يكتب حديثه للاعتبار، وإذا أجابوا في الرجل بلين الحديث، فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه اعتبارا.

فهذا نص منه على أن كلمة صالح الحديث مثل قولهم: لين الحديث يكتب حديثه للاعتبار والشواهد، ومعنى ذلك أنه لا يحتج به، فهذه العبارة من ألفاظ التجريح لا التعديل عند أبي حاتم، خلافا لما يدل عليه كلام السيوطي في " التدريب " (٢٣٣ - ٢٣٤) ، وعلى هذا فيرفع اسم أبي حاتم أيضا من قائمة الموثقين إلى قائمة المضعفين، ويصير عددهم خمسة، وعدد أولئك تسعة، وإذا ضممنا إليهم قول البيهقي: إنه غير قوي كما يأتي، صاروا عشرة.

ثم إن قول ابن عدي: أرجوأنه لا بأس به ليس نصا في التوثيق، ولئن سلم فهو أدنى درجة في مراتب التعديل، أوأول مرتبة من مراتب التجريح، مثل قوله: ما أعلم به بأسا كما في " التدريب " (ص ٢٣٤) .

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ١١٢/٣]

أبو حاتم معروف بتشدده في التجريح، فلا يقبل ذلك منه مع مخالفته لمن ذكرنا، لا سيما إذا كان لم يبين السبب، فهو جرح مبهم مردود.

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ٢٧٨/٩]

والجرح الذى لم يفسر حرى بأن لا يقبل ، ولو من إمام كأبى حاتم ، لا سيما وهو معروف بتشدده فى ذلك.

[إرواء الغليل ٣/٢٠١]

قال الحافظُ الذهبيُّ في ترجمتِه من "السير" (١٣/٢٦٠) :

"إذا وثّقَ أَبو حاتمٍ رجلاً، فتمسّكْ بقولِه؛ فإنّه لا يُوثِّقُ إلاّ رجلاً صحيحَ الحديثِ، وإذا ليّنَ رجلاً أَو قال فيه: "لا يحتجُّ بهَ"؛ فتوقّفْ حتّى ترى ما قالَ غيرُه فيه، فإن وثَّقه أَحد، فلا تَبْنِ على تجريح أبي حاتم؛ فإنّه متعنّتٌ في الرِّجال، فقد قالَ فيَ طائفة من رجال (الصحاح) : ليس بحجة، ليس بقوي، أو نحو ذلك".

وقد وصفه بالتعنتِ الحافظُ ابن حجر أيضًا في "مقدمةِ الفتح" (ص ٤٤١) ، فراجعه إن شئتَ.

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ١/٩٣٧]

أبو زرعة

أبو زرعة لا يروي إلا عن ثقة .

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ٧/٤٤٠]

أبو داود

لا يكفي على المعتمد في صحة الحديث سكوت أبي داود على ما يرويه في سننه بل لابد من النظر فيه وذلك من وظيفة الحافظ لما تقرر في علوم الحديث من اشتراط الحفظ في إدراك الصحيح والسقيم من الحديث كما صرح به الحاكم في معرفة علوم الحديث.

[تصحيح حديث إفطار الصائم قبل سفرة بعد الفجر ص١٥]

اشتهر عن أبي داود أنه قال في حق كتابه "السنن":

"ما كان في كتابي هذا من حديث فيه وهن شديد بينته وما لم أذكر فيه شيئا فهو صالح".

فاختلف العلماء في فهم مراده من قوله: "صالح" فذهب بعضهم إلى أنه أراد أنه حسن يحتج به.

وذهب آخرون إلى أنه أراد ما هو أعم من ذلك فيشمل ما يحتج به وما يستشهد به وهو الضيف الذي لم يشتد ضعفه وهذا هو الصواب بقرينة قوله: وما فيه وهن شديد بينته فإنه يدل بمفهومه على أن ما كان فيه وهن غير شديد لا يبين فدل على أنه ليس كل ما سكت عليه حسنا عنده ويشهد لهذا وجود أحاديث كثيرة عنده لا يشك عالم في ضعفها وهي مما سكت أبو داود عليها حتى إن النووي يقول في بعضها: وإنما لم يصرح أبو داود بضعفه لأنه ظاهر"ومع هذا فقد جرى النووي رحمه الله على الاحتجاج بما سكت عنه أبو

داود في كثير من الأحاديث و لم يعرج فيها على مراجعة أسانيدها فوقع بسبب ذلك في أخطاء كثيرة.

وقد رجح هذا الذي فهمناه عن أبي داود العلماء المحققون أمثال ابن منده والذهبي وابن عبد الهادي وابن كثير وقد نقلت كلماتهم في مقدمة كتابي "صحيح أبي داود".

ثم وقفت على كلام الحافظ ابن حجر في هذه المسألة وقد ذهب فيه إلى هذا الذي ذكرناه وشرحه واحتج له بما لا تراه لغيره ولولا خشية الإطالة لنقلته هنا فأكتفي بالإحالة إلى مصدره وهو "توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار" ١ / ١٩٦ - ١٩٩ للإمام الصنعاني.

[تمام المنة ص٢٧ ، ٢٨]

قال أبو داود في رسالته الشهورة[1] إلى أهل مكة:

" وليس في كتاب "السنن " الذي صنفته رجل متروك الحديث، وإذا كان فيه حديث منكر بينت أنه منكر، وليس على نحوه في الباب غيره "، ثمّ قال: " وما كان في كتابي من حديث فيه وهن شديد فقد بينته، وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح، وبعضها أصح من بعض ".

[1] يوجد منها نسخة خطية في المكتبة الظاهرية تحت رقم (٣٤٨- حديث) ، وروى قسما منها الحافظ الحازمي في "شروط الأئمة الخمسة" (ص ٥٣- ٥٥) ، وفي النسخة المشار إليها جملة فيما نقلناه عنها لم يظهر لي المراد منها، وهي: " فقد بينته؛ ومنه ما لا يصح سنده] ما لم اذكر فيه ... " إلخ! و لم أجد من ذكرها أيضا فيما نقلوه من الرسالة؛ فتأمل .

وعنه أنه قال: " كتبت عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خمسمائة ألف حديث؛ انتخبت منها ما ضمنته هذا الكتاب- يعني: كتاب "السنن "- جمعت فيه أربعة آلاف حديث، ذكرت الصحيح وما يشبهه وما يقاربه " [١] .

(٣) وروي عنه أنه " يذكر في كل باب أصح ما عرفه فيه " [٢] .

(٤) ويروى عنه أنه قال: " وما سكتُّ عنه؛ فهو حسن " [٢] .

فالرواية الأخيرة- إن صحت- صريحة فيما اشتهر من الاحتجاج بما سكت عنه، أما الروايتان قبلها؛ فلا تتعرضان لهذه المسألة ببيان، غير أن الثانية قد تشعر بما أفادته هذه الأخيرة؛ لأنّ ما يشبه الصحيح ويقاربه إنما هو الحسن، وما يتكلم عليه وئعله ليس منه كما لا يخفى.

وأمّا الرواية الأولى فمفهوم قوله: " وهن شديد "؛ أنه لا يبين ما فيه وهن

---

[١] رواه الخطيب البغدادي في ترجمة أبي داود من "تاريخمه (٥٧/٩) قال: " حدثني أبو بكر محمد بن علي بن إبراهيم للقاري الدينوري- بلفظه- قال: سمعت أبا الحسين محمد بن عبد الله بن الحسن الفرضي: سمعت أبا بكر بن داسة يقول: سمعت أبا داود يقول: ... " فذكره.

وهذا إسناد صحيح: أبو بكر محمد بن علي القاري وأبو الحسين محمد بن عبد الله الفرضي ثقتان ترجمهما الخطيب في "تاريخه "، فقال في الأول منهما (١٠٦/٣) : " كتبت عنه شيئاً يسيراً، وكان رجلاً صالحاً ورعاً، كتب معنا الحديث، مات سنة (٤٤٩) ".

وقال في الآخر (٤٧٢/٥) :

" كان ثقة، وانتهى إليه قسمة الفرائض والمواريث، فلم يكن في وقته أعلم بذلك منه، وصنف فيه كتباً اشتهرت ... مات سنة (٤٠٢) ".

وأما أبو بكر بن دامة؛ فهو أحد رواة "السنن " عن أبي داود رحمه الله

[٢] أوردهما ابن كثير في "اختصارعلوم الحديث " (ص ٣٠) هكلذا بصيغة التمريض " ويروى "، والثالث ذكره ابن الصلاح أيضاً.

غير شديد، وحينئذ ينبغي التوفيق بين هذا المفهوم إذا كان مراداً، وبين صريح قوله: " وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح ":

فإما أن يقال: إنّ هذا المفهوم لا اعتداد به؛ لمخالفته لهذا المنطوق!

وهذا عندنا- هنا- ضعيف مرجوح، وذلك لإمكان التوفيق بينهما، وهو أن يقال:

إن الصالح عند أبي داود يشمل الحديث الضعيف الذي لم يشتد ضعفه، وعليه فلا تعارض بين المنطوق والمفهوم، وهذا هو الذي تطمئن إليه النفس، وينشرح له الصدر بعد طول تفكر وتدبر، وهو الذي جنح إليه الحافظ ابن حجر العسقلاني رحمه الله حيث قال[1] : " ولفظ (صالح) في كلامه؛ أعم من أن يكون للاحتجاج أو للاعتبار، فما ارتقى إلى الحسن ثم إلى الصحيح؛ فهو بالمعنى الأول (الاحتجاج) ، وما عداهما؛ فهو المعنى الثاني (الاعتبار) ، وما قصر عن ذلك فهو ما فيه وهن شديد".

---

[1] نقله الشيخ منصور علي ناصف في "التاج الجامع للأصول " (ص ٧) ثم أتبعه بقوله: " وسأتبع ذلك في بيان درجة ما رواه بقولي: بسند صالح ".

قلت: وعلى ذلك جرى في كتابه هذا، فكلما ذكر فيه: " رواه أبو داود "؛ علق عليه في التعليق بقوله: " بسند صالح "، وقد سبقه بلى هذا بعض المتقدمين كما قال الحافظ العراقي في "شرح المقدمة" لابن الصلاح ما نصه (ص ٣٩) :

" وهكذا رأيت الحافظ أبا عبد الله بن المَهاق يفعل في كتابه "بغية النقاد"؛ يقول في الحديث الذي سكت عليه أبو داود: " هذا حديث صالح " ... " !!

وهذا عمل منهما غير صالح؛ لما ذكرنا في الأصل. وليت صاحب "التاج " اقتصر على هذا، ولكنه لم يفعل؛ بل هو يسكت عن احاديث يعزوها بلى أبي داود، وقد صرح هو بتضعيفها في "سننه "! انظر الحديث رقم (،) وله في هذا للكتاب خطيآت كثيرة اخرى قد بينتها في كتابي " نقد التاج " مفصلاً، وأجملتها في مقدمته؛ وعندي منه نقد الأول منه فقط، ولما يَتَسَن لي نشره بعد.

وهذا تحقيق بديع من الحافظ رحمه الله؛ والنقد العلمي الحديثي الصحيح يشهد بوجود هذه الأنواع الأربعة في "السنن "، ومنها أحاديث واهية السند ظاهرة الضعف يسكت عليها أبو داود، حتى إن النووي رحمه الله يقول في بعضها [١] ؟

" وإنما لم يصرح أبو داود بضعفه لأنه ظاهر ".

وقال المنذري في مقدمة كتا به "الترغيب والترهيب " (٨/١) :

" وأنبّه على كثير مما حضرني حال الإملاء مما تساهل أبو داود رحمه الله في السكوت عن تضعيفه "، ثمّ قال:

" وكل حديث عزوته إلى أبي داود وسكتُّ عنه؛ فهو كما ذكر أبو داود، ولا ينزل عن درجة الحسن، وقد يكون على شرط الشيخين أو أحدهما " [٢] .

وعلى هذا؛ فليس يظهر صواباً قول الحافظ ابن الصلاح في "المقدمة"-بعد أن ذكر الروايات الثلاث الأُوَلَ- ما نصه: " فعلى هذا؛ ما وجدناه في كتابه مذكوراً مطلقاً وليس في واحد من "الصحيحين " ولا نص على صحتهأحد ممن يميز بين الصحيح والحسن؛ عرفناه بأنه من الحسن عند أبي داود، وقد يكون في

---

[١] هو الحديث الأول من أحاديث "أبي داود" الضعيفة، فراجعه في كتابنا.

[٢] نقل الشيخ علي القاري في "المرقاة" (٢٢/١) عن المنذري أنه قال: " ما سكت عليه لا ينزل عن درجة الحسن "، فهذا إن كان من مصدر آخر فلا كلام، وإن كان اختصر كلامه الذي نقلناه عن "الترغيب "؛ فهو اختصار مخل؛ لأنه أطلق، بينما هو في الأصل مقيد.

ثم إن في قود المنذري رحمه الله: " عدى كثير " إشارة إلى أنه لم ينبه على كل ما تساهل فيه أبو داود رحمه الله، وهو كذلك كما بينته في كتابي "التعليق الرغيب على الترغيب والترهيب ". ومن الأمثلة في ذلك حديث ابن عمر (ص ٣١ رقم ٣) وحديث علي (ص ٩١رقم ٢) من الطبعة المنيرية.

ذلك ما ليس بحسن عند غيره؛ ولا مندرج فيما حققنا ضبط الحسن به على ماسبق " [١] .

وليس لدينا من أقوال أبي داود في هذه المسألة ما يشهد لما ذهب إليه؛ إلا الرواية الأخيرة عنه على جهلنا بصحتها عنه، حتى إن ابن الصلاح- نفسه- أعرض عن ذكرها في كتابه، والظاهر أنه اعتمد على منطوق قوله: " فهو صالح "، ولم يلتفت إلى المفهوم السابق الذكر؛ وهذا منه غير جيد؛ لما أسلفنا، ولما نقله هو- نفسه- عن الحافظ ابن منده أنه قال:

" كان أبو داود يخرج الإسناد الضعيف إذا لم يجد في الباب غيره؛ لأنه أقوى عنده من رأي الرجال ".

ولذلك؛ فقد رد على ابن الصلاحِ غير ما واحد من العلماء المحققين، فقال ابن كثير الدمشقي في "مختصره" ردا عليه:

" قلت: الروايات عن أبي داود بكتابه "السنن " كثيرة جدّاً، ويوجد في بعضها من الكلام- بل والأحاديث- ما ليس في الأخرى، ولأبي عبيد الآجري عنه أسئلة- في الجرح والتعديل، والتصحيح والتعليل- كتاب مفيد، ومن ذلك

---

[١] في هذا الكلام إشارة إلى ما نقله العراقي وغيره عنه- أعني: ابن الصلاح- أنه لا يجوز للمتأخرين الإقدام على الحكم بصحة حديث لم يصححه أحد من المتقدمين؛ لأن هذا اجتهاد؛ وهو- بزعمه- قد انقطع منذ قرون، كما زعموا مثل ذلك في الفقه أيضا!

وليت شعري لَمَ ألف هو وغيره في أصول الحديث؟! ولم أئفوا في أصول الفقه؟! للتسلية والفرجة وتضييع الَوقت؟! أم للعمل بمقتضاها وربط الفروع بأصولها؟! وهذا يستلزم الاجتهاد الذي أنكروه؟! ونحمد الله تعالى أننا لا نُعْدَمُ في كل عصر من علماء يردون أمثال هذه الزلات من مثل هذا العالم، وقد رد عليه الحافظ ابن حجر، وشيخه العراقي في شرحه عليه وغيرهما، كالسيوطي في " ألفبته".

فقال بعد أن ذكر رأي ابن الصلاح في أحاديث "المستدرك ": جرياً على امتناع أن يصححا ... في عصرناكما إليه جنحا وغيره جوزه وهو الأبر ... فاحكم هنا بماله أذى للنظر .

أحاديث ورجال قد ذكرها في "سننه " فقوله: " وما سكت عليه فهو حسن "؛ مما ينبغي التنبيه عليه والتيقظ له ".

وقال المناوي في "الفيض "- بعد أن نقل عن أبي داود الرواية الأولى-:

" قال الذهبي: قد وفَّى؛ فإنه بيّن الضعيف الظاهر[1] وسكت عن المحتمل، فما سكت عنه لا يكون حسناً عنده ولا بد- كما زعمه ابن الصلاح وغيره-؛ بل قد يكون فيه ضعف. وهذا قد سبقه إليه ابن منده حيث قال ...

(قلت: فذكر ما نقلناه عنه آنفاً ثمّ قال) . قال ابن عبد الهادي: هذا رد على من يقول: إن ما سكت عليه أبو داود يحتج به ومحكوم عليه بأنه حسن عنده، والذي يظهر أن ما سكت عنه- وليس في "الصحيحين "- ينقسم إلى صحيح محتج به، وضعيف غير محتج به بمفرده، ومتوسط بينهما، فما في "سننه " ستة أقسام أو ثمانية:

صحيح لذاته، صحيح لغيره بلا وهن فيهما، ما به وهن شديد، ما به وهن غير شديد، وهذان قسمان: ما له جابر، وما لا جابر له، وما قبلهما قسمان: ما بين وهنه، وما لم يبين وهنه ".

قلت: وهذا تقسيم صحيح أيضا.

فظهر بهذا البيان أنه ليس كل ما سكت عنه أبو داود حسناً صالحاً للاحتجاج به عنده.

وأما أن الأمر كذلك عند غيره؛ فمما لا مناقشة فيه؛ حتما عند القائلين بالقول المرجوح، وفي كلام ابن الصلاح السابق إشارة إلى ذلك، وعلى هذا

---

[1] كذا! وقد علمت مما سبق أنه سكت عن أشياء ظاهرة الضعف، فلو قال: (الشديد الضعف) ؛ لكان اقرب.

جرى عمل المحققين من الأئمة، فضعفوا كثيراً من الأحاديث التي سكت عليها أبو داود في "سننه "؛ كالحافظ المنذري والنووي والزيلعي والعراقي والعسقلاني وغيرهم، كما ستقف على كلماتهم في ذلك إن شاء الله تعالى في الكتاب المستقل بالأحاديث الضعيفة من "السنن " إن شاء الله.

[صحيح أبي داود ١٣-١٩]

لا شك عند العارفين بهذا العلم الشريف أن في (أبي داود) ما إسناده صحيح وإنما ينبغي النظر فيما اشتهر عند المتأخرين أن ما سكت عنه أبو داود فهو صالح للاستدلال به كما تقدم عن المؤلف فاعلم أن قول أبي داود (. . . . فهو صالح) كما نقله (التدريب) يحتمل أنه يعني أنه صالح للاحتجاج به : وعليه جرى النووي ويحتمل أنه يعني أنه صالح للاستشهاد به لأنه ليس شديد الضعف وهو الذي اختاره أمير المؤمنين في الحديث الحافظ العسقلاني وهو الصواب الذي أراه لأمور كثيرة لا مجال لذكرها الآن ولكن لا بد من لفت النظر إلى قول أبي داود : (وما كان فيه وهن شديد بينته) . فإن مفهومه أن ما كان فيه وهن غير شديد لا يبينه أي يسكت عنه فينتج من ذلك أن هذا هو المراد بقوله بعد : (وما لم يذكر فيه شيئا فهو صالح) . فتأمل وتحر الصواب ولا تغتر بما اشتهر بين الناس.

[المسح على الجوربين والنعلين ص٣١]

أبو السمح دراج

كنت ضعفت حديثه هذا[1] قديماً كأحاديثه الأخرى، ثم ترجح عندي قول أبي داود في التفريق بين ما يرويه عن أبي الهيثم؛ فضعيف، وما يرويه عن ابن حجيرة؛ فمستقيم، كما سبق أن بينت ذلك، وهذا من روايته عنه. والله أعلم.

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ١٣٨٣/٧]

[1] (إنّ (الحميمَ) ليُصبُّ على رؤوسهم، فينفذُ (الحميمُ) حتّىيخلُصَ إلى جوْفِه؛ فيسْلُت ما في جَوْفِه؛ حتّى يَمْرُق من قدمَيْه، وهو (الصَّهر) ، ثم يعاد كما كان) .

أبو إسحاق الحويني

اعلم أنه من الدواعي على إخراج هذا الحديث[1] هنا أمور وقفت عليها، فما أحببت أن أدع التنبيه عليها: الأول: أنني رأيت المعلق على " المنتقى " لابن الجارود ، عزا الحديث من رواية يحيى بن سعيد هذه للستة وغيرهم، وليس عندهم زيادة التسبيح. ونبه على ذلك صديقناالفاضل أبو إسحاق الحويني في كتابه القيم: "غوث المكدود في تخريج منتقى ابن الجارود "، وقد أهدى إلي الجزء الأول منه،جزاه الله خيرا.

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ٥/٥٨٥]

ولقد كان من دواعي تخريج حديث الترجمة بهذا التحقيق الذي رأيته: أن أخانا الفاضل (أبا إسحاق الحويني) سئل في فصله الخاص الذي تنشره له مجلة (التوحيد) الغراء في كل عدد من أعدادها، فسئل- حفظه الله وزاده علماً وفضلاً- عن هذا الحديث في العدد (الثالث- ربيع أول- ١٤١٩) ؟ فضعفه، وبين ذلك ملتزماً علم الحديث وما قاله العلماء في رواة إسناده، فأحسن في ذلك أحسن البيان، جزاه الله خيراً، لكني كنت أود وأتمنى له أن يُتْبِعَ ذلك ببيان أن الحديث بأطرافه الثلاثة صحيح؛ حتى لا يتوهمن أحد من قراء فصله أن الحديث ضعيف مطلقاً سنداً ومتناً، كما يشعر بذلك سكوته عن البيان المشار إليه. أقول هذا؛ مع أنني أعترف له بالفضل في هذا العلم، وبأنه يفعل هذا الذي تمنيته له في

---

[1] " صلى لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة من الصلوات (وفي رواية: صلاة الظهر) فقام من اثنتين [ولم يجلس] فسبح به [فلما اعتدل مضى ولم يرجع] [فقام الناس معه] ، فمضى حتى [إذا] فرغ من صلاته ولم يبق إلا السلام [وانتظر الناس تسليمه] سجد سجدتين [يكبر في كل سجدة، وهو جالس] قبل أن يسلم [ثم سلم] [وسجد الناس معه، مكان ما نسي من الجلوس] ".

كثير من الأحاديث التي يتكلم على أسانيدها، ويبين ضعفها، فيتبع ذلك ببيان الشواهد التي تقوي الحديث، لكن الأمر- كما قيل-: كفى المرء نبلاً أن تعد معايبه.

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ١٦٧٧/٧]

أبو إسحاق السبيعي

الثوري أثبت الناس في الرواية عن أبي إسحاق وهو السبيعي، فزيادة إسرائيل – وهو ابن يونس بن أبي إسحاق السبيعي – عليه لا تقبل. ولعله تلقاها عن جده بعدما اختلط بل هذا هو الظاهر وأما الثوري فروى عنه قبل الاختلاط.

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ٤/٢٧٦]

والسبيعى وإن كان اختلط ، فمن رواته عنه سفيان الثورى وهو من أثبت الناس فيه كما فى " تهذيب التهذيب " ، على أنه إنما يخشى من اختلاطه غالبا أن يرفع الموقوف.

[إرواء الغليل ٣/٨٢]

فإن قيل: فكذلك أبو إسحاق السبيعي كان مدلسا، ومدار الطرق كلها عليه كما سبق، وقد عنعنه؟

قلت: نعم لكن قولهم في الثوري أنه أثبت الناس فى أبي إسحاق لعله يشعر أنه كان لا يروي عنه إلا ما صرح فيه بالتحديث كما قالوا في رواية شعبة عنه. والله أعلم.

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ٤/٢٧٧]

أبو نعيم

أبو نعيم من المعروفين بتساهلهم في التوثيق.

[التوسل ص١٠٨]

أبو هريرة

وقد كتبت هذا التحقيق ردا على بعض الشيعة والمتشيعين من المعاصرين الذين يطعنون في أبي هريرة رضي الله عنه أشد الطعن وينسبونه إلى الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم والافتراء عليه، حاشاه من ذلك، فقد زعم أبو ريا من أذنابهم – عاملهم الله بما يستحقون – أن أبا هريرة رضي الله عنه لم يحفظ الحديث عنه صلى الله عليه وسلم كما نطق به، وزعم أن في آخره زيادة لم يذكرها أبو هريرة، وهي: " هجيت به " وأن عائشة حفظت ذلك عنه صلى الله عليه وسلم وردت به على أبي هريرة، وكل ذلك مما لا يصح إسناده كما بينته في " سلسلة الأحاديث الضعيفة " (رقم ١١١١) .

ونحن وإن كنا لا ننكر جواز وقوع النسيان من أبي هريرة – على حفظه – لأنهليس معصوما، ولكنا ننكر أشد الإنكار نسبته إلى النسيان بل الكذب لمجرد الدعوى وسوء الظن به، وهذا هو المثال بين أيدينا، فإذا كان جائزا كما ذكرنا أن يكون أبو هريرة لم يحفظ تلك الزيادة المزعومة، فهل يجوز أن لا يحفظها أيضا أولئك الجماعة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم؟ !

على أن هذا الحديث في سياقه ما يدل على بطلان تلك الزيادة من حيث المعنى، فإنه لم يذم الشعر مطلقا، وإنما الإكثار منه، وإذا كان كذلك فقوله " هجيت به "، يعطي أن القليل من الشعر الذي فيه هجاؤه صلى الله عليه وسلم جائز، وهذا باطل وما لزم منه باطل فهو باطل!

جاء في " فيض القدير ": " وقال النووي: هذا الحديث محمول على التجرد للشعر بحيث يغلب عليه، فيشغله عن القرآن والذكر. وقال القرطبي: من غلب عليه الشعر، لزمه بحكم العادة الأدبية الأوصاف المذمومة، وعليه يحمل الحديث،

وقول بعضهم: عنى به الشعر الذي هجي به هو أو غيره، رد بأن هجوه كفر كثر أو قل، وهجو غيره حرام وإن قل فلا يكون لتخصيص الذم بالكثير معنى".

وما ذكره عن النهي هو الذي ترجم به البخاري في " صحيحه " للحديث فقال: " باب ما يكره أن يكون الغالب على الإنسان الشعر حتى يصده عن ذكر الله ".

وتقدمه إلى ذلك الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام، فقال بعد أن ذكر قول البعض المشار إليه:

" والذي عندي في هذا الحديث غير هذا القول، لأن الذي هجى به النبي صلى الله عليه وسلم لو كان شطر بيت لكان كفرا، فكأنه إذا حمل وجه الحديث على امتلاء القلب منه أنه قد رخص في القليل منه، ولكن وجهه عندي أن يمتلئ قلبه من الشعر حتى يغلب عليه فيشغله عن القرآن وعن ذكر الله، فيكون الغالب عليه، فأما إذا كان القرآن والعلم الغالبين عليه، فليس جوفه ممتلئا".

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ١/٦٥٩]

والذي دعاني لتحقيق القول في الحديث[1] هو أن بعض ذوي الأهواء من نابغة العصر قد اتخذ رواية ابن وهب هذه حجة على الطعن في أبي هريرة ونسبته إلى سوء الحفظ لأنه لم يحفظ في حديثه هذه الزيادة، كما حفظته السيدة عائشة بزعمه، وجهل أن الحديث عليها مكذوب كما عرفت من هذا التحقيق كما جهل أوتجاهل أن أبا هريرة رضي الله عنه قد تابعه على رواية الحديث كما

[1] " لأن يمتلىء جوف أحدكم قيحا، خير له من أن يمتلىء شعرا هجيت به ".

رواه بدون الزيادة أربعة آخرون من أفاضل الصحابة كما حققناه في " السلسلة الصحيحة " رقم (٣٣٠) والحمد لله على توفيقه.

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ٣/٢٣٩]

أبان بن أبي عياش

قال شعبة: لأن يزني الرجل خير من أن يروي عن أبان.

قلت: ولا يجوز أن يقال مثل هذا إلا فيمن هو كذاب معروف بذلك وقد كان شعبة يحلف على ذلك، ولعله كان لا يتعمد الكذب، فقد قال فيه ابن حبان: كان أبان من العباد يسهر الليل بالقيام ويطوي النهار بالصيام، سمع من أنس أحاديث وجالس الحسن فكان يسمع كلامه ويحفظ، فإذا حدث ربما جعل كلام الحسن عن أنس مرفوعا وهو لا يعلم! ولعله روى عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم أكثر من ألف حديث وخمس مئة حديث ما لكبير شيء منها أصل يرجع له! .

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ١/١٣٥]

أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي

أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي – بالمثناة الفوقية نسبة إلى محلة أبي الهيتم من إقليم الغربية بمصر – من كبار علماء الشافعية وله مصنفات كبيرة ولكنه كان منحرفا عن شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى متحاملا عليه وكلامه عليه في كتابه الفتاوى الحديثية " معروف وهو عمدة من جاء بعده من المبتدعة الطاعنين فيه وقد رد عليه المؤلف في كتابه " جلاء العينين) أحسن الرد وقد مضى ذكره في المقدمة (ص ٤٣) ولد سنة (٩٠٩) وتوفي بمكة سنة (٩٧٣) وقيل : (٩٧٤).

[الآيات البينات ص٦٣]

أحمد بن سلمان بن الحسن

(تنبيه) : النجاد هو أبو بكر أحمد بن سلمان بن الحسن الفقيه الحنبلىالمحدث ، وكثيرا ما يقع فى بعض الكتب المطبوعة محرفا إلى " البخارى "! بسبب جهل الطابعين بالحديث ورجاله ، ومن الأمثلة على ذلك هذا الحديث نفسه ، فقد وقع فى كتاب " الروض المربع " فى الفقه الحنبلى معزوا للبخارى! فاقتضى التنبه ، ومن أجل ذلك كنت أوردته فى " الأحاديث الضعيفة والموضوعة ".

[إرواء الغليل ٦/٣٥٠]

(فائدة) : النجاد الذى عزا إليه الحديث مؤلف الكتاب هو أحمد بن سلمان بن الحسن أبو بكر الفقيه الحنبلى ، يعرف بالنجاد ، وهو حافظ صدوق جمع المسند ، وصنف فى السنن كتاباً كبيراً ، روى عنه الدارقطنى وغيره من المتقدمين ، ولد سنة (٢٥٣) فيما قيل ، وتوفى سنة (٣٤٨) .

ولعل هذا الحديث[1] فى مسنده أو سننه المشار إليهما. ولكن من المؤسف أننى لم أقف عليهما حتى أراجع إسناده فيهما ، نعم قد حفظت لنا المكتبة الظاهرية فى جملة ما حفظته لنا من كنوز السلف الثمينة عدة أجزاء صغيرة من حديث أبى بكر النجاد وأماليه تبلغ العشرة ، وقد كنت استخرجت أحاديثها وسجلتها عندى فى " معجم الحديث " ، فلما رجعت إليه لم أر الحديث فيه.

---

[1] " أنه صلى الله عليه وسلم جمع بين المغرب والعشاء فى ليلة مطيرة "

فقلت: لعله فاتنى ، فرجعت مرة أخرى إلى الأجزاء المذكورة فدرستها لعلى أجد الحديث فى أحدها ، فلم أره. فتأكدت من عدم وجوده فيها ، فهو فى بقية الأجزاء الأخرى المتممة لحديثه أو أماليه ، أو فى الكتابين المشار إليهما ، فمن وقف عليه فى شىء منها ، فليرشدنا إليه ، أو ليكتب إلينا بسنده لننظر فيه وإن كان يغلب على الظن أنه من طريق الأنصارى الذى عنه أخرجه الضياء المقدسى والله أعلم.

[إرواء الغليل ٣/٤٠]

أحمد شاكر

وقع الشيخ أحمد شاكر في كثير من الخطيئات في تصحيح أحاديث من "المسند" وغيره؛ بسبب تقليده لابن حبان في هذه القاعدة الباطلة؛ كما حققه الحافظ في المقدمة المشار إليها، وقد حاولت إقناعه بالرجوع عن ذلك حين اجتمعت به في "المدينة الطيبة" على ساكنها أفضل الصلاة وأتم التسليم بعد أداء فريضة الحج سنة ١٣٦٨، وأوردت له خلاصة كلام الحافظ، والمثال الذي نقلته عنه آنفا، فلم يعتد ذلك، وصرح بأنه لا ينظر إلى نقله عن ابن حبان بعين الاعتبار؛ لأنه وقف على خطيئات له فيما ينقله عن بعض الأئمة، فأردت التبسط معه في الموضوع؛ فرأيته يضيق صدره بذلك، فلا أدري أهو من طبعه؛ أم هو أمر عارض له لمرضه؛ فإنه كان ملازما فراشه في الفندق؟! فأمسكت عن الكلام معه في هذه المسألة؛ وفي نفسي حسرات من قلة الاستفادة من مثل هذا الفاضل!

ومن المؤسف حقا؛ أن ترى جل العلماء الذين لقيتهم في مكة والمدينة ليس عندهم رحابة صدر في البحث، بل هم يريدون أن يفرضوا آراءهم على من يباحثهم فرضا، سواء اقتنعوا بذلك أم لا، ثم هم يقولون عن أنفسهم: إنهم سلفيون أو سنيون أو من أهل الحديث!

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ٢٨٣/١١]

اعلم أن الشيخ أحمد شاكر رحمه الله قد حسن إسناد الحديث[١] في تعليقه على "المسند" (٢/ ٦٩) ؛ مع أنه نقل قول الذهبي المتقدم في أبي محمد:

"لا يعرف"! ولكنه عقب عليه بقوله:

"وأنا أرى أن التابعين على الستر والثقة حتى نجد خلافهما"!!

قلت: وعلى هذا جرى في كثير من أحاديث "المسند"! وهو توسع غير محمود عندي؛ لأن النفس لا تطمئن لكون التابعي أيا كان على الستر والثقة؛ لأننا نخشى في روايته غير اهتمامه في نفسه، وهو احتمال أن يكون ضعيفا في حفظه، فلو أنه اشترط إلى ذلك أن يكون معروفا برواية جمع من الثقات عنه، ولم يتبين في حديثه ما يضعف به من الخطأ والمخالفة للثقات؛ لكان مقبولا. والله أعلم.

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ١١/٧٦٠]

وتساهل الشيخ أحمد شاكر في "تعليقه على المسند" (٧/ ٢٩٢) ، فصحح حديثه هذا[٢]؛ وعلل ذلك بقوله:

"وإنما صححت حديثه بأنه تابعي مستور، لم يذكر بجرح، فحديثه حسن على الأقل، ثم لم يأت فيه شيء منكر انفرد به؛ كما سيأتي، فيكون حديثه هذا صحيحا"!!

---

[١] (لا تكن فتانا، ولا مختالا، ولا تاجرا إلا تاجر خير؛ فإن أولئك المسبوقون في العمل) .

[٢] أيوب بن سليمان .

ثم أطال النفس في ذكر الشواهد لحديثه هذا الطويل وتخريجها، ولكنه بالنسبة لهذه الفقرة الخاصة بالركعتين لم يذكر لها شاهدا إلا حديث الترجمة، ونقل كلام الهيثمي المتقدم في إعلاله بعبد الرحيم بن يحيى، وخفي عليه – تبعا للهيثمي – أن فوقه الليث المختلط.

ولكنه تعقبه في قوله: "وفيه رجل لم يسم"، وحقق أنه هو أيوب بن سليمان الصنعاني؛ كما وقع في "المسند" على ما سبق، ولكنه تحقيق لا طائل تحته، فسواء سمي أو لم يسم؛ فهو مجهول العين.

ثم من أين له أنه تابعي؟! فقد يكون تابع تابعي! وكونه هو روى عن ابن عمر لا تثبت تابعيته بذلك؛ ما دام مجهولا لا يحتج به. فتأمل!

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ٣٩٢/١١]

من المعروف عن الشيخ أحمد أنه يحتج في تصحيح هذا السند[1] بأن حمادا سمع من عطاء قبل الاختلاط، ذكر ذلك في غير ما موضع من تعليقه على " المسند " وغيره وهو ذهول عما ذكره الحافظ في " تهذيب التهذيب " عن بعض الأئمة أنه سمع منه في الاختلاط أيضا، فلا يجوز حينئذ تصحيح حديثه إلا بعد تبين أنه سمعه منه قبل الاختلاط.

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ٥١١/١]

العلامة أحمد شاكر رحمه الله تعالى ، فإنه ـــ عندى ـــ من المتساهلين فى التوثيق والتصحيح.

[إرواء الغليل ٢١٣/٣]

---

[1] حماد بن سلمة عن عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس .

وأما الشيخ أحمد شاكر فقال في تعليقه على " المسند ": " إسناده صحيح "! قلت: وذلك من تساهله الذي عرف به، ولاسيما بالنسبة لتمشيته لعنعنة ابن إسحاق وعدم تفريقه بين حديثه المعنعن وحديثه الذي صرح فيه بالسماع، على خلاف ما عليه العلماء. نعم الحديث حسن بمجموع الطريقين. والله أعلم.

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ١٣٢/٥]

لا يغتر بتصحيح الشيخ أحمد محمد شاكر لهذا الحديث لأنه بناه على توثيق ابن حبان للمذكور وكثيرا ما يفعل ذلك ويصحح أحاديث لم يسبق إلى تصحيحها وقد كنت ناقشته في هذه المسألة في المدينة المنورة وهو في "الفندق" سنة ٦٩ هـ بعد موسم الحج ولكني لم أصل معه إلى نتيجة مع الأسف والله يرحمنا وإياه.

[تمام المنة ص٧٥]

وللتاريخ أقول : لقد كنتُ التقيتُ الشيخَ أحمدَ - رحمه الله تعالى - في مكة في حَجتي الأولى - وذلك قبل أكثر من أربعين سنة - ، وزرته في الفندق الذي كان نازلاً فيه ، وعرّفته بنفسي وأني أرغب أن أعرف رأيه بالتفصيل في اعتداده بتوثيق ابن حبان ، فاعتذر بمرض زوجته !

ثم قدر لي أن سافرت بعد الحج إلى المدينة لزيارة المسجد النبوي ، فأخبرت بأن الشيخ نازل في فندق لا أذكر اسمه ، فزرته ، وطلبت منه أن يشرح لي وجهة نظره في توثيق ابن حبان ، وذكرته بما قاله فيه الحافظ ابن عبد الهادي ، وابن حجر العسقلاني ، فلم يأت بشيء ! سوى أنه قال : لا يجوز للمتأخرين إلا أن يعتدوا بجهود العلماء المتقدمين وعلمهم ، فوافقته في هذا بداهة ، ولما لفتُّ نظره إلى أن هذا شيء وما نحن فيه شيء آخر ؛ لأن ابن حبان خالف

العلماء كما شرحه الحافظان المشار إليهما ، فإذا هو – سبحان الله – شعلة نار ، لا يمكن مناقشته ! فجلستُ قليلاً ، ثم استأذنت منصرفاً بخُفَّيْ حُنَيْن !

[الضعيفة ١٢/ ٥٥٧]

أسامة بن سهل

وهو مما يستفاد ويستدرك على كتب التراجم المعروفة؛ فإنها قد خلت منه، حتى "الجرح والتعديل "، و"ثقات ابن حبان "، و"لسان الميزان " وغيرها!

[الصحيحة ٧/ ١٣١٣]

إسماعيل بن عياش

إسماعيل بن عياش صحيح الحديث عن الشاميين كما قال البخاري وغيره، وهذا عنهم.

[الصحيحة ١/ ٤٢٠]

أم الدرداء

تجاهل الخطيب حديث الترجمة[1] المصرح بصحبة أم الدرداء، مع كونه في "سنن أبي داود" مما لا يخفى على من هو دونه حفظاً، وأوهم أنه ليس له طريق إلا طريق (زبان) ، وجزم بأن أم الدرداء هذه لا صحبة لها، مع أنه ذكر لها حديثاً آخر صرحت فيه بسماعها من النبي – صلى الله عليه وسلم –؛ وقال فيه (٣٦٣/١) :

"هذا حديث متصل الإسناد صالح الرجال "!

وتعقبه الشيخ المعلمي في تعليقه عليه بأن فيه شهر بن حوشب، وأنه سماها في رواية أحمد (أسماء بنت يزيد) : أنها سمعت النبي – صلى الله عليه وسلم – ... ، فراجعه.

ثم حكى الخلاف في صحبتها عن الحفاظ، فمن مثبت، ومن ناف، ولا أشك في أن الإثبات أصح لحديث الترجمة، ولأن الحفاظ أكثرهم عليه وعلى رأسهم علي بن المديني، كما في "الإصابة"، وذكرها في الصحابة ابن حبان في "الثقات " (١١٦/٣ و٣٥٨) ؛ وبذلك جزم الذهبي في "التجريد" (٣٢٠٢/٢٦٦/٢) .
[الصحيحة ٧/ ١٣١٢]

---

[1] (ما مِن امرأةٍ تترعُ ثيابَها في غيرِ بيتها؛ إلا هتكتْ ما بينها وبينَ اللهِ من سترٍ) .

ابن باز

يقول في نفس الصفحة دون أدنى تردد أو حياء:

"ولا عبرة بكلام المعلق على "الفتح" البتة، لأنه يعرف التوحيد! فليخجل بعد هذا من يدعو الناس إلى عقيدة (الله في السماء) وليتب"!!

ويشير بقوله: "المعلق على (الفتح) " إلى فضيلة الشيخ ابن باز حفظه الله من كل مكروه ونفع به المسلمين، وذلك لأنه قال في تعليقه:

"الصواب عند أهل السنة وصف الله سبحانه بأنه فوق العرش – كما دلت على ذلك نصوص الكتاب والسنة –، ويجوز عند أهل السنة السؤال عنه بـــ: (أين) ،كما في "صحيح مسلم" ... ".

وهذا حق لا يخفى إلا على أعمى البصر والبصيرة عياذا بالله تعالى.

[الضعيفة ١٣/ ٧٣٢]

ابن تيمية

قال السيد محمد رشد رضا رحمه الله تعالى :

(رحم الله شيخ الإسلام وجزاه عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء فوالله إنه ما وصل إلينا من علم أحد منهم ما وصل إلينا من علمه : في بيان حقيقة هذا الدين وحقيقة عقائده وموافقة العقل السليم وعلومه للنقل الصحيح من كتاب وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم بل لا نعرف أحدا منهم أوتي مثل ما أوتي من الحجج بين علوم النقل وعلوم العقل بأنواعها مع الاستدلال والتحقيق دون محاكاة أو تقليد).

وما لنا نذهب بعيدا فهناك بعض الأئمة المتقدمين ممن يقلدهم اليوم جماهير المسلمين ممن ذهب إلى أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص مع مخالفة ذلك لأدلة الكتاب والسنة الصريحة وأقوال سلف هذه الأمة مما هو معروف ومبسوط في محله فلماذا مع ذلك يعتذر عنه بعض المقلدين وجمهورهم له يقلدون وعن ابن تيمية يزورن بل وله يعادون والحكم واحد فهلا ساقوهما مساقا واحدا واعتذروا عنهما كليهما بجامع كونهما من أفاضل العلماء الأتقياء أم الأمر كما قال الشاعر :

وعين الرضا عن كل عيب كليلة ولكن عين السخط تبدي المساويا

ولست بالذي يتبع عثرات العلماء وإنما هي الأمثال نضربها للناس لعلهم يتذكرون فينصفون ابن تيمية ولا يظلمون وإلا فإن من فضائل ابن تيمية التي حرمها المقلدة علما وعملا تحذيره عن تتبع زلات العلماء وعن التكلم فيهم لأن

الله عفا عما أخطؤوا فيه فقال في آخر رسالته في تحريم الشطرنج في (المجموع) (٣٢ / ٢٣٩) ما نصه :

(وليس لأحد أن يتبع زلات العلماء كما ليس له أن يتكلم في أهل العلم والإيمان إلا بما هم له أهل فإن الله تعالى عفا عن المؤمنين عما أخطؤوا كما قال تعالى : { ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا } قال الله : قد فعلت .[1]

وأمرنا أن نتبع ما أنزل إلينا من ربنا ولا نتع من دونه أولياء وأمرنا أن لا نطيع مخلوقا في معصية الخالق ونستغفر لإخواننا الذين سبقونا بالإيمان فنقول : { ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان } .

وهذا أمر واجب على المسلمين في كل ما كان يشبه هذا من الأمور ونعظم أمره تعالى بالطاعة لله ورسوله ونرعى حقوق المسلمين لا سيما أهل العلم منهم كما أمر الله ورسوله ومن عدل عن هذه الطريقة فقد عدل عن اتباع الحجة إلى اتباع الهوى في التقليد وآذى المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا فهو من الظالمين . ومن عظم حرمات الله وأحسن إلى عباد الله كان من أولياء الله المتقين)

{ إن في ذلك لذكرى لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد }

وإن مما يمنع توجيه الطعن في ابن تيمية لقوله بفناء النار علاوة على ما ذكرنا آنفا أن له قولا آخر في المسألة وهو عدم فنائها كما سبق بيانه بالنقل عنه . وإذا كنا لا نعلم أي القولين هو المتأخر فمن البدهي أن الطاعن لا بد له من الجزم بأنه هو الأول ودون هذا خرط القتاد وأما نحن فإن حسن الظن الذي أمرنا به يقتضينا بأن نقول : لعله القول الآخر لأنه موافق للإجماع الذي نقله هو

---

[1] رواه مسلم

نفسه فضلا عن غيره كما تقدم وقد يؤيده هذا أن ابن القيم نقله أيضا كما بق في قصيدته (الكافية الشافية) فالظاهر أنه مات على ذلك لأنها قرئت عليه في آخر حياته فقد ترجمه الحافظ ابن رجب الحنبلي في (طبقاته) وذكر في آخرها ما يشعرنا بذلك فقال : (٢ / ٤٤٨) :

(ولازمت مجالسه قبل موته أزيد من سنة وسمعت عليه قصيدته النونية الطويلة في السنة وأشياء من تصانيفه وغيرها)

أقول فإذا صح ظننا هذا فالحمد لله وإلا فأسوأ ما يمكن أن يقال : إنه خطأ مغفور لهما بإذن الله تعالى لأنه صدر عن اجتهاد صادق منهما ومعلوم أن المجتهد مأجور ولو أخطأ كما جاء في الحديث الصحيح : (إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران وإذا اجتهد فأخطأ فله أجر واحد) . متفق عليه

وقد تقرر في الأصول أن الخطأ مغفور ولو في المسائل العلمية كما حققه شيخ الإسلام ابن تيمية في كثير من كتبه وفتاويه .[1]

هذا بالإضافة إلى ما لهما من الجهاد والبلاء الحسن في الدعوة إلى العمل بالكتاب والسنة والرد على المبتدعة والفرق الضالة وتقديم الإسلام إلى المسلمين صافيا نقيا على منهج السلف الصالح وإن ما نراه اليوم في العالم الإسلامي من نهضة فكرية وعلمية ودعوة سنية سلفية فهو ثمرة من ثمار جهادهما وصبرهما جزاهما اله تعالى عن الإسلام والمسلمين خيرا

ولذلك رأينا المصنف رحمه الله تعالى مع أنه لم يقصر في الرد عليهما فإنه لا يذكرهما إلا مقرونا بالإجلال والإكبار وبخاصة الشيخ ابن تيمية فإنه وصفه في أول الكتاب ب (العلامة شيخ الإسلام) ويذكره بهذا اللقب كثيرا ووصفه

---

[1] انظر (مجموع (الفتاوى) (١٩ / ٤٠٣ و٣٠ / ١٩ - ٣٦)

في مكان آخر (ص ١٢٠) بتبحره في العلوم وسعة اطلاعه على أقوال السلف والخلف) وصدق من قال : (إنما يعرف الفضل لذوي الفضل أهل الفضل)[1].

أقول هذا لأن كثيرا من المقلدة المتعصبة تقزز نفوسهم من إطلاق لقب (شيخ الإسلام) على ابن تيمية رحمه الله تعالى حتى أن العلاء البخاري الحنفي المتعصب كفر من يلقبه به وقد رد عليه أحسن الرد الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي الشافعي في كتابه القيم (الرد الوافر على من زعم بأن من سمى ابن تيمية (شيخ الإسلام) كافر) . ذكر فيه نحو المائة من كبار العلماء المشهورين من مختلف المذاهب وكلهم يلقب ابن تيميه يلقبه : (شيخ الإسلام) . وقد قام بتحقيقه والتعليق عليها أخونا الأستاذ زهير الشاويش صاحب المكتب الإسلامي جزاه الله خير الجزاء على جهده القيم .

أقول هذا بيانا للحقيقة وإلا فأنا أعلم أن هذا اللقب وغيره مما هو مستعمل اليوم لم يكن معروفا عند السلف فالخير كله في الاتباع ولا سيما وقد صار مبتذلا في العصور المتأخرة بحيث أنهم يطلقونه نفاقا ورياء على من لا علم عنده بل هو ممن يصدق عليه المثل الشهير : لا في العير ولا في النفير.

[رفع الأستار لإبطال أدلة القائلين بفناء النار ص٣٠ -٣٣]

---

[1] وقد روى مرفوعا إلى النبي صلى الله عليه وسلم ولا يصح بل هو موضوع كما هو مبين عندي في (سلسلة الأحاديث الضعيفة) (٣٢٢٧)

ابن حجر

القاعدة عنده أن لا يسكت على ضعيف.

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ٦/٥٤٤]

هذا يدل على أن ما يسكت عنه الحافظ في هذا الكتاب ليس حسنا دائما خلافا لظن بعضهم.

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ٢/٩٤]

قاعدة: (أن ما سكت عنه فهو حسن) ؛ أنها غير مضطردة.

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ١٢/٥٥٥]

لا يجوز الاغترار بسكوت الحافظ عن الحديث وأن ذلك لا يعني ثبوته عنده حتى ولو كان ذلك في الفتح على أنه أنظف مصنفاته من الأحاديث الضعيفة.

[تمام المنة ص٣١٩]

ابن حجر في "التقريب" على أن قوله فيه: "صدوق يخطئ" ليس نصا في تضعيفه للراوي به فإننا نعرف بالممارسة والتتبع أنه كثيرا ما يحسن حديث من قال فيه مثل هذه الكلمة.

[تمام المنة ص٢٠٣]

ليس يخفى على أحد أنه لا حجة له في شيء من ذلك، أما قول الحافظ، فظاهر لكل من يعرف اصطلاح الحافظ في هذه اللفظة: "مقبول"، فإنه يعني أنه مقبول عند المتابعة، وإلا؛ فلين الحديث.

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ٨/٦٠]

قوله : " صدوق يخطئ ".

ذلك يعني أنه من المرتبة الخامسة عنده؛ كما شرحه في المقدمة، وهي فيمن يكون حديثه مرشحاً للتحسين بغيره.

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ٧/١٧٢]

قوله في أبي خالد الأحمر: "فيه ضعف من قبل حفظه.. وفي " التقريب ": صدوق يخطئ ".

والجواب من وجهين:

الأول: أن أبا خالد هذا قد وثقه جمهور المحدثين، وحسب القارئ أن يعلم أن البخاري ومسلماً قد احتجا به في "صحيحيهما"، ولا ينافي ذلك أن في حفظه ضعفاً، خلافاً لما يوهمه الناقد بما نقله عن الحافظ من قوله: "صدوق يخطئ "! وغالب الظن أنه لا يعلم أنه يعني بذلك أنه قليل الغلط كما صرح بذلك في "مقدمة الفتح " (ص ٣٨٤) ، وقد أشار إلى ذلك الذهبي بقوله في "الميزان ":

" الرجل صاحب حديث وحفظ، من رجال الستة، وهو مكثر، يهم كغيره".

ولذلك؛ قال في كتابه "الكاشف ":

"صدوق إمام ".

فهل يجوز رد حديث مثل هذا الإمام يا أبا عبد الله؟! فاتق الله! ولا تتبع الهوى؛ فَيُضِلَّكَ عن سبيل الله.

ثم إن الباحث عن الحق لا ينبغي أن يقف عند كلمة للحافظ أو لغيره، ويبني عليها توثيقاً وتصحيحاً أو تجريحاً وتضعيفاً! وإنما ينبغي عليه أن يستخلص من أقوال الأئمة خلاصة يطمئن إليها، ويبني أحكامه عليها، وإلا؛ صَدَرَتْ منه أحكام مضطربة، وهذا ما نراه في كثير من الطلاب الناشئين اليوم، بحيث يُقَوِّي حديثَ راوٍ تارةً، ويُضَعِّفُه أخرى، ليس ذلك من باب تغير الاجتهاد، أو من باب تطبيقٍ قاعدة (الشذوذ والمخالفة) ونحوها؛ وإنما من باب: " الغاية تبرر الوسيلة "! فأحدهم قد يميل إلى تضعيف حديث؛ فيجلب ما هبَّ ودبَّ من الأقوال لتأييد ضعفه، أو العكس من ذلك إذا كان هواه في صحة الحديث!

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ٣٨٤/٧]

قوله " مقبول "!

يعني: عند المتابعة؛ وإلا فلين الحديث! ففيه إشعار بأنه قد يجتمع في الراوي جهالة وتوثيق، وذلك حين يكون التوثيق صادراً من متساهل يوثق المجهولين؛ مثل ابن حبان خاصة، فاحفظ هذا؛ فإنه عزيز؛ قد يخفى على كثير من المدرسين في الجامعات؛ فضلاً عن غيرهم!

[صحيح أبي داود ٣٦١/٦]

قال الحافظ في "التقريب ":

" صدوق يخطئ ".

قلت: فمثله حسن الحديث إن شاء الله تعالى؛ ما لم يظهر خطأه.

[صحيح أبي داود ١/٣٤]

ابن حبان

رد تفرد ابن حبان بتوثيق راو ما، لا يعني أنه رد مقبول، خلافا لما يظنه أخونا هذا وغيره من الناشئين، وإنما ذلك إذا وثق مجهولا عند غيره، أو أنه لم يرو عنه إلا واحد أو اثنان، ففي هذه الحالة يتوقف عن قبول توثيقه، وإلا فهو في كثير من الأحيان يوثق شيوخا له يعرفهم مباشرة، أو شيخا من شيوخهم، فهو في هذه الحالة أو التي قبلها إنما يوثق على معرفة منه به، أو بواسطة شيوخه كما هو ظاهر .

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ٦/٦٧١]

شرط ابن حبان في التوثيق فيه تساهل كثير، فإنه يوثق المجاهيل.

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ٢/٢٧٥]

قوله في "الثقات":

"يقال: له صحبة".

فهذا إلى نفي الصحبة عنه أقرب من إثباتها له كما لا يخفى.

[سلسلة الأحاديث الضعيفة٢/٢٧٥]

قلت: وأما ابن حبان فأوردهم في " الثقات " على قاعدته في توثيق المجهولين، ثم أخرج حديثهم في صحيحه كما ترى، فلا تغتر بذلك، فإنه قد شذ في ذلك عن التعريف الذي اتفق عليه جماهير المحدثين في الحديث الصحيح وهو: " ما رواه عدل، ضابط، عن مثله ". فأين العدالة، وأين الضبط في مثل هؤلاء

المجهولين. لاسيما وقد رووا منكرا من الحديث خالفوا به الصحيح الثابت عنه صلى الله عليه وسلم من غير طريق كما سيأتي بيانه.

ولقد بدا لي شيء جديد يؤكد شذوذ ابن حبان المذكور، ذلك أنني حصلت نسخة من كتابه القيم " المجروحين " في موسم حج السنة الماضية (١٣٩٦) فلم أر له فيه راويا واحدا جرحه بالجهالة حتى الآن فهذا يؤكد أن الجهالة عنده ليست جرحا!

[سلسلة الأحاديث الضعيفة٢/٢٧٥]

ولا يخفى على أحد عرف هذا العلم الشريف أن الاسترواح إلى ما ذكره يخالف ما عليه العلماء تأصيلا وتفريعا من أن عدم التجريح لا يستلزم التوثيق، وأن توثيق ابن حبان فيه تساهل كثير، كما نبهنا عليه مرارا وتكرارا، فلا داعي للعود فيه.

[سلسلة الأحاديث الضعيفة٦/٢٢٦]

وابن حبان معروف عند العلماء بتساهله في توثيق المجهولين، وهو أمر ظاهر جدا لمن تتبع كتابه " الثقات "؛ فقد وثق فيه – أو بعبارة أدق: أورد فيه – المئات من الجهولين، وفيهم جمع كثير لا يعرفون إلا برواية من هم مثلهم في الجهالة، أو من الضعفاء المعروفين عند الحفاظ بالضعف. تبين لي هذا وأنا في صدد ترتيب رجاله على الحروف وتعليقي على كثيرين منهم. يسر الله لي إتمامه.

وللتاريخ أقول: لقد كنت التقيت الشيخ أحمد – رحمه الله تعالى – في مكة في حجتي الأولى – وذلك قبل أكثر من أربعين سنة –، وزرته في الفندق الذي كان نازلا فيه، وعرفته بنفسي وأني أرغب أن أعرف رأيه بالتفصيل في اعتداده بتوثيق ابن حبان، فاعتذر بمرض زوجته! ثم قدر لي أن سافرت بعد الحج إلى

المدينة لزيارة المسجد النبوي، فأخبرت بأن لشيخ نازل في فندق لا أذكر اسمه، فزرته، وطلبت منه أن يشرح لي وجهة نظره في توثيق ابن حبان، وذكرته بما قاله فيه الحافظ ابن عبد الهادي، وابن حجر العسقلاني، فلم يأت بشيء! سوى أنه قال: لا يجوز للمتأخرين إلا أن يعتدوا بجهود العلماء المتقدمين وعلمهم، فوافقته في هذا بداهة، ولما لفت نظره إلى أن هذا شيء وما نحن فيه شيء آخر؛ لأن ابن حبان خالف العلماء كما شرحه الحافظان المشار إليهما، فإذا هو – سبحان الله – شعلة نار، لا يمكن مناقشته! فجلست قليلا، ثم استأذنت منصرفا بخفي حنين!

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ٥٥٧/١٢]

أما جواب البعض عن ذلك بقوله: " فقد عرفه ابن حبان وذكره فى (الثقات) "! فذهول منه عن قاعدة ابن حبان فى التوثيق ، فإنه يوثق المجهولين عند غيره من المحدثين ، وهذا من الأمثلة الكثيرة على ذلك ، بل إنه ليصرح أحيانا فى بعض من وثقهم: " لا أعرفه ، ولا أعرف أباه ".

[إرواء الغليل ٣٦٠/٣]

– توثيق ابن حبان والعجلي :

قال : لا يخفى أن توثيقهما رخو لا يعتمد عليه .

كذا قال أصلحه الله فإن الرخاوة التي زعمها ليست على الإطلاق وإنما في توثيق من لا يعرف إلا برواية الواحد والاثنين – كما حققته في غير هذا الموضع –.

[الرد المفحم ص ٨٨]

ابن حبان متساهل في التوثيق فإنه كثيرا ما يوثق المجهولين حتى الذين يصرح هو نفسه أنه لا يدري من هو ولا من أبوه؟ كما نقل ذلك ابن عبد الهادي في " الصارم المنكي " ومثله في التساهل الحاكم كما لا يخفى على المتضلع بعلم التراجم والرجال فقولهما عند التعارض لا يقام له وزن حتى ولوكان الجرح مبهما لم يذكر له سبب .

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ١/٨٠]

ليس كل من وثقه ابن حبان فهو مجهول إما عينا وإما حالا.

[تمام المنة ص٢٠٤]

(تنبيه) : إخراج ابن حبان هذا الحديث في "صحيحه" من الأدلة الكثيرة على تساهله في تصحيح الأحاديث، وعلى عدم التزامه للشروط التي اشترطها في مقدمته، فإنه قال:

"والخامس: المعتري خبره عن التدليس"!

فإن حبيبا هذا؛ وصفه ابن حبان نفسه بالتدليس في "ثقاته" (٤/ ١٣٧) ! فتساهله ليس محصورا في توثيق المجهولين كما يظن بعضهم؛ فاقتضى التنبيه. ثم بدا لي أنه لعله يعني من كان مشهورا بالتدليس.

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ٩/٣٣٠]

قوله : "مستقيم الحديث ".

يعتبر توثيق منه معتبر قائم على سبر حديث الرجل، وليس على أصله الشاذ القائم على توثيق المجهولين، فانتبه.

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ٩٦/٧]

القاعدة الخامسة عدم الاعتماد على توثيق ابن حبان

قد علمت مما سبق آنفا أن المجهول بقسميه لا يقبل حديثه عند جمهور العلماء وقد شذ عنهم ابن حبان فقبل حديثه واحتج به وأورده في "صحيحه" قال الحافظ ابن حجر في "لسان الميزان ":

"قال ابن حبان: من كان منكر الحديث على قلته لا يجوز تعديله إلا بعد السبر ولو كان ممن يروي المناكير ووافق الثقات في الأخبار لكان عدلا مقبول الرواية إذ الناس أقوالهم على الصلاح والعدالة حتى يتبين منهم ما يوجب القدح [فيجرح بما ظهر منه من الجرح] هذا حكم المشاهير منالرواة فأما المجاهيل الذين لم يرو عنهم إلا الضعفاء فهم متروكون على الأحوال كلها". " الضعفاء" ٢ / ١٩٢ - ١٩٣ والزيادة من ترجمة عائذ الله المجاشعي.

ثم قال الحافظ:

"قلت: وهذا الذي ذهب إليه ابن حبان من أن الرجل إذا انتفت جهالة عينه كان على العدالة حتى يتبين جرحه مذهب عجيب والجمهور على خلافه وهذا مسلك ابن حبان في "كتاب الثقات" الذي ألفه فإنه يذكر خلقا نص عليهم أبو حاتم وغيره على أنهم مجهولون وكان عند ابن حبان أن جهالة العين ترتفع برواية واحد مشهور وهو مذهب شيخه ابن خزيمة ولكن جهالة حاله باقية عند غيره". هذا كله كلام الحافظ.

ومن عجيب أمر ابن حبان أنه يورد في الكتاب المذكور بناء على هذه القاعدة المرجوحة جماعة يصرح في ترجمتهم بأنه "لا يعرفهم ولا آباءهم"!

فقال في الطبقة الثالثة: "سهل يروي عن شداد بن الهاد روى عنه أبو يعفور ولست أعرفه ولا أدري من أبوه".

ومن شاء الزيادة في الأمثلة فليراجع "الصارم المنكي" ص ٩٢ – ٩٣ وقد قال بعد أن ساقها:

"وقد ذكر ابن حبان في هذا الكتاب خلقا كثيرا من هذا النمط وطريقته فيه أنه يذكر من لم يعرفه بجرح وإن كان مجهولا لم يعرف حاله وينبغي أن ينتبه لهذا ويعرف أن توثيق ابن حبان للرجل بمجرد ذكره في هذا الكتاب من أدنى درجات التوثيق".

ولهذا نجد المحققين من المحدثين كالذهبي والعسقلاني وغيرهما لا يوثقون من تفرد بتوثيقه ابن حبان وستأتي أمثلة كثيرة على ذلك عند الكلام على الأحاديث الضعيفة التي وثق المؤلف – أو من نقل عنه – رجالها مع أن فيها من تفرد ابن حبان بتوثيقهم من المجهولين

ومما ينبغي التنبه له أن قول ابن عبد الهادي:

" وإن كان مجهولا لم يعرف حاله" ليس دقيقا: لأنه يعطي بمفهوم المخالفة أن طريقة ابن حبان في "ثقاته" أن لا يذكر فيه من كان مجهول العين وليس كذلك بدليل قوله المتقدم في "سهل": "لست أعرفه ولا أدري من أبوه". ومثله ما يأتي قريبا.

وكذلك قول الحافظ: "برواية واحد مشهور" يوهم أن ابن حبان لا يوثق إلا من روى عنه واحد مشهور: لأنه إن كان يعني مشهورا بالثقة كما هو الظاهر فهو مخالف للواقع في كثير من ثقاته وإن كان يعني غير ذلك فهو مما لا قيمة له لأنه إما ضعيف أو مجهول ولكل منهما رواة في "كتاب الثقات" وإليك بعض الأمثلة من طبقة التابعين عنده:

١ - إبراهيم بن عبد الرحمن العذري قال ٤ / ١٠:

"يروي المراسيل روى عنه معان بن رفاعة".

ثم ذكر له بإسناده عنه مرسلا: "يرث هذا العلم من كل خلف عدوله..". الحديث.

قلت: ومعان هذا قال الحافظ نفسه فيه:

"لين الحديث".

وقال الذهبي:

"ليس بعمدة ولا سيما أتى بواحد لا يدرى من هو".

يعني إبراهيم هذا فهو مجهول العين وأشار ابن حبان إلى هذا فقال في ترجمة معان من "الضعفاء" ٣ / ٣٦: "منكر الحديث يروي مراسيل كثيرة ويحدث عن أقوام مجاهيل لا يشبه حديثه حديث الأثبات".

٢ - إبراهيم بن إسماعيل. قال ٤ / ١٤ - ١٥:

"يروي عن أبي هريرة روى عنه الحجاج بن يسار".

قلت: الحجاج هذا - ويقال فيه: ابن عبيد - قال الحافظ فيه:

"مجهول".

وكذا قال قبله أبو حاتم وغيره كما في "ميزان" الذهبي وبين وجه ذلك فقال:

"روى عنه ليث بن أبي سليم وحده"!

وليث هذا ضعيف مختلط كما هو معروف حتى عند ابن حبان ٢ / ٢٣١,

٣ - إبراهيم الأنصاري قال ابن حبان ٤ / ١٥:

"يروي عن مسلمة بن مخلد.. روى عنه ابنه إسماعيل بن إبراهيم".

قلت: وإسماعيل هذا مجهول كما قال الحافظ ومن قبله أبو حاتم.

فتبين من هذا التحقيق أن ابن حبان ترتفع جهالة العين عنده برواية واحد ولو كان ضعيفا أو مجهولا خلافا لظاهر كلام الحافظ المتقدم وإن كانلم يجزم به فإنه قال: "وكأن ابن حبان.." وهو أخذه من قول ابن حبان الذي نقله عنه آنفا: "هذا حكم المشاهير من الرواة فأما المجاهيل.." الخ فهو منقوض بالمثال الثاني كما هو ظاهر.

وبالجملة فالجهالة العينية وحدها ليست جرحا عند ابن حبان وقد ازددت يقينا بذلك بعد أن درست تراجم كتابه "الضعفاء" وقد بلغ عددهم قرابة ألف وأربعمائة راو فلم أر فيهم من طعن فيه بالجهالة اللهم إلا أربعة منهم لكنه طعن فيهم بروايتهم المناكير وليس بالجهالة وهاك أسماءهم وكلامه فيهم:

١ - حميد بن علي بن هارون القيسي. ذكر له ١ / ٢٦٣ - ٢٦٤ بعض المناكير ثم قال:

" فلا يجوز الاحتجاج به بعد روايته مثل هذه الأشياء عن هؤلاء الثقات ... وهذا شيخ ليس يعرفه كثير أحد"

٢ - عبد الله بن أبي ليلى الأنصاري قال ٢ / ٥:

" هذا رجل مجهول ما أعلم له شيئا يرويه غير هذا الحرف المنكر الذي يشهد إجماع المسلمين قاطبة ببطلانه".

٣ – عبد الله بن زياد بن سليم قال ٢ / ٧: "شيخ مجهول روى عنه بقية بن الوليد لست أحفظ له راويا غير بقية وبقية قد ذكرنا ضعفه في أول الكتاب فلا يتهيأ لي القدح فيه على أن ما رواه يجب تركه على الأحوال"

٤ – أبو زيد: قال ٣ / ١٥٨: " أبو زيد. يروي عن ابن مسعود ما لم يتابع عليه ليس يدرى من هو؟ لا يعرف أبوه ولا بلده والإنسان إذا كان بهذا النعت ثم لم يرو إلا خبرا واحدا خالف فيه الكتاب والسنة والإجماع والقياس والنظر والرأي يستحق مجانبته فيه ولا يحتج به".

ومن هنا قال ابن عبد الهادي فيما تقدم:

"وطريقته فيه أنه يذكر من لم يعرفه بجرح وإن كان مجهولا لم يعرف حاله".

لكن الصواب أن يقال عنه: "لم يعرف عينه" للأمثلة المتقدمة. والله أعلم.

والخلاصة أن توثيق ابن حبان يجب أن يتلقى بكثير من التحفظ والحذر لمخالفته العلماء في توثيقه للمجهولين.لكن ليس ذلك على إطلاقه كما بينه العلامة المعلمي في "التنكيل" ١ / ٤٣٧ – ٤٣٨ مع تعليقي عليه وراجع لهذا البحث ردي على الشيخ الحبشي فإنه كثير الاعتماد على من وثقه ابن حبان من المجهولين ص ١٨ – ٢١.

وإن مما يجب التنبيه عليه أيضا أنه ينبغي أن يضم إلى ما ذكره المعلمي أمر آخر هام عرفته بالممارسة لهذا العلم قل من نبه عليه وغفل عنه جماهير الطلاب وهو أن من وثقه ابن حبان وقد روى عنه جمع من الثقات و لم يأت بما ينكر عليه فهو صدوق يحتج به.

وبناء على ذلك قويت بعض الأحاديث التي هي من هذا القبيل كحديث العجن في الصلاة فتوهم بعض الناشيءين في هذا العلم أننيناقضت نفسي وجاريت ابن حبان في شذوذه وضعف هو حديث العجن وسيأتي الرد عليه مفصلا إن شاء الله مع ذكر عشرة أمثلة من الرواة الذين وثقهم ابن حبان فقط وتبعه الحافظان الذهبي والعسقلاني فاطلب ذلك في بحث "كيفية الرفع من السجود" ص ١٩٧ – ٢٠٧

[تمام المنة ص٢٠-٢٦]

ابن حبان قد يوثق الرجال بإيراده إياه في الكتاب (الثقات) مع أنه لا يعرفه.

يؤيد ذلك أنني رأيته قال في بعض المترجمين عنده: «لا أعرفه، ولا أعرف أباه» ! وعلى مثل هذا التوثيق أقام كتابه (الصحيح) المعروف به، فاحفظ هذا فإنه مهم، لم يتنبه له إلا أهل التحقيق في هذا العلم الشريف منهم المصنف رحمه الله، وجزاه خيراً كما تقدم (وانظر كلامه الآتي في آخر الصفحة التالية: الأمر التاسع) وقد بسطت القول في هذه المسألة في «الرد على التعقيب الحثيث» ص ١٨ - ٢١ فليراجع.

[التنكيل ٢٥٦/١]

الحافظ العسقلاني، فإنه متنبه لتساهل ابن حبان في التوثيق، بل وقد نبه عليه في مقدمة كتابه "اللسان"، وله الفضل الأول – بعد الله تعالى – في تنبهي لذلك في العصر الحاضر. أقول هذا تجاوبا مني مع قول نبيي صلى الله عليه وسلم: "لا يشكر الله من لا يشكر الناس " فجزاه الله خيرا.

ثم جرى الحافظ على هذا الانتباه، فكثيرا ما نراه لا يوثق من تفرد ابن حبان في توثيقه، بل نراه يقول فيه: "مقبول"، أو "مستور"، أو "مجهول"، وكنت

قدمت منذ ثلاثين سنة ونيف للطلاب في (الجامعة الإسلامية) درسا عمليا في ذلك على بعض التراجم، فطلبت من أحد الطلاب أن يستخرج أي ترجمة من كتاب "خلاصة تذهيب الكمال"، قال في صاحبها: "وثقه ابن حبان"، وأن يستخرجها من "تقريب الحافظ"، فسيجد أنه قال فيها قولا من أقواله الثلاثة التي ذكرتها آنفا، ففعل في عدة تراجم، فكانت النتيجة ما ذكرت!

ولا أذهب بالقراء بعيدا، فالمثال بين أيديهم، فهذا هشام بن هارون الراوي لهذا الحديث، قد عرفت تصريح الحافظ بأنه: "مجهول" في كتابه "تقريب التهذيب" الذي أصله كتابه "تهذيب التهذيب"، وقد ذكر فيه توثيق ابن حبان.

إذا عرفت هذا، فتذكر أن لكل جواد كبوة، بل كبوات، ولكن الأمر كما قال الله: {إن الحسنات يذهبن السيئات} ، فالعبرة بما يغلب على الشخص من خير أو شر، أو علم أو جهل، أو صواب أو خطأ.

أقول: هذا لأن الحافظ الآخر - المشار إليه آنفا -، إنما هو الحافظ العسقلاني نفسه!

فقد قال عقب حديث البزار في كتابه "مختصر زوائد البزار " (٢/٣٧٤ - ٣٧٥) :

"إسناده صحيح "!

ويغلب على ظني أنه لا يمكن لمثله أن يقع في مثل هذا الخطأ لو أنه رجع إلى ترجمة هشام وتذكر جهالته. ولو فرض أنه رجع وتسامح، لما زاد على القول بأن إسناده حسن! ولكنه - فيما يظن - استقرب الأمر، واعتمد على توثيق شيخه إياه. والله أعلم.

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ١٣/ ٨٩٧]

ومذهب ابن حبان وتساهله في توثيق المجهولين أشهر من أن يناقش، وقد تعرضت لبيان خطئه أكثر من مرة، وحسب المنصف تصريحه هو في عشرات المذكورين في "ثقاته" بأنه لا يعرفه! وتارة يقول: "لا أعرفه ولا أعرف أباه"!! أو: "لا أدري من هو ولا ابن من هو، وهؤلاء عنده بالعشرات!

ورأيته أحيانا يقول في بعضهم: " ما له حديث يرجع إليه"! وتارة: "لست أعرفه بعدالة ولا جرح"، وتارة أخرى:" ما له حديث مستقيم "! ومرة قال: "في حديثه مناكير كثيرة"، وأغرب من ذلك كله أنه صرح في بعضهم فقال فيه: "ضعيف"!!

وسوف أفصل القول في تساهله بعد أن نفرغ إن شاء الله من كتابي "ترتيب الثقات"،ومادته عندي والحمد لله،وهي تحت التأليف والترتيب، وقد وصل حتى هذه الساعة إلى نهاية حرف الطاء، نسأل الله تمامه بفضله وكرمه.

وأما المكان الآخر الذي أحال عليه، فإنه هناك نقل شيئا من كلام الحافظ في انتقاده لابن حبان في "ثقاته"، ثم رد عليه بأمرين، فصل القول فيهما، لا يتسع المجال الآن لتعقبه بتفصيل، فذلك محله في مقدمة كتابي المشار إليه آنفا، ولكن حسب القارئ دليلا على بطلان رده على الحافظ ما نقله عن مقدمة " صحيح ابن حبان" أنه قال:

"لم نحتج فيه إلا بحديث اجتمع في كل شيخ من رواته خمسة أشياء:

الأول: العدالة في الدين بالستر الجميل.

والثاني: الصدق في الحديث بالشهرة فيه.

والثالث: العقل بما يحدث من الحديث.

والرابع: العلم بما يحيل من معاني ما يروي.

والخامس: المتعري خبره عن التدليس".

قلت: وهذه الشروط لو التزمها ابن حبان في كل رجال "ثقاته"، لكان كتابه هذا – "الثقات" الذي عليه بنى كتابه الآخر "الصحيح" – في مقدمة الكتب المعتمدة في التوثيق، ولكن ليتأمل القارئ الكريم:

هل هذه الشروط الخمسة يمكن أن تنطبق على ما قال فيه ما تقدم نقله من "ثقاته"، كمن قال فيه: " لا أعرفه ولا أعرف أباه "، "لست أعرفه بعدالة ولاجرح"! إلى غير ذلك من أمثال هؤلاء المتقدمة وغيرها؟!

كيف يمكن أن يظن في أمثال هؤلاء الذين صرح ابن حبان بجهالتهم وضعفهم بعبارات مختلفة، أنه اجتمع فيهم: العدالة، والصدق، والفهم بما يحدث، والعلم بما يفسد معنى الحديث، ... ؟!

لا شك أن ما ادعاه من الشروط في رواة "صحيحه" غير مطابق لواقعه، ولا لرواة "ثقاته " الذين عليهم أقام كتابه "الصحيح".

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ١٣/ ٧٠٠- ٧٠٢]

ابن الجوزي

يجمع في شخصيته العلمية بين النقيضين، شأنه في ذلك شأن ابن حبان، فكما أن هذا متساهل في التوثيق، فهو متشدد في التجريح، فابن الجوزي بقدر ما يتشدد في الكتابين المذكورين فهو يتساهل في كتبه الأخرى فيروي فيها المنكرات والواهيات، بل والموضوعات، وقد صرح بنحو هذا الحافظ السخاوي، فقال في " فتح المغيث " (١ / ٢٣٧ - ٢٣٨) :

" ثم إن من العجب إيراد ابن الجوزي في كتابه " العلل المتناهية في الأحاديث الواهية " كثيرا مما أورده في " الموضوعات "، كما أن في " الموضوعات " كثيرا من الأحاديث الواهية، بل قد أكثر في تصانيفه الوعظية وما أشبهها من إيراد الموضوع وشبهه ".

قلت: وقد أخرجت بعض تلك الأحاديث التي تصلح مثالا لما ذكره السخاوي رحمه الله فيما يأتي، فانظر الحديث الآتي برقم (٦٩١٩) وما بعده. ولذلك، فقد أحسن أخونا أبو الحارث الحلبي صنعا في حذفه الأحاديث الضعيفة من مختصره الذي سماه " المنتقى النفيس من تلبيس إبليس ".

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ١٢/١٨٠]

ابن عثيمين

مما يسترعي الانتباه ويلفت النظر قول الشيخ الفاضل ابن عثيمين بعد أن ساق الحديث[١] جازما به:

وتفسير الصحابي حجة بل قال بعض العلماء: إنه في حكم المرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم .

فأقول: نعم ولكن أثبت العرش ثم انقش فقد كان الواجب عليك يا فضيلة الشيخ قبل أن تقول هذا أن تجيب عن علتي الحديث وتثبت صحته على أصول علم الحديث كما هو المفروض في أمثال هذه المسألة الخلافية ولا سيما وأنت في صدد الرد على مخالفك وقد ضعف حديثك هذا من قبل فإذا كنت مسلما بضعفه فلم احتججت به؟ وأن كنت ترى صحته فلماذا لم ترد عليه وتقيم الحجة على صحته؟ أليس هذا مما يتنافى مع الكلمة الطيبة التي ذكرتها في رسالتك وقد جاء فيها (ص ٣٢) :

أنه يجب على كل باحث يتحري العدل والإنصاف. . . أن يقف بين أدلة الخلاف موقف الحاكم من الخصمين فيحكم بطريق العلم فلا يرجح أحد الطرفين بلا مرجح؟

فما أظنك فعلت ما أوجبت لأنك لو فعلت لم تحتج به – إن شاء الله – لظهور ضعفه أو إن كان العكس ورأيت صحته – وهذا بعيد جدا عن " كل باحث " – فلم كتمت الدليل على صحته؟

---

[١] حديث ابن عباس في أمر النساء بتغطية وجوههن إلا عينا واحدة

أهذا هو موقف الحاكم من الخصمين؟ (يا أيها الذين لم تقولون ما لا تفعلون. كبر مقتا عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون) [الصف: ٢ و ٣]

[الرد المفحم ص٥٤ ، ٥٥]

ابن عدي

قول ابن عدي: أرجوأنه لا بأس به ليس نصا في التوثيق، ولئن سلم فهو أدنى درجة في مراتب التعديل، أوأول مرتبة من مراتب التجريح، مثل قوله: ما أعلم به بأسا كما في " التدريب " (ص ٢٣٤) .

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ١١٢/٣]

قول ابن عدي:

" أرجو أنه لا بأس به ".

فإنما يعني في غير ما تفرد به وأنكر عليه .

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ٥٦٩/٦]

ابن القيم

روى عبد بن حميد في تفسيره المشهور، بسنده إلى عمر رضي الله عنه، أنه قال: "لو لبث أهل النار في النار كقدر رمل عالج، لكان لهم على ذلك وقت يخرجون فيه" .

قال ابن القيم في "حادي الأرواح" "٢/ ٧١ طبع الكردي" عقبه. والحسن لم يسمع من عمر. ومع ذلك فقد حاول تقويته بكلام خطابي، لا غناء فيه. "وحسبك بهذا الإسناد جلالة "! " والحسن وإن لم يسمع من عمر فإنما رواه عن بعض التابعين، ولو لم يصح عنده ذلك عن عمر لما جزم به، وقال: عمر بن الخطاب"!

قلت: وهذا كلام عجيب من مثل ابن القيم رحمه الله، لأن معناه الاحتجاج بحديث التابعي المجهول العين! لأنه إذا كان الحسن قد أخذه من بعض التابعين، فمن هو؟ وما حاله في الحديث حفظا وضبطا؟ أليس منطق ابن القيم هذا يؤدي إلى قلب القواعد الأصولية الحديثية التي تجعل حديث المجهول ضعيفا، والحديث المرسل والمنقطع ضعيفا كذلك، لأنهما يرجعان إلى راو لم يذكر ولم يسم؟! ويؤدي كذلك إلى قبول أحاديث الحسن البصري المعنعنة، فضلا عن المنقطعة والمرسلة، مثل حديثه عن سمرة "لما حملت حواء طاف بها إبليس، وكان لا يعيش لها ولد، فقال: سميه عبد الحارث، فسمته عبد الحارث، فعاش، وكان ذلك من وحي الشيطان وأمره".

وهو حديث ضعيف، بل باطل، ولا علة فيه سوى عنعنة الحسن البصري، وقد فسر هو الآية التي يفسرها بعض المفسرين بهذا الحديث، فسرها الحسن

نفسه بغير ما دل عليه حديثه، وتبعه على ذلك بعض المحققين، منهم ابن القيم نفسه، كما بينت ذلك في "سلسلة الأحاديث الضعيفة" "رقم الحديث ٣٤٢".

ومثل حديثه المرسل في إبطال الوضوء بالقهقهة، وهو ضعيف باتفاق المحدثين!.

سامح الله ابن القيم وغفر له، فإنه بتصحيحه لمثل هذا الأثر عن عمر رضي الله عنه يفتح بابا كبيرا لبعض الفرق الضالة يلجون فيه إلى تأييد ضلالهم، كالقاديانية، فإن من خلالهم القول بفناء النار، وانتهاء عذاب الكفار، كما بينته في "السلسلة" المشار إليها، عند الكلام على الحديث الذي في معنى هذا الأثر، وكنت أشرت إليه في الكلام على هذا الأثر، فلما وقفت على إسناده تكلمت عليه بتفصيل، وألحقته بالحديث المشار إليه.

وجملة القول: أن هذا الأثر لا يصح عن عمر، كما لا يصح عن غيره مرفوعا، والله ولي التوفيق. وراجع هذا البحث كتاب "رفع الأستار لإبطال أدلة القائلين بفناء النار". للعلامة الصنعاني بتقديمي وتعليقي.

وقد روي نحوه عن عبد الله بن عمرو موقوفا بسنده ضعيف، وأبي أمامة مرفوعا بسند فيه تالف، وقد تكلمت عليه في "سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة" كما تقدم قريبا.

[شرح العقيدة الطحاوية ص٤٢٨ ، ٤٢٩]

ابن معين

قول ابن معين في الرواي: " ما هو بشيء " ومثله: " ليس بشيء " معناه عنده أنه ضعيف، فلا تغتر بما ذكره أبو الحسنات في " الرفع والتكميل " (ص ٩٩ – ١٠٠) بما يخالف هذا؛ فإنه من تكلفات المتأخرين وآرائهم.[1]

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ١٠/٢٤١]

---

[1] قال : ايقاظ في بيان مراد ابن معين من قوله في الراوي ليس بشيء :

كثيرا ما تجد في ميزان الاعتدال وغيره في حق الرواة نقلا عن يحيى بن معين انه ليس بشيء فلا تغتر به ولا تظنن ان ذلك الراوي مجروح بجرح قوي فقد قال الحافظ ابن حجر في مقدمة فتح الباري في ترجمة عبد العزيز بن المختار البصري ذكر ابن القطان الفاسي ان مراد ابن معين من قوله ليس بشيء يعني ان احاديثه قليلة انتهى

– وقال السخاوي في فتح المغيث قال ابن القطان ان ابن المعين اذا قال في الراوي ليس بشيء انه يريد انه لم يرو حديثا كثيرا.

– ايقاظ في بيان مراد بن معين من قوله في الراوي لا باس به او ليس به باس:

كثيرا ما تجد في الميزان وغيره نقلا عن ابن معين في حق الرواة لا باس به فلعلك تظن منه انه ادون من ثقة كما هو مقرر عند المتاخرين وليس كذلك فانه عنده كثقة قال البدر بن جماعة في مختصره قال ابن معين اذا قلت لا باس فهو ثقة وهذا خبر عن نفسه انتهى

وفي مقدمة ابن الصلاح قال ابن ابي خيثمة قلت ليحيى بن– معيني انك تقول فلان ليس به باس وفلان ضعيف قال اذا قلت لك ليس به باس فثقة واذا قلت لك ضعيف فهو ليس بثقة لا تكتب حديثه

وفي مقدمة فتح الباري يونس البصري قال ابن الجنيد عن ابن معين ليس به باس وهذا توثيق من ابن معين انتهى

– وفي فتح المغيث ونحوه قول ابي زرعة الدمشقي قلت لعبد الرحمن بن ابراهيم دحيم يعني الذي كان في اهل الشام كأبي حاتم في اهل المشرق ما تقول في علي بن حوشب الفزاري قال قال لا باس به قال فقلت و لم لا تقول انه ثقة ولا تعلم الا خيرا قال قد قلت لك انه ثقة انتهى اهـــ

فسر بعض الحفاظ قول ابن معين: "مظلم" بأنه ليس بمشهور. ويؤيده قول أبي حاتم في ترجمة (سليمان بن شهاب) : أن عبد الله: – هذا – مجهول كما في "التهذيب" (٥٧/٦) –، ولم أره في ترجمة سليمان هذا من "الجرح والتعديل". والله أعلم.

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ١١١٣/١٣]

قول ابن معين : "ليس بشيء"؛ إنما يعني أن أحاديثه قليلة جدّاً، كما قال ابن القطان الفاسي، فيما نقله الحافظ في "المقدمة " (ص ٤٢١) ، وأقره! وعندي في ذلك وقفة، لما ذكرته في بعض التعليقات على "الرفع والتكميل "، (ص ١٠٠) ، وعلى كل حال، فليس هو بجرح قوي.

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ٨٥٦/٧]

ابن أبي حاتم

تبين لنا من رواية ابن أبي حاتم في تفسيره لمثل هذا الحديث الباطل[١] أن ما ذكره في أول كتابه " التفسير ": " أنه تحرى إخراجه بأصح الأخبار إسنادا وأثبتها متنا " كما ذكره ابن تيمية ليس على عمومه فليعلم هذا.

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ١/٤٨٥]

لا ينبغي أن يحمل سكوت ابن أبي حاتم عن الرجل على أنه ثقة كما جرى عليه بعض المحدثين المعاصرين وبعض مدعي العلم.

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ١/٢١٤]

أبو حاتم : هذه الكنية إذا أطلقت فالمراد بها الإمام أبوحاتم الرازي واسمه محمد بن إدريس ووالد عبد الرحمن صاحب "الجرح والتعديل" .

[تمام المنة ص٢٢٩]

---

[١] " إن داود النبي عليه السلام حين نظر إلى المرأة فهم بها قطع على بني إسرائيل بعثا وأوحى إلى صاحب البعث فقال: إذا حضر العدوفقرب فلانا، وسماه، قال: فقربه بين يدي التابوت، قال: وكان ذلك التابوت في ذلك الزمان يستنصر به، فمن قدم بين يدي التابوت لم يرجع حتى يقتل أو ينهزم عنه الجيش الذي يقاتله، فقتل زوج المرأة، ونزل الملكان على داود فقصا عليه القصة ".

ابن السكن

ليس تصحيحه مما إليه يركن ولذلك لا بد من النظر في سند الحديث إذا صححه .

[تمام المنة ص١٠٨]

ابن سيرين

- سماع ابن سيرين من أم سلمة غير ثابت:

ابن سيرين لم يذكروا له رواية عن أم سلمة مطلقا، وقد ذكروا له رواية عن جمع من الصحابة، ممن يمكنه السماع منهم، مثل كعب بن عجرة المدني؛مات بعد الخمسين، وعائشة ماتت سنة (٥٧) ، وأبي برزة، وهو بصري كابن سيرين؛ مات سنة (٦٥) ، أي بعد وفاة أم سلمة بثلاث سنين، ومع ذلك كله نفوا سماعه من أحد من هؤلاء الثلاثة، فسماعه من أم سلمة غير ثابت في نقدي.

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ١٤٤/٥]

- التحقيق في سماع ابن سيرين من عمران بن حصين :

في سماع ابن سيرين من عمران بين الإمام أحمد والدارقطني، فالأول أثبت والآخر نفي والمثبت مقدم على النافي، ولاسيما وله في مسلم ثلاثة أحاديث (١ / ١٣٧ و ٥ / ٩٧ و ١٠٥) الأول منها صرح فيه بالتحديث عن عمران.

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ٤٣٨/٥]

ابن لهيعة

- رواية قتيبة بن سعيد عن ابن لهيعة :

ثم بدا لي ما غير وجهة نظري في رواية قتيبة بن سعيد عن ابن لهيعة، وأن روايته عنه ملحقة في الصحة برواية العبادلة عنه، استفدت ذلك من ترجمة الحافظ الذهبي لقتيبة في "سير أعلام النبلاء"، وقد نقلت ذلك تحت الحديث المتقدم (٢٨٤٣)[1] ، فلا داعي لتكراره.

---

[1] ٢٨٤٣ - " إن ربك ليعجب للشاب لا صبوة له ".

رواه الروياني في " مسنده " (٩ / ٥٠ / ٢) عن عبد الله بن وهب، أخبرنا ابن لهيعة عن مشرح بن هاعان عن عقبة مرفوعا. ثم رواه (٥١ / ١) بهذا السند إلا أنه جعل أبا عشانة مكان مشرح. وهكذا رواه أبو سعيد ابن الأعرابي في " معجمه " (٨٦ / ٢) عن سعيد بن شرحبيل عن ابن لهيعة. قلت: وهذا إسناد جيد، لأن رواية ابن وهب عن ابن لهيعة صحيحة كما هو معلوم. ثم إن كلا من مشرح بن هاعان أو أبي عشانة - واسمه حي بن يومن - صالح الحديث، فلا يضره أنه مرة جاء عن هذا، ومرة عن هذا، لأنه انتقال من ثقة إلى ثقة، والثاني أوثق من الأول ، ولعل كونه الثاني أرجح لرواية سعيد بن شرحبيل عن ابن لهيعة عنه، فإن ابن شرحبيل هذا صدوق من رجال البخاري. ويؤيده رواية قتيبة بن سعيد: حدثنا ابن لهيعة عن أبي عشانة به. أخرجه أحمد (٤ / ١٥١) بلفظ: " إن الله ليعجب.. ".

وكذلك رواه الطبراني في " الكبير " (١٧ / ٣٠٩ / ٨٥٣) من طريقين عن ابن لهيعة ، أحدهما عن قتيبة. وكذلك رواه كامل: حدثنا ابن لهيعة حدثنا أبو عشانة به.

أخرجه أبو يعلى في " مسنده " (١٧٤٩) . وقال ابن أبي عاصم في " السنة " (١ /٢٥٠ / ٥٧١ - الظلال) : حدثنا هشام بن عمار قال: كتب إلينا ابن لهيعة به. وكذلك رواه رشدين بن سعد قال: حدثني عمرو بن الحارث عن أبي عشانة به. أخرجه ابن المبارك في " الزهد " (٣٤٩) . والحديث قال الهيثمي في " المجمع " (١٠ /٢٧٠) : " رواه أحمد وأبو يعلى والطبراني، وإسناده حسن ". ورده أخونا حمدي السلفي في تعليقه على " المعجم " بقوله: " قلت: كلا، ليس أحد من الرواة عن ابن لهيعة من العبادلة، فهو ضعيف ". ولذلك ضعفه أيضا المعلق على " أبي يعلى ". قلت: والتضعيف هو الجادة في حديث ابن لهيعة، لكن فاتهما رواية الروياني إياه من

وبناءً على أن هذا الحديث[١] من رواية قتيبة عن ابن لهيعة، فقد رجعت عن تضعيف الحديث به إلى تحسينه، راجياً من الله أن يغفر لي خطئي وعمدي، وكل ذلك عندي، وأن يزيدني علماً وهدى.

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ٨٦١/٧]

ابن لهيعة، وهو صحيح الحديث إذا روى عنه قتيبة بن سعيد المصري وأمثاله كالعبادلة المصريين كما تقدم تقريره مراراً. ولقد كنت برهة من الدهر أعامل حديث قتيبة غير معاملتي لحديث العبادلة، حتى وقفت على كلام الحافظ الذهبي الذي بين أن حديثه عن ابن لهيعة صحيح كحديث العبادلة- جزاه الله خيراً-، فاقتضى هذا العلم الجديد إعادة النظر في كل أحاديث قتيبة عنه، وتصحيحها بعد تضعيفها إذا سَلِمَ ممن فوقه كهذا، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ١١٩٨/٧]

طريق ابن وهب، وهو أحد العبادلة الذين أشار إليهم الأخ السلفي، فصح الحديث والحمد لله. ويمكن أن يلحق بالعبادلة قتيبة بن سعيد، فقد رواه عن ابن لهيعة كما رأيت، وذلك لما ذكره الذهبي في ترجمة قتيبة من "سير أعلام النبلاء " (٨ / ١٥) من رواية جعفر الفريابي: سمعت بعض أصحابنا يذكر أنه سمع قتيبة يقول: قال لي أحمد ابن حنبل: أحاديثك عن ابن لهيعة صحاح.

فقلت: لأننا كنا نكتب من كتاب ابن وهب، ثم نسمعه من ابن لهيعة ". قلت: ولا يناقض هذا ما رواه الأثرم عن أحمد - كما في " التهذيب " - أنه ذكر قتيبة فأثنى عليه، وقال: هو آخر من سمع من ابن لهيعة ". قلت: وذلك لأنه كان يعتمد على كتاب ابن وهب، وليس على ما يسمعه من ابن لهيعة. والله أعلم.

[١] (إنّ صاحبَ المَكسِ في النّارِ) .

فصح بذلك الحديث[1] والحمد لله، لأن ابن لهيعة صحيح الحديث إذا روى عنه العبادلة، وابن وهب منهم ومثلهم قتيبة بن سعيد .

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ٦/٥٦٠]

- الكلام على حديث " إذا ذبح احدكم فليجهز " ورواية قتيبة عن ابن لهيعة :

أخرجه أحمد (١٠٨/٢) : حدثنا قتيبة بن سعيد: حدثنا ابن لهيعة عن عُقيل عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه: أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – أمر بحدِّ الشِّفار، وأن توارى عن البهائم، وإذا ذبح ... الحديث.

وأخرجه ابن عدي في "الكامل " (١٤٨/٤) ، ومن طريقه: البيهقي في "شعب الإيمان " (١١٠٧٤/٤٨٣/٧) من طريق أخرى عن قتيبة بن سعيد به، إلا أنه قال: "ثنا عقيل.. "، فَصرح ابن لهيعة بالتحديث عندهما. ذكره ابن عدي في جملة أحاديث ساقها في ترجمة ابن لهيعة من (ص ١٤٤– ١٥٤) ، وكذلك ذكره الذهبي في "الميزان "، وقال ابن عدي في آخر الترجمة:

"وحديثه حسن، وهو ممن يكتب حديثه ".

قلت: والذي استقر عليه رأي المحققين أن حديثه حسن في الشواهد؛ إلا ما كان من رواية العبادلة، ومنهم عبد الله بن وهب، فهو صحيح كما نص على ذلك بعض الأئمة.

ثم تبين لي أن من قبيل رواية العبادلة رواية قتيبة بن سعيد عنه، فقد قال الإمام أحمد له:

---

[1] " كان يكتحل وترا ".

"أحاديثك عن ابن لهيعة صحاح ".

وقد سبق بيان سبب ذلك تحت الحديث (٢٨٤٣) .

وعلى هذا؛ فالسند صحيح، وقد صححه أيضاً الشيخ أحمد شاكر رحمه الله في تعليقه على "المسند" (١٦٩/٨) ، لكن ذلك منه على خطته التي جرى عليها في توثيق ابن لهيعة وتصحيح أحاديثه، وهو توسع غير محمود عندي!

ثم إن قتيبة قد تابعه أبو الأسود النضر بن عبد الجبار: ثنا ابن لهيعة، عن عقيل به.

أخرجه البيهقي في "السنن " (٢٨٠/٩) عن محمد بن إسحاق عنه. والنضر هذا ثقة، ولذلك قال البيهقي عقبه:

" كذا رواه ابن لهيعة موصولاً جيداً ".

ومحمد بن إسحاق هو الصَّغاني، وهو ثقة ثبت من شيوخ مسلم.

وقد خالفه جعفر بن مسافر فقال: ثنا أبو الأسود: ثنا ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن سالم عن أبيه به.

أخرجه ابن ماجه (٣١٧٢) .

قلت: وجعفر بن مسافر فيه كلام، قال في "التقريب ":

"صدوق ربما أخطأ".

فمخالفته للصَّغاني لا تؤثر، وخاصة أنه مخالف لقتيبة أيضاً.

وتابعهما محمد بن معاوية النيسابوري: ثنا ابن لهيعة به.

أخرجه الطبراني في "المعجم الكبير" (١٢/٢٨٩/١٣١٤٤) .

لكن النيسابوري هذا متهم، قال الحافظ:

"متروك مع معرفته؛ لأنه كان يَتَلَقَّن، وقد أطلق عليه ابن معين الكذب ".

وتابع ابن لهيعة حيوة عن عقيل به.

ذكره ابن أبي حاتم في "العلل " (٢/٤٥) من رواية هشام بن عمار عن شعيب ابن إسحاق عن حيوة..

وحيوة هذا؛ هو ابن شريح المصري الثقة.

لكن ذكر ابن أبي حاتم عن أبيه أن الصحيح: عن الزهري عن ابن عمر بلا سالم.

كذا قال! ولم يذكر الحجة في ذلك.

ورواه مروان بن محمد: ثنا ابن لهيعة: حدثني قرة بن حَيْوَئِيلَ عن الزهري عن سالم به.

أخرجه ابن ماجه أيضاً.

وخالف ابن لهيعة: ابن وهب فقال: أخبرني قرة بن عبد الرحمن المعافري عن ابن شهاب أن عبد الله بن عمر- رضي الله عنهما- قال ... فذكره.

أخرجه البيهقي (٩/٢٨٠) .

وهذا أصح من رواية ابن لهيعة عن قرة، وكأنه لذلك صححها أبو حاتم كما تقدم آنفاً. لكن هذا لا يعل رواية قتيبة عن ابن لهيعة عن عقيل لما تقدم بيانه.

وقد وجدت له متابعاً يرويه؛ الحسين بن سيار: حدثنا إبراهيم بن سعد عن الزهري عن سالم عن أبيه به.

أخرجه الخطيب في "التاريخ " (٤٩/٨) في ترجمة الحسين هذا، وروى عن أبي عروبة الحراني أنه قال فيه:

"كتبنا عنه، ثم اختلط علينا أمره، وظهرت من كتبه أحاديث مناكير، فترك أصحابنا حديثه ".

ولَخَّصَ هذا الذهبيُّ في "الميزان "، فقال:

"قال أبو عروبة وغيره: متروك ".

قال الحافظ عقبه:

"والغير هو الأزدي ".

قلت: فهو- أعني: الحسين- ممن لا يتقوى به.

لكن يشهد للحديث ويزيده قوة قوله - صلى الله عليه وسلم -:

"إن الله كتب الإحسان على كل شيء، فإذا قتلتم؛ فأحسنوا القتلة، وإذا ذبحتم؛ فأحسنوا الذبحة، وليُحِدَّ أحدكم شفرته، وليُرح ذبيحته ".

أخرجه مسلم وابن الجارود وابن حبان وأصحاب "السنن " وغيرهم، وهو مخرج في "إرواء الغليل " (٢٩٣/٧) .

وقوله – صلى الله عليه وسلم –:

"أتريد أن تميتها موتاتٍ؟! هلا حددت شفرتك قبل أن تضجعها؟ ".

أخرجه الحاكم وصححه، ووافقه الذهبي، وهو كما قالا، وهو مخرج في " الصحيحة " برقم (٢٤) .

(تنبيه) : واعلم أن حديث ابن عمر هذا مما كان نظري اختلف في الحكم عليه على نوبات مختلفة، وعوامل متعددة، فلما خَرَّجتُهُ في "غاية المرام " (ص ٤٠– ٤١) ضعفته لاضطراب ابن لهيعة في إسناده، كما بينته هناك، وسلفي في تضعيفه: الحافظ المنذري في "ترغيبه " (٢/١٠٣– ١٠٤) ، ولذلك كنت أودعته في "ضعيف الجامع ".

ثم لما صنفت "صحيح الترغيب " لاحظت أن معناه قد جاء في عديد من أحاديث الباب، فما رأيت من المناسب أن ألحقه بـــ "ضعيف الترغيب "؛ فأوردته في "صحيح الترغيب " (١/٥٢٩/١٠٧٦– مكتبة المعارف) محسِّناً إياه.

ثم هتف إلي أحد الإخوان سائلاً عن هذا الاختلاف؟ فأجبته بنحو ما تقدم، ووعدته بأن أعيد النظر حينما يتيسر لي ذلك.

والآن وقد يسر الله، فقد تبين لي مجدداً صحة إسناده، على ضوء ما كان بدا لي: أن رواية قتيبة بن سعيد عن ابن لهيعة ملحقة في الصحة برواية العبادلة عنه كما تقدم الإشارة إلى موضع بيان ذلك آنفاً. يضاف إلى ذلك تلك الطرق التي لم أكن قد وقفت عليها من قبل، على ما فيها من وهن، فاطمأنت النفس تماماً لصحة الحديث، وعليه قررت نقله من "ضعيف الجامع " إلى "صحيح الجامع "، والحمد لله على توفيقه، وأسأله المزيد من فضله.

أذكر هذا بياناً للحقيقة أولاً، وتبرئة للذمة ثانياً، واعترافاً بعجز الإنسان وضعفه ثالثاً، وأنه كما قال ربنا في كتابه: (ولا يحيطون بشيء من علمه إلا بما شاء) ، وقوله: (وما أوتيتم من العلم إلا قليلاً) ، ولعل في ذلك عبرة لبعض الناشئين في هذا العلم، الذين يتسرعون في النقد وإصدار الحكم، دون أي جهدأو بحث وتفكر؛ إلا عفو الخاطر!

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ٣٥٦/٧ -٣٦١]

- روايته في غير العبادلة :

المتقرر فيه عند أكثر العلماء أنه حسن الحديث في الشواهد والمتابعات، إلا في رواية أحد العبادلة عنه، فهو صحيح الحديث .

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ٧٧١/٦]

- ابن لهيعة والعبادلة :

لكنهم قووا حديث العبادلة عنه ومنهم عبد الله بن وهب هذا، وكأن ذلك لأنهم سمعوا منه قبل أن تحترق كتبه، ويسوء حفظه وتحديثه.

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ٤٢٣/٦]

ابن لهيعة وإن كان سيء الحفظ فإن حديثه من رواية العبادلة صحيح، كما هو معروف عند أهل العلم .

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ٤٩/٥]

المتقرر من مجموع كلام الأئمة فيه أنه ثقة في نفسه، ولكنه سيىء الحفظ، وقد كان يحدث من كتبه فلما احترقت حدث من حفظه فأخطأ، وقد نص بعضهم على أن حديثه صحيح إذا جاء من طريق أحد العبادلة الثلاثة: عبد الله بن وهب، وعبد الله بن المبارك، وعبد الله بن يزيد المقرىء، فقال الحافظ عبد الغني ابن سعيد الأزدي:

إذا روى العبادلة عن ابن لهيعة فهو صحيح، ابن المبارك وابن وهب والمقرىء. وذكر الساجي وغيره مثله. ونحوه قول نعيم بن حماد: سمعت ابن مهدي يقول: " لا أعتد بشيء سمعته من حديث ابن لهيعة إلا سماع ابن المبارك ونحوه ".

وقد أشار الحافظ ابن حجر إلى هذا بقوله في " التقريب ": " صدوق، خلط بعد احتراق كتبه، ورواية ابن المبارك وابن وهب عنه أعدل من غيرهما ".

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ١/٥٩٥]

نعم ابن لهيعة فيه كلام لا يخفى والأحاديث التي نوردها في " سلسلة الأحاديث الضعيفة " من روايته أكثر من أن تحصر. بيد أن هذا الكلام فيه ليس على إطلاقه، فإن رواية العبادلة الثلاثة عنه صحيحة وهم عبد الله بن المبارك وعبد الله بن وهب وعبد الله ابن يزيد المقريء فإنهم رووا عنه قبل احتراق كتبه، كما هو مشروح في ترجمته من " التهذيب ". وثمة ملاحظة أخرى وهي أن ضعف ابن لهيعة إنما هو من سوء حفظه فمثله يتقوى حديثه بمجيئه من وجه آخر ولو كان مثله في الضعف ما لم يشتد ضعفه وهذا بين في كتب " المصطلح " كالتقريب للنووى وغيره.

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ٧/٢٤]

- كلام الأئمة في ابن لهيعة :

الراجح المستفاد من كلام الأئمة في ابن لهيعة أنه لا يحتج بحديثه إذا كان من غير رواية العبادلة عنه، وهم: عبد الله بن وهب، وعبد الله بن المبارك، وعبد الله بن يزيد المقرئ؛ وأما رواية هؤلاء عنه فهي صحيحة .

[صحيح أبي داود ١٤٧/٥]

ابن خزيمة

ليس يخفى أن إخراج ابن خزيمة لحديثه في "الصحيح " يعني أنه ثقة عنده.

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ٦٨٨/٧]

من المعلوم من أسلوب ابن خزيمة في "صحيحه" أنه حين يكون الأمر عنده لغير الوجوب يبين ذلك في أبواب كتابه.

[تمام المنة ص٢٦١]

إخراج ابن خزيمة لمثل هذا الحديث[١] في " صحيحه " إشارة قوية إلى أنه قد يورد فيه ما ليس صحيحا عنده منبها عليه.

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ٢٦٣/٢]

---

[١] " يا أيها الناس قد أظلكم شهر عظيم، شهر فيه ليلة خير من ألف شهر، جعل الله صيامه فريضة، وقيام ليله تطوعا، من تقرب فيه بخصلة من الخير كان كمن أدى فريضة فيما سواه، ومن أدى فيه فريضة كان كمن أدى سبعين فريضة فيما سواه، وهو شهر الصبر، والصبر ثوابه الجنة، وشهر المواساة، وشهر يزاد فيه في رزق المؤمن، ومن فطر فيه صائما كان مغفرة لذنوبه، وعتق رقبته من النار، وكان له مثل أجره من غير أن ينتقص من أجره شيء. قالوا: يا رسول الله، ليس كلنا يجد ما يفطر الصائم، قال: يعطي الله هذا الثواب من فطر صائما على مذقة لبن، أو تمرة، أو شربة من ماء، ومن أشبع (١) صائما سقاه الله من الحوض شربة لا يظمأ حتى يدخل الجنة، وهو شهر أوله رحمة، ووسطه مغفرة، وآخره عتق من النار، فاستكثروا فيه من أربع خصال، خصلتان ترضون بهما ربكم، وخصلتان لا غنى بكم عنهما، أما الخصلتان اللتان ترضون بهما ربكم فشهادة أن لا إله إلا الله، وتستغفرونه، وأما الخصلتان اللتان لا غنى بكم عنهما، فتسألون الجنة، وتعوذون من النار ".

ابن جريج

كان يدلس بشهادة غير واحد من الأئمة المتقدمين والمتأخرين، بل قال الدارقطني: " تجنب تدليس ابن جريج فإنه قبيح التدليس، لا يدلسإلا فيما سمعه من مجروح، مثل إبراهيم بن أبي يحيى وموسى بن عبيدة وغيرهما " ووصفه بالتدليس الذهبي والعسقلاني وغيرهما.

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ٦٢/٣]

ابن جريج وإن كان مدلسا، فروايته عن عطاء محمولة على السماع لقوله هو نفسه : إذا قلت: قال عطاء، فأنا سمعته منه وإن لم أقل: سمعت.

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ٣٥٣/٤]

ابن أبي حميد الطويل

رواية حميد – وهو ابن أبي حميد الطويل – عن أنس، ذكر غير واحد من الأئمة أنه سمعه من ثابت عن أنس، فلا يضر تدليسه، كما أشار إلى ذلك الحافظ العلائي وغيره.

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ٦/٥٦٥]

ابن شاهين

لمسنا في توثيقات ابن شاهين من التساهل ما عرف به غيره، وإذا رجعت إلى ترجمته في "التذكرة" و "السير"؛ رأيت فيه كلاما كم حيث معرفته بالرجال، فراجع لكي تتحقق مما نقول، ولا تكن ممن يعرف الحق بالرجال!

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ٦٢٧/١١]

ابن حزم

ابن حزم رحمه الله مع علمه وفضله وعقله، فهو ليس طويل الباع في الاطلاع على الأحاديث وطرقها ورواتها. ومن الأدلة على ذلك تضعيفه لهذا الحديث.

وقوله في الإمام الترمذي صاحب السنن: " مجهول " وذلك مما حمل العلامة محمد بن عبد الهادي – تلميذ ابن تيمية – على أن يقول في ترجمته في " مختصر طبقات علماء الحديث " (ص ٤٠١) :

" وهو كثير الوهم في الكلام على تصحيح الحديث وتضعيفه، وعلى أحوال الرواة ".

قلت: فينبغي أن لا يؤخذ كلامه على الأحاديث إلا بعد التثبيت من صحته وعدم شذوذه، شأنه في ذلك شأنه في الفقه الذي يتفرد به، وعلم الكلام الذي يخالف السلف فيه، فقد قال ابن عبد الهادي بعد أن وصفه " بقوة الذكاء وكثرة الاطلاع ":

" ولكن تبين لي منه أنه جهمي جلد، لا يثبت معاني أسماء الله الحسنى إلا القليل، كالخالق، والحق، وسائر الأسماء عنده لا يدل على معنى أصلا، كالرحيم والعليم والقدير، ونحوها، بل العلم عنده هو القدرة، والقدرة هي العلم، وهما عين الذات، ولا يدل العلم على شيء زائد على الذات المجردة أصلا وهذا عين السفسطة والمكابرة. وقد كان ابن حزم قد اشتغل في المنطق والفلسفة، وأمعن في ذلك، فتقرر في ذهنه لهذا السبب معاني باطلة ".

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ١/١٨٧]

ابن حزم معروف عند أهل العلم بتشدده في النقد، فلا ينبغي أن يحتج به إذا تفرد عند عدم المخالفة فكيف إذا خالف؟ !

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ٤١٠/١]

عرف شذوذ ابن حزم في علم الجرح عن الجماعة كمثل خروجه عنهم في الفقه .

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ٢٦/٢]

المعروف عن ابن حزم أنه لا يحتج برواية من لم يسم من الصحابة خلافا للجمهور.

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ١٦٨/٢]

ما أرى ابن حزم إلا كابن الجوزي؛ له شخصيتان: فشخصيته في "المحلى" شخصية عالم ناقد، لا يروي حديثا عن النبي صلى الله عليه وسلم الا بعد أن يتثبت من صحته،وشخصية أخرى في كتبه الأخرى كالسيرة وغيره كهذا "الطوق"؛ فهو يروي فيه ما هب ودب كهذا وغيره!

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ٦٤٢/١٣]

أبي يعلى

ابن أبي شيبة وأحمد أعلى طبقة من أبي يعلى .

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ٦/١٢٠٧]

أبي الزبير

هذا إسناد ضعيف، رجاله ثقات رجال مسلم؛ غير أن أبا الزبير مدلس وقد عنعنه، ومعلوم أن المدلس لا يقبل حديثه إذا لم يصرح بالتحديث كما هو الواقع هنا، ومع أن الحديث لم يخرجه مسلم في "صحيحه" وهو على شرطه؛ كما قال الحافظ ابن كثير (٢/ ٢٢٧) ؛ فقد قال الذهبي في ترجمة أبي الزبير هذا:

"وفي "صحيح مسلم" عدة أحاديث مما لم يوضح فيها أبو الزبير السماع عن جابر، ولا هي من طريق الليث عنه، ففي القلب منها شيء".

ثم ساق بعضها، فكيف لا يكون في النفس شيء من أحاديثه التي لم يتحقق فيها الشرط الذي ذكره وهي ليست في "صحيح مسلم" كهذا؟!

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ٩/٣١٩]

لورددنا حديث كل مدلس لرددنا جمهرة طيبة مباركة من السنة التي قبلها الأكابر ونشروها وعملوا بها، والذي يظهر من عمل المحققين من أئمة السنة إلى مراتب الجرح والتعديل عند التعارض (!) ليأخذوا بالأرجح الأقوى إن لم يمكن الجمع، وحديث أبي الزبير هذا ليت شعري ما الذي عارضه من رواية من هم أرجح منه حتى نشكك فيه وروايته محشوبها (البخاري) مكتظ بها (مسلم) وغيره فضلاً عن بقية دواوين السنة كأبي داود والترمذي وغيرهم من أصحاب الصحاح والسنن والمسانيد. م ع

قلت: يبدوا لي في كلام فضيلته ملاحظات:

١ – التسوية بين تدليس الأعمش وتدليس أبي الزبير في التسامح بهما ليس بجيد، لأن تدليس الأول قليل، وتدليس الآخر كثير، ولذلك أحتج الشيخان بالأعمش، و لم يحتج بأبي الزبير غير مسلم منهما، أو رده الحافظ في المرتبة الثانية من «طبقات المدلسين» ، وهي – كما ذكر في المقدمة – مرتبة من احتمل الأئمة تدليسه، وأخرجوا له في «الصحيح» . ثم أو رد أبي الزبير في المرتبة الثالثة، وهي مرتبة من أكثر من التدليس فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع كأبي الزبير الملكي. ثم أو رد في هذه الطبقة وقال: «مشهور بالتدليس» .

٢ – قوله في أبي الزبير: «وروايته محشوا بها (البخاري») . ليس بصواب، فإن البخاري لم ينسد له غير حديث واحد متابعة غير محتج به! قال الحافظ ابن حجر في «مقدمة الفتح» (٢ / ١٢٦) : «لم يروا البخاري رحمه الله سوى حديث واحد في «البيوع» ، قوله بعطاء عن جابر، وعلق له عدة أحاديث» ومسلم وإن كان أحتج به، فقد قال الذهبي في ترجمته من «الميزان» :

«وفي «صحيح مسلم» عدة أحاديث مما لم يوضح فيها أبوالزبير السماع عن جابر، ولا هي من طريق الليث عنه، ففي القلب منها شيء» .

[القائد إلى تصحيح العقائد ص١٥٨ ، ١٥٩]

البخاري

لا يشك عارف بهذا الفن أن البخاري أعلم من الترمذي بعلل الحديث ورجاله .

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ٧٠٩/١١]

من قال فيه البخاري " سكتوا عنه " فهو في أدنى المنازل وأردئها عنده.

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ٣٧/٢]

من سكت عنه البخاري فليس ذلك منه توثيقا له عند أهل العلم؛ خلافا لمن لا علم عنده بهذا الفن من المعاصرين، وبخاصة إذا ضعفه غيره .

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ٥٢٣/١٢]

قول البخاري فيه " منكر الحديث " يشير إلى أنه ضعيف جدا .

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ١٢٠/٢]

قول البخاري في راوي ما " منكر الحديث " يعني عند البخاري في منتهى الضعف كما هو معلوم من أسلوبه .

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ١٠٣/٨]

قول البخاري : " في حديثه نظر ". وهذا من الإمام كناية عن أنه شديد الضعف عنده، كما هو معلوم.

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ١٤١/٤]

- قول البخاري: " ذاهب الحديث ". يشير إلى أنه ضعيف جدا .

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ٧٠٣/١٢]

يرى بعض المعاصرين أن سكوت البخاري عن الراوي في "التاريخ الكبير" توثيق له، وقد ترجم لهلال أبي ظلال في "التاريخ" (٤/ ٢/ ٢٠٥) وسكت عنه!

فأقول: وهذا مردود؛ لأنه من الممكن أن يكون سكوت البخاري عنه لا لكونه ثقة عنده؛ بل لأمر آخر؛ كأن يكون غير مستحضر حين كتابته حاله، وإلا؛ تناقض توثيقه المظنون مع جرحه المقطوع.

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ٣٠٢/١١]

نقل الترمذي في "سننه" عن البخاري أنه قال في بعض الرواة: "ثقة مقارب الحديث". ولكنه على كل حال ليس هو كقوله في الراوي: "ثقة"، بل هو دونه في المرتبة، ولذلك؛ نصوا في علم المصطلح على أن قولهم: "مقارب الحديث" كقولهم: "صالح الحديث" و: "شيخ وسط"، ونحو ذلك، وذلك في المرتبة الرابعة من مراتب التعديل والتوثيق عندهم [١].

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ٣٠٢/١١]

لما كان البخاري غير معروف بالتدليس كان قوله:(قال) في حكم قوله: (عن) أو:(حدثني) أو: (قال لي) .

[تحريم آلات الطرب ص٣٩]

---

[١] انظر " فتح المغيث " للحافظ السخاوي (٢ / ٣٣٥ - ٣٤٠) .

لا فرق عند البخاري بين القولين: حدثنا و: قال لي وأن قوله: قال لي فلان متصل وأنه ليس منقطعا.

[تحريم آلات الطرب ص٥٠]

مذهب البخاري؛ الذي لا يثبت السماع بمجرد المعاصرة بل لا بد عنده من ثبوت التلاقي، ولا يثبت هذا بمجرد الرؤية، كما لا يخفى.

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ٩/٢٧٤]

البخاري من عادته أنه يحذف الموقوفات غالبا؛ لأن المتن قصير.

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ٩/٢٧٢]

البزار

البزار قد تكلم فيه .

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ٥/٦٦٦]

بقية

١ – بقية كان يدلس الشيوخ والأسماء

٢ – اتهامه بأنه كان يدلس تدليس التسوية، كالوليد بن مسلم.

أما الأول؛ فهو من المسالم به؛ فقد ذكر ذلك عنه كثير ممن ترجم له من الأئمة، القدامى منهم والمحدثين؛ لكن في شيوخه، وليس في شيوخهم، منهم الحافظ يعقوب الفسوي؛ فقال في " المعرفة والتاريخ " (٢ / ٤٢٤) : "

وبقية يقارب إسماعيل والوليد في حديث الشاميين، وهو ثقة إذا حدث عن ثقة، فحديثه يقوم مقام الحجة، يذكر بحفظ، إلا أنه يشتهي الملح والطرائف من الحديث، ويروي عن شيوخ فيهم ضعف، وكان يشتهي الحديث، فيكني الضعيف المعروف بالاسم، ويسمي المعروف بالكنية باسمه. وسمعت إسحاق بن راهويه قال: قال ابن المبارك: أعياني بقية! كان يكني الأسامي، ويسمي الكنى، قال: حدثني أبو سعيد الوحاظي، فإذا هو عبد القدوس.

وقد قال أهل العلم: بقية إذا لم يسم الذي يروي عنه وكناه؛ فلا يسوى حديثه شيئا ".

ورواه عنه الخطيب في " تاريخ بغداد " (٧ / ١٢٤) ، وابن عساكر في " تاريخ دمشق " (١٠ / ٢٠٨ – ٢٠٩، ٢١٢ – ٢١٣) ، وتجد عندهما روايات أخرى في ذلك عن ابن معين وغيره.

وأما الآخر – وهو اتهامه بأنه كان يدلس تدليس التسوية –؛ فما أعتقد أن ذلك صح عنه، وذلك لأمور:

أولا: أن استدلال أبي حاتم برواية إسحاق بن راهويه عن بقية – إن كانت محفوظة – لا تنهض بذلك؛ لأن فيها تصريح أبي وهب – شيخ بقية – بالتحديث عن نافع، وكذلك صرح بقية بالتحديث عن أبي وهب، فهي رواية مسلسلة بالتحديث، فأين التدليس المدعى؟ ! والمدلس إذا أسقط من الإسناد راويا – سواء كان شيخه أو شيخ شيخه –؛ رواه بصيغة توهم السماع؛ كأن يقيل: قال فلان، أو: عن فلان، ونحوه. فلو قال مكان ذلك: سمعت، أو: حدثني، أو نحو ذلك مما هو صريح في الاتصال؛ كان كذبا، وسقطت به عدالته[1] ، وبقية صدولى اتفاقا، وقد قال أبو زمعة: " ما لبقية عيب إلا كثرة روايته عن المجهولين، فأما الصدق فلا يؤتى من الصدق، وإذا حدث عن الثقات فهو ثقة "؛ كما رواه عنه ابن أبي حاتم (١ / ١ / ٤٣٥) ، وتقدم نحوه عن يعقوب الفسوي.

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ١٠٦/١٢]

[1] انظر " جامع التحصيل في أحكام المراسيل " للعلائي (ص ١١٣.)

بكر أبو زيد

ثم رأيت لبعض الفضلاء المعاصرين جزءا في كيفية النهوض في الصلاة ضعف فيه حديث العجن ويؤسفني أن أقول:

لقد كان في بحثه بعيدا عن التحقيق العلمي والتجرد عن التعصب المذهبي على خلاف ما كنا نظن به فإنه غلب عليه نقل ما يوافقه وطي ما يخالفه أو إبعاده عن موضعه المناسب له إن نقله بحيث لا ينتبه القارئ لكونه حجة عليه لا له وتوسعه في نقد ما يخالفه وتشدده والتشكيك في دلالته وتساهله في نقد ما يؤيده وإظهاره الحديث الضعيف مظهر القوي بطرقه وليس له سوى طريقين واهيين أوهم القراء أنها خمسة ثم يطيل الكلام جدا في ذكر مفردات ألفاظها حتى يوصلها إلى عشرة دون فائدة تذكر سوى زيادة في الإيهام المذكور إلى غير ذلك مما يطول البحث بالإشارة إليه ولا يتحمل هذا التعليق بسط الكلام فيه وضرب الأمثلة عليه! ولكن لا بد من ذكر بعضها حتى يتيقن القراء مما ذكرته فأقول:

١ - حديث مالك بن الحويرث اتفق العلماء جميعا على صحته وعلىدلالته على الاعتماد على اليدين عند النهوض حتى الذين لم يأخذوا به فإنهم سلموا بدلالته لكنهم لم يعملوا به ظنا منهم أنه كان لسنه صلى الله عليه وسلم وشيخوخته انظر "المغني" لابن قدامة المقدسي ١ / ٥٦٩

وأما الفاضل المشار إليه فجاء بشيء لم يأت به الأوائل فقال ص ١٦:

"فهذا الحديث الصحيح غير صريح بالاعتماد على الأرض باليدين فهو يحمل لذلك وللاعتماد على الركبتين عند النهوض"!

يقول هذا من عنده توهينا منه لدلالته وهو يعلم أن الأئمة جميعا فهموه على خلاف زعمه من عمل به منهم ومن لم يعمل كما تقدم فهذا هو الإمام الشافعي العربي القرشي يقول في كتابه "الأم" ١ / ١٠١ بعد أن ساق الحديث:

"وبهذا تأخذ فنأمر من قام من سجود أو جلوس في الصلاة أن يعتمد على الأرض بيديه معا اتباعا للسنة".

بل هذا هو الإمام أحمد الذي يقول بالنهوض على صدور القدمين لما ذكر حديث ابن الحويرث في "مسائل ابنه" ص ٨١ / ٢٨٦ ذكره بلفظ يبطل به الاحتمال الثاني وهو:

" ... جلس قبل أن يقوم ثم قام و لم ينهض على صدور قدميه".

وهذا هو الذي لا يفهم سواه كل عربي أصيل لم تداخله لوثة العجمة!!

٢ - قال بعد أن خرج ألفاظ حديث ابن الحويرث:

"ليس في شيء من ألفاظه لفظ: "بيديه" أي: فاعتمد بيديه على الأرض. وقد جزم بعض المحققين بأن هذه اللفظة ليست في شيء من روايات الحديث كما استقرأه عبد الله الأمير على ما ذكره الألباني في "الضعيفة" ٢ / ٣٩٢".

قلت: الذي ذكرته هناك حجة عليه لو أنه ساقه بتمامه ولكنه يأخذ منه مايشتهي ويعرض عن الباقي! وهذا هو نص كلام الأمير هناك:

"وعند الشافعي: واعتمد بيديه على الأرض ولكني لم أجد هذه الزيادة: "بيديه" عند الشافعي ولا عند غيره وإن كان معناها هو المتبادر من الاعتماد ".

فتأمل كيف أخذ من كلام الأمير بعضه وترك البعض الآخر الذي قال به جميع العلماء الموافقون منهم والمخالفون كما تقدم تركه لأنه ينقض احتماله

الثاني الذي أيده بحديث وائل الذي اعترف هو ص ٢٤ بضعفه وانقطاعه مع أنه تفرد به الطريق الثاني دون طرقه الخمسة عنده! وبقية ألفاظه العشرة لديه وبحديث علي الذي اعترف أيضا ص ٢٩ بضعفه لكنه جعله شاهدا لحديث وائل ولا يصلح للشهادة لشدة ضعفه فإن فيه زيادا السوائي وهو مجهول العين لم يرو عنه غير عبد الرحمن بن إسحاق الكوفي وهو ضعيف اتفاقا كما قال النووي ولذا قال البيهقي فيه:

"متروك". أي: شديد الضعف وهو الذي روى عنه هذا الشاهد المزعوم.

وأيضا فهو خاص بالقيام من الركعتين الأوليين أي: التشهد وحديث وائل في النهوض من السجود!! مع ضعفه ولكنه عاد فقال ص ٩٩ فيه:

"حديث صحيح صريح وحديث مالك صحيح غير صحيح" وهذا مما لم يسبق إليه من أحد من أهل العلم مع تناقضه في شطريه كما تقدم ويأتي.

٣ – في الوقت الذي يحشر الأحاديث الضعيفة كما رأيت لتأييد الاحتمال الثاني بزعمه لتفسير "الاعتماد على الأرض" في حديث مالك بن الحويرث يتجاهل ما يرجح الاحتمال الثاني للاعتماد فيقول ص ١٧: "ويتأيد الاحتمال الأول بحديث ابن عمر في العجن – لو صح –وبفعله ... " الخ.

حديث العجن تقدم لفظه قريبا ويأتي الكلام عليه إن شاء الله والمقصود هنا أنه يوهم القراء أنه لا يوجد فيما صح من المرفوع عن ابن عمر ما يؤيد الاحتمال الأول والواقع خلافه وهو على علم به ومع ذلك فهو يشير إليه ص ٣٨ بعيدا عن موضعه المناسب له وأما هنا فهو لا يسوق لفظه بل يوهم أنه موقوف فإنه ذكر اعتماد ابن عمر على يديه برواية العمري الضعيف ثم قال:

"وعند البيهقي ٢ / ١٣٥ اعتماده على الأرض بيديه. قال الألباني: إسناده جيد رجاله ثقات كما في "الضعيفة" ٢ / ٣٩٢".

و لم يسق لفظه هنا أيضا بل ساقه بعيدا عن البحث ص ٨٥ تشتيتا لدلالته الصريحة المؤيدة لحديث مالك بن الحويرث! فإن لفظه من رواية الأزرق بن قيس قال:

"رأيت ابن عمر إذا قام من الركعتين اعتمد على الأرض بيديه فقلت لولده ولجلسائه: لعله يفعل هذا من الكبر؟ قالوا: لا ولكن هكذا يكون".

ثم نقل الفاضل المشار إليه عني قولي عقبه:

"قلت: وهذا إسناد جيد رجاله ثقات كلهم فقوله: "هكذا يكون" صريح في أن ابن عمر كان يفعل ذلك اتباعا لسنة الصلاة وليس لسن أو ضعف".

نقل هذا عني تحت بحثه في حديث العجن فأجاب عنه بقوله:

"هذا يفيد الاعتماد فحسب وهذا قد أفاده ... حديث مالك بن الحويرث في وصفه لصلاة النبي صلى الله عليه وسلم والمسألة ليست في مشروعية الاعتماد على الأرض ولكن في هيئته وصفته العجن".

فأقول: بلى هما مسألتان: مشروعية الاعتماد باليدين على الأرضومسألة العجن بهما وكلتاهما داخلتان تحت عنوان جزئك: "في كيفية النهوض في الصلاة" ولولا ذاك لم تسود من "جزئك لما صفحات في سرد حديث مالك وألفاظه وحديث وائل وطرقه الخمسة عندك وألفاظه العشرة وفي أحدها الاعتماد على الركبتين والفخذين خلافا لحديث مالك مما حملك على التصريح بالشك في دلالة حديث مالك على الاعتماد على اليدين كما تقدم نقله عنك فها أنت قد رجعت من حيث تدري أو لا تدري إلى الاعتراف بدلالة حديث مالك على الاعتماد على اليدين وأنه في ذلك مثل حديث ابن عمر هذا وأقررت قولنا بأنه صريح في أن ابن عمر كان يفعل ذلك اتباعا للسنة وليس لسن أو

ضعف فالحمد لله الذي ألهمك الرجوع إلى الصواب بعد التشكيك والجهد الجهيد!

ولكن هل ثبت الأستاذ الفاضل على صوابه بعد أن وفقه الله إليه؟

يؤسفني أن أقول: لقد رجع فيما بعد إلى القول بأن ابن عمر فعل ذلك اضطرارا لشيخوخته ص ٧٢ و٩٢ فأنكر ما كان أقره من قبل كما تقدم من شهادة ولد ابن عمر وجلسائه: "أنه لم يفعل ذلك من الكبر ولكن هكذا يكون". والله المستعان.

لذلك فنحن نطالب المؤلف - مخلصين - بالثبات على دلالة حديث مالك على الاعتماد على اليدين وأن ذلك لم يكن لعجز أو ضعف أو كبر وإنما لأنه السنة كما في حديث ابن عمر الذي أقر بصحته وصحة دلالته وبخاصة أنني وقفت له على طريق أخرى عن الأزرق بن قيس قال:

رأيت ابن عمر في الصلاة يعتمد إذا قام فقلت: ما هذا؟ قال: رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعله.

رواه الطبراني في "الأوسط" ٣٤٨٩ - بترقيمي.

وأما حديثه الآخر في العجن فنحن نبين خطأه في تضعيفه إياه بيانا لا يدع لعارف بهذا الفن شكا في خطئه فإنه قد أعله بعلتين:

الأولى: يونس بن بكير.

والأخرى: الهيثم بن عمران العبسي.

أما العلة الأولى فتمسك فيها باختلاف العلماء في يونس توثيقا وتجريحا ونقل أقوالهم في ذلك واعتمد منها قول الحافظ ابن حجر:

"صدوق يخطئ".

وفهم منه أنه ضعيف إن لم يتابع وأعرض عن أقوال الموثقين من الأئمة تقليدا منه لابن حجر.

والعجيب من أمره أنه قال بعد أن حكى عن ابن عدي أنه قال: "وثقه الأئمة ... " قال:

"وانظر "الميزان" ومقدمة "الفتح" و "العبر" ... ".

فنظرنا وإذا في خاتمة ترجمته من "الميزان" يقول الذهبي:

"وهو حسن الحديث"!

فهذا حجة عليه لا له كما هو ظاهر فماذا قصد في إحالته عليه؟!

ويقول الحافظ في "المقدمة ":

"مختلف فيه وقال أبو حاتم: محله الصدق".

وهذا كالذي قبله فإن كونه مختلفا فيه ومحله الصدق يعني أنه حسن الحديث في علم المصطلح ويؤيد ذلك أن الحافظ سكت عن أحاديث له كثيرة يحضرني منها حديث عائشة في أكل القثاء بالرطب فإنه سكت عنه في "الفتح"٩ / ٥٧٣ والمؤلف يحتج بسكوت الحافظ كما ذكر ص ٢٧ من "جزئه"!!

ثم رجعت إلى العبر فإذا بالذهبي يتبنى فيه قول ابن معين:

"صدوق".

وهو أيضا بالمعنى المتقدم أي أنه حسن الحديث ومن أجل ذلك أورده الذهبي في كتابه "معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد" ص ١٩٢ / ٣٨٣ وقال فيه:

"صدوق قال ابن معين: مرجئ يتبع السلطان".

يشير إلى أن ما قيل فيه فليس طعنا في صدقه وروايته وإنما لإرجائه وتردده على السلطان وذلك مما لا يطعن به على حديثه كما هو معروف في "المصطلح" وقد أشار إلى ذلك أبو زرعة حين سئل عنه: أي شيء ينكر عليه؟ فقال:

"أما في الحديث فلا أعلمه".

والخلاصة: أن المؤلف – عفا الله عنا وعنه – لم يستفد شيئا من النقول المتضاربة التي نقلها عن الأئمة في يونس بن بكير هذا ولا هو بين وجه اختياره تضعيفه إياه تقليدا لابن حجر في "التقريب" على أن قوله فيه: "صدوق يخطئ" ليس نصا في تضعيفه للراوي به فإننا نعرف بالممارسة والتتبع أنه كثيرا ما يحسن حديث من قال فيه مثل هذه الكلمة وحديث عائشة مثال صالح لذلك فلو أنه كان على معرفة بعلم المصطلح لبين وجه اختياره كأن يقول مثلا: "الجرح مقدم على التعديل" فيقال: هذا ليس على إطلاقه بل هو مقيد بما إذا كان مفسرا وجارحا وقد أشار الذهبي في كلمته المنقولة عن "المعرفة" أن ما جرح به لا يضره فتأمل هذا أيها القارئ يتبين لك خطأ الرجل في تضعيفه ليونس وأنه لم يصدرذلك منه عن علم ومعرفة بهذا العلم الشريف.

ويؤكد لك ذلك ما سأذكره فيما يأتي في الرد على علته الثانية وهي:

العلة الأخرى عنده: الهيثم بن عمران العبسي.

لقد سود صاحبنا حولها عشر صفحات دون فائدة تذكر واستطرد أحيانا – كعادته في "جزئه" – في ذكر أمور لا علاقة لها بالعلة المزعومة.

وخلاصة كلامه فيها أن الهيثم هذا روى عنه خمسة فهو مجهول الحال عنده وجل ما أورده أخذه من بعض مؤلفاتي.

ثم ذكر كلام الحافظ في "اللسان" في نقد مسلك ابن حبان في توثيق الراوي ولو لم يرو عنه إلا واحد

ثم نقل عني مثل ذلك من مواضع من كتبي. وهذا حق ولكنه لم يستطع لحداثة عهده بهذا العلم أن يفرق بين هذا المسلك المنتقد وبين ما سلكته في تقوية حديث الهيثم هذا لرواية الثقات الخمسة عنه. وقدم للقراء مثلا ليبين لهم تناقضي – بزعمه – في هذا المجال حديث معاذ في القضاء وأني حكمت بنكارته بأمور منها جهالة الحارث بن عمرو مع توثيق ابن حبان إياه. فهو يتوهم أن كل من وثقه ابن حبان فهو مجهول إما عينا وإما حالا. وهنا يكمن خلطه وخطؤه الذي حمله على القول ص ٥٦ بأنني جاريت ابن حبان في مسلكه المذكور.

والآن أقدم الشواهد الدالة على صواب مسلكي وخطئه فيما رماني به من أقوال أهل العلم.

١ – قال الذهبي في ترجمة مالك بن الخير الزبادي:

"محله الصدق ... روى عنه حيوة بن شريح وابن وهب وزيد بن الحباب ورشدين. قال ابن القطان: هو ممن لم تثبت عدالته ... يريد أنه ما نص أحد على أنه ثقة ... والجمهور على أن من كان من المشايخ قد روى عنه جماعة و لم يأت بما ينكر عليه أن حديثه صحيح"وأقره على هذه القاعدة في "اللسان" وفاتهما أن يذكرا أنه في "ثقات ابن حبان" ٧ / ٤٦٠ وفي "أتباع التابعين" كالهيثم بن عمران هذا! وبناء على هذه القاعدة – التي منها كان انطلاقنا في

تصحيح الحديث - جرى الذهبي والعسقلاني وغيرهما من الحفاظ في توثيق بعض الرواة الذين لم يسبقوا إلى توثيقهم مطلقا فانظر مثلا ترجمة أحمد بن عبدة الآملي في "الكاشف" للذهبي و "التهذيب" للعسقلاني.

وأما الذين وثقهم ابن حبان وأقروه بل قالوا فيهم تارة: "صدوق" وتارة: "محله الصدق" وهي من ألفاظ التعديل كما هو معروف فهم بالمئات فأذكر الآن عشرة منهم من حرف الألف على سبيل المثال من "تهذيب التهذيب" ليكون القراء على بينة من الأمر:

١ - أحمد بن ثابت الجحدري.

٢ - أحمد بن محمد بن يحيى البصري.

٣ - أحمد بن مصرف اليامي.

٤ - إبراهيم بن عبد الله بن الحارث الجمحي.

٥ - إبراهيم بن محمد بن عبد الله الأسدي.

٦ - إبراهيم بن محمد بن معاوية بن عبد الله.

٧ - إسحاق بن إبراهيم بن داود السواق.

٨ - إسماعيل بن إبراهيم البالسي.

٩ - إسماعيل بن مسعود بن الحكم الزرقي.

١٠ - الأسود بن سعيد الهمداني.

كل هؤلاء وثقهم ابن حبان فقط. وقال فيهم الحافظ ما ذكرته آنفا من عبارتي التوثيق ووافقه في ذلك غيره من الحفاظ في بعضهم وفي غيرهم من أمثالهمومن عادته أن يقول في غيرهم ممن وثقهم ابن حبان ممن روى عنه الواحد والاثنان: "مستور" أو: "مقبول".

كما حققته في موضع آخر. فأخشى ما أخشاه أن يبادر بعض من لا علم عنده إلى القول: إن الحافظ قد جارى ابن حبان في تساهله في توثيق المجهولين كما قال مثله مؤلف "الجزء في كاتب هذه السطور" لأنه لا يعرف – ولو تقليدا – الفرق بين راو وآخر ممن وثقهم ابن حبان وحده إن عرفه لم يدرك وجه التفريق المذكور وهو ما كنت أشرت إليه في تقوية الهيثم بن عمران راوي حديث العجن ونقله المؤلف المشار إليه في "جزئه" بقوله ص ٥٨.

"إنه جعل رواية أولئك الخمسة عنه سببا لاطمئنان النفس لحديثه".

ثم رده بقوله: "والأحاديث لا تصحح بالوجدان كالشأن في الرؤيا"!!

كذا قال – سامحه الله – فإني لم أصحح الحديث بمجرد الوجدان – كما قال – وإنما بالبحث الدقيق عن أصل الحديث وإسناده الذي فات على جميع من ألف في تخريج الأحاديث كما اعترف به المؤلف ص ٤٠ و٤١ وفي حال رواته وبخاصة منهم الهيثم والرواة عنه حتى قام في النفس الاطمئنان لحديثه وحسن الظن به كما يدل عليه قول الحافظ السخاوي في بحث "من تقبل روايته ومن ترد" مبينا وجه قول من قبل رواية مجهول العدالة ١ / ٢٩٨ – ٢٩٩:

"لأن الأخبار تبنى على حسن الظن بالراوي"

قلت: ولا سيما إذا كثر الرواة الثقات عنه و لم يظهر في روايتهم عنه ما ينكرعليه كما هو الشأن في الهيثم قال السخاوي:

"وكثرة رواية الثقات عن الشخص تقوي حسن الظن به".

فهذا هو وجه توثيق الذهبي والحافظ لمن سبق ذكر هم ممن تفرد بتوثيقهم ابن حبان وهم من جهة أخرى لا يوثقون غيرهم من "ثقاته"!!

وللعلامة المعلمي اليماني في رده على الكوثري كلام نفيس في من وثقهم ابن حبان وأنهم على خمس درجات كلها معتمدة لديه إلا الأخيرة منها فمن شاء التفصيل رجع إليه في "التنكيل" مع تعليقي عليه ١ / ٤٣٧ - ٤٣٨.

وجملة القول أن صاحب "الجزء" أخطأ خطأ ظاهرا في تضعيفه لحديث ابن عمر في العجن لأنه اعتمد فيه على بعض ما قيل في توثيق ابن حبان و لم يعرف تفصيل القول في ذلك الذي جرى عليه عمل الحفاظ كالذهبي والعسقلاني وعلى نقول متناقضة لم يجد له مخرجا منها إلا باعتماده على ما يناسب تضعيفه للحديث منها!

وأفحش منه تشكيكه في سنية الاعتماد على اليدين عند النهوض مع ثبوته في حديثين مرفوعين غير حديث العجن في أحدهما التصريح بالاعتماد على اليدين والآخر يلتقي معه عند العلماء ويؤيده.

وبعد فإن مجال نقد "الجزء" تفصيليا وإظهار ما فيه من المخالفات لأقوال العلماء وأصولهم وتقويته ما لا يصح من الحديث واستشهاده ببعض الأقوال ووضعها في غير موضعها ومبالغته في بعض الأمور والتهويل فيها مجال واسع جدا يتطلب بيان ذلك من الوقت ما لا أجده الآن فإن وجدته فيما يأتي من الأيام بادرت إلى بيانه في كتاب خاص والله تعالى هو المستعان وعليه التكلان.

[تمام المنة ص١٩٧-٢٠٧]

الترمذي

تساهل الترمذي إنكاره مكابرة لشهرته عند العلماء، وقد تتبعت أحاديث "سننه" حديثا حديثا، فكان الضعيف منها نحو ألف حديث، أي قريبا من خمس مجموعها، ليس منها ما قويته لمتابع أو شاهد، ومع ذلك فإنه يكفينا منك الآن اعترافك بتعقبك إياه، فإنه يعني أنه كان مخطئا عندك، وحينئذ فلا فرق بين تسميته متساهلا أو مجتهدا، لأن التساهل من مثله لا يكون إلا عن اجتهاد، وليس عن هوى أو غرض!

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ٣/٢٩]

الترمذي متساهل في التصحيح والتحسين ، وعن ابن دحية إنه قال: كم حسَّن الترمذي من أحاديث موضوعة وأسانيد واهية؟ ! وعن الذهبي أنه قال: لا يعتمد العلماء على تصحيح الترمذي .انظر ص ٣١١ من " مقالات الكوثرى "

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ١/٨٥]

قول الترمذي بعد أن يذكر حديثا في باب من الأبواب: وفي الباب عن فلان وفلان. فإنه لا يريد بذلك تقوية حديث الباب برمته؛ خلافا لما يفهمه بعض الطلبة! وقد بين ذلك الحافظ العراقي في " شرح مقدمة علوم الحديث "؛ فقال(ص ٨٤ – حلب) – بعد أن أشار إلى ما ذكرته عن الترمذي –:

" فإنه لا يريد ذلك الحديث العين، وإنما يريد أحاديث أخر تصح أن تكتب في ذلك الباب، وإن كان حديثا آخر غير الذي يرويه في أول الباب. وهو عمل

صحيح؛ إلا أن كثيرا من الناس يفهمون من ذلك أن من سمي من الصحابة يروون ذلك الحديث الذي رواه أول الباب بعينه! وليسى الأمر على ما فهموه؛ بل قد يكون كذلك، وقد يكون حديثا آخر يصح إيراده في ذلك الباب ".

وهذه فائدة جليلة من الحافظ العراقي ما أظن هذا المعتدي علينا على علم بها، وإلا؛ لكان ذلك أكبر منبه له أن لا يخلط ذلك الخلط الفاحش فيجعل شاهدا ما ليس كذلك! وإنما كان ينبغي أن يقال: وفي الباب عن فلان وفلان. ولكنه لو فعل ذلك لم يستفد من ذلك شاهدا، ومن جهة أخرى لقلنا له: قد ذكرنا ذلك في " آداب الزفاف " عقب حديث الترجمة! ولكنه كتم ذلك عن قرائه ليوهمهم أن الألباني لا علم له بها، وله من مثل هذا الكتمان الشيء الكثير! والله المستعان، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ٧١٥/١٢]

الحديث الذي يقول فيه الترمذي: (حسن غريب) هو أقوى من الحديث الذي يقول هو فيه: (حسن فقط) ذلك لأن قوله الأول يعني حديث حسن لذاته وقوله الآخر يعني حسن لغيره وقد أفصح عن هذا الأخير في آخر كتابه (السنن) وبينه الحافظ في (شرح النخبة) (ص ١١ - الميمنية) وصرح بعد ذلك (ص ٢٥) أن هذا منحط عن رتبة الحسن لذاته.

[دفاع عن الحديث النبوي والسيرة ص٦٥]

- بطلان إطلاق (الجامع الصحيح)على الترمذي :

قال الإمام النووي رحمه الله تعالى في (التقريب) : (وأما تقسيم البغوي أحاديث المصابيح إلى حسان وصحاح مريدا ب (الصحاح) ما في الصحيحين

وبـــ (الحسان) ما في السنن فليس بصواب لأن في السنن الصحيح والحسن والضعيف والمنكر)

وقال السيوطي في شرحه: (ومن أطلق عليها الصحيح كقول السلفي في الكتب الخمسة (يعني الستة ما عدا ابن ماجة) : (اتفق على صحتها علماء المشرق والمغرب) وكإطلاق الحاكم على الترمذي (الجامع الصحيح) وإطلاق الخطيب عليه وعلى النسائي اسم (الصحيح) فقد تساهل) قال في (ألفيته) :

يروي أبو داود أقوى ما وجد ثم الضعيف حيث غيره فقد
والنسئي من لم يكونوا اتفقوا تركا له والآخرين ألحقوا
بالخمسة ابن ماجة قيل: ومن ماز بهم فإن فيهمو وهن
تساهل الذي عليها أطلقا صحيحة والدارمي والمنتقى
ودونها مساند والمعتلي منها الذي لأحمد والحنظلي

قلت: ولا أدل على بطلان هذا التقسيم والإطلاق من كون الترمذي نفسه قد صرح في سننه بتضعيف عشرات بل مئات الأحاديث وكشف عن عللها فكيف يصح أن يوصف كتابه ب (الجامع الصحيح) أو يحكم على كل حديث فيه بأنه حسن.

[دفاع عن الحديث النبوي والسيرة ص٥]

من المعلوم عند الدارسين من العلماء لكتاب " سنن الترمذي " أن أسلوبه فيه يختلف كثيرا عن سائر الكتب الستة، ومن ذلك أنه يعقب كل حديث – على الغالب – بالكلام عليه تصحيحا، وتحسينا، وتضعيفا، وهذا من محاسن كتابه، لولا تساهل عنده في التصحيح عرف به عند النقاد من علماء الحديث.

[ضعيف سنن الترمذي ١/١٥]

- التحقيق في اسم كتاب الترمذي :

لقد اشتهر كتاب الترمذي عند العلماء باسمين اثنين: الاول: " جامع الترمذي ".

والآخر: " سنن الترمذي ".

وهو بالاول أكثر وأشهر، وبه ذكره الحفاظ المشهورون، كالسمعاني، والمزي، والذهبي، والعسقلاني، وغيرهم.

إلا أن بعضهم - من المصنفين وغيرهم - أضافوا إلى الاول لفظة " الصحيح "فقالوا: " الجامع الصحيح " منهم كاتب جلبي في كتابه " كشف الظنون "، فذكره بهذا الاسم بعد أن أطلقه على " صحيح البخاري " و " صحيح مسلم " وهما حريان بذلك لالتزامهما الصحة فيهما بخلاف الترمذي، ومن العجيب أن يتبعه في ذلك العلامة أحمد شاكر، فيطبع الكتاب بهذا العنوان: " الجامع الصحيح " وهو سنن الترمذي! مع أنه حققه تحقيقا علميا نادرا، وانتقده في كثير من أحاديثه، وسلم له بتضعيف بعضها.

ثم قلده في ذلك بعض الناشرين للكتاب ترويجا للبضاعة، مثل دار الفكر في بيروت على سبيل المثال " :

وذلك غير صحيح عندي من وجوه: الوجه الأول: أنه خلاف ما جرى عليه الحفاظ كما ذكرت آنفا، وخلاف شهاداتهم فيه ثانيا كما يأتي قريبا.

الثاني: قال الحافظ ابن كثير في " اختصار علوم الحديث " (ص ٣٢) : " وكان الحاكم أبو عبد الله والخطيب البغدادي يسميان " كتاب الترمذي ": " الجامع الصحيح "، وهذا تساهل منهما، فإن فيه أحاديث كثيرة منكرة ".

الثالث: أن صنيع المؤلف فيه ينفي تلك التسمية نفيا باتا، فإنه قد روى فيه عشرات الأحاديث مصرحا بعدم صحتها، كاشفا عن عللها، تارة بضعف بعض رواتها، وتارة باضطرابها، وأخرى بإرسالها، كما سيرى القراء ذلك في كتابه إن شاء الله تعالى، وكان ذلك تنفيذا منه لمنهج وضعه للكتاب، أبان عنه في" كتاب العلل " المطبوع في آخره ، فقال ما مختصره:

" وإنما حملنا على ما بينا في هذا الكتاب (الجامع) من علل الحديث ما رجونا فيه من منفعته الناس، وأنا قد وجدنا غير واحد من الأئمة تكلموا في الرجال وضعفوا ".

الرابع: أن هذا الاسم: " الجامع " هو المناسب لواقع الكتاب من جهة أخرى غير ما تقدم، وهي أنه جمع كثيرا من الفوائد والعلوم التي لا توجد في كتاب شيخه البخاري: " الجامع الصحيح " وغيره من كتب السنة، وقد أشار إلى شئ من هذا الحافظ الذهبي، فقال رحمه الله في " سير أعلام النبلاء " (٣ / ٢٧٤) : " قلت: في " الجامع، علم نافع، وفوائد غزيرة، ورؤوس المسائل، وهو أحد أصول الاسلام، لولا ما كدره بأحاديث واهية بعضها موضوع، وكثير منها في الفضائل ".

وقد أوضح ذلك الامام أبو بكر بن العربي في أول شرحه على " الترمذي " فقال: "..وفيه أربعة عشر علما، وذلك أقرب إلى العمل وأسلم: أسند، وصحح، وضعف، وعدد الطرق، وجرح، وعدل، وأسمى، وأكنى، ووصل، وقطع، وأوضح المعمول به، والمتروك، وبين اختلاف العلماء في الرد والقبول لاثاره، وذكر اختلافهم في تأويله.

وكل علم من هذه العلوم أصل في بابه، وفرد في نصابه، فالقارئ له لا يزال في رياض مونقة، وعلوم متفقة منسقة، وهذا شئ لا يعمه إلا العلم الغزير، والتوفيق الكثير، والفراغ والتدبير ".

فإن قيل: ينافي ما ذكرته ما جاء في ترجمة الامام الترمذي في " تهذيب التهذيب ": " وقال منصور الخالدي: قال أبو عيسى: صنفت هذا الكتاب – يعني المسند الصحيح – فعرضته على علماء الحجاز والعراق وخراسان، فرضوا به ".

فأقول: كلا، وبيان ذلك من وجوه: الاول: أن قوله: " يعني المسند الصحيح " ظاهر أنه ليس من الترمذي نفسه، وإنما هو تفسير من الراوي، ولعله منصور الخالدي، وإذا كان كذلك فلا قيمة له.

لانه في أحسن أحواله يكون قوله مثل قول الحاكم والخطيب وقد رده ابن كثير كما سبق، هذا لو كان الخالدي ثقة مثلهما، فكيف به وهو هالك، كما يأتي بيان ذلك.

الثاني: أن سياق " التهذيب " مخالف لسياق " التذكرة " و " سير أعلام النبلاء "، فإنه فيهما بلفظ: " يعني (الجامع) "، لم يقل: " المسند الصحيح "، وقوله: " المسند " شذوذ آخر، لان " المسند " ليس مرتبا على الابواب الفقهية كما هو معروف في اصطلاح المحدثين.

الثالث: أنه لا يصح نسبة هذا القول إلى الترمذي.

ولو فرض أنه منه، لسببين اثنين: الاول: أن الراوي له عنه متهم، وهو منصور بن عبد الله أبو علي الخالدي، وقد اتفقوا على توهين أمره، وهذا ما وقفت عليه من أقوالهم: ١ - قال الخطيب في " تاريخ بغداد " (١٣ / ٨٤ - ٨٥) : " حدث عن جماعةبالغرائب والمناكير ".

٢ - وقال أبو سعد الادريسي: " كذاب لا يعتمد على روايته ".

رواه الخطيب عنه.

٣ - وقال السمعاني في " الانساب ":

" بلغني أنه كان يدخل الاحاديث الموضوعة في أصوله وقت الكتابة ويدخلها على الشيوخ ".

٤ - وقال ابن الاثير في " اللباب ": " روى عنه الحاكم أبو عبد الله، وهو من أقرانه، وهو ليس بثقة ".

قلت: من المعلوم أن " اللباب " مختصر " أنساب السمعاني " إلا فيما استدركه عليه، وليس هذا من هذا القبيل، لانه في " الانساب " أيضا، لكن دون قوله: " وهو ليس بثقة "، فالظاهر أنه سقط من النسخة الاوربية المصورة، والله تعالى أعلم.

٥ - أنه لو سلم النص المتقدم من هذا الراوي المتهم، فلا يسلم من الانقطاع بينه وبين الامام الترمذي، لبعد المسافة بينهما، فقد مات الاول سنة

(٤٠٢) ، والترمذي سنة (٢٧٦) ، فبين وفاتيهما (١٢٦) سنة، فبينهما واسطتان أو أكثر، فهو معضل.

والاخر: أن النص المذكور له تتمة تؤكد براءة الترمذي منه، ولفظها عند الذهبي في كتابيه السابق ذكرهما: "..ومن كان في بيته هذا الكتاب – يعني الجامع – فكانما في بيته نبي يتكلم ".

فهذه مبالغة شديدة في مدح كتابه، استبعد جدا أن تصدر منه، وهو يعلم أن فيه من الاحاديث ما لا يجوز روايتها لنكارتها وضعفها، إلا مع بيان ذلك كما فعل هو جزاه الله خيرا، ولولا ذلك لكان علة في كتابه تكدر صفوه.

وإن مما يؤسف له أن لا يتنبه بعض المحققين والمعلقين على هذا الكتاب (الجامع) لبطلان هذه الكلمة سندا ومتنا، فقد رأيت الاستاذ الدعاس قد طبعها تحت عنوان الكتاب!

ولئن جاز أن يقال ذلك فيه، وفيه ما عرفت من الاحاديث الواهية باعتراف المؤلف، فماذا يقول القائل في كتاب الشيخين: " الجامع الصحيح " حقا وقد قصدا فيه الصحيح فقط؟ ! إن أخشى ما أخشاه، أن يأتي شخص لا يبالي بما نطقت شفتاه فيقول فيه: "..ففي بيته نبي يتكلم "! فإن قال فيه ما قيل في " جامع الترمذي " فقد رفعه إلى مصاف " الصحيحين " أو ظلمهما، وأحلاهما مر! ومما لا شك فيه أن مثل هذا الكلام أقل ما يقال فيه: أنه لا خير فيه، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم: " من كان يؤمن بالله واليوم الاخر فليقل خيرا أو ليصمت ".

أخرجه الشيخان والمؤلف (٢٠٥٠) وغيرهم.

وإذا ظهر ما تقدم، فمن الخطأ أيضا إطلاق بعض المتأخرين على الكتب الستة: " الصحاح الستة "، أي الصحيحين والسنن الاربعة، لان أصحاب السنن لم يلتزموا الصحة، ومنهم الترمذي، وهو ما بينه علماء المصطلح كابن الصلاح، وابن كثير، والعراقي وغيرهم، ولهذا قال السيوطي في " ألفيته " (ص ١٧) : " يروي أبو داود أقوى ما وجد ثم الضعيف حيث غيره فقد والنسائي من لم

يكونوا اتفقوا تركا له، والاخرون ألحقوا بالخمسة ابن ماجة، قيل: ومن ماز بهم فإن فيهم وهن تساهل الذي عليها أطلقا صحيحة، والدارمي والمنتقى ".
[ضعيف سنن الترمذي ١/١٥ -٢٢]

قول الترمذي في كثير من الأحاديث: "وهو أصح شيء في الباب" فهذا لا يؤخذ منه صحة الحديث كما هو مقرر في "المصطلح" .
[شرح العقيدة الطحاوية ص٣٠٧]

قول الترمذي: (حديث حسن غريب) أعلى مرتبة من قوله: (حديث حسن) اللهم لا إذ أن هذا القول يفهم منه القاريء العارف بعلم المصطلح أن في إسناد الحديث ضعفا تقوى بمثله .
[دفاع عن الحديث النبوي والسيرة ص٦٦]

قول الترمذي :
"حديث حسن غريب من هذا الوجه ".
وهذا يعني- في اصطلاحه- أنه قوي لذاته، كما لا يخفى على العارفين بكتابه .
[سلسلة الأحاديث الصحيحة ٧/٤٨٠]

قول الترمذي :
"حديث حسن، غريب من هذا الوجه ".
فهذا نص منه على أنه حسن الحديث، وأن قوله: "يضعف " لا يعني تضعيفه مطلقاً .
[سلسلة الأحاديث الصحيحة ٧/٤٣٠]

قول الترمذي :

"حديث حسن " إشارة إلى أنه حسن لغيره كما هو اصطلاحه الذي نص عليه في "العلل " الذي في آخر "سننه ".

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ٤٣١/٧]

الجاحظ

وهو الكاتب الشهير صاحب التصانيف؛ لكنه غير موثوق به في الرواية، قال ثعلب: (ليس بثقة ولا مأمون) ، وضعفه غيره فانظر (لسان الميزان)[١] .
[سلسلة الأحاديث الضعيفة ٤٩٦/١٢]

[١] برقم (٥٧٨٠) من طبعة عبد الفتاح أبو غدة .

الجريرى

سعيد بن إياس الجريرى ، وهو من الثقات ، إلا أنه اختلط فى آخر عمره ، لم يكن اختلاطا فاحشا كما قال يحيى بن سعيد القطان.

[إرواء الغليل ٨/ ١٦١]

- سماع حماد بن سلمة من الجريري قبل الاختلاط :

روى عن الجريرى قبل الاختلاط ، قال العجلى: " بصرى ثقة ، اختلط بآخره ، روى عنه فى الاختلاط يزيد بن هارون وابن المبارك وابن أبى عدى ، وكلما روى عنه مثل هؤلاء الصغار فهو مختلط ، إنما الصحيح عنه حماد بن سلمة والثورى وشعبة ... ".

[إرواء الغليل ٨/ ١٦١]

جابر الجعفي

هو ضعيف، بل كذبه بعضهم، ورماه آخرون بالتدليس، وبه أعله الطحاوي فقال:

"وما لم يذكر فيه سماعه ممن يحدث به عنه، أو ما يدل على ذلك فليس بالقوي عند من يميل إليه، فكيف عند من ينحرف عنه".

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ٩/٢٧٩]

جبير بن نفير

جبير بن نفير ليست له صحبة، وإن كان أدرك الجاهلية .

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ٦/٧٧٣]

جهيمان

السعودي الذي قام بفتنة الحرم المكي على رأس سنة (١٤٠٠) هجرية، وزعم أن معه المهدي المنتظر، وطلب من الحاضرين في الحرم أن يبايعوه، وكان قد اتبعه بعض البسطاء والمغفلين والأشرار من أتباعه ، ثم قضى الله على فتنتهم بعد أن سفكوا كثيرا من دماء المسلمين، وأراح الله تعال العباد من شرهم.

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ٥/٢٧٨]

الحسن البصري

- رواية الحسن البصري عن عمران في المسند :

" أما إنما لا تزيدك إلا وهنا، انبذها عنك، فإنك لومت وهي عليك ما أفلحت أبدا ".

ضعيف.

أخرجه الإمام أحمد (٤٤٥/٥) : حدثنا خلف بن الوليد: حدثنا المبارك عن الحسن قال: أخبرني عمران بن حصين أن النبي صلى الله عليه وسلم أبصر على عضد رجل حلقة أراه قال: من صفر - فقال: ويحك ما هذه؟ قال: من الواهنة قال: فذكره.

قلت: وهذا سند ضعيف وله علتان:

الأولى: عنعنة المبارك وهو ابن فضالة فقد كان مدلسا، وصفه بذلك جماعة من الأئمة المتقدمين، قال يحيى بن سعيد:

لم أقبل منه شيئا، إلا شيئا يقول فيه: حدثنا.

وقال ابن مهدي: كنا نتبع من حديث مبارك ما قال فيه: حدثنا الحسن.

ومع ذلك فقد قال فيه الدارقطني:

لين، كثير الخطأ، يعتبر به، وذكر نحوه ابن حبان والساجي.

الثانية: الانقطاع بين الحسن وعمران بن حصين، فإنه لم يسمع منه كما جزم بذلك ابن المديني وأبو حاتم وابن معين، قال الأولان:

لم يسمع منه، وليس يصح ذلك من وجه يثبت.

وقد أشار بذلك إلى مثل رواية المبارك هذه، فإن صرح فيها كما ترى بأن الحسن قال: أخبرني عمران بن حصين، وفي " المسند " (٤٤٠/٥) حديثان آخران من هذا الوجه مع التصريح المذكور، وقد أشار الإمام أحمد أيضا إلى تضعيف ذلك فقال: قال بعضهم عن الحسن: حدثني عمران بن حصين إنكارا على من قال ذلك، بل إنه صرح بذلك في رواية أبي طالب عنه قال:

كان مبارك بن فضالة يرفع حديثا كثيرا، ويقول في غير حديث عن الحسن: قال:

حدثنا عمران بن حصين، وأصحاب الحسن لا يقولون ذلك، قال في " التهذيب ":يعني أنه يصرح بسماع الحسن منه، وأصحاب الحسن يذكرونه عنه بالعنعنة.

قلت: قد تتبعت أصحاب الحسن وما رووه عنه عن عمران في " مسند الإمام أحمد " الجزء الرابع، فوجدتهم جميعا قد ذكروا العنعنة، وهم:

١ - أبو الأشهب (ص ٢٤٦) وهو جعفر بن حبان و (٤٣٦) .

٢ - قتادة (٤٢٧ و٤٢٨ و٤٣٥ و٤٣٦ و٤٣٧ و٤٤٢ و٤٤٥ و٤٤٦) .

٣ - أبو قزعة (٤٢٩) .

٤ - يونس (٤٣٠ و٤٣١ و٤٤٤ و٤٤٥) .

٥ – منصور (٤٣٠) .

٦ – علي بن زيد بن جدعان (٤٣٠ و٤٣٢ و٤٤٤ و٤٤٥) .

٧ – حميد (٤٣٨ و٤٣٩ و٤٤٠ و٤٤٣ و٤٤٥) .

٨ – خالد الحذاء (٤٣٩) .

٩ – هشام (٤٤١) .

١٠ – خيثمة (٤٣٩ و٤٤٥) .

١١ – محمد بن الزبير (٤٣٩ و٤٤٣) .

١٢ – سماك (٤٤٥ و٤٤٦) .

كل هؤلاء – وهم ثقات جميعا باستثناء رقم (٦ و١١) – رووا عن الحسن عن عمران أحاديث بالعنعنة لم يصرحوا فيها بسماع الحسن من عمران، بل في رواية لقتادة أن الحسن حدثهم عن هياج بن عمران البرجمي عن عمران بن حصين بحديث: " كان يحث في خطبته على الصدقة، وينهى عن المثلة "، فأدخل بينهما هياجا، وهو مجهول كما قال ابن المديني وصدقه الذهبي.

نعم وقع في رواية زائدة عن هشام تصريحه بسماع الحسن من عمران، فقال زائدة: عن هشام قال: زعم الحسن أن عمران بن حصين حدثه قال:.. فذكر حديث تعريسه صلى الله عليه وسلم في سفره ونومه عن صلاة الفجر.

وهذه الرواية صريحة في سماعه من عمران، ولم أجد أحدا تعرض لذكرها في هذا الصدد، ولكني أعتقد أنها رواية شاذة، فإن زائدة – وهو ابن قدامة –،

وإن كان ثقة فقد خالفه جماعة منهم يزيد بن هارون وروح بن عبادة فروياه عن هشام عن الحسن عن عمران به، فعنعناه على الجادة.

أخرجه أحمد (٤/٤٤١) ، وهكذا أخرجه (٥/٤٣١) من طريق يونس عن الحسن عن عمران به، ووقع التصريح المذكور في رواية شريك بن عبد الله عن منصور عن خيثمة عن الحسن قال: كنت أمشي مع عمران بن حصين ... رواه أحمد (٤/٤٣٦) ، وهذه رواية منكرة لأن شريكا سيىء الحفظ معروف بذلك، وقد خولف، فرواه الأعمش عن خيثمة عن الحسن عن عمران به معنعنا، أخرجه أحمد (٤/٤٣٩ و٤٤٥) .

وخلاصة القول أنه لم يثبت برواية صحيحة سماع الحسن من عمران، وقول المبارك في هذا الحديث عن الحسن: قال: أخبرني عمران، مما لا يثبت ذلك لما عرفت من الضعف والتدليس الذي وصف به المبارك هذا.

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ٣/١٠٢]

- سماع الحسن من الأسود بن سريع :

(أما إنّ ربَّك يُحبُّ المحامدَ) .

أخرجه البخاري في"الأدب المفرد" (٨٥٩ و٨٦١و٨٦٨) و" التاريخ " (١/ ٤٤٥/ ٤٢٥ ١) ، والنسائي في "السنن الكبرى" (٤/٤١٦/٧٧٤٥) ، والحاكم (٣/ ٦١٤) ، وأحمد (٣/ ٤٣٥) ، والطبراني في " المعجم الكبير" (١/٢٥٨/ ٠ ٨٢- ٨٢٥) ، والطحاوي في "شرح المعاني " (٢/٣٧٢) من طرق عن الحسن عن الأسود بن سريع، قال: كنت شاعراً، فقلت: يا رسول الله! امتدحتُ ربي، فقال: ... فذكره، وما استزادني على ذلك. وقال الحاكم:

"صحيح الإسناد". ووافقه الذهبي.

قلت: هو كذلك بالنظر لرواية البخاري في كتابيه؛ فإن الحسن قد صرح بالتحديث عن الأسود من طريقين عنه، ولولا ذاك لكان معلَّلاً بالعنعنة؛ لأن الحسن معروف بالتدليس، والذين جزموا بأن الحسن لم يسمع من الأسود، لم يذكروا حجة سوى حكاية لا يُعرف لها إسناد: أن الأسود لم يُرَ بعد قتل عثمان، وإلا قولاً لبعضهم: إن الأسود مات يوم الجمل سنة ست وثلاثين؛ وإنما قدم الحسنالبصرة بعد ذلك! وهناك قول آخر: أن الأسود بقي بعد الأربعين، وهذا يلتقي مع تصريح الحسن بالسماع منه؛ لأن هذا ولد في نحو سنة (٢٢) ؛ فبإمكانه أن يسمع منه كما هو ظاهر، وإلى هذا مال الدكتور بشار في تعليقه على "تهذيب الكمال " للحافظ المزي (٣/٢٢٢- ٢٢٣) ، فراجعه؛ فإنه مفيد. ثم وجدت لتصريحه بالتحديث عن الأسود طريقاً ثالثاً عند النسائي في "الكبرى" (٥/١٨٤/ ٦ ٨٦١) بحديث النهي عن قتل الذرية، الذي كنت خرجته قديماً في المجلد الأول برقم (٤٠٢) معتمداً في تصريحه بالسماع على رواية الحاكم إياه، والآن وقد طبع "السنن الكبرى" للنسائي، ووقفنا فيه أيضاً على التصريح؛ فلينقل إلى الحديث المذكور.

ثم ألحقته به في الطبعة الجديدة، في مكتبة المعارف- الرياض.

ويبدو لي أن الحافظ المزي معنا في إثبات السماع منه؛ بدليل أنه لما ذكر شيوخ الحسن البصري (٦/٩٧) مصرحاً بعدم إدراكه لبعضهم، أو الخلاف فيه كما هي عادته- وذلك من دقته وتحقيقه جزاه الله خيراً- قال: ".. والأسود بن سريع (س) "؛ فلم يذكر في سماعه منه شكاً بله نفيٍ، خلافاً للحافظ في "تهذيبه "!

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ٧ /٥٤٣ -٥٤٥]

- رواية الحسن عن جندب ، الراجح أنه سمع منه بعض الأحاديث:

في هذا الإسناد فائدة هامة لم أر من نبّه عليها، بل وقع في بعض الكتب ما ينافيها، فقد قال ابن أبي حاتم في ترجمة الحسن البصري بعد أن ذكر عن أبيه: أنه سمع من جمع من الصحابة، و لم يسمع من جمع آخر منهم، قال أبو حاتم:

"و لم يصح له السماع من جندب ".

وحكاه الحافظ عنه في "التهذيب " وأقره! بينما تعقبه المزي في أصله "تهذيب الكمال " بتصريحه بالتحديث في هذا الإسناد!

وكأنه لم يقع لهم؛ أو على الأقل لم يستحضروا هذا الإسناد؛ بلٍ هذه الأسانيد التي صحت عن الحسن بتصريحه بسماعه من جندب، ومؤكداً ذلك بقوله: " في هذا المسجد.....".

وهناك أحاديث أخرى صرح فيها الحسن رحمه الله بسماعه من جندب رضي الله عنه؛ كالحديث الذي في "معجم الطبراني " (رقم ١٦٦٠) .

وقد تقدم حديث الترجمة برقم: (١٤٨٥)[1] .

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ٧ /٣٣]

---

[1] " كان فيمن كان قبلكم رجل به جرح، فجزع فأخذ سكينا، فحز بها يده فما رقأ الدم حتى مات، قال الله عز وجل: بادرني عبدي بنفسه فحرمت عليه الجنة ".

- مراسيل الحسن عند العلماء شبه الريح :

مراسيل الحسن عند العلماء شبه الريح كما قال الحافظ العراقي فيما نقله السيوطي في " شرحه " (١ / ٢٠٤) ، وذلك لأنه كان ممن يصدق كل من يحدثه، ولذلك قال ابن سيرين: حدثوا عمن شئتم من المراسيل إلا عن الحسن وأبي العالية، فإنهما لا يباليان عمن أخذا الحديث. وقال أحمد: ليس في المرسلات شيء أضعف من مرسلات الحسن وعطاء بن أبي رباح، فإنهما يأخذان عن كل أحد.

نقلتهما من " جامع التحصيل " للعلائي (ص ٤٤ و ٨٦ و ٨٧ و ٩٧) . وإن مما يؤكد ما ذكر العلماء أن الحسن نفسه قد يروي حديثا عن صحابي دون أن يسمي من حدثه عنه ، ثم هو يفتي بخلافه! الأمر الذي يشعرنا بأنه هو نفسه كان لا يثق بما يرسله، فانظر " الضعيفة " الحديث (٣٤٢) .

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ٦/ ٧٥٦]

- سماع الحسن من أبي بكرة :

الحسن البصري - مدلس معروف بذلك، فلا يكفي إثبات سماعه من أبي بكرة في الجملة، بل لابد من معرفة سماعه لهذا الحديث منه.

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ١/ ٨٩٤]

- سماع الحسن من أبي هريرة :

قال عبد الله بن أحمد:

((عباد بن راشد ثقة؛ لكن الحسن لم يسمع من أبي هريرة)) .

قلت: وهذا هو المقرر عند العلماء: أنه لم يسمع من أبي هريرة؛ لكن قد صح عن الحسن أنه قال: لم أسمع من أبي هريرة غير حديث واحد، وهو حديث: ((المختلعات. . .)) . وقد خرجته في ((الصحيحة)) برقم (٦٣٢)[1] ، وذكرت هناك تصحيح الحافظ لإسناده؛ فراجعه.

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ١٢/ ٦١٣]

- رواية الحسن عن التابعين :

قال في " الميزان ": " كان الحسن البصري كثير التدليس، فإذا قال في حديث: " عن فلان " ضعف احتجاجه، ولاسيما عمن قيل: إنه لم يسمع منهم كأبي هريرة ونحوه، فعدوا ما كان له عن أبي هريرة في جملة المنقطع ".

---

[1] ٦٣٢ - " المختلعات والمنتزعات هن المنافقات ".

أخرجه النسائي (٢ / ١٠٤) والبيهقي (٧ / ٣١٦) وأحمد (٢ / ٤١٤) من طريق أيوب عن الحسن عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: فذكره قال النسائي: " قال الحسن: لم أسمعه من غير أبي هريرة ".

قلت: وهذا نص صريح منه أنه سمعه من أبي هريرة، وهو ثقة صادق فلا أدري وجه جزم النسائي رحمه الله تعالى بنفي سماعه منه! مع أن السند إليه صحيح على شرطمسلم، وقد قال الحافظ في " التهذيب " بعد أن ساقه في ترجمة الحسن:

" وهذا إسناد لا مطعن في أحد من رواته وهو يؤيد أنه سمع من أبي هريرة في الجملة، وقصته في هذا شبيهة بقصته في سمرة سواء ".

قلت: يعني أن الذي تحرر في اختلاف العلماء في سماع الحسن من سمرة أنه سمع شيئا قليلا، فكذلك سماعه من أبي هريرة ثابت، ولكنه قليل أيضا بدلالة هذا الحديث.والله أعلم.

وبالجملة فهذا الإسناد متصل صحيح، فلا يتلفت إلى إعلال النسائي بالانقطاع، لأنه يلزم منه أحد أمرين: إما تكذيب الحسن البصري في قوله المذكور، وإما توهيم أحد الرواة الذين رووا ذلك عنه. وكل منهما مما لا سبيل إليه، أما الأول فواضح، وأما الآخر، فلأنه لا يجوز توهيم الثقات بدون حجة أو بينة وهذا واضح بين.

لكن الظاهر أن المراد من تدليسه إنما هو ما كان من روايته عن الصحابة دون غيرهم لأن الحافظ في " التهذيب " أكثر من ذكر النقول عن العلماء في روايته عمن لم يلقهم وكلهم من الصحابة، فلم يذكروا ولا رجلا واحدا من التابعين روى عنه الحسن و لم يلقه ويشهد لذلك إطباق العلماء جميعا على الاحتجاج برواية الحسن عن غيره من التابعين بحيث أني لا أذكر أن أحدا أعل حديثا ما من روايته عن تابعي لم يصرح بسماعه منه. هذا ما ظهر لي في هذا المقام. والله سبحانه أعلم.

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ٢/ ٤٨٨]

قال في "الميزان "؟

" كان الحسن البصري كثير التدليس؛ فإذا قال في حديث: عن فلان ضعف احتجاجه؛ ولا سيما عمن قيل: إنه لم يسمع منهم كأبي هريرة ونحوه، فعدوا ما كان له عن أبي هريرة في جملة المنقطع ".

لكن الظاهر من سياق كلامه أنه يريد حديثه عن الصحابة دون غيرهم من التابعين؛ فقد أكثر الحافظ من النقول عن العلماء في أن الحسن يروي عمن لم يلقه من الصحابة، فلم يذكر ولا نقلاً واحداً أنه روى عمن لم يلقه من التابعين، ويشهد لهذا إطباق العلماء تقريباً على الاحتجاج بحديث الحسن عن غيره من التابعين، بحيث إنني لا أذكر أنه مر علي حديث واحد من هذا القبيل- لم صرح فيه الحسن بالسماع- فأعلوه بذلك. هذا ما ظهر لي في هذا المقام؛ والله سبحانه وتعالى أعلم .

[صحيح أبي داود ١/٤٦]

الحسن: وهو وإن كان مدلساً وقد عنعنه؛ فالذي ظهر لي- بالتتبع- أن عنعنته التي يعلُون بها حديثه؛ إنما هي ما كان عن الصحابة؛ بخلاف ما يرويه عن أمثاله من التابعين. والله أعلم.

[صحيح أبي داود ١/٤٦]

الحاكم

- تتبع شيوخ الحاكم في المستدرك الذين (كنوا بأبي جعفر) :

شيخ الحاكم أبو جعفر الوراق، وقد تتبعت شيوخ الحاكم الذين كنوا بهذه الكنية: "أبي جعفر" في "المستدرك" في المجلد الأول منه، فوجدت فيهم:

١- محمد بن صالح بن هانىء: ص
٤و١٨و٢٧و٣٥و٥٦و٧١و٧٥و٨٤و١٢٤و١٢٦و١٣٥و١٣٨و١٣٩و١٥١و
١٦٥و١٧٥و١٨٥و١٩٠و٢٠٠و٢٠١و٢٠٥و٢١٦و٢٥٤و٢٦٠و٢٨٩و
٢٩١و٢٩٥و٣٠١و٣٠٥و٣٠٩و٣٢٢و٣٥٤و٣٦٥و٣٧٨و٣٩٠و٤٠١و
٤٠٤و٤١٢و٤١٣و٤١٧و٤٢٣و٤٣٦و٤٥٤و٤٦٤ -
٤٦٦و٤٧٥و٥٠١و٥١٢و٥١٣و٥٢٧و٥٣١و٥٤٠و٥٤١و٥٤٢و٥٤٤و
٥٥٤و٥٥٩ - ٥٦١و٥٧٠و٥٧١و٥٧٤,

٢- أحمد بن عبيد الهمذاني الحافظ: ص ٢٨و٢٣٧و٣٧٢و٤٤٤و٥٥٠,

٣- محمد بن محمد بن عبد الله البغدادي: ص
٦١و١٣٧و١٧٠و١٨١و١٨٩و٢١٦و٢٤٣و٢٩٧و٣١٣و٣٢٦و٤٦٢و٤٧٠و
٥٢٥و٥٥٢و٥٥٦و٥٦٦,

٤- محمد بن أحمد بن سعيد الرازي (٦٥) .

٥- محمد بن علي بن رحيم الشيباني الكوفي: ص
١٦٣و١٩٩و٢٠٧و٢٠٨و٢٧٩و٤١٥و٤٢٨و٤٥٣و٤٨٦و٥١٠و٥٥٣و
٥٥٨,

٦- عبد الله بن إسماعيل بن إبراهيم بن منصور البغدادي: ص ١٧٩و٣٢٦.

قلت: فهؤلاء كل شيوخ الحاكم الذين رأيتهم في الجزء المذكور من "المستدرك"، ولكنهم لم يوصفوا بـــ "الوراق" (ص٥٢٢) ، ولكنه لم يكنه مطلقا، فقلت: لعله هو أبو جعفر الوراق شيخه في هذا الحديث، وسواء كان هو أو غيره، فيبدو لي أنه من شيوخه المستورين الذين لم يكثر عنهم، ولم يحتج بهم في "صحيحه: المستدرك"، والله أعلم.

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ١٠٨/٨]

- تساهل الحاكم في التوثيق والتصحيح :

ابن حبان متساهل في التوثيق فإنه كثيرا ما يوثق المجهولين حتى الذين يصرح هو نفسه أنه لا يدري من هو ولا من أبوه؟ كما نقل ذلك ابن عبد الهادي في " الصارم المنكي " ومثله في التساهل الحاكم كما لا يخفى على المتضلع بعلم التراجم والرجال فقولهما عند التعارض لا يقام له وزن حتى ولوكان الجرح مبهما لم يذكر له سبب .

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ٨٠/١]

وكل خبير بهذا العلم الشريف يعلم أن الحاكم متساهل في التوثيق والتصحيح ولذلك لا يلتفت إليه، ولا سيما إذا خالف .

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ١٥٧/١]

ينبغي أن لا تغترَّ بتصحيح الحاكم للحديث؛ لما عُرف من تساهله؛ لا سيما بعد بيان ما فيه من العلل! ولا بموافقة الذهبي له، بعد أن نقلنا لك عنه أن بعض رواته لا يعرف!

وكثيراً ما ترى الذهبي يوافق الحاكم في تصحيحه؛ خطأ منهما، وفيها كثير مما يصرح الذهبي نفسه في "الميزان " وغيره بضعفه! ولو أردنا أن نتتبع ذلك عليه؛ لجاء في كتاب مستقل، وسيأتيك بعض- أو كثير- من ذلك في هذا الكتاب؛ إن شاء الله تعالى .

[صحيح أبي داود ٤٣/١]

من شرطه الذي عرفناه بالاستقراء: أن ينتهي إسناده عن شيخه ومن فوقه إلى شيخ من شيوخ الشيخين، ويكون من فوقه من رجالهما أيضاً، وإن كان هذا قد أخل به كثيراً كما هو معروف عند الحذاق بهذا الفن. على أن ما ذكرته من الشرط هو اصطلاح خاص به، اصطلح هو عليه؛ وإلا فهو لا يستقيم إلا حين يكون رجال الإسناد كلهم على شرط الشيخين، وهذا لا يمكن إلا إذا كان المسند من طبقتهما كما هو ظاهر عند العلماء، وكذلك رأيناه- في كثير مما صححه على شرطهما أو أحدهما- لا يصح إسناده إلى شيخهما!!

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ١١٩١/٧]

لعلك تنبهت مما سبق أنه لابد لطالب هذا العلم من ملاحظة كون السند من الحاكم إلى شيخ الشيخين في نفسه صحيحا أيضا، فقد لاحظنا في كثير من الأحيان تخلف هذا الشرط، والطالب المبتدئ في هذا العلم لا يخطر في باله في مثل هذه الحالة الكشف عن ترجمة شيخ الحاكم مثلا أو الذي فوقه ولو فعل لوجد أنه ممن لا يحتج به وحينئذ فلا فائدة في قول الحاكم في إسناد الحديث أنه صحيح على شرط الشيخين وهو كذلك إذا وقفنا بنظرنا عند شيخ صاحبي

" الصحيحين " فصاعدا و لم نتعد به إلى من دونهم من شيخ الحاكم فمن فوقه. وهذه مسألة هامة لا تجدها مبسوطة – في علمي – في شيء من كتب المصطلح المعروفة، فخذها بقوة واحفظها لتكون على بينة فيها وتتفهم شيئا من دقائق هذا العلم الذي قل أهله. والله ولي التوفيق.

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ٦٦/٣]

من مذهبه تصحيح حديث المجهولين، فهو في ذلك كابن حبان، فاحفظ هذا فإنه ينفعك في البحث والتحقيق إن شاء الله تعالى.

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ٣٢٥/٦]

الحكم بن حزن

الحكم أسلم عام الفتح، فهذا لم أر من ذكره ممن ألف في تراجم الصحابة وغيرهم، وإنما ذكره الصنعاني في " سبل السلام " (٢ / ٦٥) عند الكلام على حديثه المتقدم، فقال: " قال ابن عبد البر: إنه أسلم عام الفتح، وقيل: يوم اليمامة، وأبوه حزن بن أبي وهب المخزومي ".

وقد رجعت إلى كتاب " الاستيعاب " لابن عبد البر، فلم أره ذكر ذلك. ثم عدت إلى الكتب الأخرى مثل " أسد الغابة " لابن الأثير و" تجريده " للذهبي، و" الإصابة " و" تهذيب التهذيب " للعسقلاني، فلم أجدهم زادوا على ما في " الاستيعاب "! فلو كان لذلك أصل عند ابن عبد البر لما خفي عليهم جميعا، ولما أغفلوه، لاسيما، وترجمته عندهم جرداء ليس فيها إلا أنه روى هذا الحديث الواحد!

ثم إن في حديثه ما قد يمكن أن يؤخذ منه أن إسلامه قد كان متقدما على عام الفتح فإنه قال: " وفدت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم سابع سبعة أو تاسع تسعة، فقلنا: يا رسول الله زرنالك فادع الله لنا بخير، فأمر بنا، أو أمر لنا بشيء من التمر، والشأن إذا ذاك دون، فأقمنا أياما شهدنا فيها الجمعة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم.... " الحديث. فقوله: " والشأن إذا ذاك دون " يشعر بأنه قدم عليه صلى الله عليه وسلم والزمان زمان فقر وضيق في العيش، وليس هذا الوصف بالذي ينطبق على زمان فتح مكة كما هو ظاهر، فإنه زمن فتح ونصر وخيرات وبركات، فالذي يبدو لي أنه أسلم في أو ائل قدومه صلى الله عليه وسلم المدينة، والله أعلم.

وقول الصنعاني: " وأبوه حزن بن أبي وهب المخزومي خطأ آخر، لا أدري كيف وقع له هذا والذي قبله فإن حزن بن أبي وهب مخزومي وليس كلفيا، وهو سعيد بن المسيب بن حزن.

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ٣٨٢/٢]

الحكم بن نافع البهراني

هو من شيوخ المؤلف هنا، وفي " الصحيح "، روى عنه مباشرة هنا نحو خمسة عشر حديثا، و لم يذكروا أنه يروي عنه بالواسطة، وبخاصة لأبي نمير هذا المجهول. وثمة إشكال ثالث، وهو تصريح أبي اليمان بتحديث إسماعيل بن أبي خالد إياه، فإن هذا مستبعد جدا بالنظر إلى تاريخ الولادة والوفاة، فقد ذكروا في ترجمة أبي اليمان أنه ولد سنة (١٣٨) ، وفي ترجمة إسماعيل أنه مات سنة (١٤٦) ، فيكون عمر أبي اليمان (٨) سنوات حين وفاة إسماعيل، ولذلك لم يذكروا لهرواية عنه.

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ١٠٦٧/٢]

الحجاج بن أرطاة

قال البيهقي: " الحجاج بن أرطاة لا يحتج به ".

قلت: لأنه مدلس .

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ٤/ ٤٠٧]

الحجاج بن أرطاة لا يحتج به فيما يسنده .

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ١٣/ ٢٥٣]

حماد بن سلمة

- حماد بن سلمة سمع من عطاء قبل الاختلاط وبعده :

حماد بن سلمة روى عن عطاء بن السائب بعد الاختلاط أيضاً، ففي هذه الحالة لا يجوز تصحيح حديثه عنه بحجة أنه روى عنه قبل الاختلاط، كما هو ظاهر لكل ذي بصيرة!

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ٧/ ١٣٩٩]

قال الحافظ ضياء الدين في " جزء فيه أحاديث وحكايات وأشعار " (٩ / ١): " عطاء بن السائب ثقة إلا أنه اختلط في آخر عمره، فإذا روى عنه مثل سفيان وشعبة وحماد بن سلمة، فإنهم سمعوا منه قبل الاختلاط وحديثهم عنه صحيح .

وأقول: قرن حماد مع سفيان وشعبة فيه عندي نظر، لأنه قد سمع من عطاء بعد الاختلاط أيضا كما حققه الحافظ في " التهذيب "، فينبغي التوقف عن تصحيح حديثه عنه، حتى يتبين أنه سمعه منه قبل الاختلاط خلافا لبعض فضلاء المعاصرين وقد ألحق الحافظ في " نتائج الأفكار " بسفيان وشعبة الأعمش لعلو طبقته وهذه فائدة لم أجد أحدا نبه عليها غيره، فجزاه الله خيرا.

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ٢/ ٢٦٤]

ومع ذلك؛ فحماد موصوف بالضبط والإتقان فيما يرويه عن بعض التابعين؛ ومنهم ثابت البناني راوي هذا الحديث عند مسلم وغيره كما رأيت، وقد قال الإمام أحمد في "العلل " (٢٦٣/١ و ٢٢٢/٢) :

"حماد بن سلمة أثبت الناس في ثابت البناني ".

وكذا قال ابن المديني وغيره.

وهو أن القارئ الكريم راجع ترجمته في المطوَّلات من كتب الرجال والتاريخ؛ لرأى العجب العجاب من الثناء عليه والرفع من شأنه، وحسبك في ذلك قول إمام المؤرخين- الذي لا يحابي ولا يداري- الحافظ الذهبي، فقد أورده في "تذكرة الحفاظ "، وفي "أعلام النبلاء"، ووصفه بالحافظ الإمام القدوة شيخ الإسلام، ثم قال:

"قلت: كان بحراً من بحور العلم، وله أوهام في سعة ما روى؛ وهو صدوق حجة.. وكان مع إمامته في الحديث إماماً كبيراً في العربية، فقيهاً فصيحاً، رأساً في السنة.. ".

وقال ابن حبان في " الثقات " (٢١٦/٦) :

"لم يكن من أقرانه مثله في البصرة في الفضل والدين والعلم، والنسك، والصلابة في السنة، والقمع لأهل البدعة، و لم يكن يَثْلُبُه في أيامه إلا قدري أو مبتدع جهمي، لما كان يظهر من السنن الصحيحة التي ينكرها المعتزلة".

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ٧/ ٣٥٥]

حبيب بن مسلمة

اختلفوا في صحبة حبيب بن مسلمة: فمنهم من أثبتها، ومنهم من نفاها. والأول هو الراجح، وبه قال البخاري؛ فقد صح سماعه منه صلى الله عليه وسلم لحديث:

" كان ينفل الربع بعد الخمس. . . ". وهو مخرج في " صحيح أبي داود " (٢٤٥٥ - ٢٤٥٦) .

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ١٢/ ٩٤٢]

حسن البنا

اعلم أن ما في هذا الحديث من الأدب في الانتعال، والتفريق بين البدء به والخلع، هو مما غفل عنه أكثر المسلمين في هذا الزمان لغلبة الجهل بالسنة، وفقدان المربين للناس عليها، وفيهم بعض من يزعم أنه من الدعاة إلى الإسلام، بل وفيهم من يقول في هذا الأدب: إنه من القشور، وتوافه الأمور!

فلا تغتر بهم أيها المسلم، فإنهم – والله – بالإسلام جاهلون، وله معادون من حيث يشعرون أو لا يشعرون، وقديما قيل: من جهل شيئا عاداه. ومن عجيب أمرهم أنهم يطنطنون في خطبهم ومحاضراتهم بوجوب تبني الإسلام كلا لا يتجزأ، فإذا بهم أول من يكفر بما إليه يدعون، وإن ذلك لبين في أعمالهم وأزيائهم، فتراهم أو ترى الأكثرين منهم لا يهتمون بالتزيي بزي نبيهم صلى الله عليه وسلم، وإنما بالتشبه بحسن البنا وأمثاله: لحية قصيرة، وكرافيت (عقدة العنق) ، وبعضهم تكاد لحيتهم تكون على مذهب العوام في بعض البلاد: " خير الذقون إشارة تكون "!

مع تزييه بلباس أهل العلم، العمامة والجبة، وقد تكون كالخرج، وطويلة الذيل كلباس النساء! فإنا لله وإنا إليه راجعون.

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ٦/ ١٤٥]

الدارمي

من المصطلح عليه عند أهل العلم أن الدارمي إذا أطلق فإنما يراد به الإمام عبد الله بن عبد الرحمن صاحب كتاب " السنن " المعروف بـــ " المسند " .

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ١/ ٥١٧]

لا شك في حفظ الدارمي وإمامته في السنة، ولكن يبدو من كتابه "الرد على المريسي" أنه مغال في الإثبات فقد ذكر فيه ما عزاه الكوثري إليه [أي: إلى الدارامي] من القعود والحركة والثقل ونحوه، وذلك مما لم يرد به حديث صحيح، وصفاته تعالى توقيفية فلا تثبت له صفة بطريق اللزوم مثلاً، كأن يقال: يلزم من ثبوت مجيئه تعالى ونزوله ثبوت الحركة، فإن هذا إن صح بالنسبة للمخلوق، فالله ليس كمثله شيء فتأمل.

[التعليق على التنكيل١/ ٣٤٩]

داود بن المحبر

قال الذهبي: صاحب " العقل " وليته لم يصنفه، قال أحمد: كان لا يدري ما الحديث، وقال أبو حاتم: ذاهب الحديث غير ثقة، وقال الدارقطني: متروك، وروى عبد الغنى بن سعيد عنه قال: كتاب " العقل " وضعه ميسرة بن عبد ربه ثم سرقه منه داود بن المحبر فركبه بأسانيد غير أسانيد ميسرة، وسرقه عبد العزيز بن أبي رجاء، ثم سرقه سليمان بن عيسى السجزي.

ومما يحسن التنبيه عليه أن كل ما ورد في فضل العقل من الأحاديث لا يصح منها شيء، وهي تدور بين الضعف والوضع، وقد تتبعت ما أورده منها أبو بكر بن أبي الدنيا في كتابه " العقل وفضله " فوجدتها كما ذكرت لا يصح منها شيء، فالعجب من مصححه الشيخ محمد زاهد الكوثري كيف سكت عنها؟ ! بل أشار في ترجمته للمؤلف (ص ٤) إلى خلاف ما يقتضيه التحقيق العلمي عفا الله عنا وعنه.

وقد قال العلامة ابن القيم في " المنار " (ص ٢٥) : أحاديث العقل كلها كذب.

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ٥٣/١]

دراج

-رواية دراج عن ابن حجيرة :

دراج مستقيم الحديث إلا ما كان عن أبي الهيثم؛ كما قال أبو داود، وتبعه الحافظ؛ وهو الذي اطمأنت إليه النفس وانشرح له الصدر أخيراً، كما كنت بينته تحت الحديث المتقدم (٣٣٥٠).

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ٧/ ١١٩٠]

مختلف فيه، وثقه ابن معين وغيره، وضعفه أحمد وغيره، وفصل فيه بعضهم، فقال الذهبي في "الكاشف ":

" وقال أبو داود وغيره: حديثه مستقيم؛ إلا ما كان عن أبي الهيثم ".

وإلى هذا التفصيل ذهب الحافظ ابن حجر، فقال في "التقريب ":

"صدوق، في حديثه عن أبي الهيثم ضعف ".

قلت: وهذا هو الذي تبين لي أخيراً؛ فإني وجدت الأحاديث المناكير التي أنكرها العلماء مدارها على روايته لها عن أبي الهيثم، وقد ساق ابن عدي في "الكامل " (٣/١١٢- ١١٥) طائفة كبيرة منها، ليس فيها ما رواه عن غيره؛ سوى حديث، لكنه من رواية ابن لهيعة عنه عن ابن حجيرة الأكبر مرسلاً. وهذا مما لا يحمل به عليه كما هو ظاهر، ثم قال ابن عدي ما ملخصه:

"وله غير ما ذكرت يتابعه الناس عليها، وأرجو- بعد أن خرجت له هذه الأحاديث التي أنكرت عليه- أن سائر أحاديثه لا بأس بها، ويقرب صورته ما قال يحيى بن معين ".

وقد صحح له ابن خزيمة وابن حبان والحاكم والذهبي أحاديث كثيرة عن أبي الهيثم وغيره، والصواب إن شاء الله ما تقدم، والله سبحانه وتعالى أعلم.

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ٧/ ١٠٥٩]

وقد أشكل اقتصاري[١] المذكور على الأخ الفاضل علي رضا، مخرج ومحقق "صفة الجنة" لشدة ضعف (معلى) ، فقال (٢٠٨/٢) :

".. فلم يتبين لي وجه اكتفاء الألباني بتضعيفه فقط "!

فأقول: حُق له ذلك؛ لأنه وقف عند رواية (المعلى) هذه، وظنه أنه تفرد به، أما أنه لو تذكر أنه يشهد له حديث الترجمة، والذي خرجه هو فيما بعد (٢٣٢/٢ - ٢٣٣) ، لتبين له وجه ذلك إن شاء الله تعالى، وهو وإن كان مال إلى تضعيف (دراج) مطلقاً- كما كنت أنا عليه سابقاً، ولعله يعيد النظر كما صنعت لاحقاً، فيبدو له كما بدا لي أنه حسن الحديث إلا عن أبي الهيثم؛ كما حققته في الحديث الذي قبله- أقول: فإن تضعيفه إياه يُعد شاهداً ضعيفاً لحديث (المعلى) ، بخلافي أنا الذي حسنته؛ فإنه يُعد شاهداً حسناً لحديث (المعلى) ؛ لقوله - صلى الله عليه وسلم -: "صدقك وهو كذوب"، فكما لا يجوز رد حديث الكذاب إذا تبين صدقه؛ فكذلك لا يجوز هدر حديث الراوي الضعيف غير المتهم لرواية المتهم إياه.

---

[١] وهو قول الشيخ في " معلى بن عبد الرحمن الواسطي " : ضعيف .

وبيان ذلك: أن الحديث الذي رواه الضعيف يصير بالشرط المعروف حسناً لغيره، فكذلك الحديث الذي رواه الكذاب- بله الشديد الضعف- يصير ضعيفاً لغيره، بل وقد يصير حسناً أو صحيحاً حسب طرقه قلة وكثرة، ونوعية ضعفها خفة وشدة، وهذه نكتة يعرفها- أو على الأقل ينتبه لها- من مارس فن التخريج، وتفقه دهراً طويلاً في فقه أصول الحديث، والله ولي التوفيق.

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ٧/ ١٠٦٤]

الذهبي

معروف بنقده الدقيق للمتون ، وهو الذي يقول فيه ابن كثير في (تاريخه) وقد ذكر وفاته سنة:

(وقد ختم به شيوخ الحديث وحفاظه رحمه الله).

[الثمر المستطاب ٢٠٦/٢]

هذا الحديث[١] من جملة أحاديث كثيرة لابن إسحاق، لا يسع الواقف عليها والباحث فيها إلا أن يشهد للحافظ الذهبي بسعة حفظه، ودقة نقده للرجال.

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ٦٩٧/١٢]

- بيان ما يعني قول الذهبي (صدوق) :

قول الذهبي في ابن مولة في "الكاشف":

"صدوق".

في الحقيقة يكشف عن وهم لا وجه له أهل العلم، ومنهم الذهبي نفسه؛فإن المعروف عندي عن الذهبي أنه إنما يقولها في التابعي المستور الذي روى عنه جمع من الثقات، وهذا على الغالب، وأما مجهول العين؛ فلا.

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ٦٠/٨]

---

[١] (كان لا يزيد في الركعتين على التشهد) .

الذهبي في "الكاشف"، من عادته إذا قال في المترجم فيه: "وثق"؛ فإنه يعني تفرد بتوثيقه ابن حبان!

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ٥١١/١٣]

قال الذهبي عنه في " الكاشف ": " وثق "! قلت: يشير إلى أن ابن حبان وثقه، وأن توثيقه هنا غير معتمد لأنه يوثق من لا يعرف،وهذا اصطلاح منه لطيف عرفته منه في هذا الكتاب، فلا ينبغي أن يفهم على أنه ثقة عنده كما يتوهم بعض الناشئين في هذا العلم.

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ٧٣٣/٦]

قال في " الكاشف ":

" وثق "!

وهذا التعبير منه يعني أن توثيق من ذكرنا غير موثوق به؛ كما يعرف ذلك من له ممارسة بتعابير الذهبي ودقته فيها.

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ٣٦٨/١٢]

راشد بن سعد

راشد بن سعد – وهو حمصي –، وإن كان ثقة؛ فما أراه سمع من عائشة ، وذلك لسببين:

الأول: أنه غير معروف السماع من عائشة رضي الله عنها؛ بل لم يذكر الحافظ المزي في «التهذيب» له رواية عنها.

والآخر: أنهم ذكروا أنه روى عن ثوبان وسعد بن أبي وقاص وأبي الدرداء؛ فقال أبو حاتم والحربي:

«لم يسمع من ثوبان» . وقال أحمد:

«لا ينبغي أن يكون سمع منه» . وقال أبو زرعة: «راشد بن سعد عن سعد بن أبي وقاص؛ مرسل» .

فقال الحافظ العسقلاني عقب ذلك:

«وفي روايته عن أبي الدرداء نظر» .

قلت: يبدو لي أن في هذا القول تسامحا كبيرا؛ فإن من المعروف عند العلماء أن مثله إنما يقال في الأمر المحتمل، وليس فيما هو مجزوم به كما هو الشأن في هذه الرواية؛ فإن في وفاته أقوالا، أكثرها أنه مات قبل عثمان بسنة، وعثمان توفي سنة (٣٥) ، فيكون بين وفاتيهما نحو (٧٤) أربع وسبعين سنة ، فمثله لا يمكن أن يسمع منه من كانت وفاته سنة (١٠٨) كالمقرائي هذا، إلا أن يكون معمرا قديم الولادة ، وهذا غير معروف عنه، والأصل عدمه. فهو لم يسمع منه جزما، وإذا كان من ذكرنا من الأئمة قد نفوا سماعه من ثوبان – ووفاته سنة

(٥٤) -، ومن سعد بن أبي وقاص - ووفاته سنة (٥٥) -، فكذلك يقال في روايته عن عائشة أنه لم يسمع منها؛ لأنه توفيت سنة (٥٧).

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ١٢/٦٤]

رشدين بن سعد

قال المنذري في "الترغيب " (٣٢/١٧٨/٢) :

"رواه أحمد من رواية رشدين بن سعد- وهو ثقة عنده-، ولا بأس بحديثه في المتابعات والرقائق "!

كذا قال!

والتضعيف هو المعتمد؛ لقاعدة: (الجرح مقدم على التعديل) ؛ ولا سيما وهو قول الجمهور! على أن عزوهما لأحمد أنه وثقه هكذا مطلقاً؛ يوهم أنه لم يضعفه أيضاً، وليس كذلك، فالروايات عنه مختلفة، وهي:

الأولى: ما ذكرا من التوثيق، وهي رواية ابن شاهين في كتابه "الثقات " (٣٥٢/١٢٩) عن شيخه البغوي عن أحمد قال:

"أرجو أن يكون ثقة، أو صالح الحديث ".

لكن رواه ابن عدي في "الكامل " (١٤٩/٣) عن شيخه أيضاً البغوي، فلم يذكر: "ثقة، أو"!

الثانية: رواية الميموني قال: سمعت أبا عبد الله- يعني: أحمد بن حنبل يقول:

رشدين بن سعد ليس يبالي عمن روى، لكنه رجل صالح، فوثقه هيثم بن خارجة- وكان في المجلس-؛ فتبسم أبو عبد الله، ثم قال: ليس به بأس في أحاديث الرقائق.

أخرجه العقيلي (٦٧/٢) .

الثالثة: رواية حرب بن إسماعيل قال:

سألت أحمد بن حنبل عن رشدين بن سعد؟ فضعفه وقدّم ابن لهيعة عليه.

رواه ابن أبي حاتم (٥١٣/٢/١) .

الرابعة: رواية عبد الله بن أحمد قال: سمعت أبي يقول:

"رشدين بن سعد؛ كذا وكذا".

رواه العقيلي (٦٦/٢) وابن عدي أيضاً.

فأقول: من سَرْدِ هذه الروايات؛ يتبين لنا أنها كلها متفقة على التضعيف إلا الرواية الأولى؛ ففيها أنها ليس فيها جزم الإمام بتوثيقه وإنما الرجاء فقط، وهذا لا يفيد الجزم كما هو ظاهر.

هذا أولاً.

وثانياً: لو فرضنا أنه يفيد الجزم؛ فالجمع بين هذه الرواية والروايات الأخرى: أن التوثيق كان قبل أن يتبين له ضعفه، وإذا كان الجرح مقدماً على التعديل في الأقوال المختلفة عن الأئمة؛ لأن الجارح معه زيادة علم، ومن علم حجة على من لم يعلم؛ فهذا هو السبيل أيضاً في التوفيق بين الأقوال المختلفة عن الإمام الواحد، ومن هذا يتبين خطأ المنذري والهيثمي في إطلاقهما عزو التوثيق لأحمد؛ الموهم أنه لم يضعفه أيضاً. وعليه؛ فلا يعتمد على هذا التوثيق؛ لمخالفته لأقوال الإمام الأخرى، وأقوال الأئمة الآخرين.

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ١٣٢٩/٧]

الزهري

الزهري إمام حافظ، فلا يستنكر منه أن يكون له في الحديث عدة شيوخ كما لا يخفى على المشتغلين بهذا العلم الشريف.

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ٥/١٨٦]

الزمخشري

أهل العلم يعلمون أن الزمخشري في الحديث كالغزالي؛ لا يوثق بهما في الحديث؛ لأنهما غريبان عنه، فكم من أحاديث ضعيفة وموضوعة في "تفسيره"، ولذلك وضع عليه الحافظ الزيلعي تخريجا لأحاديثه، ثم لخصه الحافظ ابن حجر؛ وهو المسمى بـــ "الكافي الشاف في تخريج أحاديث الكشاف".

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ١٠/٥٧٩]

الزركلي

أعلم من عرفنا في العصر الحاضر بتراجم الأعلام قديما وحديثا .

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ٩٢٤/١٢]

رزين

كثيرا ما يخلط بين حديث وحديث يختلفان في المخرج،فيسوق أحدهما ثم يضم إليه زيادة من حديث آخر، دون أن يشير إلى ذلك، وقد تكون زيادة لا أصل لها في شيء من طرق الحديث.

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ١٠٧/٦]

السيوطي

حكم السيوطي على الحديث بالضعف فقط - خلافا لأولئك الأئمة -، إنما هو موقوف منه عند ظاهر حال الراوي، يعني: أنه نقد الحديث بالنظر إلى سنده فقط! وأما أهل التحقيق؛ فإنهم ينظرون في هذه الحالة إلى متن الحديث أيضا، فينقدونه بما يظهر لهم من نكارة في معناه.

وهذا مما لا يلتفت إليه السيوطي إلا نادرا، ولذلك فهو ليس معدودا عند أهل العلم من النقاد، وإنما من الحفاظ فقط، ولذلك وقعت الأحاديث الموضوعة في كتبه، وبعضها موضوعة السند أيضا، كما يتبين ذلك لمن تتبع هذه "السلسلة" من الأحاديث الضعيفة والموضوعة.

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ١٠/٢٢٠]

- الفرق بين ابن الجوزي والسيوطي في الحكم على الحديث :

لا يلزم من كون الحديث ضعيف السند، أن لا يكون في نفسه موضوعا، كما لا يلزم منه أن لا يكون صحيحا، أما الأول، فلما ذكرنا، وأما الآخر، فلاحتمال أن يكون له طرق وشواهد ترقيه إلى درجة الحسن أو الصحيح، وهذا أمر لا يتساهل السيوطي في مراعاته أقل تساهل، كما هو بين في تعقبه على ابن الجوزي في " اللآلىء المصنوعة " بينما لا نراه يعطى الأمر الأول ما يستحقه من العناية والتقدير، فنجده في كثير من الأحاديث التي حكم ابن الجوزي بوضعها، يحاول تخليصها من الوضع، ناظرا إلى السند فقط، بينما ابن الجوزي نظر إلى المتن أيضا، وهو من دقيق نظره الذي يحمد عليه، ومنها الحديث الذي نحن في صدد الكلام عليه.

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ١/٦٣٠]

- تساهل السيوطي في الحكم على الحديث :

إذا كان السيوطي لا يحكم بوضع حديث يرويه مثل هذا الرجل البين كذبه[١]، فهو دليل واضح على مبلغ تساهله في حكمه على الأحاديث، فاعلم هذا ولا تنسه يفدك ذكرك إياه في مواطن التزاع.

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ١/٢٧٣]

[١] كعب بن عمرو بن جعفر البلخي .

سيد قطب

بعد أن قرر تحت عنوان "جيل قرآني فريد" أن هذه الدعوة أخرجت جيلا مميزا في تاريخ الإسلام كله، وفي تاريخ البشرية جميعه، وأنها لم تعد تخرج من ذلك الطراز مرة أخرى، تساءل عن السبب مع أن قرآن هذه الدعوة لا يزال وحديث الرسول وهديه العملي وسيرته الكريمة كلها بين أيدينا كما كانت بين يدي ذلك الجيل الأول و لم يغب إلا شخص رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ فأجاب بأنه:

"لو كان وجود شخص رسول الله صلى الله عليه وسلم حتميا لقيام الدعوة وإيتائها ثمراتها ما جعلها الله دعوة للناس كافة، وما جعلها آخر رسالة، وما وكل إليها أمر الناس في هذه الأرض إلى آخر الزمان".

ثم نظر في سبب عدم تكرر المعجزة عدة عوامل طرأت، أهمها ما أشرنا إليه من اختلاف في طبيعة النبع فقال:

"كان النبع الأول الذي استقى منه ذلك الجيل هو نبع القرآن، القرآن وحده، فما كان حديث رسول الله وهديه إلا أثرا من آثار ذلك النبع فعندما سئلت عائشة رضي الله عنها عن خلق رسول الله قالت: كان خلقه القرآن١.

كان القرآن وحده إذن هو النبع الذين يستقون منه، ويتكيفون به ويتخرجون عليه، و لم يكن ذلك كذلك لأنه لم يكن للبشرية يومها حضارة، ولا ثقافة، ولا علم، ولا مؤلفات، ولا دراسات كلا فقد كانت هناك حضارة الرومان وثقافتها وكتبها وقانونها الذي ما تزال أوربا تعيش عليه، أو على امتداده. وكانت هناك مخلفات الحضارة الإغريقية ومنطقها وفلسفتها وفنها،

وهو ما يزال ينبوع التفكير الغربي حتى اليوم، وكانت هناك حضارة الفرس وفنها وشعرها وأساطيرها وعقائدها ونظم حكمها كذلك وحضارات أخرى قاصية ودانية: حضارة الهند وحضارة الصين إلخ. وكانت الحضارتان الرومانية والفارسية تحفان بالجزيرة العربية من شمالها ومن جنوبها. كما كانت اليهودية والنصرانية تعيشان في قلب الجزيرة، فلم يكن إذن عن فقر في الحضارات العالمية والثقافات العالمية يقصر ذلك الجبل على كتاب الله وحده.. في فترة تكونه ... وإنما كان ذلك عن تصميم مرسوم ونهج مقصود. يدل على هذا القصد غضب رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد رأى في يد عمر بن الخطاب رضي الله عنه صحيفة من التوراة، وقوله: "إنه والله لو كان موسى حيا بين أظهركم ما حل له إلا أن يتبعني".

كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يريد صنع جيل خالص القلب. خالص العقل. خالص التصور. خالص الشعور. خالص التكوين من أي مؤثر آخر غير المنهج الإلهي، الذي يتضمنه القرآن الكريم.

ذلك الجيل استقى إذن من ذلك النبع وحده، فكان له في التاريخ ذلك الشأن الفريد، ثم ما الذي حدث؟

اختلطت الينابيع! صبت في النبع الذي استقت منه الأجيال التالية فلسفة الإغريق ومنطقهم، وأساطير الفرس وتصوراتهم، وإسرائيليات اليهود، ولاهوت النصارى، وغير ذلك من رواسب الحضارات والثقافات، واختلط هذا كله بتفسير القرآن الكريم، وعلم الكلام، كما اختلط بالفقه والأصول أيضا. وتخرج على ذلك النبع المشوب سائر الأجيال بعد ذلك الجيل، فلم يتكرر ذلك الجيل أبدا".

ثم ذكر -رحمه الله- عاملين آخرين ثم قال "ص١٧":

"نحن اليوم في جاهلية كالجاهلية التي عاصرها الإسلام أو أظلم. كل ما حولنا جاهلية ... تصورات الناس وعقائدهم، عاداتهم وتقاليدهم، موارد ثقافتهم، فنونهم وآدابهم، شرائعهم وقوانينهم. حتى الكثير مما نحسبه ثقافة إسلامية، ومراجع إسلامية، وفلسفة إسلامية وتفكيرا إسلاميا ... هو كذلك من صنع هذه الجاهلية.

لذلك لا تستقيم قيم الإسلام في نفوسنا، ولا يتضح تصور الإسلام في عقولنا، ولا ينشأ فينا جيل ضخم من الناس من ذلك الطراز الذي أنشأه الإسلام أول مرة.

فلابد إذن في منهج الحركة الإسلامية أن نتجرد في فترة الحضانة والتكوين من كل مؤثرات الجاهلية التي نعيش فيها، ونستمد منها. لا بد أن نرجع ابتداء إلى النبع الخالص الذي استمد منه أولئك الرجال. النبع المضمون الذي لم يختلط ولم تشبه شائبة، نرجع إليه نستمد منه تصورنا لحقيقة الوجود كله ولحقيقة الوجود الإنساني ولكافة الارتباطات بين هذين الوجودين وبين الوجود الكامل الحق: وجود الله سبحانه ... ومن ثم نستمد تصوراتنا للحياة وقيمنا وأخلاقنا، ومفاهيمنا للحكم والسياسة والاقتصاد وكل مقومات الحياة.

ثم لا بد لنا من التخلص من ضغط المجتمع الجاهلي والتصورات الجاهلية، والتقاليد الجاهلية والتقاليد الجاهلية في خاصة نفوسنا ... ليست مهمتنا أن نصطلح مع واقع هذا المجتمع الجاهلي ولا أن ندين بالولاء له، فهو بهذه الصفة ... صفة الجاهلية ... غير قابل لأن نصطلح معه. إن مهمتنا أن نغير من أنفسنا أولا لنغير هذا المجتمع أخيرا.

وسنلقى في هذا عنتا ومشقة، وستفرض علينا تضحيات باهظة، ولكننا لسنا مخيرين إذا نحن شئنا أن نسلك طريق الجيل الأول الذي أقر الله به منهجه الإلهي ونصره على منهج الجاهلية ".

من أجل ذلك كان لا بد للعاملين من أجل الدعوة الإسلامية أن يتعاونوا جميعا على الخلاص من كل ما هو جاهلي مخالف للإسلام، ولا سبيل إلى ذلك إلا بالرجوع إلى الكتاب والسنة، كما يشير إلى ذلك قوله صلى الله عليه وسلم: "تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما إن تمسكتم بهما: كتاب الله وسنتي، ولن يتفرقا حتى يردا علي الحوض ". فإذا هم فعلوا ذلك فقد وضعوا الأساس لقيام المجتمع الإسلامي وبدونه لا يمكن أن تكون لهم قائمة، أو تنشأ لهم دولة مسلحة.

[مختصر العلو للعلي ص٥٩- ٦٢]

- مصطلح جاهلية القرن العشرين عند سيد :

الذي أراه أن هذه الكلمة «جاهلية القرن العشرين» لا تخلو من مبالغة في وصف القرن الحالي "القرن العشرين" فوجود الدين الإسلامي في هذا القرن، وإن كان قد دخل فيه ما ليس منه يمنعنا من القول بأن هذا القرن يمثل جاهليةً كالجاهلية الأولى. فنحن نعلم أن الجاهلية الأولى، إن كان المعني بها العرب فقط فهم كانوا وثنيين وكانوا في ضلال مبين، وإن كان المعني بها ما كان حول العرب من أديان كاليهودية والنصرانية فهي أديان محرفة، فلم يبق في ذلك الزمان دين خالص مترہ عن التغير والتبديل، فلا شك في أن وصف الجاهلية على ذلك العهد وصف صحيح، وليس الأمر كذلك في قرننا هذا ما دام أن الله تبارك وتعالى قد مَنَّ على العرب أولاً ثم على سائر الناس ثانياً بأن أرسل إليهم محمدًا - صلى الله عليه وآله وسلم - خاتم النبيين وأنزل عليه دين الإسلام وهو خاتم الأديان وتعاهد الله عز وجل بحفظ شريعته هذه بقوله عز وجل {إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا

الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ} ونبيه – صلى الله عليه وآله وسلم – قد أخبر أن الأمة الإسلامية وإن كان سيصيبها شيء من الانحراف الذي أصاب الأمم من قبلهم في مثل قوله – صلى الله عليه وآله وسلم –: «لتتبعن سنن من قبلكم شبراً بشبر، وذراعاً بذارع، حتى لو دخلوا جحر ضرب لدخلتموه قالوا من هم يا رسول الله اليهود والنصارى؟ فقال عليه الصلاة والسلام فمن الناس»[1] .

أقول وإن كان الرسول – صلى الله عليه وآله وسلم – قد أخبر بهذا الخبر المفيد أن المسلمين سينحرفون إلى حد كبير ويقلدون اليهود والنصارى في ذلك الانحراف لكن عليه الصلاة والسلام في الوقت نفسه قد بشر أتباعه بأنهم سيبقون على خطة الذي رسمه لهم فقال عليه الصلاة والسلام في حديث التفرقة: وستفترق أمتي إلى ثلاث وسبعين فرقة قال عليه الصلاة والسلام كلها في النار إلا واحدة، قالوا: «ما هي يا رسول الله» قال: «هي الجماعة»، وفي رواية قال «هي التي تكون على ما أنا عليه وأصحابي» وأكد ذلك، عليه الصلاة والسلام، في قوله في الحديث المتفق عليه بين الشيخين «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خالفهم حتى يأتي أمر الله» فإذن لا تزال في هذه الأمة جماعة مباركة طيبة قائمة على هدي الكتاب والسنة فهي أبعد ما تكون عن الجاهلية القديمة أو الحديثة، ولذلك فإن الذي أراه أن إطلاق الجاهلية على القرن العشرين فيه تسامح قد يوهم الناس بأن الإسلام كله قد انحرف عن التوحيد وعن الإخلاص في عبادة الله عز وجل انحرافًا كلياً، فصار هذا القرن، القرن العشرين، كقرن الجاهلية الذي بُعث رسول الله – صلى الله عليه وآله وسلم – وصحبه إلى إخراجه من الظلمات إلى النور حينئذ، هذا الاستعمال أو هذا الإطلاق يحسن تقييده في الكفار أولاً الذين –كما قال تعالى في شأنهم – {قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَلَا بِاليَوْمِ الآَخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللهُ وَرَسُولُهُ

[1] البخاري (رقم٣٢٦٩) ومسلم (رقم٦٩٥٢)

وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ}.

وصف القرن العشرين بالجاهلية إنما ينطبق على غير المسلمين الذي لم يتبعوا الكتاب والسنة ففي هذا الإطلاق إيهام بأنه لم يبق في المسلمين خير، وهذا خلاف ما سبق بيانه من أحاديث الرسول عليه الصلاة والسلام المبشرة ببقاء طائفة من الأمة على الحق ومن ذلك قوله عليه الصلاة والسلام «إن الإسلام بدأ غريباً وسيعود غريباً فطوبى للغرباء ... قالوا من هم يا رسول الله» جاء الحديث على روايات عدة في بعضها يقول الرسول - صلى الله عليه وآله وسلم - واصفاً الغرباء: «هم الذين يصلحون ما أفسد الناس من سنتي من بعدي»[1] وفي رواية أخرى [2]، قال عليه الصلاة والسلام: «هم أناس قليلون صالحون بين أناس كثيرين من يعصيهم أكثر ممن يطيعهم» فلذلك لا يجوز هذا الإطلاق في العصر الحاضر على القرن كله لأن فيه - والحمد الله - بقية طيبة لا تزال على هدي النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - وعلى سنته وستظل كذلك حتى تقوم الساعة.

ثم إن في كلام سيد قطب رحمه الله وفي بعض تصانيفه مما يشعر الباحث أنه كان قد أصابه شيء من التحمس الزائد للإسلام في سبيل توضيحه للناس. ولعل عذره في ذلك أنه كان يكتب بلغة أدبية؛ ففي بعض المسائل الفقهية، كحديثه عن حق العمل في كتاب «العدالة الاجتماعية» أخذ يكتب بالتوحيد وبعبارات كلها قوية تحيي في نفوس المؤمنين الثقة بدينهم وإيمانهم فهو من هذه الخلفية في الواقع قد جدّد دعوة الإسلام في قلوب الشباب وإن كنا نلمس أحياناً أن له بعض الكلمات تدل على أنه لم يساعده وقته على أن يحرر فكره من بعض

---

[1] ضعف الجامع (رقم١٤٤١).

[2] صحيح الجامع (رقم٧٣٦٨).

المسائل التي كان يكتب حولها أو يتحدث فيها، فخلاصة القول: إن إطلاق هذه الكلمة في العصر الحاضر لا يخلو من شيء من المبالغة التي تدعو إلى هضم حق الطائفة المنصورة وهذا ما عنَّ في البال فذكرته.

"حياة الألباني" (١/ ٣٩١ - ٣٩٤)

سيف الدين الآمدي الأشعري

هو علي بن محمد بن سالم التغلبي سيف الدين الآمدي أبو الحسن أصولي باحث له نحو عشرين مصنفا منها كتابه المعروف:

الإحكام في أصول الأحكام " وقد كان نفي من دمشق لسوء اعتقاده وصح عنه أنه كان يترك الصلاة. نسأل الله العافية. مات سنة (٦٣١).

[الآيات البينات ص٨٨]

سمرة بن جندب

- تحقيق سماع سمرة من علي رضي الله عنه :

علي رضي الله عنه توفي سنة (٤٠) ، وسمرة سنة (٥٨) ، فإمكان اللقاء والسماع منه متحقق، فالجزم بعدم سماعه منه لمجرد وجود الواسطة بينهما مردود؛ لما ذكرته من الاحتمال، هذا إذا لم يثبت تصريحه بسماعه منه، فكيف وقد صرح به في رواية الحافظ الطيالسي. وقول أبي حاتم بأنه "غلط"! مردود أيضاً؛ لأنه لا يجوز رد رواية الثقة ما دام الجمع بينها وبين الرواية الأخرى التي أثبتت الواسطة ممكناً بما قدمت.

على أن هذه الرواية قد أشار النسائي إلى شذوذها؛ فقد قال عقب الحديث في " السنن الكبرى " (٥٨/٤) :

"وقد رواه غير واحد عن الشعبي عن سمرة، وقد روي أيضاً عن الشعبي عن النبي - صلى الله عليه وسلم - مرسلاً. ولا نعلم أحداً قال في هذا الحديث: [عن] (سمعان) ؛ غير سعيد بن مسروق ". وأقره الحافظ المزي.

فإن صح هذا؛ فبها، وإلا؛ ففيما تقدم من الجواب كفاية وبركة.

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ١٢٢٥/٧]

سيف

هوابن عمر التميمي – متفق على ضعفه عند المحدثين، بل قال ابن حبان فيه: "يروي الموضوعات عن الأثبات، وقالوا: إنه كان يضع الحديث". فمن كان هذا شأنه لا تقبل روايته ولا كرامة، لا سيما عند المخالفة.

"تنبيه": سيف هذا يرد ذكره كثيراً في تاريخ ابن جرير وابن كثير وغيرهما، فينبغي على المشتغلين بعلم التاريخ أن لا يغفلوا عن حقيقة أمره حتى لا يعطوا الروايات ما لا تستحق من المنزلة.

[التوسل أنواعه وأحكامه ص١٢٠]

سفيان

- سفيان احفظ من شعبة :

ذكر الحافظ في ترجمة (سفيان) عن شعبة أنه قال: " سفيان أحفظ مني ". وبذلك جزم جماعة من الحفاظ كأبي حاتم وأبي زرعة وابن معين وصالح جزرة وغيرهم. وقال يحيى القطان: " ليس أحد أحب إلي من شعبة، ولا يعدله أحد عندي، وإذا خالفه سفيان أخذت بقول سفيان "، انظر " السير " (٧ / ٢٣٧) .

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ٦/١٢٣٤]

سماك بن حرب

- رواية سماك عن علقمة :

لا يمكن لأحد من العارفين أن يغمز من صحته إلا بجهل أو هوى، وذلك؛ لأن سماك بن حرب قد اتفقوا على صدقه وثقته، ولكنهم تكلموا في حفظه في الجملة، لكن الحفاظ منهم قد نبَّهوا على أن ذلك ليس على إطلاقه، وإنما في من سمع منه بأخره، كما قال ابن المبارك وغيره .

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ٥٣٥/٧]

- رواية سماك عن عكرمة :

قد ضعفوا حديثه عن عكرمة خاصة، ولذلك قال يعقوب بن شيبة مبيِّناً القول الفصل فيه؛ وهو على ثلاثة أحوال: "

١- روايته عن عكرمة خاصة مضطربة

٢- وهو في عكرمة صالح وليس من المتثبِّتين

٣- ومن سمع منه قديماً مثل شعبة وسفيان؛ فحديثهم عنه صحيح مستقيم، والذي قاله ابن المبارك إنما نرى أنه فيمن سمع منه بأخره ".

وأقره الحافظ الذهبي في "السير" (٢٤٨/٥) ، فقال عقبه:

"قلت: ولهذا تجنب البخاري إخراج حديثه، وقد علق له البخاري استشهاداً به، فـــ (سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس) : عدة أحاديث، فلا هي على شرط مسلم "لإعراضه عن عكرمة، ولا هي على شرط البخاري؛

لإعراضه عن سماك، ولا ينبغي أن تُعدَّ صحيحة؛ لأن سماكاً إنما تُكُلِّمَ فيه من أجلها".

قلت: وفي تعليله تضعيف رواية سماك عن عكرمة إشارة قوية إلى أنه يرى تقوية روايته عن غير عكرمة، وهذا هو الذي جرى عليه الإمام مسلم في "صحيحه "، ومن جرى على منواله من أصحاب "الصحاح "؛كابن حبان وأبي عوانة وأبي نعيم وغيرهم، فضلاً عن أصحاب "السنن"، وبخاصة منهم الترمذي الذي صححها إذا كان السند إليه صحيحاً .

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ٥٣٥/٧]

الشعبي

- تحقيق سماع الشعبي من سمرة بن جندب :

قول أبي حاتم في "المراسيل " (ص ١٠٢) :

"لا أدري سمع الشعبي من سمرة أم لا؟ لأنه أدخل بينه وبينه رجلاً".

قلت: وهذا الشك لا ينفي الاتصال؛ لأنه ليس علماً، فلا إشكال، وإنما الإشكال في جزمه بالنفي في ترجمة الشعبي؛ كما رواه عنه ابنه في "الجرح والتعديل " (٣٢٣/٣) :

"ولم يسمع من سمرة بن جندب، وحديث شعبة عن فراس عن الشعبي: سمعت سمرة.. غلط، بينهما سمعان بن مشنج ".

قلت: وجود واسطة بينهما في بعض الروايات لا ينفي أنه سمع من سمرة؛ لاحتمال أنه سمعه منه فيما بعد، ما دامت المعاصرة متحققة، وقد ذكر ابن أبي حاتم نفسه في أول ترجمة الشعبي: أنه رأى علي بن أبي طالب. بل قال الحافظ العلائي في "جامع التحصيل في أحكام المراسيل " (ص ٣٢٢/٢٤٨) :

"روى عن علي رضي الله عنه، وذلك في "صحيح البخاري " (١) ، وهو لا يكتفي بمجرد إمكان اللقاء كما تقدم ".

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ١٢٢٥/٧]

الشيباني

الشيباني تلميذ أبي حنيفة رحمهما الله تعالى وهو أشهر أصحابه توفي سنة (١٨٩) وهو من أهل الصدق كما قال الشافعي لكن لينه النسائي وغيره من قبل حفظه وليس لأنه خالف المحدثين في مشاكلة التأليف وطريقته كما زعم بعض متعصبة الحنفية المتأخرين وكتابه الذي يشير إليه المؤلف معروف ب " كتاب الآثار " وهو مطبوع.

[الآيات البينات ٧٥]

شريح

- تحقيق القول في عجم سماع شريح من أبي مالك الأشعري :

قال بن أبى حاتم فى " المراسيل " (ص٦٠) عن أبيه: " شريح بن عبيد لم يدرك أبا أمامة، ولا الحارث بن الحارث، ولا المقداد ".

قال: وسمعته يقول:

" شريح بن عبيد عن أبى مالك الأشعرى، مرسل ".

ونحوه ماذكره المزى فى " التهذيب ": أن محمد بن عوف سئل: هل سمع شريح من أبى الدرداء؟ فقال: لا. قيل له: فسمه من أحد من أصحاب النبى صلى الله عليه وسلم قال: ما أظن ذلك، وذلك أنه لا يقول فى شيء من ذلك: سمعت. وهو ثقة ".

قلت: وقد أخرج الطبرانى (٣ / ٢٩١ - ٢٩٨) لشريح عن أبى مالك أربعة وعشرين حديثا عامتها بهذا الإسناد عنه، لم يقل أيضا فى شيء منها: سمعت أبا مالك!

ولذلك تعقب المزى الحافظ ابن حجر فى " تهذيبه " فقال عقب ما سبق عن أبى حاتم:

" وإذا لم يدرك أبا أمامة الذى تأخرت وفاته (يعنى: إلى سنة ٨٦) فبالأولى أن لا يكون أدرك أبا الدرداء (مات فى حدود سنة ٣٥) ، وإنى لكثير التعجب من المؤلف كيف جزم بأنه لم يدرك من سمى ههنا، ولم يذكر ذلك فى المقداد

وقد توفى قبل سعد بن أبى وقاص (مات سنة ٣٣) وكذا أبوالدرداء، وأبو مالك الأشعرى وغير واحد ممن أطلق روايته عنهم ".

قلت: وأنا بدورى أتعجب منه كيف نسى هذا الذى تعقبه على المزى، فلم يعل الحديث بهذه العلة الثانية، ألا وهى الإنقطاع، بينما تنبه له فى حديث آخر خرجته فيما سبق من هذه السلسله (١٥١٠) . فأعله فى " التلخيص الحبير " (٣ / ١٤١) بالإنقطاع، وصرح فى " تخريج أحاديث المختصر " (ق٢٤ / ١) - تبعا للزركشى فى " المعتبر " (ص٥٨) - بأن العلة القادحة هى قول أبى حاتم الرازى: لم يسمع شريح بن عبيد عن أبى مالك الأشعرى! !

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ١٢/ ٢٣٧ ، ٢٣٨]

شعبة

المعروف عنه حرصه في عدم التحديث عن المعروف بالتدليس إذا لم يصرح بالتحديث، كما في "تقدمة الجرح والتعديل " (١٦١ و١٦٩) :

"وقال شعبة: كنت أتفقد فم قتادة، فإذا قال: "سمعت " أو "حدثنا"؛ حَفِظتُ، وإذا قال: "حدث فلان "؛ تَرَكتُه "، وانظر (٢/٣٥) منه؛ تزدد يقيناً.

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ٧/١٢٢٣]

شهر بن حوشب

مختلف فيه، وقد قال فيه ابن عدي:

وهو ممن لا يحتج به، ولا يتدين بحديثه، قال الحافظ في "التقريب":

"صدوق، كثير الإرسال والأوهام".

وكثرة أوهامه مما لا يشك فيه من تتبع روايته وأحاديثه، ولذلك لا نشك أن ما تفرد به أو اختلف عليه فيه؛ أنه لا يحتج به، وإنما يعتبر به في الشواهد والمتابعات .

[جلباب المرأة المسلمة ص١٩٤]

شريك بن عبد اللّه القاضي

قال الحافظ فيه:

"صدوق يخطئ كثيرا" .

[تمام المنة ص٢٢٦]

وإن كان من رجال مسلم؛ فإنه لم يحتج به، وإنما روى له متابعة؛ كما نص عليه الحافظ الذهبي في آخر ترجمته من "الميزان"، ومن قبله الحافظ المنذري في آخر كتابه "الترغيب" وحكى اختلاف العلماء فيه. ولخص أقوالهم الحافظ ابن حجر في "التقريب"، فقال:

"صدوق يخطىء كثيرا، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة".

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ١١/١٥٥]

شريك، وهو ابن عبد الله القاضي، فإنه ضعيف لسوء حفظه، فيصلح للاحتجاج في المتابعات والشواهد، بل إن بعضهم صحح حديثه، كالترمذي والحاكم وغيرهما.

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ٦/٨٠١]

صالح مولى التوأمة

- موسى بن عقبة سمع من صالح قبل الاختلاط :

قال الحافظ : " سماع موسى من صالح قبل الاختلاط ".

قلت: وهذه فائدة هامة لا توجد هكذا في كتب الرجال، فقد ذكروا فيها أن صالحا كان اختلط، وأن ابن أبي ذئب وابن جريج وزياد بن سعد سمعوا منه قبل الاختلاط،ولم يذكروا معهم موسى بن عقبة هذا، وهو حري بذلك، فقد كانت وفاته سنة (١٤١) ، فهو متقدم الوفاة عليهم بنحو عشر سنين، وأكثر من ذلك بالنسبة لبعضهم.

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ٥٢/٦]

الرجل ضعفه بسبب اختلاطه، فمن روى عنه قبل الاختلاط؛ فهو حجة صحيح الحديث، ومنهم الإِمام أحمد وابن معين والذهبي وابن القيم في "جلاء الأفهام" والعسقلاني .

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ٢٣/١]

- ابن أبي ذئب روى عنه صالح بعد اختلاطه :

صالح مولى التوأمة. مختلف في عدالته لكن معظم ما عابوا عليه الاختلاط قالوا: وسماع ابن أبي ذئب ونحوه منه قبل الاختلاط وهذا الحديث[1] من رواية ابن أبي ذئب عنه).

---

[1] (من صلى على جنازة في المسجد فلا شيء له).

قلت: وفي (التقريب):

(صدوق اختلط بآخره قال ابن عدي: لا بأس برواية القدماء عنه كابن أبي ذئب وابن جريج) .

قلت: فإذا كان ابن أبي ذئب روى عنه قبل الاختلاط وهذا الحديث من روايته عنه فكيف إذن يكون حديثه هذا ضعيفا. ولذلك قال ابن القيم رحمه الله في (الزاد) بعد أن نقل أقوال الأئمة فيه التي تدور حول ما أفاده ابن عدي:

(وهذا الحديث حسن فإنه من رواية ابن أبي ذئب عنه وسماعه منه قديم قبل اختلاطه فلا يكون اختلاطه موجبا لرد ما حدث به قبل الاختلاط) .

قلت: وهذا هو الحق لو أن ابن أبي ذئب لم يسمع منه بعد ذلك وليس كذلك فقد (قال الترمذي عن البخاري عن أحمد ن حنبل قال: سمع ابن أبي ذئب من صالح أخيرا وروى عنه منكرا). حكاه ابن القطان عن الترمذي هكذا

قلت: وفي هذا بيان لسبب تضعيف أحمد للحديث وهو أنه روى ابن أبي ذئب عنه بعد الاختلاط أيضا ولعله عمدة ابن حبان في قوله في (كتاب الضعفاء):

(اختلط بآخره و لم يتميز حديث حديثه من قديمه فاستحق الترك).

[الثمر المستطاب في فقه السنة والكتاب ٧٦٨/٢]

الصابوني

من الأشاعرة أو الماتريديين المؤولين .[سلسلة الأحاديث الصحيحة ٦/٧٣٩]

أمره أوضح؛ فإنه أشعري خلفي مر![سلسلة الأحاديث الضعيفة ١٢/ ٣٤٨]

- الصابوني مثل بلديه نسيب الرفاعي :

زعما كلاهما أنهما التزاما في كتابيهما أن لا يذكرا إلا الأحاديث الصحيحة ، وكذبا - والله - فإنهما لم يفعلا، ولا يستطيعان ذلك، لأنهما لم يدرسا هذا العلم مطلقا، بل وليس بإمكانهما أن يرجعا في ذلك إلى كتب أهل العلم وإلا لاعتمدا عليهم في ما ادعياه من التصحيح، ولذلك ركبا رأسيهما، وجاءا ببلايا وطامات لم يسبقا إليها. والله المستعان.

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ٣/ ٣٦١]

هذا الحديث[1] من الأحاديث الكثيرة الضعيفة التي ضخم بها الشيخ الصابوني الحلبي كتابه " مختصر تفسير ابن كثير " (٣/٦٧٠) وما كنت لأهتم بذلك لولا أنه تشبع بما لم يعط وزعم في مقدمته أنه اقتصر فيه على الأحاديث الصحيحة، وواقع الكتاب يكذبه. وقد كنت بينت ذلك بيانا شافيا، مع بعض الأمثلة في مقدمة المجلد الرابع من " الصحيحة "، وهذا الحديث من الأمثلة الجديدة على ذلك، وتقدم غيره.

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ٣/٤٧٠]

---

[1] " أوقد على النار ألف سنة حتى احمرت، ثم أوقد عليها ألف سنة حتى ابيضت، ثم أوقد عليها ألف سنة حتى اسودت، فهي سوداء مظلمة ".

الضياء

الضياء رحمه الله متساهل في التصحيح كالحاكم، وإن كان هو أحسن حالا منه كما شهد بذلك ابن تيمية رحمه الله.

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ٢/٣٤٣]

الطحاوي

هو أحمد بن محمد بن سلامة أبو جعفر الطحاوي المصري من كبار أئمة الحنفية الجامعين بين الفقه والحديث وله الباع الطويل في حفظ متونه وأسانيده يجد عنده الباحث من الحديث ما لا يجد عند غيره من الحفاظ على تساهل في الاحتجاج به وتعصب لمذهبه كما شهد بهذا الثاني أبو الحسنات الليكنوي في " الفوائد البهية " (ص ٣٣) وبالذي قبله شيخ الإسلام ابن تيمية في " منهاج السنة " وغيره توفي سنة (٣٢١) وله كتب معروفة بعضها مطبوع ومنه كتابه " مشكل الآثار " و " شرح معاني الآثار " .

[الآيات البينات – ص٧٥]

العجلي

متساهل في التوثيق في نقدي، فهو في ذلك كابن حبان عندي .

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ٦/٦٦٠]

العجلي يجري على طريقة ابن حبان في توثيقه للمجهولين، كما هو معلوم.

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ٦/٥٧٢]

كل من كان على علم بأقوال الأئمة في الرجال وتعابيرهم في التعديل والتجريح ليشعر معي أن هذا القول من العجلي ليشير إلى أن في الرجل ضعفا ولو يسيرا، وحينئذ فلا يجوز الاعتماد عليه في توثيق عباد توثيقا مطلقا لأمرين:

الأول: أنه ليس صريحا في ذلك كما ذكرنا.

والآخر: أنه لو كان صريحا، فالعجلي معروف بالتساهل في التوثيق كابن حبان تماما، فتوثيقه مردود إذا خالف أقوال الأئمة الموثوق بنقدهم وجرحهم. على أنه يمكن بشيء من التسامح أن يحمل كلامه على موافقة كلماتهم، لأنه ليس صريحا في التوثيق كما ذكرنا.

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ٢/٢١٨]

عاصم بن أبي النجود

هو عاصم بن بهدلة المقرئ؛ وهو حسن الحديث حجة في القراءة.

[التعليقات الحسان ٣/ ١٥٠]

الأصل في هذا الإسناد التحسين فقط للخلاف المعروف في عاصم – وهو ابن أبي النجود – في الحديث، ولكن لما كان صدوقا في نفسه، وثقة وإماما في القراءة، وقرأ على شيخه في هذا الحديث – زر بن حبيش – وكان الحديث في القراءة، فهو إذن يتعلق باختصاصه، فالنفس تطمئن لحفظه إياه جيدا أكثر من حفظه للأحاديث الأخرى التي لا تتعلق بالقراءة، وهذا ظاهر جدا .

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ٦/٩٦٤]

متكلم في حفظه، وقد قال الذهبي والعسقلاني: " صدوق يهم ". فمثله حسن الحديث إذا لم يخالف .

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ٦/٥٢٣]

عبد الفتاح أبو غدة

هو الشيخ عبد الفتاح أبو غدة الحنفي الحلبي، المعروف بشدة عدائه لأهل السنة والحديث، لا سيما في بلده "حلب" حين كان يخطب على منبر مسجده يوم الجمعة، ويستغله للطعن في أهل التوحيد المعروفين في بلده -بالسلفيين- خاصة، وفي أهل التوحيد السعوديين وغيرهم الذين ينبزهم بلقب الوهابية عامة، ويعلن عداءه الشديد لهم، ويصرح بتضليلهم بقوله: "إن الاستعانة بالموتى من دون الله تعالى وطلب الغوث منهم جائز، وليست شركا، ومن زعم أنها شرك أو كفر فهو كافر، ويتهمهم جميعا بشتى التهم، التي كنا نظن أن أمرها قد انتهى ودفن؛ لأن الناس قد عرفوا حقيقة أمرهم، وأن دعوتهم تنحصر في تحقيق العبادة لله تعالى، وإخلاص الاتباع لرسول الله -صلى الله عليه وسلم- وإذا بأبي غدة هذا، يتجاهل كل ذلك، ويحيي ما كان ميتا من التهم حولهم، ويلصقها بهم، بل ويزيد عليها ما لم نسمعه من قبل، فيقول من على المنبر: "إن هؤلاء الوهابيين تتقزز نفوسهم أو تشمئز حينما يذكر اسم محمد -صلى الله عليه وسلم- "سبحانك هذا بهتان عظيم" إلى غير ذلك من التهم الباطلة مما سمعه منه أهل بلده الذين حضروا خطبه بذلك، وغيره مما جاء في التعليق على كتاب الأستاذ الفاضل فهر الشقفة: "التصوف بين الحق والخلق" "ص٢٢٠" الطبعة الثانية، وهذا موافق تماما لما قاله متعصب آخر مثله، من حملة "الدكتوراه" في كتاب له: "ضل قوم لم تشعر أفئدتهم بمحبة رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وراحوا يستنكرون التوسل بذاته -صلى الله عليه وسلم- بعد وفاته".

فهل هذا توافق غير مقصود بذاته من هذين المتعصبين، وإنما التقيا عليه بجامع الاشتراك في الحقد على أهل السنة ومعاداتهم، دون اتفاق سابق بينهما على اتهامهم بهذه التهمة الباطلة التي نخشى أن يكونا أحق بها وأهلها أم الأمر كما قال تعالى: {أتواصوا به بل هم قوم طاغون}.

فلما كتب الله على البلاد السعودية أن يكون أبو غدة مدرسا في بعض معاهدها كتم عداءه الشديد إياهم ولدعوتهم، وتظاهر بأنه من المحبين لهم، ولسان حاله ينشد:

ودارهم ما دمت في دارهم ... وأرضهم ما دمت في أرضهم

ودعم ذلك بقيامه على طبع بعض كتب الحديث والتعليق عليها، وأحدها من كتب الإمام ابن القيم، ويزين بعضها بالنقل عنه وعن شيخ الإسلام ابن تيمية رحمهما الله تعالى، ولكنه في الوقت نفسه لا يتمالك من النقل عن عدوهما اللدود وعدو أهل الحديث جميعا، بل والإكثار عنه، ألا وهو المدعو زاهد الكوثري، الذي كان -والحق يقال- على حظ وافر من العلم بالحديث ورجاله، ولكنه مع الأسف كان علمه حجة عليه ووبالا؛ لأنه لم يزدد به هدى ونورا، لا في الفروع ولا في الأصول، فهو جهمي معطل، حنفي هالك في التعصب، شديد الطعن والتحامل على أهل الحديث قاطبة، المتقدمين منهم والمتأخرين.

فهو في العقيدة يتهمهم بالتشبيه والتجسيم ويلقبهم في مقدمة "السيف الصقيل" "ص٥" بالحشوية السخفاء، ويقول في كتاب "التوحيد" للإمام ابن خزيمة: "أنه كتاب الشرك"! أو يرمي نفس الإمام بأنه مجسم جاهل بأصول الدين!

وفي الفقه يرميهم بالجمود وقلة الفهم، وأنهم حملة أسفار! ".

وفي الحديث طعن في نحو ثلاثمائة من الرواة أكثرهم ثقات، وفيهم نحو تسعين حافظا، وجماعة من الأئمة الفقهاء، كمالك والشافعي وأحمد، ويصرح بأنه لا يثق بأبي الشيخ ابن حيان، ولا بالخطيب البغدادي ونحوهما! ويكذب الإمام عبد الله ابن الإمام أحمد بن حنبل المتفرد برواية "المسند" عن أبيه، وكأنه لذلك لا يعتبره من المسانيد التي ينبغي الرجوع إليها، والاعتماد عليها فيقول في كتابه "الإشفاق على أحكام الطلاق" "ص٢٣ طبع حمص".

"مسند أحمد على انفراد من انفرد به ليس من دواوين الصحة أصلا"، ثم قال "ص٢٤": "ومثل مسند أحمد لا يسلم من إقامة السماع والتحديث مقام العنعنة، لقلة ضبط من انفرد برواية مثل هذا المسند الضخم"!

ثم هو يصف الحافظ العقيلي بقوله: "المتعصب الخاسر"، وبالجملة فقل من ينجو من الحفاظ المشهورين وكتبهم من غمز ولمز هذا المتعصب الخاسر حقا مثل ابن عدي في "كامله" والآجري في "شريعته"! وغيرهما.

وهو إلى ذلك يضعف من الحديث ما اتفقوا على تصحيحه، ولو كان مما أخرجه البخاري ومسلم في "صحيحيهما" دون علة قادحة فيه، وقد سبق ذكر بعض ما ضعفه منها، وعلى العكس من ذلك فهو يصحح انتصارا لعصبيته المذهبية ما يشهد كل عارف بهذا العلم أنه ضعيف بل موضوع، مثل حديث: "أبو حنيفة سراج أمتي"! إلى غير ذلك من الأمور التي لا مجال لسردها، وبسط القول فيها الآن، وقد رد عليه وفصل القول فيها بطريقة علمية سامية، وبحث منطقي نزيه، العلامة عبد الرحمن المعلمي اليماني في كتابه "طليعة التنكيل" ثم في كتابه الفذ العظيم "التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل"، فليراجعهما من شاء الوقوف على حقيقة ما ذكرنا، فإنه سيجد الأمر فوق ما وصفنا، والله المستعان.

هذا شيء من حال الكوثري، وأبو غدة -دون شك- على علم بها؛ لأنه إن كان لم يتعرف عليها بنفسه من بطون كتب الكوثري التي هو شغوف بمطالعتها، وهذا أبعد ما يكون عنه، فقد اطلع عليها بواسطة رد العلامة اليماني عليها ردا علميا نزيها كما سبق.

وإن تعليقات أبي غدة الكثيرة على الكتب التي يقوم بطبعها، والنقول التي يودعها فيها من كلام الكوثري، كل هذا وذاك ليدل دلالة واضحة على أنه معجب به أشد الإعجاب، وأنه كوثري المشرب، وكيف لا وهو يضفي عليه الألقاب الضخمة، التي لا يطلقها عليه غيره، فيقول: "العلامة المحقق الإمام" "ص٦٨" من التعليق على "الرفع والتكميل"، بل يقول قبيل مقدمته عليه:

"الإهداء إلى روح أستاذ المحققين الحجة المحدث الفقيه الأصولي المتكلم النظار المؤرخ النقاد الإمام"!! "وقد بلغ من شدة تعلقه به أن نسب نفسه إليه فهو الشيخ عبد الفتاح أبو غدة الحنفي الكوثري"[1]، وأن سمى ابنه الكبير باسم: زاهد، تبركا به وإحياء لذكره! فهو إذن راض عنه وعن أفكاره وآرائه مائة في المائة! فهو مشترك معه في تحمل مسئولياتها، ويؤكده أنه لم يبد أي نقد أو اعتراض في شيء منها في أي تعليق من تعليقاته الكثيرة، بل هو متأثر به إلى أبعد حد، فإنك تراه بينما هو يضفي عليه ما سبق من الألقاب الضخمة، يضن على شيخ الإسلام ابن تيمية ببعضها، فهو إذا ذكره لا يزيد على قوله: "الشيخ ابن تيمية" "ص٥٥، ٦٠ - الرفع والتكميل"، مع الاعتراف بأننا لا ندري على وجه اليقين بقصده بـــ"الشيخ" هنا، هل يعني في العلم والفضل، أم في العمر والسن، أم في الزيغ والضلال، وكان المفروض أن لا نتوقف في حمله على المعنى الأول، ولكن منعني من ذلك علمي أن أبا عدة "كوثري" كما عرفت، والكوثري يرمي

---

[1] ١ ص٧٢ من "مقالات الكوثري".

ابن تيمية في كثير من تعليقاته بالزيغ والضلال! بل لقد قال في كتابه "الإشفاق" "ص٨٩":

"إن كان ابن تيمية لا يزال يعد شيخ الإسلام، فعلى الإسلام السلام"! وغالب ظني أن هذه الكلمة -وأبو غدة متأثر بها قطعا لأنها من شيخه "أستاذ المحققين الحجة ... "- هي السبب في اقتصار أبي غدة على لفظ "الشيخ ابن تيمية" دون "شيخ الإسلام" لأنه لو فعل لكان عاقا لشيخه وذلك ما لا يكون منه إلا أن يشاء الله هدايته! أقول هذا مع علمي أنه أطلق مرة هذا اللقب عليه في تعليقه على "الأجوبة الفاضلة" "ص٩٢"، فإن كان ذلك عن اعتقاد منه بما كتب ورام، ولم يكن منه رمية من غير رام، ولا على سبيل ما يعتقده الناس في بلد إقامته الموقتة "الرياض" ولا من قبيل الزلفى به إليهم، أو غير ذلك من الاحتمالات التي قد تخطر في البال، فيكون أبو غدة بإطلاقه المذكور، قد أعلن براءته من شيخه الكوثري في كلمته السابقة، فلعل عنده من الشجاعة الأدبية ما يتجرأ به على أن يعلن صراحة أنه كتب ذلك عن قناعة واعتقاد فقط، وأن ابن تيمية رحمه الله هو شيخ الإسلام حقا، وأن كلمة شيخه الكوثري المتقدم في رد ذلك هو كافر بها ومتبرئ منها، فإن فعل، وذلك مما أشك فيه، سألت الله لنا وله التثبيت!

ومهما يكن قصد أبي غدة من قوله: "الشيخ ابن تيمية"، فالذي لا نشك فيه أنه تلميذ الكوثري حقيقة ومذهبا، وإذا كان كذلك فلا يمكن أن يكون سلفي المذهب في التوحيد والصفات، كما كان عليه ابن تيمية وابن القيم وابن عبد الوهاب، رحمة الله عليهم؛ لأن شيخه الكوثري يعاديهم في ذلك أشد المعاداة، وقد قدمت إليك بعد ما رماهم به من التهم كالتجسيم وغيره، ومن نسبته ابن تيمية خاصة إلى الكذب والخيانة في النقل! مما يدل على أنه ألد أعداء أهل السنة والحديث إطلاقا في العصر الحاضر.

وإذا كان كذلك، فأبو غدة عدو لدود أيضا لهم، ولا يمكن أن يكون غير ذلك، وهو يضفي تلك الألقاب الضخمة عليه[١]، فإلى أن يتبرأ من شيخه في

---

[١] أعني قوله: "أستاذ المحققين الحجة ... " إلخ ما تقدم عنه، ولا شك أن هذا الإطراء من أبي غدة لشيخه الكوثري المعروف بشدة عدائه لأهل السنة، لهو مستنكر أشد الاستنكار عند جماهير القراء، ولكن ماذا يكون شعورهم إذا علموا أن هذا التلميذ البار تلقى مثل هذا الإطراء من شيخه نفسه، مزكيا به الشيخ نفسه بنفسه، على غلاف كتابه؟ فقد جاء تحت عنوان كتابه "تأنيب الخطيب" الذي طبع تحت إشرافه وتصحيحه ما نصه: "تأليف الإمام الفقيه المحدث والحجة الثقة المحقق العلامة الكبير ... "! انظر "التنكيل" "١/ ٥".

ثم سرت هذه العدوى إلى التلميذ نفسه، فقد نشر هو نفسه نشرة، أو بعض أصحابه بإشرافه هو طبعا وبعلمه؛ لأن ما فيها من المعلومات الدقيقة عن حياته وأموره الخاصة به، لا يمكن معرفته عادة إلا من طريق المترجم نفسه، فقد جاء فيها، وهي بعنوان: "من أعلام الحركة الإسلامية المعاصرة الشيخ عبد الفتاح أبو غدة"، ما ملخصه:

"إن أكبر دليل على عظمة هذا الدين، وأنه من صنع الله العليم الخبير، قدرته على صنع الرجال العظام الأفذاذ" ثم ذكر عمر رضي الله عنه "ولا أدري لم لم يذكر أبا بكر الصديق رضي الله عنه مع أنه أعظم بعد النبي صلى الله عليه وسلم"، وخالد بن الوليد وسلمان الفارسي، ثم عدد رجالا من أعلام الإسلام في العصر الحاضر ثم الشيخ عبد الفتاح أبو غدة! وترجم له ترجمة مستفيضة في خمس صفحات كبار وصف فيها بما يأتي.

"العالم الفذ، والعامل المجاهد، والمربي الناصح الرشيد، علامة البلاد غير مدافع، ورجلها الموثوق بدينه وعلمه وسيرته، علامة الشام، جمع إلى علمه الفذ الغزير التقوى والخشية من الله في السر والعلن، فهو وقاف عند حدود الله لا يتعداها، مبتعد عن الشبهات والمكروهات، ما عرف عنه قط أنه أمر بمعروف إلا وطبقه على نفسه، ومن يعول، ولا نهى عن منكر إلا وقد اجتنبه هو ومن يعول، لديه غرام نادر في معرفة التراث الإسلامي مخطوطه ومطبوعه فما ذكر أمامه مخطوط أو مطبوع إلا بسط لك خصائص الكتاب ومجمل محتواه، وأين طبع وكم طبعة له إن كان مطبوعا، ومكان وجوده وتاريخ نسخه إن كان مخطوطا" قلت: ومن الطرائف أن أحد الظرفاء الأذكياء لما سمع هذا الوصف الأخير، قال: هذا هو الله تبارك وتعالى! يشير إلى ما فيه من الغلو والإطراء بالحفظ الذي لا يبلغه البشر! وفي النشرة من المعلومات والادعاءات الفارغة، والمغالطات المفضوحة ما يدركه كل من اطلع عليها، وهذا نتف منها تدلك على الهوس الذي أصاب هذا الرجل حتى تورط في إخراج هذه النشرة يمدح بها نفسه -أو يرضى بأن يمدح بها- بقوله:

"كان في القاهرة مثالا للعالم المجاهد!! لا يكتفي بما يلقى عليه في الأزهر، بل يتتبع العلم من أفواه العلماء الأثبات المحققين أمثال شيخه الإمام المحدث الفقيه الأصولي النقادة العف الشيخ محمد زاهد الكوثري".

معاداته تلك لأهل السنة، فهو ملحق به، وليس هذا مما ينافي قوله تعالى: {ولا تزر وازرة وزر أخرى}.

كلا، وإنما هو من باب المؤاخذة على اعترافه بأنه كوثري، وبعلمه بانحراف شيخه وطعنه في أهل السنة وأئمة الحديث والفقه وغير ذلك من مخازيه التي منها مطاعنه العديدة في شيخ الإسلام ابن تيمية حتى لقد قال –عامله الله بما يستحق:

"ولو قلنا لم يبل الإسلام في الأدوار الأخيرة بمن هو أضر من ابن تيمية في تفريق كلمة المسلمين لما كنا مبالغين في ذلك، وهو سهل متسامح مع اليهود والنصاري ... " الإشفاق" "ص٨٦".

إن أبا غدة يعلم هذا وغيره مما ذكرنا وما لم نذكره عن شيخه الكوثري، و لم نره يتعقبه في شيء من ذلك إطلاقا، الأمر الذي يجعلنا نعتقد أنه مع شيخه في عدائه لأهل السنة والحديث، وإلا فليعلن براءته منه جملة وتفصيلا، فإن فعل، وما إخاله أخذنا بظاهر كلامه، ووكلنا سريرته إلى ربه سبحانه وتعالى.

وبعد هذا كله: أليس لنا أن نتساءل إذا كان أبو غدة بهذا البعد عن أهل السنة والتوحيد تبعا لشيخه الكوثري، حتى كان يعلن في حلب تكفير القائلين

وقال عن نفسه أيضا: "علامة البلاد غير مدافع، ورجلها الموثوق بدينه وعلمه وسيرته، والأمل المرجى لكل مسلم ... ؟! " و"أجمع علماء المسلمين في الهند وباكستان والحجاز والبلاد الشامية على أن يكون معتمدهم العلمي الموثوق ومرجعهم الفتوي!! ".

و"أن وجوده مصدر إشعاع تستمد به البركة والعصمة"، وأنه "النعمة الكبرى!! " و"أنه عرف برقة الطبع، ورهف الحس، وشفافية النفس، وسمو الذوق، ولطف المعشر، وحلاوة الحديث، ولين الملمس، وتذوق النكتة، وسداد الرأي، ورجاحة العقل، وتألق الذهن، وقوة الحجة، وصدق العاطفة، وحرارة الإيمان وسرعة التنقل، وأناقة المظهر، والتواضع والليونة".

هذا بعض ما جاء في تلك النشرة، ذكرنا ما له ارتباط بموضوعنا، وأما ما فيها من ادعاءات وتزوير للحقائق فمتروك لأصحابها، فإن أهل البيت أدرى بالذي فيه. وأن الواجب يقضي بأن يوقف كل مدع عند حده.

بأن الاستغاثة بغير الله كفر، كما سبق، فكيف طاب له المقام في البلاد السعودية هذه السنين حتى الآن، وهو يعلم أنهم هم الذين كان يعنيهم أصالة بتكفيره المذكور؟ فهل رجع هو عن تكفيرهم وعن القول بجواز الاستغاثة بغير الله، إلى القول الذي كان ينقمه عليهم: إن الاستغاثة كفر. وبذلك حصل الوئام، فطاب له المقام؟

فأقول: الجواب في قلب أبي غدة، ولكن الذي نعلمه عنه هو ما سبق ذكره، ومن القواعد الأصولية المقررة عند الحنفية وغيرهم قاعدة استصحاب الحال إلا لنص، ولما كان لا نص لدينا برجوع أبي غدة عن تكفيره المذكور، فالواجب علينا البقاء على ما نعلمه عنه، وعلى ذلك فلم يحصل الوئام المزعوم؛ لأن السعوديين -وخصوصا أهل العلم منهم- لا يزالون -والحمد لله- محتفظين بعقيدتهم في التوحيد، محاربين للشركيات والوثنيات، التي منها الاستغاثة بغير الله تعالى من الأموات، فكيف إذن طاب له المقام بين ظهرانيهم؟

الذي أتصور أنه لم يكن بينهم كما يجب أن يكون "المربي الناصح الرشيد"! يأمر بالمعروف، وينهي عن المنكر، ويبين لهم أن ما أنتم عليه من أمور منكر وضلال، منها إنكار قولهم: إن الاستغاثة بغير الله تعالى كفر، فإنه لو فعل، لكان أمر من ثلاثة أمور:

إما ان يقنعهم بضلالهم، بخطبة نارية يلقيها هناك، كما كان يفعل في بلده "حلب"، وهذا مستحيل.

وإما أن يقنعوه هو بضلاله بما عندهم من حجج ناطقة وأدلة قاطعة من كتاب الله وسنة رسوله، وهذا بعيد!

وإما أن تكون الثالثة ولا بد هي ... إلا أن يشاء الله تعالى.

ولما كان يعلم بأن النتيجة هو ما أشرنا إليه، وكان يستحب البقاء بين أظهرهم، لسبب لا يخفى على القارئ اللبيب، آثر أن يظل بينهم كأي إنسان آخر ليس له هدف إلا ... على حد قول الشاعر:

ودارهم ما دمت في دارهم ... وأرضهم ما دمت في أرضهم

ولا يستغربن هذا أحد ممن يحسنون الظن بأبي غدة، ولم يعرفوا حتى الآن عقيدته، فإن لدي البرهان القاطع على ما نسبت إليه من المدارة ولم أقل: المداهنة!

لقد قال في مطلع تقريره الجائر ما نصه:

"يرى الناظر في شرح الطحاوية أن الشارح لها من أهل التوثق والضبط والإتقان فيما ينقله من الأحاديث الشريفة وغيرها ... بعبارة واضحة، لا لبس فيها ولا غموض، وبإمامة ملموسة مشهورة".

قلت: فإذا كان أبو غدة مؤمنا حقا بهذه الإمامة الملموسة المشهورة فأنا أختار له من كلام هذا الإمام سبع مسائل، فإن أجاب عنها بما يوافق ما ذهب إليه هذا الإمام المشهور من قلب مخلص فذلك ما نرجوه، وأعتذر إليه من إساءة الظن به، وإن كانت الأخرى فذلك مما يؤيد -مع الأسف- ما رميته به من المداراة.

المسألة الأولى:

قال الإمام "ص١٢٥":

"وأهل الكلام المذموم يطلقون نفي حلول الحوادث".

قلت: وهذا الإطلاق هو مما يدندن به شيخه الكوثري في تعليقاته، ليتوصل، إلى نفي حقيقة الكلام الإلهي المسموع، وراجع له "شرح الطحاوية" "ص١٦٨ - ١٨٨"، و"التنكيل" "٢/ ٣٦٠ - ٣٦٢".

المسألة الثانية:

قال الإمام تبعا لأبي جعفر الطحاوي "ص١٦٨".

وإن القرآن كلام الله منه بدا بلا كيفية قولا، وأنزل على رسوله وحيا، وصدقه المؤمنون على ذلك حقا، وأيقنوا أن كلام الله تعالى بالحقيقة، ليس بمخلوق كلام البشرية".

ثم شرح "الإمام" مذاهب الناس في مسألة الكلام الإلهي على تسعة مذاهب وبين أن مذهب السلف: أنه تعالى لم يزل متكلما إذا شاء، ومتى شاء، وكيف شاء، وإنه يتكلم بصوت.

وشيخ أبي غدة ينفي الصوت المسموع "مقالات الكوثري ص٢٦"، ويقول في تعليقه على "كتاب البيهقي": "الأسماء والصفات" "ص١٩٤": "إن موسى عليه السلام لما كلمه الله تعالى تكليما لم يسمعه صوته، وإنما أفهمه كلامه بصوت تولى خلقه من غير كسب لأحد ... "!

المسألة الثالثة:

قال "الإمام" "ص٢٨٠" تبعا للطحاوي:

"وهو "تعالى" مستغن عن العرش وما دونه، محيط بكل شيء وفوقه"

والكوثري لا يؤمن بفوقية الله تعالى على خلقه حقيقة كما يليق بجلاله، بل إنه ينسب القائلين بها من الأئمة إلى القول بالجهة والتجسيم!

المسألة الرابعة:

يثبت الإمام "الفوقية المذكورة بأدلة كثيرة جدا، في بعضها التصريح بلفظ "الأين" الذي سأل به رسول الله صلى الله عليه وسلم الجارية ليتعرف على إيمانها"، وشيخك يا أبا غدة ينكر مثل هذا السؤال تبعا لتشكيكه في صحة الحديث كما سبق "ص٢٧"، فهل تؤمن أنت بهذا الحديث، وتجيز هذا السؤال الذي سأله الرسول صلى الله عليه وسلم.

المسألة الخامسة:

يقول "الإمام" تبعا للأئمة مالك والشافعي وأحمد والأوزاعي وإسحاق بن راهويه وسائر أهل الحديث وأهل المدينة:

"إنما الإيمان هو تصديق بالجنان، وإقرار باللسان، وعمل بالأركان، وقالوا: يزيد وينقص".

وشيختك تعصبا لأبي حنيفة يخالفهم مع صراحة الأدلة التي تؤيدهم من الكتاب والسنة وآثار السلف الصالح رضي الله عنهم، بل ويغمز منهم جميعا مشيرا إليهم بقوله في "التأنيب" "ص٤٤ – ٤٥" إلى "أناس صالحون" يشير أنهم لا علم عندهم فيما ذهبوا إليه ولا فقه، وإنما الفقه عند أبي حنيفة دونهم، ثم يقول: إنه الإيمان والكلمة، وإنه الحق الصراح، وعليه فالسلف وأولئك الأئمة الصالحون هم عنده على الباطل في قولهم: بأن الأعمال من الإيمان، وأنه يزيد وينقص. وقد نقل أبو غدة كلام شيخه الذي نقلنا موضوع الشاهد منه، نقله بحرفة، في التعليق على "الرفع والتكميل" "ص٦٧ – ٦٩"، ثم أشار إليه في مكان آخر منه ممجدا به ومكبرا له بقوله "ص٢١٨":

"وانظر لزاما ما سبق نقله تعليقا فإنك لا تظفر بمثله في كتاب"، ثم أعاد الإشارة إليه "ص٢٢٣" مع بالغ إعجاب به، وظني به أنه يجهل –أن هذا

التعريف للإيمان الذي زعم شيخه أنه الحق الصراح- مع ما فيه من المخالفة لما عليه السلف كما عرفت، مخالف لما عليه المحققون من علماء الحنفية أنفسهم الذين ذهبوا إلى: أن الإيمان هو التصديق فقط ليس معه الإقرار! كما في "البحر الرائق" لابن نجيم الحنفي "٥/ ١٢٩"، والكوثري في كلمته المشار إليها يحاول فيها أن يصور للقارئ أن الخلاف بين السلف والحنفية في الإيمان لفظي، يشير بذلك إلى أن الأعمال ليست ركنا أصليا، ثم يتناسى أنهم يقولون: بأنه يزيد وينقص، وهذا ما لا يقول به الحنفية إطلاقا، بل إنهم قالوا في صدد بيان الألفاظ المكفرة عندهم: "وبقوله: الإيمان يزيد وينقص" كما في "البحر الرائق"، "باب أحكام المرتدين"! فالسلف على هذا كفار عندهم مرتدون!! راجع شرح الطحاوية "ص٣٣٨ - ٣٦٠"، و"التنكيل" "٢/ ٣٦٢ - ٣٧٣" الذي كشف عن مراوغة الكوثري في هذه المسألة.

وليعلم القارئ الكريم أن أقل ما يقال في الخلاف المذكور في المسألة أن الحنفية يتجاهلون أن قول أحدهم -ولو كان فاسقا فاجرا: أنا مؤمن حقا، ينافي مهما تكلفوا في التأويل التأدب مع القرآن ولو من الناحية اللفظية على الأقل الذي يقول: {إنما المؤمنون الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم وإذا تليت عليهم آياته زادتهم إيمانا وعلى ربهم يتوكلون، الذين يقيمون الصلاة ومما رزقناهم ينفقون، أولئك هم المؤمنون حقا}.

فليتأمل المؤمن الذي عافاه الله تعالى مما ابتلى به هؤلاء المتعصبة، من هو المؤمن حقا عند الله تعالى، ومن هو المؤمن حقا عند هؤلاء؟!

المسألة السادسة:

ذهب "الإمام" شارح الطحاوية "ص٣٥١" إلى جواز الاستثناء في "الإيمان" وهو قول المؤمن: أنا مؤمن إن شاء الله تعالى، على تفصيل في ذلك بينه، والحنفية يمنعون منه مطلقا، بل إن طائفة منهم ذهبوا إلى تكفير من قال ذلك،

ولم يقيدوه بأن يكون في إيمانه، ومنهم الإتقاني في "غاية البيان"، وصرح في "روضة العلماء" "من كتبهم" بأن قوله "إن شاء الله" يرفع إيمانه، فلا يجوز الاقتداء به "يعني في الصلاة"، وفي "الخلاصة" و"البزازية" في كتاب النكاح، عن الإمام أبي بكر محمد بن الفضل: من قال: أنا مؤمن إن شاء الله فهو كافر لا تجوز المناكحة معه. قال الشيخ أبو حفص في "فوائده": لا ينبغي للحنفي أن يزوج بنته من رجل شفعوي المذهب. وهكذا قال بعض مشايخنا، ولكن يتزوج بنتهم. زاد "في البزازية" تنزيلا لهم منزلة أهل الكتاب. كذا في "البحر الرائق" "٢/ ٥١" [1].

المسألة السابعة:

ذهب شارح الطحاوية "ص٢٣٦ - ٢٣٩" تبعا لإمامه أبي حنيفة وصاحبيه إلى كراهة التوسل بحق الأنبياء وجاههم.

وهذا مما خالف فيه الكوثري إمامه أبا حنيفة رحمه الله تعالى، اتباعا لأهواء العامة، ونكاية بأهل السنة. كما يعلم ذلك من اطلع على رسالة "محق التوسل" وغيرها. وقد كنت بينت شيئا من تعصبه واتباعه لهواه في محاولة تقويته إسناد

---

[1] قلت: ومن عجائب ما في هذا الكتاب "٨/ ٢٠٧" حديث عبد الله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: من كان على السنة والجماعة استجاب الله دعاءه، وكتب له بكل خطوة يخطوها عشر حسنات، ورفع له عشر درجات، فقيل له: يا رسول الله متى يعلم الرجل أنه من أهل السنة والجماعة؟ فقال: "إذا وجد في نفسه عشرة أشياء، فهو على السنة والجماعة "قلت: فذكرها وفيها" ولا يشك في إيمانه ... ".

قلت: وهذا حديث لا أصل له في شيء من كتب السنة، بل هو باطل، لوائح الوضع عليه ظاهرة ومن أجل مثل هذا الحديث اتهم القرطبي فقهاء أهل الرأي بأنهم كانوا ينسبون الحكم الذي دل عليه القياس الجلي عندهم إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم نسبة قولية، ولهذا ترى كتبهم مشحونة بأحاديث تشهد متونها بأنها موضوعة لأنها تشبه فتاوى الفقهاء، ولأنهم لا يقيمون لها سندا. نقله الحافظ السخاوي في "شرح ألفية العراقي " ص١١١" وغيره.

حديث في التوسل، فيه من هو ضعيف عنده، كما هو مشروح في الجزء الأول من "سلسلة الأحاديث الضعيفة" رقم "٢٤"، فليراجعه من شاء.

قلت: "فهذه سبع مسائل هامة، كلها في العقيدة، إلا الأخيرة منها، قد وجهتها إلى أبي غدة الذي تظاهر بالثناء على شارح "الطحاوية"، ووصفه بأنه صاحب "إمامة ملموسة مشهورة"، فإذا أجاب بمتابعته له فيها -وهذا ما أستبعده على كوثريته- فالحمد لله، وإن خالفه فيها، وظل على كوثريته، فقد تبين للناس -إن شاء الله تعالى- أن ثناءه على شارح "الطحاوية" "الإمام"، لم يكن عن اعتقاد وثقه به كما زعم، وإن ليتخذه سلما للطعن بمخرج أحاديثه، وإلا كيف ساغ له أن يسكت عن الشارح في هذه الأخطاء بل الضلالات السبع بزعمه تبعا لشيخه الكوثري، وعن أخطائه الأخرى الحديثية التي سبقت الإشارة إلى أنواع منها، وينتقدني شاكيا إلى بعض رؤسائه أو المسئولين هناك في أمور -لو صح نقده فيها- لا تكاد تذكر تجاه تلك، كما ولا كيفا؟!

وليت شعري ما الذي منع أبا غدة، إذا كان لديه من الانتقادات عدة، حول هذا الكتاب أو غيره من مؤلفاتي، أن يفضي بها إلى مباشرة حينما كنا نلتقي مرات في أشهر العطلة الصيفية، في المكتب الإسلامي، بدل أن يغافلني، ويرفع ذلك التقرير الجائر خلسة دون علمي أو علم صديقه صاحب المكتب الإسلامي، ترى ماذا يقول عامة الناس فضلا عن خاصتهم فيمن كان هذا صنيعه مع أخيه؟! فإن قالوا فيه: إنه ... فلا يلومن إلا نفسه، وعلى نفسها جنت براقش، وصدق الله العظيم القائل: {والله مخرج ما كنتم تكتمون}.

[شرح العقيدة الطحاوية ص٤٩- ٦٠]

عبد اللّه الصنابحى

قال الحافظ فى " التقريب ": " عبد الله الصنابحى مختلف فى وجوده ، فقيل صحابى مدنى ، وقيل هو أبو عبد الله الصنابحى عبد الرحمن بن عسيلة الآتى ".

قلت: فإن يكن هو فتابعى ثقة .

[إرواء الغليل ٢/٢٣٨]

عبد اللّه بن عمر

- عبد الله بن عمر مكبراً ، إذا نسب إلى العمري فهو المكبر عند الإطلاق ، هو ضعيف :

عبد الله بن عمر العمري ضعيف؛ كما جزم به الحافظ في "التقريب". وساق له الذهبي في ترجمته أحاديث مما أنكر عليه، قال في أحدها:

"وهو حديث منكر جدا".

ولعل الهيثمي توهم أنه عبيد الله بن عمر العمري المصغر، وهو أخو عبد الله بن عمر العمري المكبر؛ فإنه ثقة من رجال الشيخين، وليس كذلك! ويدل عليه شيئان:

١- أنه جاء مسمى عند البزار بـــ (عبد الله بن عمر) مكبرا. وعند الطحاوي منسوبا إلى العمري، وهو المكبر عند الإطلاق.

ومن المحتمل أن يكون وقع في نسخة الهيثمي من "مسند البزار": "عبيد الله ابن عمر" مصغرا؛ فإن كان كذلك فهي نسخة غير معتمدة؛ كما قد يشعر بذلك اقتصار الحافظ على تحسينه.

٢- النظر في الرواة عنه، وهم: وهب بن جرير، وإسحاق بن محمد الفروي: عند الطحاوي، وقد ذكرهما المزي في الرواة عن عبد الله المكبر دون أخيه المصغر، فيتعين أنه المكبر الضعيف.

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ١٠/ ٤٥٩]

عبد اللّه بن صالح

عبد الله بن صالح هو كاتب الليث المصري فيه ضعف وغفلة.

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ٢/ ١٩٩]

عبد الله بن صالح وإن أخرج له البخاري ففيه ضعف من قبل حفظه وغفلته

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ٣/ ٤٧٢]

قال الهيثمي (٢ / ٨١) : " رواه البزار، وفيه عبد الله بن صالح كاتب الليث، وثقه عبد الملك بن شعيب ابن الليث، فقال: " ثقة مأمون "، وضعفه أحمد وغيره ".

وتوسط الحافظ فيه فذهب إلى أنه ثقة في رواية الأئمة الكبار عنه كالبخاري وأبي حاتم ونحوهما. انظر ترجمته في " مقدمة الفتح ".

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ٦/ ٩٩٨]

عبد الله بن صالح، من شيوخ البخاري وذكر غير واحد أنه روى عنه في "صحيحه "، كالمنذري في آخر "الترغيب " (٢٨٦/٤) ، والذهبي في "الكاشف "، وقال في " المغني ":

"والصحيح أن البخاري روى عنه في الصحيح ".

وقال تبعاً للمنذري:

"صالح الحديث، له مناكير".

وقال الحافظ في "التقريب ".

"صدوق كثير الغلط، ثبت في كتابه، وكانت فيه غفلة".

ورمز له بأن البخاري روى له تعليقاً، وذكر في "تهذيبه " تبعاً لأصله، أن البخاري استشهد به في "الصحيح "؛ لكنه في "مقدمة الفتح " (ص ٤١٤-٤١٥) تتبع الأحاديث التي رواها البخاري عنه بصيغة: حدثنا، أو: قال لي، أو قال- المجردة- من تسعة مواضع من "الصحيح "، فتبين أن أكثرها متابعة أو استشهاداً، والقليل منها احتجاجاً. والله أعلم.

ولكنه قال بعد أن ساق أقوال الأئمة فيه ما بين جارح وموثِّق:

"قلت: ظاهر كلام هؤلاء الأئمة أن حديثه في الأول كان مستقيماً، ثم طرأ عليه فيه تخليط، فمقتضى ذلك؛ أن ما يجيء من روايته عن أهل الحذق كيحيى ابن معين والبخاري وأبي زرعة وأبي حاتم-؛ فهو من صحيح حديثه، وما يجيء من رواية الشيوخ عنه؛ فيتوقف فيه "؛ والله أعلم.

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ٧/ ٣٣٣]

عبد اللّه بن مسعود

من المعلوم لدى المشتغلين بهذا العلم الشريف أنه إذا أطلق (عبد الله) ؛ فإن المراد به ابن مسعود.

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ٧/ ١٥٨٦]

عبد الله بن بريدة

- تحقيق القول في سماع عبد الله من أبيه :

في إسناد حديث الترجمة الصحيح بشهادة أولئك الحفاظ: الضياء المقدسي والسيوطي وكذا ابن كثير - رد صريح قوي على ذاك المتعالم الذي عاث في كتاب " رياض الصالحين " للنووي فسادا، فغير فيه وبدل، وأخرج منه عشرات الأحاديث الصحيحة زاعما أنها ضعيفة جعلها ذيلا لـــ " رياضه " متشبثا بتعليلات هي أوهى من بيت العنكبوت، ومن ذلك أنه ضعف (ص ٥٦٠) حديثين صحيحين من رواية أحمد أيضا عن عبد الله بن بريدة عن أبيه، بدعوى أنها منقطعة وأن عبد الله لم يسمع من أبيه شيئا! ودعم ذلك - بزعمه - بقول أحمد: " لا أدري أسمع من أبيه أم لا؟ "، وبكلمة نقلها عن البخاري في " تاريخه " (٣ / ١ / ٥١) ليست صريحة في نفي السماع [1] ، ولذلك لم نر أحدا من الحفاظ المتأخرين، عرج على هذا النفي كالذهبي في " السير " (٥/ ٥٠) وقال: " الحافظ الإمام.. حدث عن أبيه فأكثر.. ". وفي " الكاشف "جزم بروايته عن أبيه وغيره، وقال: " ثقة ". وكذلك قال الحافظ في "التقريب ". والحافظ العلائي لما أورده في كتابه " المراسيل " (٢٥٢ / ٣٣٨)لم يزد على قوله: " عن عمر رضي الله عنه. قال أبو زرعة: مرسل ". لقد ثبت لدي يقينا أن هذا الرجل من أهل الأهواء في تضعيفه الأحاديث الصحيحة، خلافا للعلماء المتخصصين في هذا المجال، هذا إذا كان على علم بأن ما تمسك به في نفي السماع لا ينهض في إثبات الانقطاع الذي ادعاه، وبموقف الحفاظ المذكور منه، وبحقائق أخرى

---

[1] نعم، ما نقله عن إبراهيم الحربي صريح في النفي، لكنه معارض بما سيأتي من الحقائق، ولاسيما أنه تفرد بقرن سلمان مع أخيه عبد الله في نفي سماعهما من أبيهما!! . اهـــ.

تؤيدهم، وإلا فهو جاهل متعالم! وإليك الآن ما تيسر لدي من الحقائق: الأولى: أن إمام المحدثين البخاري الذي نسب إليه المتعالم نفيه لسماع عبد الله من أبيه قد أخرج له في " صحيحه " محتجا به، وقد وقفت له فيه على حديثين أخرجهما في " المغازي ": الأول: (٨ / ٦٦ / ٤٣٥٠) من طريق علي بن سويد عن عبد الله بن بريدة عن أبيه قال: بعث النبي صلى الله عليه وسلم عليا إلى خالد ليقبض الخمس.. الحديث. وأخرجه أحمد (٥ / ٣٥٠) من طريق أخرى عن عبد الله بن بريدة: حدثني أبي بريدة. فصرح بسماعه من أبيه، وهذا منه كثير كما يأتي، وإسناد هذا حسن. والآخر: (٨ / ١٥٣ / ٤٤٧٣) من طريق كهمس عن ابن بريدة عن أبيه قال: غزا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ست عشرة غزوة.

وشاركه في هذا مسلم (٥ / ٢٠٠) من هذا الوجه. ثم رواه من طريق حسين بن واقد عن عبد الله بن بريدة نحوه. ومن هذا الوجه أخرجه البيهقي في " دلائل النبوة " (٥ / ٤٥٩) مصرحا بتحديث ابن بريدة عن أبيه. إذا عرفت هذا فقول الحافظ في "مقدمة الفتح " (٤١٣) أن عبد الله بن بريدة ليس له في البخاري من روايته عن أبيه سوى حديث واحد، ووافقه مسلم على إخراجه! فهو سهو عن الحديث الأول، وقد عزوته آنفا إلى الجزء والصفحة والرقم من شرحه – الطبعة السلفية. الحقيقة الثانية: أن الإمام مسلما قد صحح جملة من أحاديث عبد الله بن بريدة عن أبيه في مختلف أنواع أبواب الفقه، أخرجها في " صحيحه "، فمن شاء راجعها مستعينا على ذلك بكتاب المزي: " تحفة الأشراف "، وهذه أرقامها: (١٩٤٧ و ١٩٦٣ و ١٩٨٠و١٩٨٩ و ١٩٩٩ و ٢٠٠١) .

والرقم الأول يشير إلى قصة ماعز ورجمه، وهو مخرج في " إرواء الغليل " (٧ / ٣٥٦ - ٣٥٧) وصححه الدارقطني أيضا. والرقم الثاني يشير إلى غزو بريدة معه صلى الله عليه وسلم تسع عشرة غزوة أخرجها بإسناد حديث الترجمة، وصرح عبد الله بسماعه من أبيه في " الدلائل " كما تقدم.

والرقم الثالث يشير إلى حديث المرأة التي تصدقت على أمها بجارية، وهو مخرج في "الإرواء " (٣ / ٢٦٢) و " صحيح أبي داود " (١٤٦٠) واستدركه الحاكم كما يأتي ، فوهم. والرقم الرابع في النهي عن زيارة القبور، ولحوم الأضاحي وغيرها.

وهو مخرج في " أحكام الجنائز " (ص ١٧٨ - ١٧٩) ، و " الصحيحة " (٢٠٤٨ - المجلد الخامس) ، وصححه الترمذي وابن حبان. والرقم الخامس في قوله صلى الله عليه وسلم: أوتي مزمارا من مزامير آل داود. وهو مخرج في " صحيح أبي داود " (١٣٤١) ، وصححه ابن حبان أيضا. الثالثة: أن أحاديث مسلم التي أخرجها من طريق سليمان بن بريدة عن أبيه أكثر وأطيب، وهذه أرقامها في " التحفة " تيسيرا لمن أراد استخراجها منه: (١٩٢٨ و ١٩٢٩ و ١٩٣٠ و ١٩٣١ - ١٩٣٧) .

والأول منها مخرج في " صحيح أبي داود " (١٦٤) وصححه أيضا أبو عوانة والترمذي وابن حبان. والحديث الثاني مخرج في " الإرواء " (٥ / ٨٦ / ١٢٤٧) وصححه أيضا أبو عوانة وابن حبان وابن الجارود. والثالث مخرج في " أحكام الجنائز " (ص ١٨٩ - ١٩٠) ، وصححه ابن حبان أيضا.

والرابع في " صحيح أبي داود " (٤٢٣) ، وصححه أيضا أبو عوانة وابن حبان والترمذي. والخامس في " أحكام الجنائز " (ص ١٧٨) ، وصححه الترمذي أيضا وابن حبان. والسادس: " حرمة نساء المجاهدين.. "، مخرج في " صحيح أبي داود " (٢٢٥٥) وصححه أيضا أبو عوانة وابن حبان. والسابع: في

قصة ماعز المتقدمة، فقد رواها مسلم وغيره من حديث سليمان بن بريدة أيضا. والثامن: " من لعب بالنردشير.. "، وهو مخرج في " الإرواء " (٨ / ٢٨٦ - ٢٨٧) ، وصححه ابن حبان أيضا والبغوي.

والتاسع: " من دعا إلى الجمل الأحمر.. "، وصححه أيضا أبو عوانة وابن حبان وكذا ابن خزيمة (١٣٠١) . والعاشر: حديث المرأة التي تصدقت على أمها بجارية، المتقدم في ترجمة عبد الله بن بريدة، فقد رواه بعضهم عن أخيه سليمان. وتقدم تخريجه.

قلت: هذه الأحاديث الصحيحة كلها وغيرها كثير وكثير جدا، مما يعنيه الرجل المتعالم بالإعلال الذي نقله عن الإمام البخاري وغيره بعدم سماع عبد الله بن بريدة وأخيه سليمان من أبيهما! ولم يتنبه الرجل لجهله بهذا العلم، وبالغ غفلته بعواقب ما ينقله عن بعض الأئمة من تضعيف لأحاديثهم التي صححها الأئمة أنفسهم، ووافقهم جماهير العلماء والحفاظ الذين جاؤوا من بعدهم.

ومن تلك الغفلة أنه أورد في " رياضه " أربعة أحاديث رقم (٤٣٤ و ٤٣٦ و ١٢٥٠ و ١٢٩٦) من تلك الأحاديث الصحيحة المتقدمة من رواية مسلم، مشيرا إلى أرقامها في "مسلم "، وذلك يعني - إن كان واعيا لما يشير - أنها من رواية سليمان بن بريدة عن أبيه، والأولى من الأربعة في الإذن بزيارة القبور، والثاني في السلام عليها، والثالث في حرمة نساء المجاهدين، والرابع: " من دعا إلى الجمل الأحمر ". وقد يقال: لعله أوردها مع تسليمه بضعف إسنادها في قرارة نفسه، لشواهد لها عنده تقويها! فأقول: هذا أولا غير معروف عنه، فكم من أحاديث صحيحة بمجموع طرقها أوردها في " ضعيفته " متباهيا! وثانيا: لا يعرف لكثير من تلك الأحاديث ما يقويها، مثل حديث: " حرمة نساء المجاهدين ". وثالثا: كان عليه أن ينبه القراء على أنه لا تلازم بين إعلال الحديث بالانقطاع - لو صح - وبين ضعفه، لما ذكرته، لكي لا يدعهم في

حيرة من أحاديث الابنين عن أبيهما بريدة رضي الله عنه، وليقطع بذلك دابر سوء ظنهم به، ولو بكلمة قصيرة عندما ضعف الحديثين الصحيحين المشار إليهما فيما سبق بعلة الانقطاع، وإذ لم يفعل فهو متهم بتضعيفه لكل الأحاديث الواردة من طريقهما عن أبيهما حتى يعلن رأيه الصريح في كل الأحاديث التي صح السند بها إليهما عن أبيهما. فإن كان الجواب:

إنها صحيحة، فقد اهتدى وبطلت العلة المذكورة، وهذا هو المراد، وإن ظل متشبثا بها، لزمه ما ألزمناه من تضعيفه لعشرات الأحاديث الصحيحة، مخالفا بذلك (سبيل المؤمنين) . ولتزداد يقينا – أيها القارىء الكريم – ببالغ خطورة التشبث المذكور، ينبغي أن تعلم أن إعلاله المذكور يشمل عشرات الأحاديث الأخرى المبثوثة في مختلف كتب السنن والمسانيد والمعاجم والفوائد وغيرها مما يصعب إحصاؤه وحصره، ولذلك فإني سأكتفي بذكر مواضع أحاديثهما عن أبيهما في كتابين فقط من تلك الكتب التي التزم مؤلفوها الصحة، وهما " صحيح ابن حبان " و " مستدرك الحاكم ". أولا: أحاديث بريدة من رواية ابنيه عنه بأرقامها في " الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان " طبع دار الكتب العلمية، ذات السبعة مجلدات:

١ – " ليلة أسري بي.. " (١ / ١ / ١٢ / ٤٧) وهو مخرج في " المشكاة " (٥٩٢١/ التحقيق الثاني) وهو مما حسنه الترمذي، وصححه الحاكم والذهبي.

٢ – " أحساب أهل الدنيا.. " (٢ / ٤٢ / ٦٩٧ و ٦٩٨) وهو مخرج في " الإرواء "(٦ / ٢٧١ – ٢٧٢) وصححه الحاكم والذهبي، وصرح عبد الله بن بريدة بالسماع من أبيه!

٣ – " لقد سألت الله بالاسم الذي إذا سئل به أعطى.. " (٢ / ١٢٥ / ٨٨٨ و ٨٨٩) وهو مخرج في " صفة الصلاة "، و " صحيح أبي داود " (١٣٤١) ، وصححه الحاكم والذهبي، وحسنه الترمذي.

٤ - حديث السؤال عن المواقيت (٣ / ٢٤ / ١٤٩٠ و ٣٥ / ١٥٢٣) وهو مخرج في الحديث الرابع المشار إليه (ص ٩٨٣) من أحاديث مسلم المتقدمة.

٥ - " في الإنسان ستون وثلاثمائة مفصل.. " (٣ / ٧٩ / ١٦٤٠ و ٣ / ١٠٦) وهو مخرج في " الإرواء " (٢ / ٢١٣) من رواية جمع منهم أحمد والطحاوي وصرحا فيه بسماع عبد الله من أبيه بريدة وهي رواية ابن خزيمة في " صحيحه " (١٢٢٦) .

٦ - صلى الصلوات كلها بوضوء واحد (٣ / ١٠٥ / ١٧٠٣ و ١٧٠٤ و ١٧٠٥) رواه مسلم أيضا، وصححه جمع، وهو الحديث الأول المشار إليه (ص ٩٨٢) .

٧ - كان لا يخرج يوم الفطر حتى يطعم (٤ / ٢٠٦ / ٢٨٠١) وهو مخرج في " المشكاة " (١٤٤٠) وصححه الحاكم أيضا وابن القطان والذهبي، وكذا ابن خزيمة (١٤٢٦) .

٨ - " المؤمن يموت بعرق جبينه " (٥ / ٦ / ٣٠٠٠) ، وهو مخرج في " أحكام الجنائز " (٣٥) وحسنه الترمذي، وصححه الحاكم والذهبي.

٩ - النهي عن زيارة القبور (٥ / ٦٧ / ٣١٥٨ / ٧ / ٣٨٥ / ٥٣٧٦) وتقدم من رواية مسلم، وهو الحديث الثالث.

١٠ - السلام على أهل القبور (٤ / ٦٩ / ٣١٦٣) وهو الخامس عند مسلم.

١١ - " من خبب زوجته.. " (٦ / ٢٧٩ / ٤٣٤٨) وهو مخرج في " الصحيحة " (٩٤و٣٢٥) ، وصححه جمع منهم المنذري.

١٢ - حديث ضرب الجارية على الدف.. (٦ / ٢٨٦ - ٢٨٧) وهو مخرج في " الصحيحة "(٢٢٦١) ، وصححه الترمذي أيضا.

١٣ - " حرمة نساء المجاهدين.. " (٧ / ٧٢ / ٤٦١٥) وصححه جمع تقدم ذكرهم في حديث مسلم السادس.

١٤ - " صاحب الدابة أحق.. " (٧ / ١١٤ / ٤٧١٥) وهو مخرج في " صحيح أبي داود " (٢٣١٨) ، وحسنه الترمذي، وصححه أيضا الحاكم والذهبي، وصرح عبد الله بن بريدة بسماعه من أبيه عند أحمد وغيره.

١٥ - " اغزوا بسم الله.. " (٧ / ١١٦ / ٤٧١٩) وصححه جمع منهم مسلم، ذكروا في حديثه الثاني.

١٦ - " مالي أجد منك ريح الأصنام.. " (٧ / ٤١١ / ٥٤٦٤) وهو مخرج في " المشكاة " (٤٣٩٦) و " آداب الزفاف " (١٢٨) وسنده إلى عبد الله بن بريدة ضعيف.

١٧ - كان لا يتطير من شيء.. (٧ / ٥٣٠ / ٥٧٩٧) وهو مخرج في " الصحيحة " (٧٦٢) ، وصححه ابن القطان.

١٨ - إقبال الحسن والحسين عليه وهو يخطب (٧ / ٦١٢ و ٦١٣) ، وهو مخرج في " صحيح أبي داود " (١٠١٦) ، وحسنه الترمذي، وصححه ابن خزيمة أيضا والحاكم والذهبي، وصرح عبد الله بالسماع من أبيه عنده، أعني ابن حبان في روايته، وكذا أحمد.

١٩ - تفله في رجل عمرو بن معاذ فبرأ (٨ / ١٥١ / ٦٤٧٥) وفيه تصريح عبد الله بالسماع، ومضى تخريجه برقم (٢٩٠٤) .

٢٠ - " من كنت وليه فعلي وليه " (٩ / ٤٢ / ٦٨٩١) وهو مخرج في " الصحيحة " (١٧٥٠) و " الروض النضير " (١٧١) ، وقواه الحافظ في " الفتح " (٨ / ٦٧) وصححه الحاكم والذهبي، وصرح عنده عبد الله بلقائه لأبيه!

٢١ - " إنها صغيرة.. ". يعني فاطمة (٩ / ٥١ / ٦٩٠٩) وصححه الحاكم أيضا،ووافقه الذهبي.

٢٢ - في فضل بلال وعمر رضي الله عنهما (٩ / ١٠٨ / ٧٠٤٤ و ٧٠٤٥) وهو مخرج في " التعليق الرغيب " (١ / ٩٩) وصححه أيضا الترمذي والحاكم والذهبي، وصرح عبد الله بسماعه من أبيه عند أحمد (٥ / ٣٥٤) .

٢٣ - " أهل الجنة عشرون ومائة صف.. " (٩ / ٢٧٤ - ٢٧٥) وهو مخرج في "المشكاة " (٥٦٤٤) وحسنه الترمذي، وصححه الحاكم (١ / ٨٢) .

ثانيا: أحاديث بريدة من رواية ابنيه عنه في " مستدرك الحاكم " مشيرا إلى أرقام صفحاتها فيه ومجلداتها من الطبعة الهندية التي لم يصدر غيرها حتى الآن فيما علمت، وسأخرج ما تيسر لي منها.

١ - " أهل الجنة.. " الحديث المذكور آنفا (١ / ٨٢) وأقره الذهبي.

٢ - " كنا لا نرفع رؤوسنا إعظاما له " (١ / ١٢٠ - ١٢١) وصححه وأقره الذهبي.

٣ - إقبال الحسن والحسين.. المتقدم آنفا برقم (١٨) (١ / ٢٨٧ / ٤ / ١٨٩)، وأقره الذهبي.

٤ - الخروج يوم الفطر المتقدم برقم (٧) (١ / ٢٩٤) وصححه هو والذهبي.

٥ - " الوتر حق.. " (١ / ٣٠٥) وصححه، وتعقبه الذهبي بمن دون عبد الله، وهو مخرج في " الإرواء " (٤١٧) وغيره.

٦ - لما أخذوا في غسله صلى الله عليه وسلم (١ / ٣٥٤) وصححه ووافقه الذهبي.

٧ - " المؤمن يموت بعرق الجبين " (١ / ٣٦١) وصححه هو والذهبي، وتقدم.

٨ - زيارته صلى الله عليه وسلم لقبر أمه (١ / ٣٧٥ و ٢ / ٦٠٥) وصححاه.

٩ - " إني استأذنت ربي في الاستغفار لأمي.. " (١ / ٣٧٦) وصححاه.

١٠ - " كان يتعهد الأنصار ويعودهم.. " (١ / ٣٨٤) وصححاه، وهو مخرج في " أحكام الجنائز " (١٦٤ - ١٦٥) .

١١ - " من استعملناه على عمل.. " (١ / ٤٠٦) وصححاه، وهو مخرج في " غاية المرام " (٤٦٠) .

١٢ - حديث التوسل باسم الله الأعظم (١ / ٥٠٤) وقد تقدم، وصححاه.

١٣ - " اللهم أنت ربي.. " (١ / ٥٦٤ - ٥٦٥) وصححاه، ورواه ابن حبان أيضا (١٠٣٢) وهو مما فاتنا ذكره في أحاديثه المتقدمة، وهو مخرج في " الصحيحة " (٤ / ٣٢٨) .

١٤ - " بسم الله، اللهم إني أسألك خير هذه السوق.. " (١ / ٥٣٩) ، وضعفه الذهبي بمن دون سليمان بن بريدة. وهو مخرج في " الكلم الطيب " (حديث رقم ٢٣١) .

١٥ - " يجيء يوم القيامة القرآن كالرجل.. " (١ / ٥٥٦) وصححه، وسكت عنه الذهبي، وفي الطريق إلى عبد الله بن بريدة كلام، لكن له شاهد تقدم تخريجه برقم (٢٨٢٩) .

١٦ - " تعلموا سورة البقرة وآل عمران.. " (١ / ٥٦٠) وصححاه، وهو مخرج في " التعليق الرغيب " (٢ / ٢١٩) .

١٧ - " من قرأ القرآن وتعلمه.. " (١ / ٥٦٧ - ٥٦٨) وصححاه، وهو مخرج في " التعليق الرغيب " (٢ / ٢١٠) وانظر الحديث المتقدم (٢٨٢٩) .

١٨ - مجيء سلمان إليه صلى الله عليه وسلم بصدقة ثم بهدية.. (٢ / ١٦) وصححاه ، وهو مخرج في " مختصر الشمائل " (رقم ١٨) وصرح عبد الله بسماعه من أبيه عند أحمد (٥ / ٣٥٤) .

١٩ - " من أنظر معسرا.. " (٢ / ٢٩) وصححاه، وهو مخرج في " الصحيحة " (٨٦) و " الإرواء " (٥ / ٢٦٣ / ١٤٣٨) .

٢٠ - " صاحب الدابة أحق.. " (٢ / ٦٤) وتقدم، وصححاه.

٢١ - " من كنت وليه.. " (٢ / ١٢٩ - ١٣٠) وتقدم، وفيه أن عبد الله بن بريدة كان يمشي مع أبيه، وصححاه.

٢٢ - " أحساب أهل الدنيا.. " (٢ / ١٦٣) وتقدم، وصححاه.

٢٣ - ".. إنها صغيرة.. " (٢ / ١٦٧ - ١٦٨) وتقدم، وصححاه.

٢٤ - " يا علي لا تتبع النظرة.. " (٢ / ١٩٤) وصححاه وفيه نظر، وهو مخرج في " الجلباب " (ص ٧٧ / الطبعة الجديدة) .

٢٥ - " لما انتهينا إلى بيت المقدس.. " (رقم ١) (٢ / ٣٦٠) وتقدم، وصححاه.

٢٦ - قول عمر: " لا تباع أم حر "، وفيه قصة (٢ / ٤٥٨) وصححاه.

٢٧ - بعثه صلى الله عليه وسلم عمرو بن العاص في غزوة السلاسل (٣ / ٤٢ - ٤٣) وصححاه.

٢٨ - في إسلام أبي ذر وابن عمر.. (٣ / ١١٢) وصححاه.

٢٩ - في فضل بلال وعمر.. (٣ / ٢٨٥) وتقدم (٢٢) وصححاه.

٣٠ - " القضاة ثلاثة.. " (٤ / ٩٠) وهو مخرج في " الإرواء " (٨ / ٢٣٥ /٢٦١٤) وصححاه، وفيه نظر بينته هناك.

٣١ - " ادع تلك الشجرة.. " (٤ / ١٧٢) . صححه الحاكم، ووهاه الذهبي بمن دون عبد الله بن بريدة. لكن القصة لها شواهد.

٣٢ - " كنا في الجاهلية إذا ولد لنا غلام.. " (٤ / ٢٣٨) وصححاه. وهو مخرج في " الإرواء " (٤ / ٣٨٨ - ٣٨٩) وصرح عبد الله بن بريدة بسماعه من أبيه عند البيهقي.

٣٣ - " نهى عن مجلسين وملبسين.. " (٤ / ٢٧٢) وسكت عنه، وقواه الذهبي كما تقدم بيانه برقم (٢٩٠٥) .

٣٤ - " ليس منا من حلف بالأمانة.. " (٤ / ٢٩٨) وصححاه، وهو مخرج في " الصحيحة " (٩٤) وصححه ابن حبان أيضا، وهو في الحديث المتقدم برقم (١١) ،وهو أحد الحديثين اللذين جنى عليهما المردود عليه، كما سبقت الإشارة إلى ذلك في أول هذا البحث.

٣٥ - " من قال: أنا بريء من الإسلام.. " (٤ / ٢٩٨ أيضا) وصححه هو والذهبي ، وهو مخرج في " الإرواء " (٢٥٧٦) وهو الحديث الآخر من الحديثين اللذين ضعفهما المومى إليه، و لم يعزه في " ضعيفته " (٥٦٠ / ١٢٠) لأحمد لأنه صرح في روايته بسماع عبد الله بن بريدة من أبيه!

٣٦ - " إذا قال الرجل للمنافق.. " (٤ / ٣١١) وصححه الحاكم، وضعفه الذهبي بمن دون عبد الله، ولكنه متابع، وهو مخرج في " الصحيحة " (٣٧١ و ١٣٨٩) .

٣٧ - حديث المرأة التي تصدقت على أمها بجارية (٤ / ٣٤٧) وقال: " صحيح الإسناد و لم يخرجاه "! وقد وهم في استدراكه إياه على مسلم كما تقدم التنبيه عليه (ص ٩٨٢) .

٣٨ - قصة ماعز والغامدية (٤ / ٣٦٣) وسكت عنه هو والذهبي، وهو المتقدم عند مسلم (ص ٩٨٢) .

٣٩ - " إن لله ريحا يبعثها على رأس مائة سنة.. " (٤ / ٤٥٧) وصححاه وفيه ضعف ومخالفة ممن دون عبد الله بن بريدة. وقد بينت ذلك في " الضعيفة " (٢٥٧٦) .

٤٠ - يجيء قوم صغار العيون.. " الحديث (٤ / ٤٧٤) وصححاه، ودون عبد الله ممن تكلم فيه. هذا ما تيسر لي ذكره من أحاديث عبد الله وسليمان ابني بريدة بن الحصيب رضي الله عنه من صحيح البخاري ومسلم وابن حبان

والحاكم، ولابد أنه قد ذهب عني بعض أحاديث الأخيرين، ولكن فيما ذكر كفاية للدلالة على ما قصدت إليه من بيان جهل هذا الرجل أو تجاهله، لاتفاق العلماء على تصحيح أحاديث الابنين الكريمين، فصدق فيه قول ربنا تبارك وتعالى: * (ومن يشاقق الرسول من بعدما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم وساءت مصيرا) *، لأنه إن كان جاهلا فقد خالف نصوصا كثيرة تأمره وأمثاله بسؤال العلماء، وإن كان جاهلا فقد خالف نصوصا كثيرة تأمره وأمثاله بسؤال العلماء، وإن كان متجاهلا فالأمر أوضح من أن يحتاج إلى بيان بعد هذه العشرات من الأحاديث التي صححها الشيخان وغيرهما، وفي بعضها تصريح عبد الله بسماعه من أبيه وبلقائه إياه كما تقدم، مع تصحيح أولئك الأئمة لأحاديثهما، وما أحسن ما قيل: وليس يصح في الأذهان شيء إذا احتاج النهار إلى دليل.

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ٦/ ٩٧٩ – ٩٩٢]

عبيدة الخراساني

عبيدة الخراساني. في (تاريخ بغداد) ١٤ / ٢٥٧: «أبو داود سليمان بن الأشعث ثنا عبده بن عبد الله الخراساني قال: قال رجل لابن المبارك ... » . قال الأستاذ ص ١٧٨: « ... من لا يجوز الاحتجاج به ومن هو غير ثقة مثل ... وعبيدة الخراساني ... » .

أقول: في الرواة عن ابن المبارك «عتبه بن عبد الله» و «عبدة بن سليمان» وكلاهما مروزيان. ومرو من خراسان، وهما ثقتان فإن كان هذا غيرهما فقد تقدم في ترجمة أحمد بن سعد بن أبي مريم أن أبا داود لا يروي إلا عن ثقة.

قلت: ليس في كتب الرجال «عبيدة الخراساني» فقول الكوثري فيه: «لا يجوز الاحتجاج به» أو «غير ثقة» من عندياته! والذي في سند الخطيب «عبدة بن عبد الله الخراساني» وهذا أيضاً ليس له ذكر في الكتب، كما يشير إليه كلام المصنف.

[التنكيل ٢/٥٧١]

عثمان بن المؤذن

هناك خلاف معروف في عثمان ابن الهيثم المؤذن، فإنه مع كونه من شيوخ البخاري، فقد تكلموا فيه من قبل حفظه، قال ابن أبي حاتم (١٧٢/٣) : "روى عنه أبي، وسألته عنه؟ فقال: كان صدوقاً؛ غير أنه بأخرة كان يتلقن ما يُلَقَّنُ ".

وذكره ابن حبان في "الثقات " (٤٥٣/٨- ٤٥٤) ، وقال:

"مات سنة عشرين ومئتين ". وقال الدارقطني:

"صدوق كثير الخطأ".

ولخص ذلك الحافظ فقال في "التقريب ":

"ثقة، تغير فصار يتلقن ".

وسكت عنه البخاري في "التاريخ الكبير"، فلعل إخراجه له في "صحيحه " كان على طريقة الاختيار والانتقاء من حديثه .

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ٧/ ٤٣٥]

عتبة بن أبي حكيم

وأما النووي والزيلعي فقد مشياه، وقويا حديثه فقال الأول في " المجموع " (٩٩/٢) : إسناد صحيح إلا أن فيه عتبة بن أبي حكيم، وقد اختلفوا في توثيقه، فوثقه الجمهور، ولم يبين من ضعفه سبب ضعفه، والجرح لا يقبل إلا مفسرا، فيظهر الاحتجاج بهذه الرواية.

قلت: وفي هذا الكلام نظر من وجهين:

الأول: قوله: وثقه الجمهور، فإن هذا يوهم أن الذين ضعفوه قلة، وليس كذلك، فقد تتبعت أسماءهم فوجدتهم ثمانية من الأئمة، وهم:

١ - أحمد بن حنبل، كان يوهنه قليلا.

٢ - يحيى بن معين، قال مرة: ضعيف الحديث، وقال أخرى: والله الذي لا إله إلا هو لمنكر الحديث.

٣ - محمد بن عوف الطائي: ضعيف.

٤ - الجوزجاني: غير محمود في الحديث، يروي عن أبي سفيان حديثا يجمع فيه جماعة من الصحابة، لم نجد منها عند الأعمش ولا غيره مجموعة.

٥ - النسائي: ضعيف، وقال مرة: ليس بالقوي.

٦ - ابن حبان: يعتبر حديثه من غير رواية بقية عنه.

٧ – الدارقطني: ليس بالقوي، كما تقدم.

٨ – البيهقي: غير قوي، كما يأتي.

وتتبعت أيضا أسما الموثقين فوجدتهم ثمانية أيضا وهم:

١ – مروان بن محمد الطاطري: ثقة.

٢ – ابن معين: ثقة.

٣ – أبو حاتم الرازي: صالح.

٤ – دحيم: لا أعلمه إلا مستقيم الحديث.

٥ – أبو زرعة الدمشقي، ذكره في " الثقات ".

٦ – ابن عدي: أرجوأنه لا بأس به.

٧ – الطبراني: كان من ثقات المسلمين.

٨ – ابن حبان، ذكره في " الثقات ".

هذا كل ما وقفت عليه من الأئمة الذين تكلموا في عتبة هذا توثيقا وتجريحا، ومن الظاهر أن عدد الموثقين مثل عدد المضعفين سواء، وبذلك يتبين خطأ القول بأنه وثقه الجمهور، ولوقيل: ضعفه الجمهور لكان أقرب إلى الصواب، وإليك البيان: لقد رأينا اسم ابن معين وابن حبان قد ذكرا في كل من القائمتين، الموثقين والمضعفين، وما ذلك إلا لاختلاف اجتهاد الناقد في الراوي، فقد يوثقه، ثم يتبين له جرح يستلزم جرحه به فيجرحه، وهذا الموقف هو الواجب بالنسبة لكل ناقد عارف ناصح، وحينئذ فهل يقدم قول الإمام الموثق أم قوله الجارح؟ لا شك أن الثاني هو المقدم بالنسبة إليه، لأنه بالضرورة هو لا

يجرح إلا وقد تبين له أن في الراوي ما يستحق الجرح به، فهو بالنسبة إليه جرح مفسر فهو إذن مقدم على التوثيق، وعليه يعتبر توثيقه قولا مجروحا مرجوعا عنه، فيسقط إذن من القائمة الأولى اسم ابن معين وابن حبان كموثقين ويترل عددهم من الثمانية إلى الستة!

ثم إننا إذا نظرنا مرة أخرى في القائمة المذكورة لوجدنا فيهم أبا حاتم الرازي وقوله: صالح، وهذا وإن كان توثيقا في اعتبار المحدثين، ولكنه ليس كذلك بالنظر إلى اصطلاح أبي حاتم نفسه، فقد ذكر ابنه في مقدمة الجزء الأول من " الجرح والتعديل " (ص ٢٧) ما نصه:

ووجدت الألفاظ في الجرح والتعديل على مراتب شتى، فإذا قيل للواحد: إنه ثقة، أومتقن، أوثبت، فهو ممن يحتج بحديثه، وإذا قيل: إنه صدوق، أومحله الصدق، أولا بأس به، فهو ممن يكتب حديثه، وينظر فيه، وهي المترلة

الثانية وإذا قيل: شيخ فهو بالمترلة الثالثة، يكتب حديثه وينظر فيه، إلا أنه دون الثانية، وإذا قيل: صالح الحديث، فإنه يكتب حديثه للاعتبار، وإذا أجابوا في الرجل بلين الحديث، فهو ممن يكتب حديثه وينظر فيه اعتبارا.

فهذا نص منه على أن كلمة صالح الحديث مثل قولهم: لين الحديث يكتب حديثه للاعتبار والشواهد، ومعنى ذلك أنه لا يحتج به، فهذه العبارة من ألفاظ التجريح لا التعديل عند أبي حاتم، خلافا لما يدل عليه كلام السيوطي في " التدريب " (٢٣٣ - ٢٣٤) ، وعلى هذا فيرفع اسم أبي حاتم أيضا من قائمة الموثقين إلى قائمة المضعفين، ويصير عددهم خمسة، وعدد أولئك تسعة، وإذا ضممنا إليهم قول البيهقي: إنه غير قوي كما يأتي، صاروا عشرة.

ثم إن قول ابن عدي: أرجوأنه لا بأس به ليس نصا في التوثيق، ولئن سلم فهو أدنى درجة في مراتب التعديل، أوأول مرتبة من مراتب التجريح، مثل قوله: ما أعلم به بأسا كما في " التدريب " (ص ٢٣٤) .

ومما سبق يتبين بوضوح أن الجمهور على تضعيف عتبة بن أبي حكيم، وأن ضعفه مفسر مبين، فضعفه هو الذي ينبغي اعتماده في ترجمته، وقد لخص ذلك كله الحافظ ابن حجر في كلمته المتقدمة: صدوق يخطىء كثيرا، فهذا جرح مفسر، فمن أين جاء به الحافظ لولا بعض الكلمات التي سبق بيانها من بعض الأئمة؟

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ٣/ ١١١-١١٣]

عبد الصمد بن عبد الوارث

مع ثقته ليس مشهورا بالجرح والتعديل - فيما علمت - .

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ٥/٦٢٥]

عطية العوفي

- تحقيق القول في ضعيف عطية العوفي والرد على الشيخ الأنصاري :

قال (ص ١٧) :

"تقوية بعض روايات الحديث، والجواب عن إعلاله بعطية وفضيل ".

وخلاصة جوابه يعود إلى أمرين:

الأول: تقوية حال عطية!

والآخر: تحسين الحافظ وغيره للحديث!

١- وجوابي عن الأول: أنه اعتمد في ذلك على قول الحافظ في " تخريج أحاديث الأذكار":

"ضعف عطية إنما جاء من قبل التشيع، ومن قبل التدليس، وهو في نفسه صدوق، وقد أخرج له ... "، وذكر بعض أصحاب السنن وغيرهم [1] .

وقد تعامى الأنصاري عن حقيقتين علميتين هامتين. كما فعل قبله الكوثري وغيره من المتعصبة وأهل الأهواء؛ كما سيأتي في الكتاب:

الحقيقة الأولى: تضعيف، الجمهور لعطية من المتقدمين والمتأخرين، بل وإجماع المتأخرين منهم على ذلك. كالنووي، وابن تيمية، وغيرهم مما هو مذكور في رسالتي "التوسل " (ص ٩٤) ، ونقل إجماعهم على ذلك أعلم الناس

---

[1] ونقله الزبيدي بمعناه في "شرح الإحياء" (٨٩/٥) !

بالتراجم، وهو الحافظ الذهبي في "المغني " [١] ، ومنهم الحافظ ابن حجر نفسه في كتابه المختص في رجال الستة "التقريب "، فقال فيه:

"صدوق، يخطئ كثيرا، كان شيعيا مدلسا".

وأما أقوال المتقدمين منهم فتجدها مفصلة في رسالة أخينا الحلبي، (ص ٣٥- ٤٣) ، ولا بأس من سرد أسمائهم؛ ليتجلى للقارئ الهوة السحيقة التي هوى فيها الشيخ الأنصاري على منخره تشفيا من الألباني!

" ولا يحيق المكر السيئ إلا بأهله "، وهاهي الأسماء:

١- سفيان الثوري

٢- هشيم

٣- أحمد بن حنبل

٤- ابن معين

٥- البخاري

٦- أبو داود

٧- النسائي

٨- أبو حاتم.

٩- أبو زرعة.

---

[١] وسبقه إلى ذلك شيخه ابن تيمية، فقال في رسالته في التوسل:"وهو ضعيف بإجماع أهل العلم ". انظر: "مجموع الفتاوى" (١/ ٢٨٨) .

١٠- ابن حبان.

١١- الساجي.

١٢- الدارقطني.

١٣- الحاكم.

١٤- البيهقي.

١٥- ابن حزم.

ومن أسماء الأئمة المتأخرين:

١- ابن الجوزي

٢- النووي

٣- ابن تيمية.

٤- ابن قيم الجوزية

٥- الزيلعي

٦- ابن عبد الهادي.

٧- الذهبي.

٨- الهيثمي.

٩- ابن حجر نفسه!

١٠- البوصيري.

١١- محمد بن عبد الوهاب نفسه!

وغير هؤلاء كثير، لو توسعنا في الاستقصاء لجاوز عددهم الثلاثين.

لقد سمحت- إن لم نقل: سولت- للأنصاري نفسه ... أن

يخالفهم في سبيل الطعن والتشهير بالألباني الذي اعتصم بحبلهم، مستغلا

في ذلك زلة لأحدهم، وقولا للآخر.

أما الزلة. فهي قول ابن حجر المتقدم: إن ضعف عطية جاء من قبل تشيعه وتدليسه! وهذا مردود لمخالفته لأقوال أولئك الأئمة، بل ولقوله هو نفسه الذي هو خلاصة أقوالهم في عطية، فقد قال في "التقريب ":

"صدوق، يخطئ كثيرا، كان شيعيا مدلسا".

فقد أضاف إلى الصفتين السابقتين والمذكورتين هنا أيضا صفة ثالثة، هي أنه "يخطئ كثيرا".

ونحو قوله في "طبقات المدلسين ":

"ضعيف الحفظ "!

وهذا الوصف يعني أن حديث عطية يلازمه الضعف، ولو فرض أنه لم يدلس. لسوء حفظه. ولهذا ينافي تحسين حديثه؛ كما فعل الحافظ سامحه الله ردا على النووي رحمه الله، ولما كان هوى الأنصاري في هذا التحسين للرد على الألباني تشبث به، وأعرض عن هذه الحقيقة، وتجاهلها، فعليه وزره ووزر من قد يغتر به " ولا يحيق المكر السيئ إلا بأهله ".

وأما القول الآخر الذي استغله الأنصاري استغلالا غير شريف؛ فهو ما ذكره (ص ٢١) عن ابن معين أنه قال:

"عطية العوفي ليس به بأس، قيل: يحتج به؟ قال: ليس به بأس ".

قلت: فاصرار ابن معين على قوله: "ليس به بأس "، وامتناعه من القول بأنه يحتج به، أقرب إلى أنه ضعيف لا يحتج به عنده، من كونه ثقة لديه.

وعلى فرض أنه يعنى أنه ثقة. كما زعم الأنصاري، فهو معارض بتضعيف أحمد وغيره من الأئمة الذين تقدمت أسماؤهم، كما أنه يعارض الحقيقة التالية التي خالفها الأنصاري، وهي:

الحقيقة الأخرى: أنه من الثابت في علم الحديث أن الجرح - وبخاصة إذا كان مفسرا- مقدم على التعديل، وجرح عطية هنا مفسر بشيئين:

الأول: سوء الحفظ.

والآخر: التدليس.

أما الأول. فلم يعرج عليه الشيخ الأنصاري. لأنه يعلم أنه لا سبيل له إلى الجواب عنه، ولو بالتكلف كما هي عادته، فرأى تبعا للهوى أن يكتم ذلك! من باب- كما يقول بعضهم-: " الهرب نصف الشجاعة "!

وأما الآخر؛ فقد أجاب الأنصاري مقلدا لابن حجر، وهو أن عطية صرح في بعض الروايات بالتحديث بقوله: "حدثني أبو سعيد"، فأمن بذلك تدليسه [1]

---

[1] ليتأمل القارئ كيف تشبث الأنصاري هنا بتصريح عطية بالتحديث، مع أن ذلك لا يفيده؛ لما يأتي، وكيف تكلف في رد تحديث يحيى بن أبي كثير الثقة في حديث بنت هبيرة الصحيح، ومع ذلك أعله الأنصاري

فأقول: عفا الله عن الحافظ، فلقد نسي أن تدليس عطية ليس من النوع الذي ينفع فيه تصريحه بالتحديث، بل هو من النوع الذي يسمى ليتأمل القارئ كيف تشبث الأنصاري هنا بتصريح عطية بالتحديث، مع أن ذلك لا يفيده؛ لما يأتي، وكيف تكلف في رد تحديث يحيى بن أبي كثير الثقة في حديث بنت هبيرة الصحيح، ومع ذلك أعله الأنصاري بالانقطاع! ولم يعتد بتصريحه بالتحديث؛ كما بينته في ردي عليه في مقدمة الطبعة الجديدة لـــ " آداب الزفاف "، طبع المكتبة الإسلامية.

بتدليس الشيوخ المحرم لخبثه؛ لأنه يسمي شيخه أو يكنيه بغير اسمه أو كنيته تعمية لحاله، كما كنت بينته في "التوسل " (ص ٩٤- ٩٥) ، فقد كان

عطية إذا روى عن الكلبي الكذاب كناه بأبي سعيد، يوهم أنه أبو سعيد الخدري! ولهذا لما ذكره الحافظ في رسالته في المدلسين؛ قال:

"مشهور بالتدليس القبيح " [1] .

يشير إلى هذا النوع المحرم، ومنه تعلم أن تدليسه لا يزال قائما، ولو ثبت عنه أنه قال: "حدثني أبو سعيد"، فهل كان الأنصاري جاهلا بهذا أم متجاهلا؟! أحلاهما مر!

ولقد كان الشيخ الكوثري- على ضلاله وتعصبه المعروف- خيرا من الشيخ الأنصاري من جهة أنه تنبه لكون تدليس عطية من هذا النوع الذي لا

بالانقطاع! ولم يعتد بتصريحه بالتحديث؛ كما بينته في ردي عليه في مقدمة الطبعة الجديدة لـــ " آداب الزفاف "، طبع المكتبة الإسلامية.

[1] ولم ينتبه لهذا أخونا الفاضل بدر بن عبد الله البدر في تعليقه على، الدعوات الكبير" (ص ٤٦/٣٢) في حديث آخر لعطية، فقال: "لم يصرح بالسماع من أبي سعيد الخدري ".

يفيد فيه التصريح بالتحديث، ولكنه حاول الإجابة عنه بجواب آخر. إلا أنه رجع بخفي حنين كما سترى في الكتاب إن شاء الله تعالى.

وبهذا ينتهي الجواب عن تقوية الأنصاري لعطية التي بنى عليها تحسين حديثه في التوسل.

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ١/ ٩- ١٤]

- أولاد عطية الثلاثة ورثوا الضعيف من أبيهم :

لعطية ثلاثة أولاد: عمرو، وعبد الله، والحسين، وكلهم ضعفاء، وقد تكلم عليهم الحافظ ابن رجب الحنبلي في كتابه "شرح علل الترمذي " (٢/٧٩١ - ٧٩٢) ، وبين ضعفهم كأبيهم، فدل ذلك مما يلقي في النفس أنهم أهل بيت ورثوا الضعف عن أبيهم فردا فردا .

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ١/ ٢٠]

عطاء بن يسار

قال الترمذي :

"عطاء لم يدرك معاذ بن جبل، ومعاذ قديم الموت، مات في خلافة عمر"

قلت: مات سنة (١٨) كما جزم به في "التقريب "، وعطاء كانت ولادته سنة (١٩) ، وعليه؛ فقول الترمذي المذكور: " ... لم يدرك معاذاً" أدق من قول الحافظ في "التهذيب ":

"وفي سماعه من معاذ نظر"!

وذلك " لأنه يفيد بمفهومه أنه أدركه؛ وليس كذلك.

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ٦٩٩/٧]

عطاء بن السائب

- حماد بن زيد سمع منه قبل الاختلاط:

عطاء بن السائب كان اختلط ، وقد روى حماد عنه بعد الاختلاط كما شهد بذلك جماعة من الحفاظ ، فسماعه منه قبل ذلك كما قال آخرون لا يجعل حديثه عنه صحيحا بل ضعيفا لعدم تميز ما رواه قبل الاختلاط عما رواه بعد الاختلاط.

[إرواء الغليل ١٦٦/١]

عطاء بن السائب كان اختلط ، وحماد ـــ وهو ابن سلمة ـــ روى عنه قبل الاختلاط وبعده ، فلا يحتج بحديثه عنه حتى يتبين فى أى الحالين رواه عنه خلافا لبعض المعاصرين ، فإنه جرى على تصحيح حديثه عنه.

[إرواء الغليل ١٢٤/٢]

الراجح أن حماد سمع من عطاء قبل الاختلاط وبعده ، كما حققه الحافظ بن حجر فى " تهذيب التهذيب " نقلا عن بعض الأئمة.

[إرواء الغليل ٣٢٠/٨]

- سفيان الثوري سمع منه قبل الاختلاط :

عطاء بن السائب وإن كان قد اختلط فسفيان وهو الثوري روى عنه قبل الاختلاط.

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ٨١٤/١]

حماد بن زيد روى عن عطاء قبل الاختلاط، وتابعه على ذلك في متن آخر سفيان بن عيينة عند الإمام أحمد (٢/ ١١) وهو ممن سمع منه قبل الاختلاط أيضا، ولعله لذلك قال البخاري: " لم يسمع من أبيه شيئا، ولا يذكره ". ولا ينافي ذلك أن عبد الرزاق رواه في " المصنف " (٥ / ٢٩ / ٨٨٧٧) عن معمر والثوري عن عطاء بن السائب.. فقال: (عن أبيه) لاحتمال أن يكون سياق الإسناد لمعمر، وهو ممن سمع منه بعد الاختلاط بخلاف الثوري، فيكون عبد الرزاق أو راوي كتابه حمل روايته على رواية على معمر ! والله أعلم.

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ٤٩٨/٦]

عطاء كان اختلط، وحماد- وهو ابن سلمة- سمع منه قبل الاختلاط وبعده، فلم يتميز حديثه.

لكن قد رواه عنه سفيان وشعبة، وقد سمعا منه قبل الاختلاط .

[صحيح أبي داود ٣٥٥/٤]

عكرمة بن عمار

- رواية عكرمة بن عمار عن يحيى بن أبي كثير :

تكلم فيه بعض الأئمة من قبل حفظه ، وتجد ذلك فى " الميزان " للذهبى. وأورده فى " الضعفاء " فقال: " وثقه ابن معين وضعفه أحمد ".

ولخص الحافظ أقوال الأئمة فيه على عادته فى " التقريب " فقال: " صدوق يغلط ، وفى روايته عن يحيى بن أبى كثير اضطراب ، و لم يكن له كتاب ".

[إرواء الغليل ٣١٧/٨]

عكرمة بن عمار قد تكلم فيه بعض المتقدمين من قبل حفظه، وقد وثقه جمع واحتج به مسلم في " صحيحه "، وقال الحافظ في التقريب " صدوق يغلط وفي روايته عن يحيى بن أبي كثير اضطراب ".

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ٤١٨/٢]

قال الحافظ:

" قال الطحاوي: وأهل الحديث يضعفون عكرمة بن عمار. قلت: لا سيما في يحيى بن أبي كثير، فإن عكرمة وإن كان مختلفا في توثيقه، فقد أخرج له مسلم، لكن إنما أخرج له من غير روايته عن يحيى بن أبي كثير، وقد قال يحيى بن سعيد القطان: أحاديثه عن يحيى بن أبي كثير ضعيفة. وقال البخاري: حديثه عن يحيى مضطرب..

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ٢٨٩/٣]

عكرمة بن عمار، فمن رجال مسلم، وهو ثقة إلا في روايته عن يحيى بن أبي كثير خاصة،فقد روى ابن عدي (٢٧٢/٥) وغيره عن يحيى بن سعيد القطان وأحمد بن حنبل قالا:

"أحاديث عكرمة عن يحيى بن أبي كثير ضعاف ليس بصحاح ".

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ٩٩٢/١٣]

قال الأجريُ عن أبي داود:

" عكرمة بن عمار ثقة، وفي حديثه عن يحيى بن أبي كثير اضطراب "[١]

[صحيح أبي داود ٤٠/١]

---

[١] نقله الحافظ في "التهذيب "، ونقل مثله عن الأئمة المحققين، كأحمد وابن معين والبخاري وغيرهم. واعتمد عليه في " التقريب "، فقال: " صدوق يغلط، وفي روايته عن يحيى بن أبي كثير اضطراب؛ ولم يكن له كتاب "وأجاب المنذري في " مختصره " بما لا طائل تحته، فقال:

" وعكرمة: هو أبو عمار عكرمة بن عمار العجْلي اليمامي، وقد احتج به مسلم فما "صحيحه "، وضغف بعض الحفاظ حديث عكرمَة هذا عن يحيى بن أبي كثير، وقد أخرج مسلم حديثه عن يحيى بن أبي كثير، واستشهد البخاري بحديثه عن يحيى بن أبي كثير"!

قلت بأنه لا طائل تحته؛ لأنه إذا ثبت بأنه مضطرب الحديث عن ابن أبي كثير- بشهادة أولئك الأئمة-؛ فما ينفعه احتجاج مسلم به؛ لأسباب كثيرة، منها: أنه يحتمل أنه لم يثبت ذلك عند مسلم، فاحتج به. وأما بعد ثبوته فلا يجوز الاحتجاج به، كما لا يخفى!

على أن المنذري رحمه الله قد انشغل ذهنه بالتعقب؛ فذهل بذلك عن علة أخرى في الحديث، قادحة فما الاحتجاج به، تنبه هو لها في كتاب آخر، ألا وهو "الترغيب "، فقال فيه - بعد أن عزاه لأبي داود وابن ماجه وابن خزيمة في "صحيحه "-:

" رووه كلهم من رواية هلال بن عياض- أو عياض بن هلال- عن أبي سعيد، وعياض هذا روى له أصحاب "السنن "؛ ولا أعرفه بجرح ولا بعدالة، وهو في عداد المجهولين ". وكذلك قال الذهبي في "الميزان ":

" لا يُعرف، ما علمت روى عنه سوى يحيى بن أبي كثير ". وقال الحافظ فما " التقريب ":إنه " مجهول ".

الإمام البخاري المؤلف، وهو يشير إلى أن في إسناده عكرمة بن عمار، وفيه كلام يسير من قبل حفظه، وبخاصة في روايته عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، وهذه ليست عنه، والمؤلف لم يذكره في كتابه" الضعفاء الصغير"، ولا ضعفه في " التاريخ الكبير" و" الصغير"، ولم ينقل الحافظ في " التهذيب" عنه إلا قوله:

"مضطرب في حديث يحيى بن ابي كثير، ولم يكن عنده كتاب".

وهذا – فيما يبدو لي– تضعيف منه لحديثه عن يحيى فقط، وعلى هذا جرى الحفاظ النقاد، فقال ابن حبان في " الثقات" (٢٣٣/٥) :

"وأما روايته عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، ففيه اضطراب كان يحدث من غير كتاب".

وقال الذهبي في " الكاشف":

" ثقة إلا في يحيى بن أبي كثير فمضرب، وكان مجاب الدعوة".

ونحوه في " التقريب"، وقد احتج به مسلم.

[صحيح الأدب المفرد ص٣٤١]

علقمة بن وائل

جاء في "التهذيب ":

"وحكى العسكري عن ابن معين أنه قال: علقمة بن وائل عن أبيه: مرسل ". فالجواب من وجهين:

أحدهما: عدم التسليم بثبوت ذلك عن ابن معين؛ لجهالة الراوي بينه وبين العسكري- وهو أبو أحمد الحسن بن عبد الله الحمصي فيما أظن- مات سنة (٣٨٢) ، وابن معين توفي سنة (٢٣٣) ، فبينهما نحو قرن ونصف من الزمان. والآخر: أنه ثبت سماعه من أبيه في حديث أخرجه النسائي بسندٍ صحيح

عنه قال: حدثني أبي: ... فذكره.

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ٥٣٧/٧]

ذكر في "التهذيب "

عن ابن معين أنه قال:

" علقمة بن وائل عن أبيه مرسل "! واعتمده الحافظ، فقال في ترجمته من

"التقريب ":

" صدوق؛ إلا أنه لم يسمع من أبيه "!

قلت: وهذا عندنا غير صحيح؛ فقد ثبت سماع علقمة من أبيه لهذا الحديث

وغيره، فقال البخاري في "جزء رفع اليدين " (ص ٦- ٧) : حدثنا أبو نعيم الفضل ابن دُكَيْنٍ: أنبأنا قيس بن سُلَيْم العنبري قال: سمعت علقمة بن وائل بن حجر:

حدثني أبي قال:

صليت مع النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ فكبَّر حين افتتح الصلاة، ورلمحْ يديه، ثم رفع يديه حين أراد أن يركع، وبعد الركوع.

وهذا إسناد صحيح متصل مسلسل بالسماع.

وأخرج مسلم (١٠٩/٥) حديثاًا خر من طريق أخرى عن علقمة بن وائل أن أباه حدثه قال:

إني لقاعد مع النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ... الحديث. وسيأتي في الكتاب "الديات " (رقم ...) [باب الإمام يأمر بالعفو في الدم] .

فقد صح سماع علقمة من أبيه .

[صحيح أبي داود ٣٠٩/٣]

علي بن أبي طلحة

رواية علي بن أبي طلحة عن ابن عباس فأقصى ما يكون من أمرها أخذها عن مجاهد وابن جبير وهما من خيار ثقات أصحاب ابن عباس، فاستندت إلى أقوى ركنين من أركان الرواة عن ابن عباس فزادت قوة بما يظن أنه يوهنها، ولذلك اعتمدها أئمة التفسير المأثور كابن جرير وابن أبي حاتم وغيرهما. والله أعلم. م ع

قلت: ما ذكر فضيلته في رواية الأعمش عن أبي وائل وجيه، وكذلك رواية علي عن ابن عباس، إن ثبت أن بينهما مجاهد وسعيد، ولكن أين السند بذلك؟ وما ذكره مناعتماد ابن جرير وابن أبي حاتم لروايته عن ابن عباس، فيه نظر، فإن مجرد الاعتماد على الرواية لا يدل على ثبوت إسنادها، لجواز أن يكون هناك ما يشهد لها من سياق أوسبب نزول، وأو غير ذلك، مما يسوغ به الاعتماد على الرواية مع كون إسنادها في نفسه ضعيفاً. على أنه ليس من السهل إثبات أن الإمامين المذكورين اعتمدا هذه الرواية في كل متونها، الله إلا إن كان المقصود بالاعتماد المذكور إنما هو اخراجهما لها، وعدم الطعن فيها، وحينئذ، فلا حجة لثبوت اخراجهما لكثير من الروايات بالأسانيد الضعيفة، وقد ذكرت بعض الأمثلة على ذلك من رواية ابن أبي حاتم في بعض تأليفي، منها قصة نظر داود عليه السلام إلى المرأة وافتتانه بها وقصة هاروت وماروت، وقد خرجتهما في «سلسة الأحاديث الضعيفة» برقم (٣١٤ / ١٧٠) .

على أنه لو سلمنا بما ذكر فضيلته من الاتصال، فلا يسلم السند إلى علي من كلام كما ذكره المصنف، مشيراً بذلك إلى الضعف الذي عرف صالح كاتب الليث، ففي «التقريب» : «صدوق كثير الغلط، ثبت في كتابه، وكانت فيه غفلة» . [القائد إلى تصحيح العقائد ص١٣٩ ، ١٤٠]

عمرو بن أبي عمرو

عمرو بن أبي عمرو، وهو وإن كان قد خرجَ له في "الصحيحين " محتجّاً به؛ فقد تكلم فيه غير واحد من قبل حفظه؛ فقال ابن معين:

" في حديثه ضعف؛ ليس بالقوي ". وقال أبو زرعة:

" ثقة ". وقال أبو حاتم:

" لا بأس به ". وقال النسائي:

" ليس بالقوي ". وقال ابن عدي:

" لا بأس به ". وقال ابن حبان في "الثقات ":

" ربما أخطأ ".

فيتلخَّص من أقوالهم هذه أنه في نفسه ثقة، وأن في حفظه ضعفاً. ولذلك قال الحافظ في "التقريب ":

" ثقة، ربما وهم ".

فمثله لا يترل حديثه عن رتبة الحسن إذا لم يظهر خطؤه، ولذلك حسن النووي والحافظ حديثه هذا كما سبق. وقال الذهبي في ترجمته من "الميزان "- بعد أن ذكر بعض الأقوال المتقدمة فيه-:

" حديثه صالح حسن، فنْحَطٌ عن الدرجة الغليا من الصحيح "! قال الحافظ:

" كذا قال! وحق العبارة: أن يحذف (العُليا) ".

[صحيح أبي داود ١٨٤/٢]

قال النسائي:

" عمرو بن أبي عمرو ليس بالقوي في الحديث، وإن كان قد روى عنه مالك ".

[ضعيف أبي داود ١٦١/٢]

عمرو بن شعيب

عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: إسناده حسن، احتج به أحمد والبخاري والترمذي وغيرهم، وعلى ذلك جرى العلماء بعدهم في تخاريجهم، ولا عبرة ببعض الأحداث المتعلقين بهذا العلم الذين- لجهلهم بعلم الجرح والتعديل أولاً، ولعدم ثقتهم بعلم العلماء السابقين ثانياً- يضعفون الراوي لجرح قيل فيه، ولو كان مرجوحاً.

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ٩٠٥/٧]

- الرد على حسان لتضعيفه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده :

قد اختلف في رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وأميل إلى تضعيفها، ولم يرها من باب الصحيح البخاري ومسلم وابن حبان "! . قلت: هكذا يضلل الرجل قراءه بمثل هذا الكلام الواهي الذي يعرف جوابه المبتدئون في هذا العلم، وهو أنه لا يلزم من عدم إخراج هؤلاء أو أحدهم للحديث أن يكون ضعيفا، فكم من حديث صحيح لم يخرجه هؤلاء البتة، وكم من حديث أخرجه الشيخان ولم يخرجه ابن حبان، فضلا عن أحاديث أخرجها هو دون الشيخين، بل كم من حديث رواه البخاري لم يروه مسلم، وعلى العكس، هذا أولا. وثانيا: لقد ذكر هو اختلاف العلماء في رواية عمرو هذه، فما فائدة تعقيبه عليه بذكر الذين لم يصححوها - وهم طرف في الخلاف — سوى التضليل؟! هذا مع أن نفي الصحة لا يستلزم نفي الحسن كما هو معروف عند أهل العلم. وثالثا: لقد غش القراء بذكر البخاري معهم، فإنه لابد أنه رأى بعينه في ترجمة (عمرو) من " التهذيب " قول البخاري: " رأيت أحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، وإسحاق بن راهويه، وأبا عبيد، وعامة أصحابنا يحتجون

بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، ما تركه أحد من المسلمين. قال البخاري: من الناس بعدهم؟! ".

وهذا مما يؤكد لكل قارىء لبيب منصف أن الرجل من أهل الأهواء، فإن من علاماتهم أنهم يذكرون ما لهم، ويكتمون ما عليهم. ورابعا:مما يؤكد أنه منهم، أنه إذا كان الحديث لا يخالف هواه قواه ولو كان من هذه الرواية، فقد خرج حديثا آخر من هذا الوجه، ثم قال: (١ / ٩٣) : " وقال الترمذي: " حسن غريب ". وهو كما قال "! ولقد كان الأولى به – لو كان عنده شيء من هذا العلم بعيدا عن الغرضية والمخالفة والهوى – أن يبادر إلى بيان شذوذ زيادة: " أو نقص " لمباينتها لرواية سفيان المحفوظة، ولشاهدها من حديث ابن عباس، وللسنة العملية التي جرى عليها النبي صلى الله عليه وسلم من الاقتصار أحيانا على دون الثلاث كما تقدم، ولكن أنى له ذلك وقد أوقف نفسه لهدم السنة وتضعيفها؟! والله المستعان. [سلسلة الأحاديث الصحيحة ١١٩٩/٦]

– تحقيق القول في رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وبيان أنها حجة واستقراء أحاديث في المسند وسنن أبي داود :

إني قد تتبعت أحاديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده في "مسند أحمد" وفي هذا الكتاب؛ فوجدتها على أربعة أنواع:

الأول: ما إسناده على نسق إسناد هذا الحديث: عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده؛ مما ليس فيه التصريح بما يلزم منه الوصل؛ وأن جده عبد الله بن عمرو. وهذا النوع هو الأكثر؛ وسيأتي في الكتاب منه نحو عشرين حديثاً أو أكثر.

الثاني: مثله؛ إلا أن فيه التصريح بمثل قوله: سمعت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أو رأيته، ونحو ذلك مما يلزم منه الصحبة والمشاهدة، ويلزم منه دفع الاحتمال السابق.

ومن أمثلته: ما سيأتي في "باب الصلاة في النعل " (رقم ٦٦٠) ، وانظر "المسند" (١٨١/٢ و ١٨٥ و ١٨٦ و ٢٠٣ و ٢٠٥ و ٢١٥ و ٢١٦) ، و (رقم٧٠١) من هذا الكتاب.

الثالث: عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو؛ وهذا فيه بيان أن جده هو عبد الله بن عمرو؛ ليس هو ابنه محمد بن عبد الله.

ومن أمثلته ما سيأً تي فى "اللقطة " (رقم ١٥٠٤) ، وفي "الطلاق " (رقم ١٩٦٨) ، وفي "الفرائض " (رقم ٢٥٨٦) ، وفي "الحدود" (باب ما لا قطع فيه) .

النوع الرابع: عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو.

ومن أمثلته ما يأتي (رقم ٣٧٥) ، وفي "الجمعة" (رقم ١٠١٩) ، وفي " العيدين " (رقم ١٠٤٥) ، وفي " البيوع "، (رقم ... و ...) [في خيار المتبايعين، والرجوع في الهبة] ، وفي "الحدود" (رقم ...)] العفو عن الحدود ما لم تبلغ السلطان] ، وفي " الديات " (رقم ...) [ديات الأعضاء] ، وفي " الأدب " (رقم ...) .

فهذه الأنواع الثلاثة الأخيرة تشير إلى أن المراد من الجد المطلق في النوع الأول: إنما هو عبد الله بن عمرو؛ حملاً للمطلق على المقيد.

ولذلك ساق الإمام أحمد أحاديث هذا النوع في (مسند عبد الله بن عمرو)

إشارةً إلى أنها موصولة. وكذلك فعل يونس بن حبيب في روايته لـــ " مسند الطيالسي " (٢٩٨- ٢٩٩) . وبذلك جزم الحافظ فقال:

" وأمّا روايته عن أبيه عن جده؛ فإنما يعني بها الجد الأعلى عبد الله بن عمرو، لا محمد بن عبد الله، وقد صرح شعيب بسماعه من عبد الله في أماكن، وصح سماعه منه كما تقلّم، وكما روى حماد بن سلمة عن تابت البناني عن شعيب قال: سمعت عبد الله بن عمرو ... فذكر حديثاً. أخرجه أبو داود من هذا الوجه ".

قلت: لا يوجد عند المصنف بهذا الإسناد غير حديث واحد؛ سيأتي إن شاء الله تعالى في "الأطعمة" (رقم ...) [الأكل متكئاً] ؛ لكن ليس فيه التصريح بالسماع من عبد الله؛ بل هو معنعن، وكذلك رواه أحمد (١٦٥/٢ و ١٦٦) ، وروى به حديثاً آخر.

فلعل ما ذكره الحافظ هو رواية عن المصنف، أو هو في بعض النسخ من "السنن ". هذا؛ وقد بقي علينا الجواب عن علة أخرى أعل بها هذا الإسناد مع ثبوت سماع شعيب من جده عبد الله؛ فقال الترمذي (١٤٠/١) - عقب حديث يأتي (برقم ٩٩١) -:

" ومن تكلم في حديث عمرو بن شعيب؛ إنما ضعفه لأنه يحدث عن صحيفة جده، كأنهم رأوا أنه لم يسمع هذه الأحاديث من جده "! وقال ابن معين:

" وجد شعيب كتب عبد الله بن عمرو، فكان يرويها عن جده إرسالاً، وهي صحاح عن عبد الله بن عمرو، غيرأنه لم يسمعها "!

قال الحافظ:

" فإذا شهد له ابن معين أن أحاديثه صحاح؛ غير أنه لم! يسمعها وصح سماعه لبعضها؛ فغاية الباقي أن يكون وجاده صحيحة؛ وهو أحد وجوه التحمل".

قلت: وجواب الحافظ هذا؛ خير من جواب الذهبي؛ حيث قال:

" أما كونها وجادة أو بعضها سماع وبعضها وجادة؛ فهذا محل نظر، ولسنا نقول: إن حديثه من أعلى أقسام الصحيح؛ بل هو من قبيل الحسن "!

فقد تبين بهذا التحرير صلاحية الاحتجاج بالأحاديث المروية بهذا الإسناد.

وأمّا اشتراط بعضهم أن يكون الراوي عن عمرو ثقة؛ فمما لا حاجة إلى التنبيه عليه؛ لأنه شرط ضروري في جميع الرواة، لا يختص به عمرو؛ كما قال الحافظ.

من ذلك: قال البخاري في "تاريخه ": " رأيت أحمد بن حنبل وعلي بن المديني وإسحاق بن راهويه وأبا عبيد وعامة أصحابنا يحتجون بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، ما تركه أحد من المسلمين ". قال البخاري:

" من الناس بعدهم؟ " [1].

وبالغ بعض المتقدمين فقال: " إذا كان الراوي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ثقة؛ فهو كأيوب عن نافع عن ابن عمر "!

---

[1] وقال ابن القيم في "إعلام الموقعين " (١/١١٦) : " وقد احتج الأئمة الأربعة والفقهاء قاطبة بصحيفة عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، ولا يعرف في أئمة الفتوى إلا من احتاج بليها واحتج بها، وإنما طعن فيها من لم يتحمل أعباء الفقه؛ كأبي حاتم البستي وابن حزم وغيرهما "

وقد أحرج له ابن خزيمة في "صحيحه ". والبخاري في "جزء القراءة خلف الإمام " على سبيل الاحتجاج.

ومن رام زيادة توسع في "هذه الترجمة؛ فليراجع "التهذيب "، و "الميزان "، وتحقيق أحمد محمد شاكر في تعليقه على "سنن الترمذي " (١/١٤٠- ١٤٤) ؛ وقد أجاد.[صحيح أبي داود ١/٢٢٥-٢٢٨]

عمرو بن عبد اللّه السبيعى

قال الحافظ فى " التقريب ": " ثقة اختلط بآخره " ونسى أن يصفه بالتدليس أيضا فقد وصفه بذلك جماعة من الحفاظ منهم ابن حبان وأبو جعفر الطبرى وحسين الكرابيسى وغيرهم ، ولذلك أورده الحافظ ابن حجر فى " طبقات المدلسين ".

[إرواء الغليل ٨٨/١]

كونه من رجال الشيخين؛ فإنه مدلس، وكان اختلط في آخره. قال الحافظ ابن حجر في مقدمة "الفتح" (ص ٤٣١) : "أحد الأعلام الأثبات قبل اختلاطه".

وقد أورده ابن الصلاح وغيره في جملة المختلطين، وحكمهم: الاحتجاج بهم بما حدثوا به قبل اختلاطهم، بخلاف ما حدثوا به بعد اختلاطهم؛ فلا يحتج به، ومثله ما لم يتبين أحدث به قبل الاختلاط أم بعده؟

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ٥١٨/١١]

الغماري

الشيخ الغماري رحمه الله يهتم بنقد الأشخاص وتتبع زلاتهم كأنها غاية عنده، ولا يهتم بنقد الحديث وتتبع طرقه وبيان صحيحه من ضعيفه، وهو الغاية عند أهل العلم؛ كما لا يخفى! فانشغل بالوسيلة عن الغاية.

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ١٥٥٧/٧]

دأبه ودأب أذنابه وأمثاله من المبتدعة تصحيح الأحاديث الواهية انتصاراً لأهوائهم، وتضعيف الأحاديث الصحيحة .

[صحيح الأدب المفرد ص٣٥٥]

وقد كنت وقفت على رسالة صغيرة للشيخ عبد الله الغماري، أسماها: " القول المقنع في الرد على الألباني المبتدع "! لا تتجاوز صفحاتها أربعاً وعشرين صفحة من الحجم الصغير! تعرض فيها للرد عليَّ في بعض ما كنت رددت عليه بالحق، وبالتي هي أحسن؛ ما وقع له من أخطاء حديثية في تعليقاته على رسالة الشيخ العلامة العز بن عبد السلام: " بداية السول في تفضيل الرسول "؛ التي حققتها من بعده، وعلقت عليها تعليقات مفيدة، بينت في بعضها جهل الشيخ الغماري بهذا العلم، وتقصيره في تخريج الأحاديث، وبيان مراتبها صحةً أو ضعفاً، وتقليده للترمذي في التحسين؛ لعجزه عن التحقيق، وتجويده لبعض الأحاديث الضعيفة، فألف هو رسالته المذكورة تشفياً وانتقاماً بالباطل، والتي يليق بها أن تسمى بـــ: (القول المقذع) ؛ لكثرة ما فيها من السباب والشتائم والنبز بالألقاب مع البهت والافتراء؛ مما كنت بينت بعض ذلك في مقدمة المجلد الثالث من " الأحاديث الضعيفة " (ص ٨- ٤٤) ...

وكان مما تعرض لإنكاره علي – في ذلك (القول المقذع) ! – وشغب به علي ونسبني بسببه إلى قلة الفهم، والضعف في الاستنباط؛ ما سيأتي في الكتاب (ص ١٦١) [هو هنا (ص ٨٨٤ – ٨٨٥)]من حمل قول ابن مسعود في التشهد:

فلما قُبض (يعني: النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ؛ قلنا: السلام على النبي؛ أن هذا كان بتوقيف منه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

فسود الغماري خمس صفحات (ص ١٣ – ١٨) ؛ ليثبت – بزعمه – من وجوه كثيرة أن ذلك كان اجتهاداً من ابن مسعود ومن وافقه!!

ولما كانت هذه المقدمة لا تتسع لمناقشتها واحدة واحدة؛ فلا بد من إيجاز الكلام عليها ببيان يجتثها من أصولها كلها، ويجعلها هباءً منثوراً بإذنه تعالى، وفي الوقت نفسه فيه فائدة هادية – إن شاء الله تعالى – لكل حريص على اتباع الحق، وإيثاره على ما وجد عليه الآباء، أو الجمهور من الناس، فأقول:

من الواضح جداً أنه لا يعقل أن يتوجه من كان دون الصحابة علماً وتُقىً وخوفاً من الله تعالى، وإيماناً بقوله تعالى في حق نبيه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: {وَمَا يَنطِقُ عَنِ الهَوَى. إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى} ؛ لا يعقل أبداً أن يتوجه إلى تعليم من تعاليمه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

كقوله: " السلام عليك أيها النبي! ". فيغيره؛ فيجعله: "السلام على النبي "!

أو إلى تعليمه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ السلام على أهل القبور: " السلام عليكم أهل الديار ... ". فيجعله: " السلام على أهل القبور ... "!

فكيف يعقل أن يرتكب مثل هذا التغييرأصحاب النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وبخاصة منهم عبد الله بن مسعود الذي اشتهر من بينهم بشدة محاربته

للبدع – مهما كان نوعها –؛ وقصة إنكاره على الذين كانوا يجتمعون في المسجد حلقات، وفي وسط كل حلقة رجل يقول لمن حوله: سبحوا كذا، كبروا كذا ... إلخ، وأمام كل واحد منهم حصى يعد به التسبيح والتكبير ... إلخ؛ أشهر من أن تذكر.

(انظر " ردي على الشيخ الحبشي ") .

وقوله رضي الله عنه:

اتبعوا ولا تبتدعوا؛ فقد كفيتم، عليكم بالأمر العتيق.

ونحو ذلك مما هو مأثور عنه، ومذكور في محله، وبخاصة أنه ثبت عنه رضي الله عنه أنه:

كان يأخذ على أصحابه الألف والواو في التشهد إذا علمهم.

كما رواه ابن أبي شيبة (٢٩٤/١) ، والطحاوي (١٥٧/١) ؛ بسند صحيح عنه.

ثم إن الصحابة الذين هم على علم بتعليم النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صيغة السلام عليه في التشهد؛ قد قالوا بعد أن مات صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

" السلام على النبي ".

كما رواه عبد الرزاق بسنده الصحيح عن عطاء بن أبي رباح – كما قال الحافظ ابن حجر على ما سيأتي في الكتاب (ص ١٦٢) [وقد تقدّم هنا (ص ٨٨٤)]–.

ولما كان مثل هذا النص قاصمة ظهر الغماري ومن كان على شاكلته من أهل الأهواء؛ فقد كابر على عادته وأعله بقوله (ص ١٤) :

" عنعنه ابن جريج كما في " مصنف عبد الرزاق " (ج ٢ ص ٢٠٤) ، وابن جريج مدلس؛ فلا يقبل ما عنعنه ".

والجواب من وجهين:

الأول: نعم؛ ابن جريج مدلس، ولكن قد صح عنه أنه قال:

" إذا قلتُ: قال عطاء؛ فأنا سمعتهُ منه، وإن لم أقل: (سمعتُ) ".

فإذا قيل: في قوله: " عن عطاء " أنه كقوله: " قال عطاء؛ فلا يضر عدم تصريحه بالسماع – كما هو الظاهر –، ولعل هذا من الأعذار في إخراج الشيخين لحديثه المعنعن عن عطاء.

والآخر: أن الغماري تجاهل – كما هي عادته في طمس الحقائق – أن ابن جريج قال في رواية الحافظ عن عبد الرزاق: " أخبرني عطاء ". فزالت شبهة تدليسه؛ ولذلك صححه الحافظ.

فكان على الغماري: إما أن يسلم بهذا كله، وإمأ أن يجيب عن ذلك بما يدفع التصحيح، ولكنه لم يصنع شيئاً من ذلك؛ بل لجأ إلى المثل العامي (الهرب نصف الشجاعة) !

والظاهر أن العنعنة في " المصنف " هي من الأخطاء الكثيرة التي وقعت في أصله؛ كما يبدو لمن يدقق في تعليقات محققه الشيخ الأعظمي عليه. ومن الغرائب أن محققه علق عليه بقوله:

" كتر العمال ٤٦٦٨/٤ ". كذا قال، ولم يزد. وذلك هو التحقيق!

وبالرجوع إلى هذا الرقم وجدت الأثر فيه كما في " الفتح ": عن ابن جريج: أخبرني عطاء ...

من رواية عبد الرزاق؛ فكان على الأعظمي أن ينبه على هذه الفائدة؛ ليسد الطريق على من قد يستغل هذه العنعنة، كما فعل الغماري! ولكن ما يدريني.. لعل الأعظمي تعمد ذلك؛ لأنه خلاف مذهبه!

ويشترك مع الغماري في اتباع الهوى والإعراض عن الحجة والدليل عند مخالفة المذهب!

ثم رجعت إلى " الجامع الكبير " للسيوطي الذي هو أصل " الكتر "؛ فوجدته مطابقاً له. وبذلك ثبت هذا الأثر، وقامت الحجة على الغماري المغمور بالهوى، والعياذ بالله تعالى.

ومن كبره وبطره للحق - وحكمه معروف عند أهل الحديث! - أنني لما أيدت قول ابن مسعود وأنه بتوقيف منه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بأثر عائشة أنها كانت تعلمهم التشهد في الصلاة:

السلام على النبي. كما يأتي معزواً لمصدرين مخطوطين ما رآهما الغماري ولا في المنام! لم يزد على قوله (ص ١٥) :

" وهذا الكلام يدل على جهل عريض (!) وقد أغرب بعزو أثر عائشة إلى (السراج) و (المخلص) خلص الله الألباني من جهله، مع أنه في (مصنف ابن أبي شيبة) و (مصنف عبد الرزاق) ".

قلت: فليتأمل القارئ المنصف وقاحة هذا المغمور؛ كيف يرميني بالجهل لمجرد أَنْ جئته من مصدرين لا يعرفهما، ثم يخرس عن الجواب عن التأييد الذي كان الواجب عليه أن يقبله، ويخضع للحق الذي معي، أو يجيب عنه بجواب

علمي ان كان عنده؟! وهيهات هيهات؛ إذ لو كان؛ لما وقع في مثل هذه الجهالة التي يترفع عنها حتى السُّوقة! فالله المستعان.

ومن خباثته وتدليساته على قرائه قوله (ص ١٥) :

" روى الطبراني بإسناد صحيح عن الشعبي قال: كان ابن مسعود يقول بعد " السلام عليك أيها النبي! ورحمة الله وبركاته ": " السلام علينا من ربنا ". [قال:]

" فهذه الجملة زادها ابن مسعود اجتهاداً منه، فكلذلك تغيير صيغة السلام من الخطاب إلى الغيبة اجتهاداً (!) منه ".

قلت: والجواب من ستة وجوه:

الأول: أن يقال لك: أثبت العرش ثم انقش؛ فإن هذا الأثر لا يصح عن ابن مسعود رضي الله عنه! بل هو محكي عنه - كما يأتي -.

وقولك: " بإسناد صحيح عن الشعبي ".

فيه تدليس خبيث على عامة القراء الذين لا ينتبهون لما في قولك هذا من التدليس؛ فهلا قلت:

إسناده صحيح عن ابن مسعود؟! لم تقل ذلك؛ لأنك تعلم - إن شاء الله - أن الشعبي - واسمه: عامر ابن شراحيل - لم يسمع من ابن مسعود - كما قال ابن أبي حاتم، والدارقطني، والحاكم، والمزي والعلائي، وابن حجر، وغيرهم - وهذا هو السر في اقتصار الهيثمي في " مجمع الزوائد " (١٤٣/٢) - بعد أن عزاه للطبراني (وهو فيه ٩١٨٤/٢٧٦/٩) [على قوله]-:

" ورجاله رجال " الصحيح " ".

فلم يصححه؛ لأن هذا القول منه ومن غيره لا يعني أنه صحيح – كما نبهت عليه في غير ما موضع من كتبي –؛ لهذا لجأتَ إلى التدليس على القراء، و لم تقل: إسناده صحيح عن ابن مسعود.

ولو فعلتَ؛ لافْتَضَحْتَ!

الثاني: هب – جدلاً – أنه صح عن ابن مسعود؛ فهذا قد يفيدك – لو كان وحده – في سلام الغيبة؛ فيكون اجتهاداً منه، فأين أنت من سائر الصحابة الذين وافقوه وفيهم السيدة عائشة؟! أفكلهم اجتهدوا وتجرأوا على تغيير النص؟! وأنت وحدك عرفت النص ولزمته؟! مع أنك خالفت نصوصاً كثيرة، منها زيادتك (السيادة) في الصلاة الإبرإهيمية!

لا شك أن الذي يحملك على مثل هذا التناقض إنما هو الهوى! والله المستعان.

الثالث: هب أنهم كلهم اجتهدوا؛ أفكلهم أخطأوا، وأنت ومن على شاكلتك أصابوا؟!

الرابع: قولك: " فهذه الجملة زادها ... ".

خطأ محض؛ لأن الجملة – عند البلاغيين والنحويين – كل كلام اشتمل على مُسْنَدٍ ومُسْنَد إليه،وهنا لا شيء من ذلك سوى:

" من ربنا ".

فهل هذه جملة عند (العلامة الغماري) الذي رشح نفسه – بل فرض نفسه – مجدد هذا القرن في بعض رسائله الأخيرة؟! أم هو من باب التدليس أيضاً على القراء، وإيهامهم أن ابن مسعود زاد في التشهد جملة تامة! وحاشاه من أن يزيد

في تعليمه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ولو حرفاً واحداً -، كيف وهو ينكره على أصحابه - كما سبق -؟!

الخامس: لا شك أن هذه الزيادة منكرة لا يجوز نسبتها إلى ابن مسعود رضي الله عنه؛ لما تقدم بيانه من انقطاع إسنادها، ولمنافاتها لما عرف عنه من الحرص على الاتباع، ونهيه الشديد عن الابتداع، ومن ذلك إنكاره على من زاد في التشهد:

" وحده لا شريك له " - كما سيأتي [هنا (ص ٩٠٣)]-. وقوله رضي الله عنه:

اقتصاد في سنة خير من اجتهاد في بدعة.

السادس: ذكر الغماري أن البيهقي روى في " سننه " عن عائشة قالت:

هذا تشهد النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: التحيات لله ... إلى آخره. ونقل عن النووي أنه قال:

" إسناده جيد، وهو يفيد أن تشهد النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مثل تشهدنا، وهي فائدة حسنة ".

وأقول: أما أن إسناده جيد؛ فليس بجيد؛ لأن فيه صالح بن محمد بن صالح التمَّار، وهو غير معروف العدالة، أورده البخاري في " التاريخ " (٢٩١/٢/٢) ، وساق له إسناداً من روايته عن أبيه عن سعد بن إبراهيم عن عامر بن سعد عن أبيه: قال النبي في سعد بن معاذ: ... قال البخاري:

" وخالفه شعبة عن سعد عن أبي أمامة بن سهل عن أبي سعيد عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ... وهذا أصح ".

و لم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، على أن المخالفة المرجوحة تتردد بينه وبين أبيه محمد بن صالح، وهو ثقة، في حفظه كلام؛ فيمكن أن تكون المخالفة منه، ويمكن أن تكون من ابنه صالح.

وعلى كل حال فهو مجهول، لا ينبغي تجويد إسناد مثله، وبخاصة أن الحافظ ابن حجر قد أعلَّ حديث عائشة هذا بالوقف؛ تبعاً للدارقطني. فانظر " التلخيص " (٣/٥١٤) .

وقول النووي:

" ... مثل تشهدنا ". يعني: تشهد الشافعية الذي اختاروه من رواية ابن عباس، وليس كما قال؟ لأن تشهدهم فيه:

" المباركات ".

وهذا غير موجود في حديث عائشة هذا؛ بل هو كحديث ابن مسعود بالحرف الواحد.

نعم؛ قبل هذه الرواية عند البيهقي رواية أخرى عن عائشة موقوفة فيها:

" الزاكيات ".. مكان: " المباركات ". وفيها أيضاً:

" السلام على النبي "؛ بصيغة الغَيْبة!

ففيها ردٌّ لشغب الغماري ومرواغته – لو كان فيه بقية من إنصاف واعتراف بالحق –.

ومما ذكرنا يتبين للقراء تدليس آخر للشيخ الغماري؛ إذ لا علاقة لكلام النووي بما نحن فيه؛ لأن النووي رحمه الله – على ما في كلامه من الخطأ – لم

يكن في صدد ترجيح لفظ: " السلام عليك " في (التشهد) على لفظ: " السلام على النبي "، كما يلبّس الغماري على قرائه؛ وإنما هو في صدد ترجيح تشهد ابن عباس على تشهد ابن مسعود.

والأمر عندي في هذا واسع، فبأي صيغة من الصيغ الثابتة عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تشهد المصلي؛ فقد أصاب السنة، وإن كان تشهدُ ابن مسعود أصحَّ روايةً باتفاق العلماء؛ لاتفاق الرواة له على روايته بلفظ واحد دون زيادة حرف أو نقص، ومن ذلك تفصيله رضي الله عنه بين ما كان الصحابة يقولونه في حال حياته في السلام عليه بلفظ الخطاب، وما كانها يقولونه بعد وفاته بلفظ الغيبة؛ بتوقيف منه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ ولذلك كانت السيدة عائشة تعلمهم التشهد بلفظ الغيبة – كما تقدم –.

وهذه المسألة ونحوها مما لا يمكن معرفة الصواب فيها إلا بالرجوع إلى ما كان عليه السلف الصالح، وبخاصة أصحاب النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ منهم؛ نُلِحُّ دائماً في دروسنا ومحاضراتنا أنه لا يكفي إذا دعَونا الناس إلى العمل بالكتاب والسنة أن نقتصر على هذا فقط في الدعوة؛ بل لا بد من أن نضم إلى ذلك جملة: (على منهج السلف الصالح) أو نحوها؛ لقيام الأدلة الشرعية على ذلك، وهي مذكورة في غير هذا الموضع.

لا بد من ذلك، وخصوصاً في هذا العصر، حيث صارت الدعوة إلى الكتاب والسنة (موضة) العصر الحاضر، ودعوة كل الجماعات الإسلامية، والدعاة الإسلاميين – على ما بينهم من اختلافات أساسية أو فرعية –، وقد يكون فيهم من هو من أعداء السنة عملياً، ومن يزعم أن الدعوة إليها يفرق الصف! عياذاً بالله منهم.

أسأل الله تعالى أن يحيينا على السنة، وأن يميتنا عليها؛ متبعين لمن أثنى الله تبارك وتعالى عليهم بقوله: {وَالسَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ مِنَ المُهَاجِرِينَ وَالأَنصَارِ وَالَّذِينَ

اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الفَوْزُ العَظِيمُ} .

وأن يجعلنا ممن قال فيهم: {وَالَّذِينَ جَاؤُوا مِن بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَؤُوفٌ رَّحِيمٌ} .

[مقدمة " صفة الصلاة " (ص ١٧ - ٢٥)]

قد رأيت الغماري هذا واسع الخطو في تصحيح ما لايصح من الحديث في كتابه الذي سماه: " الكتر الثمين "، وقد تعقبته في كثير من أحاديثه، وبينت ضعفها ووضع بعضها في المجلد المشار إليه من " الضعيفة " برقم (٥٥٣٢ و ٥٥٣٣و٥٥٣٤ و ٥٥٣٥ و ٥٥٣٦ و ٥٥٣٧ و ٥٥٣٨ و ٥٥٣٩) ، وفي غيره أمثلة أخرى. والله المستعان.

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ٥٤٣/٦]

الشيخُ المغربي عبد الله الغماري المعروف بعدائه الشديد- كالكوثري- للسنة وأتباعها، ويزيد عليه أنه شيخ الطريقة الدرقاوية، ويزعم أنه مجدد العصر الحاضر!

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ٤٧٢/٧]

الشيخ عبد الله الغماري المغربي، الذي غمر صدره، وعمي بالهوى قلبه، فطعن في جماهير المسلمين من أهل السنة سلفا وخلفا، واتهمهم بمخالفة سنة النبي - صلى الله عليه وسلم - وحديثه، وأثنى خيرا بكل صراحة على الشيعة انتصارا لبدعته، (المقدمة ص ٩- ١٢) .

وصحح مع ذلك كله بغير علم بعض الأحاديث الضعيفة والباطلة، ورمى الحافظين الجليلين الذهبي والعسقلاني بالتعنت الشديد، لأنهما أبطلاحديثا من تلك الأحاديث التي صححها هو تكلفا وتشيعا! وقد نبهت على بعضها في تلك المقدمة (ص ٢٢- ٢٥ و ٣٣- ٣٩) ، وعلى غيرها في صلب المجلد كالحديث (١٠٤٢) وغيره كثير وكثير، مما يؤكد لكل باحث أنه في هذا العلم كما قيل: "لا في العير ولا في النفير"، وقد نبهت على بعضها في فهرست "١- المواضيع والبحوث " منه، فمن شاء تتبعها رجع إليه. هذا في المجلد الثالث.

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ٢/٤]

هناك في المغرب رجل ينتمي إلى العلم، وله رسائل معروفة ويزعم أنه خادم الحديث الشريف، وهو الشيخ عبد الله بن الصديق الغماري وهو يختلف عن الرجل الأول المشرقي من حيث إنه معروف بعدائه الشديد منذ القديم لأنصار السنة، ولكل من ينتمي إلى عقيدة السلف، مما يدل العاقل أنه لم يستفد من الحديث إلا حمله! ولا أدل على ذلك من كتيب له طبع في هذه السنة (١٩٨٦) ب (طنجة) بعنوان:

" القول المقنع في الرد على الألباني المبتدع "!

أقول: إن كل من يقرا هذا العنوان من القراء همهما كان اتجاهه- يتسائل في نفسه متعجبا: ماذا ارتكب الألباني من البدع - وهو المعروف بمحاربته إياها في محاضراته وكتبه، ومن مشاريعه المعروفة " قاموس البدع "، وقد نص على الكثير منها في فصول خاصة في آخر بعض كتبه، مثل بدع الجنائز، وبدع الجمعة، وبدع الحج والعمرة، فما هي البدع التي جاء بها الألباني حتى وصمه الغماري بـــ "المبتدع "؟ مع أنه كان " أحق بها وأهلها "، لأنه هو المعروف

بالابتداع شي الدين، والانتصار للمبتدعة والطرقيين، كما يشهد بذلك كل من اطلع على شيء من رسائله، وحسب القارئ دليلا على ما أقول. أنه شيخ الطريقة الشاذلية الدرقاوية الصديقية، وهو يفخر بذلك في بعض كتاباته [١] ، كما يفخر بأنه خادم السنة! وليته كان خادما لها. بل نقنع منه أن لا يكون من الهادمين لها!

فإذا بدأ القارئ بقراءة كتيب الغماري، فسرعان ما يبدو له أن موضوعه حديثي محض يرد فيه على الألباني بعض ما انتقده عليه في تعليقه على رسالة: "بداية السول في تفضيل الرسول – صلى الله عليه وسلم – للإمام العز بن عبد السلام، من بعض الأحاديث الضعيفة والموضوعة، وغير ذلك، وأنه لا علاقة له بالبدعة كما سيأتي إن شاء الله تعالى بيانه. ثم يتابع القارىء القراءة فيجد أن الشيخ الغماري كأنه شعر بأنه لم ينل من الألباني بغيته من التشهير به، وبيان جهله الذي يرميه به في رده عليه من الناحية الحديثية، لذلك قفز إلى مناقشة الألباني في بعض المسائل الفقهية، ففيها يجد المسألة التي من أجلها وصم الغماري الألباني ب (المبتدع) ، ألا وهي قوله بعدم شرعية زيادة كلمة (سيدنا) في الصلوات الإبراهيمية! اتباعا لتعليمه – صلى الله عليه وسلم – أمته إياها بقوله:

"قولوا: اللهم صل على محمد ... ".

وهنا يزداد القارىء اللبيب استغرابا، ويتساءل مجددا: كيف يكون مبتدعا من التزم تعليم النبي – صلى الله عليه وسلم – ولم يزد عليه شيئا، ولا يكون الغماري هو المبتدع حقا وهو لا يرى هذا الالتزام؟! بل هو ينكره على الألباني؟!

---

[١] انظر مقدمته على كتاب أخيه الشيخ أحمد: " الحسبة ".

قلت: بل وعلى السلف جميعا من صحابة وتابعين، وأئمة مجتهدين، فإنهم قدوتي في عدم شرعية ذلك، وبخاصة الحافظ ابن حجر الذي أفتى بذلك، وقد نقلت فتواه في تعليقي على "صفة الصلاة"، وختمها بقوله:

"ولو كانت زيادة (سيدنا) مندوبة ما خفيت عليهم حتى أغفلوها، والخير كله في الإتباع ".

وأشار الغماري إلى فتوف الحافظ التي ذكرت خلاصتها في تعليقي على "فضل الصلاة على النبي - صلى الله عليه وسلم - لإسماعيل القاضي (ص ٢٦) ، وتعقب الغماري هذه الخلاصة بقوله (ص ٢٠- ٢١) :

"وهذا جمود شديد، وتزمت ممقوت ... "، إلى آخر هرائه الذي ذكر فيه حكاية عن فلاح لا تنطبق إلا عليه، ثم قال:

"فنحن حين نذكر السيادة في الصلاة على النبي - صلى الله عليه وسلم - لم نزدها من أنفسنا (!) ولكن من قوله - صلى الله عليه وسلم - " أنا سيد ولد آدم " ... والمبتدع الألباني وقع في البدعة التي ينعاها علينا، وهو لا يشعر، لضعف فهمه وقلة إدراكه، فهو حين يصلي على النبي - صلى الله عليه وسلم - في خطبة كتبه يصلي على أصحابه معه، وزيادة الصحابة بدعة، لما تقدم بيأنه ".

فتأمل أيها الأخ القارىء! إلى غرور هذا الرجل وجهله وإقدامه على الاستدلال بالحديث المذكور على بدعته، فإن لازمه أن السلف كانوا غافلين عن دلالته، فما أحقه بوعيد قوله تعالى في كتابه: " ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم وساءت مصيرا ".

وقد زاد عليه أخوه أحمد في ذلك، فألف كتابا يغنيك اسمه عن مضمونه ودلالة على انحرافه عن السبيل وهو: "تشنيف الآذان باستحباب السيادة في

الصلاة والإقامة والأذان "! ووافقه الغماري الصغير على ذلك (ص ٥١) من رسالته التي سماها: "إتقان الصنعة في تحقيق معنى البدعة"!

على حد قوله – صلى الله عليه وسلم – " ... يسمونها بغير اسمها"!

ذلك قولهم! وهم يعلمون أن الأذان وما ذكر معه توقيفي بوحي السماء، وقد بلغه – صلى الله عليه وسلم – أصحابه وعلمهم إياه كما أنزل، فلا يجوز التقدم بين يديه – صلى الله عليه وسلم – والزيادة عليه اتفاقا، ولا أخال يخالف فيه إلا ضال مضل، حتى ولا صاحب هذا الرد المفظع! فإنه قد صرح فيه بذلك، ولكنه– لجهله البالغ– وضعه في غير موضعه، فقال (ص ٩– ١٠) :

"وننبه هنا على خطأ وقع من جماهير المسلمين، قلد فيه بعضهم بعضا ولم يتفطن له إلا الشيعة (!) ذلك أن النإس حين يصلون على النبي – صلى الله عليه وسلم – يذكرون معه أصحابه، مع أن النبي – صلى الله عليه وسلم – حين سأله الصحابة فقالوا: كيف نصلي عليك؟ أجابهم بقوله: "قولوا: اللهم صل على محمد وآل محمد"، وفي رواية: "اللهم صل على محمد وأزواجه وذريته "، ولم يأت في شيء من طرق الحديث ذكر أصحابه. مع كثرة الطرق وبلوغها حد التواتر، فذكر الصحابة في الصلاة على النبي – صلى الله عليه وسلم – زيادة على ما علمه الشارع واستدراك عليه وهو لا يجوز".

قلت: ليس في هذا الكلام من الحق إلا قولك الأخير: أنه لا تجوز الزيادة على ما علمه الشارع.. إلخ، فهذا حق نقول به ونلتزمه، ما استطعنا إلى ذلك سبيلا، ولكن ما بالك أنت وأخوك خالفتم ذلك، واستحببتم زيادة كلمة (سيدنا) في الصلاة عليه صلى الله عليه وآله وسلم ولم ترد في شيء من طرق الحديث؟! أليس في ذلك استدراك صريح عليه صلى الله عليه وآله وسلم يا من يدعي تعظيمه بالتقدم بين يديه؟!

أما سائر كلامك فباطل لوجوه:

الأول: انك أثنيت على الشيعة بالفطنة، ونزهتهم عن البدعة، وهم فيها من الغارقين الهالكين، واتهمت أهل السنة بها وبالبلادة والغباوة، وهم-والحمد لله- مبرؤن منها، فحسبك قوله - صلى الله عليه وسلم - في أمثالك: "إذا قال الرجل: هلك الناس فهو أهلكهم ". رواه مسلم.

الثاني: أنك دلست على القراء، فأوهمتهم أن الحديث بروايتيه هو مختصر كما ذكرته ليس له تتمة، والواقع يكذبك، فإن تتمته في "الصحيحين "

وغيرهما:

"كما صليت على إبراهيم. . .، اللهم بارك على محمد ... " إلخ الصلوات الإبراهيمية المعروفة عند كل مصل، ومذكورة في "صفة الصلاة".

الثالث: فإن قلت: فاتني التنبيه على تمام الحديث.

قلنا لك: هب أن الأمر كذلك- وما أظن- فاستدلالك بالحديث حينئذ باطل، لأن أهل السنة جميعا الذين اتهمتهم بما سبق لا يذكرون أصحابه - صلى الله عليه وسلم - في هذه الصلوات الإبراهيمية!

"الرابع: فإن قلت: إنما أعني ذكرهم الصحابة في الصلاة على النبي وآله في الخطب!

قلنا: هذا وإن كنت قد صرحت به في آخر رسالتك (ص ٢١) ونقلته عنك فيما سبق (ص ١٠) - فإنه لا يساعدك على إرادة هذا المعنى استدلالك بالحديث لكونه خاصا بالصلاة لا الخطبة كما بينت آنفا، وقولك في آخر تنبيهك المزعوم:

"فذكر الصحابة في الصلاة على النبي – صلى الله عليه وسلم – زيادة على ما علمه الشارع، واستدراك عليه وهو لا يجوز".

حقا إن ذلك لا يجوز، ولكن أين تعليمه الصلاة عليه في خطبة الكتاب الذي ذكر فيه هو– صلى الله عليه وسلم – وآله دون الأصحاب، حتى يكون ذكرهم زيادة واستدراكا عليه صلى الله عليه وعلى آله وصحابته أجمعين؟!

الخامس: فإن قلت: إنما استدللت بالحديث لقوله – صلى الله عليه وسلم – : "قولوا: اللهم صل على محمد ... "، فعم و لم يخص صلاة ولا غيرها.

فأقول: هذا العموم المزعوم أنت أول مخالف له، لأنه يستلزم الصلاة عليه – صلى الله عليه وسلم – بهذه الصلوات الإبراهيمية كلما ذكر عليه الصلاة والسلام، وما رأيتك فعلت ذلك ولو مرة واحدة في خطبة كتاب أو في حديث ذكر فيه النبي – صلى الله عليه وسلم –، ولا علمنا أحدا من السلف فعل ذلك، والخير كله في الإتباع، والسر في ذلك أن هذا العموم المدعى إنما هو خاص بالتشهد في الصلاة كما أفادته بعض الأحاديث الصحيحة، ونبه عليه الإمام البيهقي فيما ذكره الحافظ في "فتح الباري " (١١/١٥٤– ١٥٥– الطبعة السلفية) ، فليراجعه من شاء، ولذلك كنت اخترت الصلاة عليه – صلى الله عليه وسلم – بهذه الصلوات الإبراهيمية في كل تشهد؛ وسط وأخير، وهو نص الإمام الشافعي كما تراه في "صفة الصلاة" (ص ١٨٥) مشروحا.

وكيف يمكن أن يكون هذا الاستدلال صوابا وفيه ما سبق بيأنه من المخالفات والمنكرات؟ مع أنه لم يقل أحد من أهل العلم ببدعية ذكر الصحابة معه – صلى الله عليه وسلم – في الصلاة عليه تبعا كما تزعم أنت، بل ما زالوا يذكرونهم في كتبهم سلفا وخلفا، كالإمام الشافعي في "رسالته " على ما ذكره الحافظ السخاوي في " القول البديع "، والرافعي والشيرازي والنووي وابن تيمية وابن القيم وابن حجر، وغيرهم كثير وكثير جدا لا يمكن حصرهم، ما زال كل

واحد منهم "يصلي على النبي – صلى الله عليه وسلم – في خطبة كتبه، يصلي على أصحابه معه " كما أفعل أنا أحيانا. اقتداء بهم، وبخاصة أن الحافظ ابن كثير نقل في "تفسيره " الإجماع على جوازه، ومع ذلك كله رميتني بسبب ذلك بدائك وبدعتني، أفهؤلاء الأئمة مبتدعة عندك! ويحك، أم أنت تزن بميزانين وتكيل بكيلين؟! وماذا تفول في أخيك الشيخ أحمد فإنه أيضا يفعل مثلي في خطب بعض كتبه، مثل كتابه "مسالك الدلالة" ورسالته في القبض، أتراه مبتدعا أيضا؟ يمكن إن يكون كذلك في غير هذه المسألة، أما فيها فلا، وكذلك فعل أخوك الآخر المسمى عبد العزيز في خطبة كتابه "التحذير" وكتابه "تسهيل المدرج إلى المدرج " أمبتدع هو أيضا؟! بل هو ما حققته أنت بذاتك في رسالتك " الأربعين الصديقية" وخاتمة رسالتك الأخرى في " الاستمناء"! فما قول القراء في هذا الرجل المتقلب كالحرباء؟!

وخلاصة الكلام في هذا المقام: أن الغماري اتفق مع أخيه على استحباب ذكر كلمة (سيدنا) في الصلوات الإبراهيمية، مع كونها زيادة على تعليمه – صلى الله عليه وسلم – واستدراكا عليه! وهو لا يجوز في صريح كلامه!!

وتفرد هو خلافا لأخويه وجماهير العلماء من قبل ومناقضة لنفسه– على إنكار ذكر الصحابة مع النبي في الصلاة عليه في الخطبة، وزعم أنه بدعة، وأني لفعلي ذلك مبتدع عنده! وهو يعلم أن النبي – صلى الله عليه وسلم – كان يصلي على أصحابه بمناسبات مختلفة، ومن ذلك حديث "كان إذا أتاه قوم بصدقتهم قال: " اللهم صل عليهم "، فأتاه أبو أوفى بصدقته فقال: "اللهم صل على آل أبي أوفى". رواه الشيخان وغيرهما، وهو مخرج في "الإرواء" (٨٥٣) وغيره.

ولا دليل على أن ذلك من خصوصياته – صلى الله عليه وسلم –، بل قد صح عن ابن عمر أنه كان يقول في الجنازة: "اللهم بارك فيه وصل عليه، واغفر

له، وأورده حوض رسولك ... ". رواه ابن أبي شيبة في " المصنف " (٤١٤/١٠) ، وسنده صحيح على شرط الشيخين.

وبعد هذا كله، فإني أرجو أن يكون ظهر للقراء جميعا من هو (المبتدع) ؟ وأنه يجوز لي أن أتمثل بالمثل السائر: "رمتني بدائها وانسلت ".

ثم إني اعتذر إليهم، فقد طال البحث مع هذا الرجل في هذه المسألة وبيان جهله وزغله فيها أكثر مما كنت ظننت، ولكن لعل الأمر كما قال تعالى:

" وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم ". ولعل من الخير أن يأخذ منه القراء مثالا صالحا لطريقة معالجة هذا الرجل لبعض المسائل الفقهية، ومبلغ علمه فيها، وصورة عن أسلوبه في رده على من يخالفه في الرأي، وكثرة نبزه إياه بشتى الألقاب، خلافا لقول الله تعالى في القرآن: " ولا تنابزوا بالألقاب بئس الاسم الفسوق بعد الإيمان ومن لم يتب فأولئك هم الظالمون "، وحسبك من ذلك عنوان كتيبه! وأما ما في جوفه مما قاء به فشيء ما رأيته ولا سمعته من فاجر فاسق مثل رميه إياي ب (اللمز، والتجهيل، والسفه، والوقاحة، والزعارة، والعرامة القبيحة، والضلالة العمياء، والافتراء، والبهت، والكذب) ، وغير ذلك مما لا يتصور بذاءة وفحشا، مما لا فائدة للقارئ من نقل كلامه في ذلك إلا الأسى والحزن على حال بعض العلماء في هذا الزمان، ولكن لا بد من نقل شيء منه حتى لا يظن ظان ظن السوء، قال (ص ١٩) عامله الله بما يستحق:

"وقد أخطأ من زعمه وهابيا بل هو أعمق من الوهابيين تعصبا وأشد منهم تعنتا، وأجمد على بعض النصوص بغير فهم، وأكثر ظاهرية من ابن حزم، مع سلاطة في اللسان، وصلابة في العناد لا تخطر بخلد إنسان، وهذا شعار أدعياء السنة والسلفية في هذا الزمان "!

قال:

"وبلغنا عنه أنه أفتى بمنع إعطاء الزكاة للمجاهدين الأفغانيين نصرهم الله ... "، إلخ هرائه وافترائه. قال:

"فما بال هذا الألباني المبتدع يفرق بين المسلمين ويضلل جمهورهم ... ولم يبق من المسلمين سني إلا هو ومن على شاكلته من الحشوية والمجسمة الذين ينسبون إلى الله تعالى ما لا يليق بجلاله ".

أعود مرة أخرى لأقول: "سبحانك هذا بهتان عظيم " و "إفك مبين ".

ولا مجال للرد عليك في هذه الفريات والأكاذيب سوى أن أخاطبك بقول الله تعالى للمشركين واليهود: " قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين "

ولن تستطيع إلى ذلك سبيلا، إلا إن استطاع المشركون واليهود أن يأتوا ببرهانهم!

وإن من عدل الله تعالى وحكمته في الظالم الفاسق من عباده أن يجري على لسأنه ما يدل الناس على كذبه وبهتأنه، مثل قول الغماري:

"وبلغنا ... "، فإنه مخالف لصريح الآية: " يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبإ فتبينوا ... "، فلو أن الغماري كان مؤمنا حقا لاستجاب لأمر ربه ولتبين له أن ما بلغه كذب أيضا وزور، وهذا أقوله إذا لم يكن هو مصدر هذه الفرية أيضا، فإنها ليست بأخطر من سابقاتها! عامله الله بما يستحق، فإن الذي أفتيت به خلاف ما ادعاه [1] ، والله المستعان.

---

[1] وقد نشر شيء من ذلك في بعض المجلات، مثل "التوحيد" المصرية، و"الجامعة السلفية " الهندية، وسجل في بعض الأشرطة.

وقد يتساءل بعض القراء عن السبب الذي حمل هذا الغماري على ارتكاب كل هذه الرزايا والمخازي؟

فأقول: لا أعلم لذلك سببا يذكر، إلا عداءه الشديد لأنصار السنة والداعين إليها، والمعروفين في بعض البلاد ب (السلفيين) . فهو يبغضهم بغضا شديدا، ويحقد عليهم حقدا بالغا، فهو عليهم (أحقد من جمل) كما جاء في المثل، ولذلك رماهم بالحشوية وبالتجسيم، كما فعل أسلافه من الجهمية والمعطلة منذ القديم، وخصني أنا من بينهم فاتهمني بمختلف الأكاذيب، وبالتفريق والتضليل! وما نقلته عنه من التهم دليل واضح على أن هذا إنما هو صمته، فالله حسيبه.

ولعل القراء يلاحظون معي اتفاق هدف الغماري هذا، مع هدف ذاك الوزير الصوفي في التهويش، وإثارة الناس على السلفيين عامة، وعلي خاصة، وفي هذه السنة بالذات، فهل كان ذلك عن اتفاق سابق بينهما في مكان ما، كما قال عز وجل: " أتواصوا به، بل هم قوم طاغون "،أم الأمر كما قال في آية أخرى: " تشابهت قلوبهم "؟!

وفي اعتقادي؛ أن الذي حمله على أن خصني بتلك الحملة الشعواء العمياء أنني كنت انتقدته لأول مناسبة عرضت لي، وذلك في مقدمتي لرسالة العز بن عبد السلام: "بداية السول في تفضيل الرسول - صلى الله عليه وسلم- "، في بعض ما علقه هو عليها من قبل، فلما وقف على نقدي هذا، وتبين له صوابه، لم يسعه إلا أن يعترف ببعضه، ولكن بطريقة خبيثة، يخفي بها على القراء أنه مما استفاده من نقدي! وسكت عن بعض وزاغ عنه، فلم يتعرض له بذكر! ولا يخفى على القراء، أن معنى ذلك أنه معترف أيضا بصواب نقدي إياه فيه أيضا، وأنه حق، ولكنه مع ذلك فقد كتمه، فصفة من تكون هذه يا أيها الغماري؟، والله عز وجل يقول في كتابه:

ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق وأنتم تعلمون ". وقال: " يا أهل الكتاب لم تلبسون الحق بالباطل وتكتمون الحق وأنتم تعلمون "؟!

وفي بعض آخر زاغ عن الحق، وجادل بالباطل، وبطريقة فيها الكثير من اللف والدوران.

ولا بد لي من بيان ذلك ولو طال بنا الكلام، فإنه هو المقصود من الرد على هذا الرجل في هذه المقدمة، وما قبله كان من قبيل التوطئة له، والله المستعان.

وقبل الشروع في ذلك، لا بأس من التنبيه على أن نقدي للغماري لم يكن فيه شيء من التهجم عليه، ولا لمزته بأشياء حصلت في تلك الرسالة كما زعم في مقدمة كتيبه الصغير، اللهم إلا إن كان يعد الرد العلمي، وبيان أوهام من يخلط في هذا العلم، تهجما ولمزا. فقد فعلت ذلك، وهو شأن أهل العلم دائما، كما قال مالك رحمه الله تعالى: "ما منا من أحد إلا رد ورد عليه إلا صاحب هذا القبر- صلى الله عليه وسلم - "، فكيف إذا كان المردود عليه من أهل الأهواء يدعي ما لا علم له به؟ كهذا الرجل المعجب بعلمه الذي سمح لمن طبع رسالته في الكبائر أن يلقبه ب (الإمام الحافظ) ! بل قال هو عن نفسه في مقدمتها! أنه تمكن في علم الأصول، وبرز فيه على الشيوخ؛ بله الأقران!

وقال فيها متعاليا على العلماء:

"وهذا بحث مهم، يجهله كثير من أهل العلم "!

عجيب - والله- أمر هذا الرجل، يتبجح بكل هذا، ثم يرميني به دون ما خجل أو حياء. انظر كتيبه الصغير (ص ١٢) .

ومناقشتي إياه- فيما تقدم- حول استحبابه زيادة كلمة (سيدنا) في الصلوات الإبراهيمية، واستنكاره الصلاة على الصحابة، قد بينت للقراء مبلغه من العلم ومعرفته بالفقه، وأنه دعي في هذا التبجح ونحوه، والآن أبدا! - بإذنه تعالى- ببيان ما وعدت به آنفا، وشرح موقفه تجاه نقدي السابق إياه، وبذلك يظهر أيضا للقراء جميعا أن علمه في الحديث وأصوله، كعلمه في الفقه وأصوله، ولولا تلك الأكاذيب والأباطيل التي رماني بها لما استحسنت أن أذكر القراء بقول الشاعر في مثله وهو يصدق عليه:

زوامل للأشعار لا علم عندهم *** بجيدها إلا كعلم الأباعر

لعمرك مايدري البعير إذا غدا *** بأحماله أوراح مافي الغرائر

لقد كان نقدي على الغماري محصورا في خمسة مواضيع، ألخصها هنا بما يلي:

الأول: أنه لا يعنى ببيان مرتبة الأسانيد والأحاديث من صحة أو ضعف إلا نادرا، مع أن ذلك هو المقصود من التخريج.

الثاني: أنه يعتمد على تحسين الترمذي، وظني به أنه يعلم تساهله فيه ...

الثالث: إهماله تخريج بعض الأحاديث، ولعل ذلك كان سهوا منه، بعضها في "الصحيحين ".

الرابع: يعزو بعض الأحاديث لغير المشاهير كأصحاب "الصحاح " و"السنن ".

الخامس: تقويته لحديث ابن مسعود: "الخلق كلهم عيال الله ... "

بقوله: "إسناده جيد"! مع أن فيه متروكا، وكحديث: "أنا سيد ولد آدم، وعلي سيد العرب ". فإنه قال: "حديث ضعيف، خلافا لقول الذهبي: إنه موضوع ".

فماذا كان جواب الغماري على نقدي هذا؟ لم تساعده نفسه الأمارة بالسوء على الإجابة العلمية الهادئة، فقد افتتح الجواب باتهامه إياي ببعض تهمه الكثيرة المتقدمة، فزعم أنني تهجمت عليه ولمزته! وهذا كذب واضح لمن تأمل تأدبي معه وتلمسي له العذر بقولي: "وظني به أنه يعلم ... "،وقولي: "ولعل ذلك كان سهوا"، فضاع- مع الأسف- الأدب معه، وجزاني جزاء سنمار!

وإليك الآن جوابه عن تلك المواضيع، لتزداد معرفة بعلمه في هذا المجال أيضا، وبخلقه كذلك:

١- لقد اعترف بما ذكرته ولم يحاول الزوغان عنه - كما هي عادته - ولكنه سوغ ذلك بقوله:

"لم أبين الأسانيد، لأن الرسالة في الفضائل النبوية، ولتلك الأحاديث ما يؤيدها من القرآن والسنة الصحيحة. على أن مما قرره العلماء ... جواز العمل بالحديث الضعيف، في الفضائل والترغيب ما لم يكن موضوعا ... ".

وجوابا عليه أقول:

أولا: هذا عذر أقبح من ذنب كما يقال، لأن كون الأحاديث في الفضائل ... كما زعمت، لا يمنعك- لو استطعت - من بيان مراتبها كما لم يمنعك ذلك من تخريج الكثير منها.

ثانيا: لقد أثبت لك إن هذا الذي فعلته هو من باب الاشتغال بالوسيلة عن الغاية، وأن ذلك ليس من شأن المتمكن في هذا العلم الشريف.

وضربت لك هناك مثلا بالذي يتوضأ ثم لا يصلي. فما بالك أعرضت عن الجواب عنه، و لم تنبس ببنت شفة حوله؟! أليس هذا اعترافا منك أنك لست منهم؟!

ثالثا: أما استرواحك إلى ما نسبته للعلماء من جواز العمل بالضعيف في الفضائل، فهو من خلطك وزوغانك الذي عرفت به في ردودك، وبيان ذلك من وجهين:

الأول: أن ذكر الحديث الضعيف دون بيان ضعفه شيء، والعمل به شيء آخر، كما هو ظاهر بداهة، فإن العلماء رحمهم الله وإن اختلفوا في جواز العمل بالحديث الضعيف في الفضائل على تفصيل يأتي ذكره أو الإشارة إليه، فإنه لا قائل مطلقا بوجوب العمل به، بخلاف ذكره دون بيان ضعفه؛ فإنه لا يجوز بداهة، لأن الذي يفعل ذلك – كالشيخ الغماري مثلا – له حالة من حالتين لا ثالث لهما:

الأولى: إن يعرف ضعفه ثم لا يبينه. فهذا لا يجوز لما فيه من إثم كتمان العلم، وإيهام من لا علم عنده– وهم جمهور المسلمين خاصتهم وعامتهم– صحته، وهو مما صرح الإمام مسلم في مقدمة "صحيحه " بعدم جوازه، وكنت نقلت نص كلامه وكلام غيره من الأئمة في مقدمة كتابي "الأحاديث الضعيفة والموضوعة"، ومقدمة كتابي "صحيح الترغيب والترهيب "، فليرجع إليهما من شاء البسط.

والأخرى: أن لا يعرف ضعفه؛ لجهله بهذا العلم، كما هو الغالب على أكثر الناس وبخاصة في هذا الزمان، وإما لعدم توفر الأسباب التي تيسر له معرفة ضعفه، ففي هذه الحالة ينبغي له أن يشير إلى ذلك بصيغة التمريض: "روي عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – كذا وكذا"، كما ذكر ذلك ابن الصلاح وغيره، وفي رأي أنه لا بد من التصريح اليوم بواقع الأمر، كأن يقول:

"روي ... ولا أدري أثابت هو أم لا؟ "، أو يقول: "وهو ضعيف، أو ضعيف الإسناد"، إذا كان يعلم ذلك. انظر تمام هذا البحث في مقدمة "صحيح الترغيب " (ص ٢١- ٢٢) .

قلت: فالغماري إما أن يعلم ضعف تلك الأحاديث الضعيفة وسكت عنها فهو آثم. وإما أن لا يعلم، فعليه أن يعترف بذلك، ولا يدافع عن جهله فيركن إلى قول من قال: يجوز العمل بالضعيف، في فضائل الأعمال! فإنه زوغان منه عن البحث كما بينت آنفا، على أنه حجة عليه لو كان يعلم، وبيأنه فيما يأتي بإذنه تبارك وتعالى.

الثاني: أنك حكيت عن الذين أجازوا العمل بالحديث الضعيف في الفضائل في أثناء تسويغك لعدم بيانك لضعف أحاديثك ما هو حجة عليك لو كنت تدري "، يخرج من فمك، ويجري به قلمك، فقد ذكرت عنهم (ص ٤) أنهم اشترطوا لجواز العمل به شروطا منها:

١- أن لا يشتد ضعف الحديث.

٢.- وأن لا يعتقد ثبوته عن النبي - صلى الله عليه وسلم -.

وهذا منهم شيء جيد جدا، جزاهم الله خيرا، وإن كان تحقيق ذلك عسيرا جدا على العلماء فضلا عن غيرهم من العامة ومدعي العلم، بحيث صارت تلك الشروط نظرية غير واقعية كما حققت ذلك في مقدمة "ضعيف الجامع الصغير" (ص ٤٧- ٥١) ، و "صحيح الترغيب " (٣٤- ٣٦) ، وضربت بعض الأمثلة وقعت لبعض العلماء قبلنا، وأذكر الآن أمثلة أخرى صدرت من الغماري هذا:

١- "من جمع بين صلاتين فقد أتى بابا من أبواب الكبائر ".

هكذا أورده في "تنوير البصيرة" (ص ٦٢) وقال:

"ضعيف ".

وإنما هو ضعيف جدا كما قال الحافظ ابن حجر، فيه حنش بن قيس وهو متروك، وقد بينت ذلك في "الضعيفة" (٤٥٨١) .

٢-"ليس منا من خصى أو اختصى، ولكن صم ووفر شعر جسدك ".

قال الغماري في "الاستمناء" (ص ٣٠) :

"رواه الطبراني بإسناد ضعيف "!

وأقول: بل هو موضوع، فيه المعلى بن هلال الطحان قال الحافظ:

"اتفق النقاد على تكذيبه "!

ولذلك أوردته في هذا المجلد من "الضعيفة" (١٣١٤) ، وذكرت فيه قول الهيثمي في الطحان هذا:

"متروك ".

ورددت فيه على من حسنه غفلة عن علته، أو توهما أن له طريقا أخرى، وإنما هو حديث آخر! كما ستراه مفصلا بإذنه تعالى.

ثم رأيت الغماري قد أورد الحديث في كتابه الذي سماه "الكتر الثمين " (رقم ٣٢٠٥) ، وقد صرح في مقدمته (ص ٤) :

"أنه ليس فيه أحاديث ضعيفة أو واهية ".

فأقول: قد تبين لي أنه غير صادق فيما قال، وهذا هو المثال بين يديك، والسبب تقليده للمناوي وغيره، وهو مما اتهمني به في كتيبه الصغير (ص ٤) ،

فقد عاد إليه، وهذا من عدل الله وحكمته في عباده كما قيل: "من حفر بئرا لأخيه وقع فيه "! وقد كنت تتبعت أحاديث حرف الألف من كتابه المذكور " الكتر"، فوجدت فيه نحو مائتي حديث ضعيف أو موضوع من أصل (١٤٠٢) حديثا، ولو أن في الوقت متسعا، لوضعت عليه كتابا أبين فيه تلك الأحاديث وغيرها مما وقع له من الضعاف في بقية أحرف الكتاب، فقد وجدته فيه كالسيوطي في "الجامع الصغير"، الذي قال في مقدمته: أنه صأنه عما تفرد به كذاب أو وضاع، ثم لم يف بذلك، كما تراه مفصلا في "ضعيف الجامع الصغير" ومقدمته، ومن ذلك هذا الحديث، ومن "الجامع " نقله الغماري دون أي جهد منه أو تحقيق، ولذلك وقع منه هذا التناقض الفاحش الشديد: "ضعيف "، "صحيح "، وليس ذلك من قبيل اختلاف الاجتهاد، كما يقع ذلك لبعض العلماء، لأسباب معروفة، وإنما أتي من قبل ركونه إلى التقليد، وجنوحه عن البحث والتحقيق، وإلا فكيف يمكن لباحث عارف بهذا العلم أن يضعف فقط، بله أن يصحح حديثا فيه من اتفق النفاد على تكذيبه؟! وليس له طريق أخرى!

٣- "ركعتان بعمامة خير من سبعين ركعة بلا عمامة".

ذكره الغماري في رسالته "إزالة الالتباس " (ص ٢١) في أول أحاديث ستة استدل بها القائلون بأن ستر الرأس من آداب الصلاة، ولكن الغماري وهاها كلها في صدد رده عليهم، فإنه لا يرى أن ذلك كما قالوا، إلا أنه قال في هذا الحديث:

"رواه ابو نعيم والديلمي، قال الحافظ السخاوي: لا يثبت. وقال المناوي: حديث غريب. قلت: وهذا الحديث مع ضعفه أقوى ما ورد في هذا الباب "!

كذا قال! تقليدا منه أيضا للمناوي في "فيض القدير" و"التيسير"، وقد فاتهما أن فيه أحمد بن صالح الشمومي المكي كان يضع الحديث، ولعلهما توهما

أنه أحمد بن صالح المصري الحافظ الثقة. وفي إسناده علتان أخريان، وقد بينت ذلك كله في المجلد الثاني عشر من هذه السلسلة رقم (٥٦٩٩) .

والغرض مما سبق أمران اثنان:

الأول: أن يكون طالب العلم على انتباه وحذر من حكم الغماري أو غيره من المتساهلين أو المقلدين والجاهلين على الحديث بالضعف المطلق غير مقرون ببيان شدة الضعف، ويرتب عليه جواز العمل به في الفضائل، وهو في الواقع واه شديد الضعف، لا يجوز العمل به اتفاقا.

والآخر: أن الشرط الأول الذي تقدم ذكره عن الغماري يستلزم أمرين اثنين:

بيان ضعفه، وأنه ليس شديد الضعف.

وبيان ذلك أن الغماري إذا ذكر حديثا ما وهو يعلم- فرضا- أنه ضعيف، وسكت عنه، ولكن من أين للقراء أن يعرفوا ضعفه عنده، وقد كتمه عنهم؟! فهم- والحالة هذه- سيعملون به ظانين أنه ثابت لسكوته عليه، كما هو واقع معروف من عامة الناس، فلهذا يجب بيأنه، تفريقا بين الضعيف والقوي اعتقادا وعملا، وهذا ما صرح به الحافظ ابن حجر عقب الشرط الأول، فقال في "تبيين العجب بما ورد في فضل رجب " (ص ٢١) :

"وينبغي مع ذلك اشتراط أن يعتقد العامل كون ذلك الحديث ضعيفا، وأن لا يشهر ذلك، لئلا يعمل المرء بحديث ضعيف، فيشرع ما ليس بشرع،أو يراه بعض الجهال فيظن أنه سنة صحيحة، وقد صرح بمعنى ذلك الأستاذ أبو محمد بن عبد السلام وغيره، وليحذر المرء من دخوله تحت قوله - صلى الله عليه وسلم -:

"من حدث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكذابين "، فكيف بمن عمل به؟! ولا فرق في العمل بالحديث في الأحكام أو في الفضائل، إذ الكل شرع ".

قلت: وهذا الشرط مما تعمد الغماري طيه وكتمانه أيضا عن قرائه، لأنه يعلم أنه يدان به أكثر من الشرطين السابقين، ويؤكد ما قلت من وجوب بيان ضعف الحديث حتى لا يعمل به كما لو كان ثابتا.

وبذلك يتجلى للقراء أن اعتذار الغماري عن سكوته عن تلك الأحاديث الضعيفة بدعوى أنها في الفضائل، أنه- صما لسبى- عذر أقبح من ذنب، ومكابرة عن الاعتراف بالحق، وهو الكبر الذي من كان شي قلبه ذرة منه لا يدخل الجنة كما صح عن - صلى الله عليه وسلم -.

فالله أسأل أن يطهر قلوبنا من الشقاق والنفاق، وسوء الأخلاق.

وفي رد الغماري هنا أمور أخرى زلت قدماه فيها؛ يطول الكلام حولها جدا، وبخاصة في هذه المقدمة، وهو ميله إلى العمل بالحديث الضعيف في الأحكام أيضا! ويزعم أنه كان في زاويته الصديقية يلفت أنظار الطلبة إلى الأحاديث الضعيفة التي عمل بها الأئمة أو الجمهور وهي ضعيفة مع علمهم بضعفها.

فتأمل أيها القارىء إلى هذا المفتري على الأئمة، كيف يضلل طلبته وقراءه بمثل هذا الكلام المضلل، فإنه يعلم أن عملهم بالحديث الضعيف يحتمل أن يكون لمطابقته لما يجوز الاستدلال به عند فقدانهم الحديث كالقياس مثلا، أو نحوه مما يقول به بعضهم، فكيف إذا كان معه عندهم حديث ضعيف؟! وقد ذكر هو نفسه نحو هذا المعنى في رسالته في "الاستمناء لما (ص٣٥) ، ومع الاحتمال يسقط الاستدلال، كما لا يخفى على ذوي العلم والكمال. كما تعلم أيضا أن

من المقرر عند علماء أصول الفقه والحديث أنه لا يُعمل به في الأحكام[١] . وقد ذكر هذا هو نفسه في الصفحة المذكورة، ولكنه عاد لينقض ذلك بقوله (ص ٣٧) : "وقولهم: الحديث لا يعمل به في الأحكام هو مما خالف فيه العلماء قولهم، ذلك أنهم استدلوا في كتبهم بكثير من الأحاديث الضعيفة ... "، إلى آخر ما قال، وبئس ما قال،فإنه يتهم علماء الحديث والأصول جميعا بأنهم يقولون بخلاف ما يفعلون!

وتالله إن رأيت مثل هذا الرجل بهتا وافتراء وقلة حياء، فلقد هانت عندي كل افتراءاته علي.- التي سبق أن ذكرت بعضها- حين رأيت اتهامه المذكور للعلماء دون أي استثناء، وما ذلك إلا ليتخذ فعلهم- إن ثبت- حجة له فيما ذهب إليه من الجواز. والحق والحق أقول: هو الذي يفعل بخلاف ما يقول، فكثيرا ما يرد الحديث الذي عند خصمه بضعف إسناده كما فعل في حديث "صلاة بعمامة ... " المتقدم، فإنه لم يعمل به مع أنه موافق لقوله في العمل بالحديث الضعيف في الفضائل والأحكام، فهذا من الأدلة الكثيرة على أنه يكيل بكيلين، ويلعب على الحبلين.

ومن تلك الأمور التي زل فيها الغماري المغمور قوله:

"والجمهور الذين أجازوا العمل بالضعيف في الفضائل ونحوها اقتدوا بصنيع الشارع حيث تجاوز في الفضائل ما لم يتجاوز في الفرائض والأحكام. وإليك أمثلة من ذلك ... ".

ثم ساق سبعة منها كلها تدور حول إباحته تعالى على لسان نبيه في النوافل ما لم يبح لهم في الفرائض!

---

[١] انظر " المجموع " للإمام النووي (١/٥٩) فقد عزا ذلك للعلماء جميعا دون استثناء.

فأقول: هذا من تدليساته ومغالطاته الخبيثة، إذ إن التجاوز الذي في هذه الأمثلة ونحوها لا يعني الاستحباب المقصود من قول القائلين بجواز العمل بالحديث الضعيف ... لأنهم إنما يعنون الاستحباب، أي أن العمل به أفضل من تركه، وليس الأمر كذلك في الأمثلة التي أولها صلاة النافلة؛ من قعود مع القدرة على القيام، فهذا جائز وليس بمستحب، بل المستحب أن يصلي قائما، وكذلك القول في سائر أمثلته. فسقط كلامه برمته.

ثم لو صح كلامه في الفضائل فما فائدته وهو يقول بما هو أكثر وأدهى وأمر، وهو جواز العمل بالحديث الضعيف في الأحكام أيضا؟!

لعله يقدم للقراء مدركا أيضا لهذا القول لم يعرفه الأولون والآخرون، كما فعل في الذي قبله متجاهلا مدرك العلماء الذين قالوا بعدم جواز العمل بالضعيف في الفضائل بله الأحكام، وهو أن الحديث الضعيف لا يفيد إلا الظن المرجوح، والعمل بالظن المرجوح لا يجوز بأدلة معروفة في الكتاب والسنة، بل ذلك من عمل المشركين الذين قال فيهم رب العالمين: "إن يتبعون الا الظن وما تهوى الأنفس "، "إن الظن لا يغني من الحق شيئا"، وهو أكذب الحديث، وقد نهى النبي – صلى الله عليه وسلم – عن العمل به في الحديث الصحيح: "إياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث ". (انظر مقدمة "صفة صلاة النبي – صلى الله عليه وسلم – " و"صحيح الترغيب "، و "صحيح الجامع "، و"ضعيف الجامع ") ، فإن فيها بسطا وافيا للموضوع.

فتجاوز المغمور كل هذه الأدلة وأعرض عنها إلى رأيه الفج، وهو يعلم قول أهل العلم جميعا: "لا اجتهاد في مورد النص "، و"إذا ورد الأثر بطل النظر"، ولكن ما قيمة قولهم تجاه من ابتلي باتباع الهوى، وقلب الحقائق و لم يخش الله تبارك وتعالى!؟ نسأل الله السلامة.

ولقد قف شعري- والله- من قوله: "اقتدوا بصنيع الشارع "! فإن التشريع من أفعاله تعالى الخاصة به، فليس لأحد أن يصنع صنعه، ويشرع للناس ما لم يشرعه " أم لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله ".؟! فهل يعني المغمور بقوله هذا: أنه يجوز لغيره تعالى أن يقتدي به ويشرع للناس مثل تشريعه، أم أن الهوى أعمى قلبه فنطق بكلمة الكفر، وما قدر الله حق قدره؟!

بقي شيء واحد مضى من كلامه لم نتعرض له برد، وهو قوله:

"ولتلك الأحاديث (يعني الضعيفة التي سكت عن بيان ضعفها) ما يؤيدها من القرآن والسنة"!

هذه مجرد دعوى، يستطيعها البطلة، ولا يعجز عنها أصغر الطلبة، ولو كانوا من المتخرجين من الزاوية (!) فلا تستحق الرد ولو بكلمة.

وبهذا ينتهي ردي على جوابه عن نقدي الأول إياه، فلننقل إلى القراء جوابه عن نفدي الثاني له، وهو اعتماده على تحسين الترمذي مع تساهله فيه. فقد قال:

٢- "لم أعتمد على تحسين الترمذي في تلك الرسالة إلا مؤة أو مرتين على الأكثر، و لم يكن تقليدا بل إقرار له لأنه صواب ".

أقول: هذا كسابقه مجرد دعوى، فهي مردودة، ولو كان صادقا لسارع إلى الدفاع عن نفسه بالدليل والحجة، فإنه في موضع التهمة، فلماذا لا يدفعها عن نفسه إن كان قادرا عليها؟! وذلك بأن يأتي بحديث من الأحاديث التي أشار إليها ويبين وجه الصواب في تحسينه.

ومن المؤسف أن رسالة "بداية السول " بتعليقه ليست الآن في متناول يدي، لنؤكد للقراء أنه غير صادق فيما يدعيه، بمثال ننقله منها، ولكن من

الممكن التمثيل بحديث عرض مفاتح كنوز الأرض على النبي – صلى الله عليه وسلم –واختياره أن يكون نبيا، وفيه أنه قال: "أجوع يوما وأشبع يوما ... " الحديث، فإنه في الرسالة (الفقرة ٢٩– بتحقيقي) ، وهو مما حسنه الترمذي، وقد بينت في تعليقي عليها أن إسناد الترمذي وأحمد وغيرهما ضعيف جدا، وذكرت له بعض الشواهد، لكن ليس فيها ذكر الجوع والشبع، وانتهيت فيه إلى أن هذه الزيادة منكرة، فإن كان هذا الحديث مما عناه الغماري فى جوابه المتقدم، وإلا فهو قد اعتمد على الترمذي في تحسينه إياه في كتاب آخر له، وهو الذي سماه "الكتر الثمين "

(رقم ٢١٤٩) ، وقد زعم في مقدمته أنه ليس فيه أحاديث ضعيفة، كما تقدم، فهو دليل واضح على صحة ما نسبته إليه من اعتماده على تحسين الترمذي المعروف تساهله فيه عند النقاد.

ثم سود الغماري نصف صفحة من رسالته يرد فيها على قول الذهبي:

"لا يعتمد العلماء على تصحيح الترمذي "، بكلام نقله عن الحافظ العراقي استخلص منه أن ما اعتبره الذهبي تساهلا منه هو في الحقيقة اختلاف في الاجتهاد! ثم ختم الغماري ذلك بقوله:

"نعم قد تعقبته في تحسينه أو تصحيحه في كثير من مؤلفاتي وتعليقاتي "!

قلت: تساهل الترمذي إنكاره مكابرة لشهرته عند العلماء، وقد تتبعت أحاديث "سننه" حديثا حديثا، فكان الضعيف منها نحو ألف حديث، أي قريبا من خمس مجموعها، ليس منها ما قويته لمتابع أو شاهد، ومع ذلك فإنه يكفينا منك الآن اعترافك بتعقبك إياه، فإنه يعني أنه كان مخطئا عندك، وحينئذ فلا فرق بين تسميته متساهلا أو مجتهدا، لأن التساهل من مثله لا يكون إلا عن

اجتهاد، وليس عن هوى أو غرض! وكذلك يقال في المتشددين منهم، ومن أجل ذلك، فانتقادي إياك لا يزال قائما، وبخاصة أنه كان فيه ما نصه:

"فلا ينبغي للعارف بهذا العلم الشريف أن يسكت عن تحسينه، بل لا بد له من التصريح بتأييده أو نقده حسب واقع إسناده ... " إلخ.

وأقول الآن: لماذا سكت عن تلك الأحاديث، ولم تبين رأيك فيها ما دام أنك تعقبته في غيرها، وأدرت الموضوع إلى ما لا فائدة فيه من الرد على الذهبي؟! فهلا جعلته على ما جاء في رسالة "رفع اليدين في الدعاء بعد الصلاة" للشيخ محمد بن مقبول الأهدل، وقد وضعت لها مقدمة في ست صفحات مؤيدا فيها ما ذهب إليه من مشروعية الرفع المذكور، وكتبت عليها بعض التعليقات، وليس فيها حديث واحد ثابت - ولا أقول: صحيح - بل فيه مثل ذاك الحديث الواهي: "ما من عبد يبسط كفيه في دبر كل صلاة ... "، وسكت عنه الغماري؛ لسبب لا يخفى على القارئ، وفيه رجل اتهمه الإمام أحمد وغيره، كما بينته في "الضعيفة" (٥٧٠١) ، فقد جاء في هذه الرسالة (ص ١٣١) ما نصه:

"وقال الحافظ ابن حجر في نكته على ابن الصلاح:

إن الترمذي حسن أحاديث فيها ضعفاء، وفيها من رواية المدلسين، ومن كثر غلطه، وغير ذلك، فكيف يعمل بتحسينه وهو بهذه الصفة؟ ! " [1] .

هذا كلامه، فلماذا لم تعلق عليه، وهو أحق بالتعليق لو كنت منصفا لا تكيل بكيلين، ولا تزن بميزانين؟!

---

[1] وانظر "مرقاة المفاتيح" للشيخ القارىء (٢١/١) .

٣- وأما نقدي الثالث إياه، وهو: "إهماله تخريج بعض الأحاديث ... وبعضها في (الصحيحين) ... "، فلم يتعرض له بجواب،. فهو اعتراف منه ضمني بأنه حق، ولكن أليس كان أشرف له أن يصرح بذلك؟! بلى، لو أنه كان منصفا، أليس هذا وما قبله وما يأتي بعده من الأدلة القاطعة على أنك أنت المتصف بكل تلك التهم الخبيثة التي رميتني بها، ومنها ما ختمت به كتيبك، بقولك:

"أما الإنصاف وعفة اللسان فيسمع عنهما ولا يحسهما من نفسه "! فالله حسيبك، وهو يتولى الصالحين، ويدافع عن الذين آمنوا.

٤- وأما نقدي الرابع إياه المصدر بأنه يعزو الحديث لغير المشاهير ... وذكرت على سبيل المثال حديثين:

الأول: "أنا سيد ولد آدم ولا فخر"، عزاه هو لابن أبي عاصم في "الأدب "، وسكت عنه، ومع أن كتاب "الأدب " هذا غير مطبوع فقد أحال عليه، وأعرض عن عزوه للترمذي وكتابه مع كونه أشهر، فهو مطبوع وكذلك ابن حبان، ولا يجوز مثل هذا العزو مع وجود من هو أولى به عند أهل العلم، وبخاصة أن الترمذي حسنه!

الآخر: حديث السدرة عزاه للنسائي وابن أبي حاتم، وهو في "الصحيحين"!

هذا خلاصة نقدي إياه، فليتأمل القارىء جوابه الآتي عليه يتبين له علم الرجل وخلقه! قال بعد أن اختصر نقدي إياه في الحديث الآخر:

"وأقول: هذا التعقب غفلة منه كبيرة، ذلك أن مؤلف الرسالة قال في الخصلة الأولى: إنه ساد الكل، فقال: "أنا سيد ولد آدم ولا فخر"، فعزوت

الحديث لمن رواه بهذا اللفظ.. و لم أخالف القاعدة في العزو. لكن الألباني غفل وذهل ".

هذا آخر كلامه، وما لم أذكره مشيرا إليه بالنقطتين لا علاقة له مطلقا بجوابه، مع أنه كما قيل: أسمع جعجعة ولا أرى طحنا، وإلا فما معنى قوله:

فعزوت الحديث لمن رواه بهذا اللفظ، فهذا وحده يدل على أن الرجل لا يخشى الله، ولا يستحي من عباد الله، لأن قوله هذا مع كونه لا يخفى على القراء، لأنه إعادة للنقطة التي هي موضع انتقادي عليه، لأني سأقول له مرة أخرى: لماذا عزوته لابن أبي عاصم، و لم تعزه لمن هو أولى بالعزو منه كالترمذي وابن حبان؟ فهذا هو وجه المخالفة يا من تستغفل الناس وتتهمهم بما فيك.

وأما الحديث الثاني فلم يتعرض له بجواب على الإطلاق. فهذا مع ما فيه من الاعتراض الضمني بأن الرجل حواش قماش لا تحقيق عنده، فهو أشرف له وأستر من جوابه عن الحديث الأول، لما فيه من الزوغان والمجادلة بالباطل. والله المستعان.

٥- وأما نقدي الخامس إياه، فقد اعترف أيضا بصوابه في الحديث الأول. ولكن بصورة لا تشرفه وتليق بطريقته! وذلك من ناحيتين:

الأولى: أنه جرى في أجوبته السابقة أن يبدأ بقوله: "قال الألباني أولا ... "، "قال الألباني ثانيا ... "، "قال الألباني رابعا ... " و لم يقل: قال الألباني ثالثا؛ تهربا وتكبرا أن يعترف بالحق كما سبق. فلما جاء إلى جوابه عن هذا النقد لم يقل أيضا: قال الألباني خامسا، لكي يغطي اعترافه الصريح بخطئه أنه بسبب نقد الألباني وإرشاده، ففال عقب جوابه السابق المنتهي بقوله الذي هو أسوأ منه: "غفل وذهل ":

"وقولي في حديث ابن مسعود: "الخلق عيال الله " سنده جيد، سهو لا أدري كيف حصل لي؟ بل أوقعني فيه صنيع الحافظ السخاوي "!

فأقول: لو أن غيرك قال: "لا أدري " لم أستجز لنفسي أن أقول له:

إن كنت لا تدري فتلك مصيبة *** أو كنت تدري فالمصيبة أعظم!

وإنما أقول لك بصراحة: إذا كنت صادقا في قولك هذا، ولم يكن من دسائسك وأهوائك، فإنك قد أتيت من مخالفتك لقول أئمة الحديث: "قمش ثم فتش "، فأنت قماش حواش، تركن في الغالب إلى التقليد؛ الذي ترمي به غيرك، وأنت فيه غريق! ولولا ذاك لما وقع منك هذا الخطأ الفاحش الذي يترفع عنه المبتدئ في هذا العلم الشريف، فإنك لما رأيت السخاوي خرج الحديث من رواية ابن مسعود وأنس وغيرهما، وسكت عن إسناد ابن مسعود واعل غيره، وختم بحثه بقوله: "وبعضها يؤكد بعضا"، توهمت من ذلك كله ما دفعك إلى الوقوع في الخطأ، فلو أنك فتشت عن إسناد ابن مسعود لوجدت فيه ذاك المتروك "موسى بن [1] عمير أبو هارون القرشي ".

تلك هي الناحية الأولى.

وأما الناحية الأخرى: فهي دفاعه عن نفسه بالباطل، وحمله مسؤولية خطئه على الحافظ السخاوي كما سبق، وهذا من جنفه وظلمه الذي لا يكاد ينجو منه حتى الموتى، ولا من تزويره، فان السخاوي لم يجود إسناده، كل ما في الأمر أنه سكت عنه، وهذا وإن كان منه غير جيد، فهل يفهم منه أحد مهما كان غريقا في الجهل: أنه جود إسناده كما يزعم الغماري؟!

---

[1] سقط من الأصل المطبوع "موسى بن " فليتنبه.

هذا وقد خرجت الحديث فيما يأتي برقم (٣٥٩٠) وتكلمت على طرقه، وأشرت إلى أنه إنما يثبت منه بلفظ: "خير الناس أنفعهم للناس ".

وأما الحديث الآخر: "أنا سيد ولد آدم، وعلي سيد العرب ". وهو الذي كنت انتقدت عليه قوله فيه: "حديث ضعيف خلافا لقول الذهبي: إنه موضوع "، ومخالفته إياه، وبينت له هناك أن الحافظ العسقلاني قد أقره على وضعه! لأن مدار الحديث عند الحاكم الذي عزاه الغماري إليه- على وضاعين معروفين.

فقد كابر الغماري أيضا فيه كما سترى، فأنه قال ما خلاصته:

"وقول الذهبي: موضوع، غلو غير مقبول لأنه ورد عن غير الوضاعين ".

ثم ذكر له طريقين آخرين:

أحدهما: عن أنس مرفوعا. قال الهيثمي: "فيه- خاقان بن عبد الله ابن الأهتم ضعفه أبو داود". وذكره ابن أبي حاتم و لم يجرحه.

والآخر: عن عائشة أيضا مرفوعا به. رواه الحاكم وقال:

"صحيح الإسناد، وفيه عمر بن الحسن الراسبي، وأرجو أنه صدوق، ولولا ذلك لحكمت بصحته على شرط الشيخين ".

قال الغماري عقبه من عند نفسه:

"قلت: إسناد الحديث نظيف ليس فيه كذاب ولا متهم، والراسبي ذكره ابن أبي حاتم برواية محمد بن موسى الجرشي عنه، و لم يجرحه بشيء.

وبمقتضى القاعدة المقررة يكون تعديل الحاكم مقبولا، لكن الذهبي تعقب قول الحاكم: أرجو أنه صدوق، فقال: أظن أنه هو الذي وضعه. وهو تعنت

شديد وقول بالظن، والظن أكذب الحديث. والعجب من الحافظ كيف وافق الذهبي على هذا الحكم المتعنت، وغفل عما تقتضيه القاعدة في هذا المقام؟! فالحديث بهذين الطريقين: طريق أنس وطريق عائشة، لا يبعد أن يكون من قبيل الحسن لغيره ".

والجواب وبالله التوفيق على وجهين: مجمل ومفصل:

أما المجمل، فلا نسلم حسنه بمجموع الطريقين، لأن في طريق عائشة راويا واهيا شديد الضعف توهمه الغماري ثقة، أو تجاهله كما سيأتي بيأنه في (المفصل) .

وأما الضعف من حيث إسناده فليس البحث الآن فيه، والغماري نصب الخلاف فيه؛ بينه وبين الحافظ الذهبي والعسقلاني. لغاية في نفسه، وليس كذلك، وإنما هو في متنه لقولهما ببطلأنه، مع تصريحهما بأن فيه من لا يعرف كما يأتي، وذلك يعني أنه ضعيف السند، ولا منافاة بينهما كما لا يخفى على العارف بهذا العلم، ويأتي بيانه قريبا إن شاء الله تعالى.

وأما الجواب المفصل فهو من وجوه:

١- تعليله لرد حكم الذهبي على الحديث بالوضع بقوله:

"لأنه ورد عن غير الوضاعين ".

فهو مرفوض من أصله، وهو بذلك يوهم القراء أن الحديث لا يكون موضوعا إلا إذا كان فيه وضاع، وهذا خلاف ما صرح به العلماء في أصول علم الحديث وفروعه، فكم من حديث حكموا عليه بوضعه أو بطلأنه، وليس في إسناده وضاع أو كذاب، وفي هذه السلسلة عشرات الأمثلة على ذلك، وقد جاء في "اختصار علوم الحديث " لابن كثير:

"يعرف الموضوع بأمور كثيرة.. ومن ذلك ركاكة ألفاظه، وفساد معناه، أو مجازفة فاحشة، أو مخالفته لما ثبت في الكتاب والسنة الصحيحة".-

والغماري يعرف هذا جيدا، لأنه مما لا يخفى على صغار الطلبة، ولكنه يتجاهل الحقائق ليصدق عليه ما يتهم به غيره، المرة بعد المرة، انظر مثلا كتيبه الآخر: "إتقان الصنعة" (ص ٤٧) ، وكتب " الأحاديث الموضوعة"، كلها قائمة على هذا، فما من كتاب منها إلا وفيه أحاديث موضوعة بأسانيد ضعيفة، لأن الوضع جاء من داخل المتن الدال على بطلأنه، وعلى هذا حكمت أنا على حديث "نعم المذكر السبحة"، الذي يصر الغماري وبعض تلامذته على أنه ضعيف فقظ، غير ملتفت إلى معناه الدال على بطلأنه كما كنت بينته فيما مضى برقم (٨٣) ، وما ذلك إلا محافظة منه على وسائل التمشيخ (!) وجلب المريدين السذج الذين يغترون بالمظاهر، ولأمر ما قال الغماري هذا في رسالته السابقة (ص ٤٨) :

"وتعليق السبحة في العنق ليس فيه شيء، وهو نظير وضع الكاتب القلم على أذنه "!!

ثم ذكر حديث: "ضع القلم على أذنك فإنه أذكر للمملي ".

وقال: "رواه الترمذي بإسناد ضعيف "!

وهو يعلم أن فيه عنبسة بن عبد الرحمن الأموي. قال أبو حاتم:

"كان يضع الحديث ".

وله طرق أخرى تدور أيضا على وضاعين وكذابين كما تراه مفصلا في المجلد الثاني من هذه السلسلة، رقم (٨٦١- ٨٦٢) .

من أجل ذلك لم يسع أخاه الشيخ احمد الغماري إلا أن يورد هذا الحديث في كتابه "المغير على الأحاديث الموضوعة في الجامع الصغير" من رواية الترمذي وغيره (ص ١٨ و ٦٥- ٦٦) وقال:

"وهذا من وضع العجم، وقال ابن الجوزي: إنه موضوع ".

فهل خفي هذا على الغماري الصغير، أم تعمد مخالفة أخيه الأكبر لمجرد أنه اتفق مع الألباني في الحكم على الحديث بالوضع، أم هو الدوران وراء المصلحة مهما كانت المخالفة للعلم والعلماء، والعياذ بالله تعالى؟!

ومن الأمثلة على الحديث الموضوع متنا بشهادة من لا يستطيع الغماري أن يصفه بـــ (المبتدع) وهو أخوه السابق الذكر، فقد قال في حديث:

"اجعلوا أئمتكم خياركم ... " (ص ١٠) .

"قلت: إسناده مظلم كما قالوا، ومتنه موضوع ". وانظر هذه السلسلة (١٨٢٢-١٨٢٣) .

وأقرب مثال لما نحن فيه قوله في حديث: "تختموا بالعقيق فإنه ينفي الفقر" (ص ٣٦) :

"قلت: فيه الحسين بن إبراهيم البابي، قال الذهبي: لا يدرى من هو، فلعل الحديث من وضعه ... ". وانظر الحديث برقم (٢٢٧) .

وهذا البابي كما ترى مجهول، ومع ذلك حكم عليه الغماري الكبير بالوضع، وقد قال الذهبي في حديث السيادة في راويه المجهول مثل هذا القول وأقوى منه كما يأتي، ومع ذلك زاغ عنه الغماري الصغير. والله المستعان.

وبذلك يسقط تعليله المذكور، ويتبين لكل ذي عينين أن الغماري هذا لا يراعي في كلامه على الحديث قواعد العلماء، وإنما يتكلم عليه حسبما يوحي إليه هواه!

٢- قوله في حديث عائشة: إسناده نطيف، ليس فيه كذاب ولا متهم.

فأقول: هذه الدعوى كاذبة، حملك عليها جمودك على قول الحاكم ومن بعده بأن فيه ذاك الراسبي، فاستلزمت منه أنه ليس فيه علة أخرى هي أقوى من الراسبي، فإن الحاكم أخرجه (١٢٤/٣) من طريق محمد بن معاذ عنه؛ وابن معاذ هذا لا استبعد عنك أن تتوهم أنه العنبري الثقة- إن كنت رجعت إلى "المستدرك " فوقعت عيناك عليه! - وإنما هو الشعراني أبو بكر النهاوندي كما حققته وبسطت القول عليه فيما سيأتي في المجلد الثاني عشر رقم (٥٦٧٨) وقد قال فيه الذهبي والعسقلاني:

" واه ".

أي شديد الضعف، فهو في حكم المتهم، وبذلك يسقط ما ادعاه الغماري من النظافة!

٣- قوله: والراسبي ذكره ابن أبي حاتم.. ولم يجرحه بشيء.

فأقول: نعم لم يجرحه، ولم يوثقه أيضا، فكان ماذا؟ غاية ما يمكن أن يقال فيه: إنه سكت عنه، وهو ما يسكت عن أحد إلا لأنه لم يتبين له حاله، كما ذكر ذلك ابن أبي حاتم نفسه في مقدمة كتابه. على أن الراوي عنه محمد بن موسى الجرشي مجروح لا يحتج به عنده كما يفيده قوله في ترجمته (٨٤/٤/١) :

"شيخ "! (أنظر باب بيان درجات رواة الآثار) منه.

قلت: فما قيمة الراسبي إذا لم يعرفه ابن أبي حاتم إلا من رواية الجرشى الذي لا يحتج به؟! ولذلك قال الذهبي والعسقلاني في الراسبي هذا:

"لا يعرف، وأتى بخبر باطل، متنه: علي سيد العرب ".

فأقول: قابل قولهما هذا بقولهما المتقدم في حديث التختم بالعقيق الذي احتج به الغماري الكبير على وضعه، تتبين وتتأكد من بطلان إنكار الغماري الصغير عليهما كما يأتي.

٤-قوله: "وبمقتضى القاعدة المقررة يكون تعديل الحاكم له مقبولا ... إلخ ".

فأقول: تأمل أيها القارئ كيف يعمي الأمر على القراء، فيطلق - القاعدة ولا يبينها، تدليسا عليهم، وإيهاما لهم بأنه متمسك بالقاعدة المقررة في علم المصطلح، وينسب الحافظ الذهبي إلى التعنت ويلحق به الحافظ العسقلاني في الغفلة!! ولا يشك أحد أنهما أعلم منه وأتقى، وأبعد عن اتباع الهوى الذي ابتلي به هذا الغماري المسكين في كثير من كتاباته وبخاصة ما كان منها في انتقاده للآخرين. وبيان ذلك هنا من وجهين:

الأول: أن الحاكم لم يجزم بأن الراسبي هذا صدوق، وإنما قال:

أرجو؛ وفرق واضح بين الأمرين.

والآخر: هب أنه جزم بأنه صدوق، فما قيمة قوله وهو معروف عند العلماء بأنه من المتساهلين [1] ، ولا سيما إذا لم يعتد بقوله الحفاظ الذين جاؤوا من بعده واستدركوا عليه كالذهبي وغيره، وقد ذكر اللكنوي رحمه الله في

[1] انظر "الأجوبة الفاضلة" لأبي الحسنات اللكنوي (ص٨٠ - ٨٦) .

"الأجوبة" (١٦١) : أنه إذا تعارض قول الحاكم مع الذهبي، رجح قول الذهبي، لأن الأول متساهل والثاني غير متساهل. فالحديث الذي حكم الحاكم بكونه صحيح الإسناد. وحكم الذهبي بكونه ضعيف الإسناد؛ يرجح فيه قول الذهبي على قول الحاكم، وكم من حديث حكم عليه الحاكم بالصحة وتعقبه الذهبي بكونه ضعيفا أو موضوعا ... إلى آخر كلامه رحمه الله تعالى.

وأقول: هذا إذا كان الذهبي وحده مخالفا للحاكم، فكيف إذا كان معه الحافظ ابن حجر كما هو الشأن هنا. فسقط بذلك تشبث الغماري بالحاكم.

فإن قيل: ما هي القاعدة المقررة التي اعتمد عليها الغماري في رده على الذهبي والعسقلاني و لم يبينها؟

فأقول: هي قول ابن الصلاح وغيره أنه يكفي الواحد في التعديل على الصحيح. وقد عرفت مما سبق أنها ليست على إطلاقها، وأن المقصود بها

من لم يكن معروفا بالتساهل في التوثيق والتصحيح كالحاكم وابن حبان ونحوهما، وهذا مما لا يخفى على الغماري، ولكنه يجادل بالباطل وينساق لهواه. نسأل الله السلامة.

٥- قوله: فالحديث بهذين الطريقين ... لا يبعد أن يكون من قبيل الحسن لغيره.

فأقول: كلا، وذلك لوجهين:

الأول: أن فيه ذلك الواهي محمد بن معاذ كما سبق بيأنه في الفقرة (٢) ، ومثله لا يفيد في المتابعات والشواهد كما هو مقرر في علم المصطلح.

والآخر: أن البحث في متن الحديث كما تقدم في الجواب المجمل، فلا فائدة من محاولتك لإخراج سند الحديث من الضعف، ومتنه باطل بشهادة الحافظين

الذهبي والعسقلاني، وهما المرجع في مثل هذا الأمر دونك، وما أحسن ما قيل في مثل هذه المناسبة:

وابن اللبون إذا ما لز في قرن *** لم يستطع صولة البزل القناعيس

فان قيل: فما وجه بطلان هذا الحديث متنا؟

فأقول مخالفته للسنة الصحيحة الثابتة من طرق عن ابن عمر رضي الله عنه في "صحيح البخاري " وغيره، وهي مخرجة في "ظلال الجنة" (رقم ١١٩٠-١١٩٨) ، بل قد صح ذلك عن علي نفسه رضي الله عنه، فروى البخاري بسنده الصحيح عن محمد بن الحنفية قال:

قلت لأبي: أي الناس خير بعد رسول الله – صلى الله عليه وسلم –؟ قال: أبو بكر؛ قال: قلت: ثم من؟ قال: ثم عمر.. الحديث. ورواه أبو داود وابن ماجه وأحمد وغيرهم من طرق عنه، وهو مخرج في "ظلال الجنة" (١٢٠٠-١٢٠٨) .

وروي (١١٦٦) بسند حسن عن عمر قال لأبي بكر: لا بل نبايعك، وأنت سيدنا وخيرنا وأحبنا إلى رسول الله – صلى الله عليه وسلم –؛ وقد جاء في "الصحيحين " مرفوعا أن أبا بكر كان أحب الرجال إلى النبي – صلى الله عليه وسلم – فكيف يعقل بعد هذه النصوص القاطعة بأفضلية أبي بكر رضي الله عنه أن يقال: "وعلي سيد العرب "، وقد تقدم أن من علامات الحديث الموضوع أن يخالف السنة الصحيحة، فهي عمدة الذهبي والعسقلاني في قولهما ببطلان الحديث.

ولقد كنت أوردت معنى ما تقدم من السنة في ردي على الغماري في مقدمة "البداية"، وأشرت إلى نسبته إلى التشيع، بسبب تحمسه لهذا الحديث الباطل، وذكرت أنه من وضع الشيعة. ثم تأكدت من ذلك حين رأيته يرد على

الحافظين ويستعلي عليهما، وينسبهما إلى الغفلة كما تقدم، ولا يتبرأ من التشيع الذي رمي به، بل إنه زاد على ذلك- ضغثا على إبالة- فسود ثلاث صفحات في الطعن على أهل السنة وأئمة الحديث كابن تيمية والذهبي، فيرميهما بالنصب، وإنكار فضائل علي رضي الله عنه، ويصرح بأن كثيرا من أهل السنة انخدعوا بالنواصب! فردوا أحاديث كثيرة في فضل علي رضي الله عنه، ومنها هذا الحديث بزعمه فيتأوله بقوله: "فمعنى قوله عليه الصلاة والسلام: " علي سيد العرب " أنه ذو الشرف والمجد فيهم، لأنه من أهل البيت ... إلخ ".

فأقول: أثبت العرش ثم انقش، فإن التأويل فرع التصحيح كما هو معروف عند العلماء، والحديث ضعيف الإسناد كما سبق تحقيقه، فهو لا يستحق التأويل.

على أن سياق الحديث يبطله، فإن قوله- صلى الله عليه وسلم -: "أنا سيد ولد آدم " صريح في تفضيله - صلى الله عليه وسلم -على جميع ولد آدم، وهو الذي فهمه العلماء ومنهم العز بن عبد السلام في رسالته "بداية السول " كما سيأتي بيأنه تحت الحديث رقم (٥٦٧٨) ، فلو صحت زيادة "وعلي سيد العرب " دلت أيضا على تفضيله بعده - صلى الله عليه وسلم -على العرب جميعا، وهذا باطل بشهادة الصحابة كما تقدم، ومنهم على نفسه، رضي الله عنهم أجمعين.

ومثل هذه الزيادة في البطلان والمخالفة حديث:

"كان أحب النساء إلى رسول الله- صلى الله عليه وسلم - فاطمة، ومن الرجال علي ".

وسيأتي في هذا المجلد إن شاء الله تعالى برقم (١١٢٤) مع تخريجه والكشف عن علته، ووهم من وهم فيه، وذكر بعض الأحاديث الصحيحة

الدالة على بطلانه.

وبعد، فإن مجال الرد على الغماري والكشف عن أوهامه وتدليساته على القراء، وضلالاته وافتراءاته وإثارته للفتن التي شاركه في بعضها ذاك الخزرجي- مجال واسع جدا، وفيما سبق من البيان كفاية لكل منصف راغب في الهداية، وإني مع ذلك أرجو لهما أن يتراجعا عما رمونا به من البهت والافتراء، فإن لم يفعلا فإني داع بما ثبت عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم -:

" اللهم متعنا بأسماعنا وأبصارنا وقوتنا ما أحييتنا، واجعله الوارث منا، واجعل ثأرنا على من ظلمنا، وانصرنا على من عادانا، ولا تجعل مصيبتنا في ديننا، ولا تجعل الدنيا أكبر همنا، ولا مبلغ علمنا، ولا تسلط علينا من لا يرحمنا".

وسبحانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك.

وصلى الله على محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم.

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ٣/٨ -٤٤]

الغزالي

ولقد سار على هذا المنوال من التجاهل لعلم ذوي الاختصاص صاحبه الكاتب الشهير الشيخ محمد الغزالي المصري في كتابه الأخير: السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديثتجلى فيه ما كان يبدو منه أحيانا في بعض كتبه ومقالاته التي يبثها هنا وهناك من الانحراف عن الكتاب والسنة وفقه الأئمة أيضا خلافا لما يوهم قراءه بمثل قوله في مقدمة كتابه المذكور ص ١١:

"وأؤكد أولا وأخيرا أنني مع القافلة الكبرى للإسلام هذه القافلة التي يحدوها الخلفاء الراشدون والأئمة المتبوعون والعلماء الموثوقون خلفا بعد سلف ولاحقا يدعو لسابق".

وهذا كلام جميل ولكن أجمل منه العمل به وجعله منهج حياة ولكن مع الأسف الشديد هو من الكلام الذي يقال في مثله: اقرأ تفرح جرب تحزن إذ أن الرجل قد انكشف مذهبه أخيرا بصورة جلية جدا أنه ليس مع القافلة الكبرى.. إلخ بل ولا مع الصغرى.

وإنما هو مع أولئك العقلانيين الشذذ الذين لا مذهب لهم إلا اتباع ما تزينه لهم عقولهم فيأخذون من كل مذهب ما يحلو لهم مما شذ وند وقد قال بعض السلف: من حمل شاذ العلم حمل شرا كبيرا[1] ومع ذلك فهو يحشر نفسه في

---

[1] رواه أبو بكر الخلال في الأمر بالمعروف "ص٣٣، القصيم" بسند صحيح عن إبراهيم بن أدهم رحمه الله. ونحوه قول سليمان التيمي: إن انت أخذ برخصة كل عالم اجتمع فيك الشر كله رواه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله. ٢/٩١-٩٢،.

زمرة الفقهاء الذين يستدركون على المحدثين شذوذا أو علة خفيت عليهم والحقيقة أن الرجل لا علم عنده بالحديث ولا بالفقه المستنبط منه وإنما هي العشوائية العمياء المخالفة لما عليه علماء المسلمين من المحدثين والفقهاء في أصولهم وفروعهم، فهو إذا صادم رأيه حديث صحيح نسفه بدعوى باطلة من دعاويه الكثيرة فيقول مثلا: ضعفه فلان وهو يعلم أن غيره ممن هو أعلم منه أو أكثر عددا صححه كما هو موقفه من حديث البخاري الآتي في المعازف وتارة يرده بدعوى أنه حديث آحاد وهو يعلم أيضا أن خبر الآحاد حجة في الفقهيات والعمليات بالاتفاق وإذا لم يستطع رفضه لسبب أو آخر رد العمل به بقوله: ليس قطعي الدلالة وهو يعلم أيضا أنه لا يشترط ذلك عند العلماء وإنما يكفي فيها الظن الراجح عندهم وإلا قلبنا عليه دعواه ورددنا عليه كل مخالفاته لأنها لم تبن يقينا على دليل قطعي الثبوت قطعي الدلالة وإلا لم يكن هناك خلاف وإن كان الحديث في العمليات والغيبيات رده بقوله: لا يتصل بعقيدة ولا يرتبط به عمل أو قد يختلق له معنى من فكره هو في نفسه باطل فيلصقه بالحديث وهو منه بريء وأما كلام العلماء في الدفاع عن الحديث وتفسيره بعلم فهو يستعلي عليه ويرفضه طاعنا فيهم بما هو أهل له وأولى به كمثل قوله ص ٢٩:

"نقول نحن: هذا الدفاع كله خفيف الوزن وهو دفاع تافه لا يساغ".

يعارض به العلماء وهم شراح الحديث المازري والقاضي عياض والنووي الذي عنه نقل الكلام المشار إليه ولكنه دلس على القراء فإنه ابتدأ المنقول بقوله: قال المازري.... وجاء في آخر المنقول: واختاره المازري والقاضي عياض.

وهذا من تمام الكلام المنقول. وإنما نقله عن شرح النووي لمسلم والنووي هو الذي قال: قال المازري.. إلخ.

فكان عليه أن يعزوه إليه ولكنه لم يفعل لأنه يعلم مترلة الإمام النووي وشهرته عند المسلمين فلم ير من سياسته أن ينبه أيضا إلى تفاهته.

تلك بعض مواقفه المذبذبة تجاه الأحاديث الصحيحة المرفوضة عنده.

أما إذا كان الحديث ضعيفا أو لا أصل له فهو يجعله صحيحا قويا مسندا بعقله المشرع يبطل به ما صح في الشرع فيقول ردا على من ضعفه أو قد يضعفه:

لكن معناه متفق مع آية من كتاب الله أو أثر من سنة صحيحة.

انظر كلمته في مقدمة كتابه فقه السيرة حول تخريجي لأحاديثه تحت عنوان حول أحاديث الكتاب تجد تحته تصريحه بأنه يصحح الحديث الضعيف عند المحدثين ويضعف الصحيح عندهم بناء على ماذا؟ أعلى الشروط المعروفة عند علماء الحديث وحكاها هو في أول كتابه السنة ص ١٤- ١٥، ذرا للرماد في العيون؟ كلا فهو في قرارة نفسه لا يؤمن بها والله أعلم ولئن آمن بها فهو لا يحسن تحقيقها وإنما اعتماده مجرد رأيه وزعمه أن معناه صحيح ولا يشعر المسكين بمبلغ الضلال الذي وقع فيه بسبب إعجابه برأيه واستخفافه بعلم الحديث وبأهله [1] أنه ألحق نفسه بتلك الطائفة من الكذابين والوضاعين الذين كانوا كلما رأوا حكمة أو كلاما حسنا جعلوه حديثا نبويا فلما ذكروا بقوله صلى الله عليه وسلم: "من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار" قالوا: نحن لا نكذب عليه وإنما نكذب له ذلك هو موقف كل {مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ

---

[1] لقد قال المأفون فيهم ص١٩، ومعذرة من الكاتب الكبير مع الكفار لا مع أهل الحديث الذين وصفهم بـ "الوعّاظ" كما سيأتي ص٩٨،:

وأهل الحديث يجعلون دية المرأة على النصف من دية الرجل وهذه سوأة فكرية وخلقية رفضها الفقهاء المحققون يعني نفسه ومن هو على شاكلته من الآرائيين وأهل الأهواء وإلا فإن كان يعني فقهاء الأمة فقد افترى عليهم فإنهم من أهل الحديث في هذه الدية منهم مالك في الموطأ ٦١/٣، وهو مذهب أبو حنيفة وأصحابه كما في مختصر الطحاوي ص٢٤٠، وهو مذهب الشافعي كما في روضة الطالبين للنووي ٢٥٧/٩، وعليه سائر علماء المسلمين وهذه سبيلهم فالشيخ يتبع سبيل من؟ وما جزاؤه؟.

وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَى عِلْمٍ} .. الآية. بل هو قد يزيد عليهم فيبطل بمثله حكما شرعيا ثابتا بالأحاديث الصحيحة وأعني بذلك قوله ص ١٨:

وقاعدة التعامل مع مخالفينا في الدين [١] ومشاركينا في المجتمع أن لهم ما لنا وعليهم ما علينا فكيف دم قتيلهم؟.

أقول فيه من المخالفات للشرع والعلم ما يأتي:

أولا: قوله: لهم ما لنا وعليهم ما علينا يشير إلى حديث ذكره بعض فقهاء الحنفية ممن لا علم عندهم بالحديث وأن النبي صلى الله عليه وسلم قاله في أهل الذمة وهو حديث لا أصل له في شيء من كتب السنة كما أشار إلى ذلك الحافظ الزيلعي الحنفي فينصب الراية وهو مخرج في المجلد الخامس من سلسلة الأحاديث الضعيفة برقم ٢١٧٦، وهو تحت الطبع.

ثانيا: هذه الجملة التي صيروها حديثا مستقلا هي في الحقيقة قطعة من حديث صحيح ورد فيمن أسلم من المشركين فهم الذين قال فيهم النبي صلى الله عليه وسلم: "لهم ما لنا وعليهم ما علينا" هكذا هو في سنن الترمذي وغيره من حديث سلمان رضي الله عنه وفي صحيح مسلم وأبي عوانة وابن حبان وابن الجارود من حديث بريدة بن الحصيب رضي الله عنه وهما مخرجان في الإرواء ص ١٢٤٧، وصحيح أبي داود ٢٣٥١ ٢٣٥٢،.

فأبطل الغزالي هذا الحديث الصحيح برأيه الفج وجهله الفاضح بالسنة متوكئا على الحديث الذي لا أصل له تالله إنه لو لم يكن في كتابه إلا هذه المخالفة بل الطامة لكان كافيا لإهباط قيمة كتابه وإسقاط مؤلفه من زمرة الفقهاء أما الكتابة فهي له أما العلم والفقه فله رجال فكيف وهناك عشرات بل

---

[١] يعني إخوانه اليهود والنصارى على حد تعبيره هو انظر الفقرة الآتية: رابعا.

مئات الطامات التي تولى بيان بعضها إخواننا الأساتذة والمشايخ الذين ردوا عليه جزاهم الله خيرا.

ومنها:

ثالثا: لقد أشار بقوله: فكيف بهدر دم قتيلهم؟ إلى إنكاره لقوله صلى الله عليه وسلم: "لا يقتل مسلم بكافر" وهو صحيح أيضا رواه البخاري وغيره عن علي والترمذي وغيره عن ابن عمرو وغيرهما وهو مخرج في الإرواء ٢٢٠٨/ ٢٢٠٩، وبه أخذ جمهور العلماء ومنهم ابن حزم في المحلى الذي قلده فيما أخطأ وفي إبطاله لحديث المعازف ولم يقلده هنا وقد أصاب فاعتبروا يا أولي الألباب.

وأما الحديث الذي يذكره بعض الكتاب المعاصرين كالمودودي رحمه الله تقليدا لمذهبه الحنفي أن النبي صلى الله عليه وسلم قتل مسلما بذمي فهو منكر لا يصح كما قال بعض الأئمة وقد تكلمت عليه في سلسلة الأحاديث الضعيفة برقم ٤٦٠ مفصلا.

ثم إنني لأتساءل أنا وكل ذي لب منصف: لم أهدر الشيخ الغزالي العمل بهذا الحديث الصحيح وهو موافق لعموم قوله تعالى: أفنجعل المسلمين كالمجرمين. ما لكم كيف تحكمون؟ وإن كان قد سيق في غير هذا السياق فإن الغزالي نهم في التمسك بعموم القرآن ولو كان مخصصا بالأحاديث النبوية والأمثلة على ذلك كثيرة منها ما تقدم قريبا من إنكاره على كافة العلماء محدثين وفقهاء جعلهم دية المرأة على النصف من دية الرجل ونسبهم إلى مخالفتهم لظاهر الكتاب يعني قوله تعالى: {النَّفْسَ بِالنَّفْسِ} .

رابعا: تأمل معي أيها القارئ الكريم تلطف الشيخ الغزالي مع أعداء الله: اليهود والنصارى بقوله: مخالفينا في الدين وقد يقول فيهم أحيانا: إخواننا وقابل

ذلك بمواقفه العديدة تجاه إخوانه في الدين كيف يشتد على علمائهم الأموات منهم والأحياء وبخاصة طلاب العلم منهم وقد مرت بك قريبا بعض الأمثلة مما قاله في أهل الحديث وشراحه فيا ترى أذلك مما أودعه في كتابه خلق المسلم؟ أم هو مخالفة صريحة لمثل قوله تعالى: أذلة على المؤمنين أعزة على الكافرين؟ وقوله عز وجل: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لا تَفْعَلُونَ كَبُرَ مَقْتاً عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لا تَفْعَلُونَ} ؟

تلك نماذج قليلة من مواقف للشيخ الغزالي كثيرة تجاه الأحاديث النبوية الصحيحة والأحاديث الضعيفة يأخذ منها ما يشاء ويرفض منها ما خالف هواه دون أن يستند في ذلك على قاعدة تذكر عند أحد من العلماء بل هي العشوائية العمياء كما تقدم.

ذكرت ذلك ليتبين القراء طريقته في رفضه للأحاديث الصحيحة عند أهل الاختصاص من العلماء فلا هو منهم علما حتى يستطيع معرفة الصحيح من الضعيف انطلاقا من قواعدهم وكتابه فقه السيرة بتخريجي إياه وما تقدم من الأمثلة دليل قاطع على ذلك ولا هو معهم كما قال الله تعالى: {وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ} وقال: {فَاسْأَلوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لا تَعْلَمُونَ} ومقدمته لتخريجي المشار إليه وما سبق من الأمثلة أيضا يؤكد كل ذلك فمن لم يكن من أولئك العلماء ولا هو معهم فالأحرى به أن يكون لسان حاله – على الأقل – كما قال ذلك الشاعر الجاهلي:

وهل أنا إلا من غزية إن غوت ... غويت وإن ترشد غزية أرشد

وختام ذلك موقفه من حديث البخاري في المعازف وأسلوبه في تضعيفه إياه فهذا وحده يكفي للدلالة على أنه لا ينطلق في نقده للأحاديث إلا من الهوى والظن الأعمى فقد قال: ص ٦٦ – ٦٧، لأحد علماء الخليج وهو

يناقشه في ليلة النصف من شعبان: "أظن الأحاديث التي وردت في ليلة النصف أقوى من الأحاديث التي وردت في تحريم الغناء".

وظنه هذا كاف لإدانته بالجهل وإلقاء الكلام على عواهنه مما يذكرني بقوله تعالى في الكفار الشاكين في البعث: {مَا نَدْرِي مَا السَّاعَةُ إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ} فإن أحاديث ليلة النصف إن كان المقصود منها ما يتعلق بالأمر بقيام ليلها وصيام نهارها - كما هو الظاهر من مناقشته لذلك العالم - فهو حديث واحد لا يوجد سواه وإسناده ضعيف جدا - بل هو موضوع في نقدي - كما هو مبين في المجلد الخامس من سلسلة الأحاديث الضعيفة برقم ٢١٣٢، يسر الله طبعه. وإن كان المقصود حديث المغفرة لجميع الخلق إلا من استثني فيه فهو حديث واحد أيضا جاء من طرق عن جمع من الصحابة وبألفاظ مختلفة لا يسلم طريق منها من علة ولذلك ضعفها أكثر العلماء كما قال ابن رجب وصحح أحدها ابن حبان وفيه انقطاع فمن الممكن تصحيحه أو تحسينه على الأقل لتلك الطرق ومن أجلها خرجته في السلسلة الصحيحة ١١٤٤ وجعلته من حصة كتابي الجديد صحيح موارد الظمآن ... / ١٩٨٠، وهو تحت الطبع فأين هذا من أحاديث تحريم الغناء والموسيقى وكثرتها وصحة أسانيد الكثير منها مع اتفاق ألفاظها على تحريمها كما يأتي بيانه؟ فأين هذه الأحاديث من تلك أيها المتهوك ومعذرة من الكاتب الأديب مع غير إخوانه المسلمين فهذا الوصف مع كونه بحق فهو أقل بكثير مما شتمت به سلفنا وعلماءنا وطلاب السنة العاملين بها بحيث لو أراد أحدهم أن يرد إليك بضاعتك هذه لما استطاع إلا أن يكون سليط اللسان كاتبا مثلك!

ثم ذكر الغزالي رد العالم الخليجي عليه فقال عنه:

فأجاب مستنكرا: هذا غير صحيح! إن تحريم الغناء وآلاته ثابت في السنة النبوية.

قلت: وهذا حق لا يزيغ عنه إلا هالك.

ثم قال الغزالي:

"قلت له: تعال نقرأ سويا ما قاله ابن حزم في ذلك الموضوع ثم انظر ماذا تفعل.. قال ابن حزم ... "

كذا قال ولم يذكر ما جرى فيما بعد بينهما ولعل ذلك العالم أفهمه بأن هذا ليس من أساليب العلماء وإنما هو أسلوب الجهلة المقلدين الذين يحتجون بأقوال العلماء ولو كانت مخالفة للكتاب والسنة وإنما العالم الذي يقرع الحجة بالحجة فإذا رضيت لنفسك الاحتجاج بابن حزم فماذا تقول في علماء الإسلام من المحدثين والفقهاء الذين ردوا على ابن حزم تضعيفه لحديث البخاري وغيره كابن الصلاح والنووي وابن تيمية وابن القيم وغيرهم كما يأتي؟ لو قيل له هذا لأبى واستكبر وقال: عترة ولو طارت.

والمقصود الآن بيان ما في نقل الرجل عن ابن حزم لقد سود ثلاث صفحات ساق فيها عشرة أحاديث آخرها حديث البخاري الذي أعله ابن حزم بعلتين: الانقطاع وتردد الراوي في اسم الصحابي كما سيأتي فلم يذكر هذه وذكر مكانها قوله:

"ومعلقات البخاري يؤخذ بها لأنها في الغالب متصلة الأسانيد لكن ابن حزم يقول: إن السند هنا منقطع لم يتصل ما بين البخاري وصدقة بن خالد راوي الحديث".

وليس غرضي الآن الرد على ابن حزم فهو إسناد متصل والرد عليه آت وإنما بيان جهل هذا الناقل عن ابن حزم فأقول:

أولا: قوله: "ومعلقات البخاري يؤخذ بها ...

فيه خطأ وتدليس:

أما الخطأ فلأن الأخذ ليس على إطلاقه في علم المصطلح الذي لا قيمة له عنده مطلقا إلا إذا وافق الرأي أو الهوى وإنما ذلك إذا كان التعليق بصيغة الجزم مثل روى وعن وقال كما في هذا الحديث وبتفصيل يذكر في محله من هذه الرسالة إن شاء الله ص ٣٩ /٤٠، و ٨٢ /٨٥، من الفصل الثالث.

وأما التدليس فهو قوله: يؤخذ بها بالبناء للمجهول أي عند غيره وأما هو فلم يقل: نأخذ بها لأنه قد لا يأخذ بها كما فعل هنا وكيف لا وهو كثيرا ما لا يقبل ما رواه البخاري موصولا ولو كان معه مسلم وبقية الستة بل الستين من الأئمة وقد مضت بعض الأمثلة.

ثانيا: هو يجهل أن هشام بن عمار من شيوخ البخاري فقوله: قال هشام بن عمار ... ليس تعليقا بل هو متصل لأنه لا فرق بالنسبة للبخاري بين قوله: قال هشام أو: حدثني هشام كما سيأتي بيانه في الفصل الثالث المشار إليه آنفا وبكلام قوي لابن حزم نفسه أيضا.

ثالثا: لم ينتبه وهو اللائق به لخطأ ابن حزم في قوله: لم يتصل ما بين البخاري وصدقة فإن الانقطاع المزعوم إنما هو بين البخاري وهشام فإن هشاما بين البخاري وصدقة كما سيرى القراء ذلك جليا في سنده الآتي ص ٣٩.

رابعا: ومن باب أولى أن لا يتنبه لغلو ابن حزم وشدته في رد ما لا يعلم من حديث نبيه صلى الله عليه وسلم ولا غرابة في ذلك فإن الطيور على أشكالها تقع فله النصيب الأوفى مما قيل فيه: لسان ابن حزم وسيف الحجاج شقيقان أعني ما قاله ابن حزم في الحديث الثامن الذي نقله الغزالي عنه: نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صوتين ملعونين: صوت نائحة وصوت مغنية. فقال فيه ابن حزم: "لا ندري له طريقا وهذا لا شيء".

وفي نقل الغزالي عنه ص ٦٩: وسنده لا شيء.

فقول ابن حزم: وهذا لا شيء من تشدده وتنطعه فإن العلماء يقولون فيما لم يجدوا له طريقا أو إسنادا: لا نعلم له أصلا أو مع المبالغة: ليس له أصل كما يقول بعض الحفاظ المتقدمين كالعقيلي والأول هو الصواب وبخاصة لمن لم يكن من حفاظ الحديث والمتخصصين فيه كابن حزم ذلك هو الواجب في أمثاله ومقلديه كالغزالي خشية أن يقعوا في تكذيب حديث قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم فإنه لا يقل إثما عن الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد قال تعالى في المشركين: {بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ} فإن الحديث المذكور له إسنادان من حديث عبد الرحمن ابن عوف وأنس بن مالك أخرجهما جمع من الحفاظ المشهورين كما يأتي في محله من الرسالة منهم الطيالسي والبزار وهما من الحفاظ المعروفين عند ابن حزم وممن أشاد هو بمسنديهما كما نقله عنه الحافظ الذهبي في السير ١٨ / ٢٠٢، والحديث في الترغيب وغيره كما يأتي فلم لم يرجع الغزالي إليه لا أريد أن أقول: إنه كالنعامة مع الصياد.

خامسا: لم يرو الغزالي غليله في رد الحديث بقول ابن حزم المتقدم: وهذا لا شيء بل حرفه فقال: وسنده لا شيء كما تقدم.

وهذا من بالغ جهله بهذا العلم أو شدة غفلته لسيطرة الهوى عليه وقديما قيل: حبك الشيء يعمي ويصم ذلك لأن هذا القول المحرف لا يلتئم مع قول ابن حزم: لا ندري له طريقا إذ لا يصح في عقل إنسان أن يجمع بين هذا النفي المطلق للطريق وهو السند وبين إسناده للسند ولو مع الإشارة لضعفه بقوله: وسنده لا شيء وذلك في مكان واحد فاعرف نفسك أيها الشيخ تعرف ربك وتأدب بتأديب رسول الله صلى الله عليه وسلم: " ليس منا من لم يجل كبيرنا ويرحم صغيرنا ويعرف لعالمنا حقه". التعليق الرغيب ١ / ٦٦.

فاعرف أيها الشيخ وأنت على حافة قبرك قدر علماء الحديث والسنة وفقهاء هذه الأمة ولا تشذ عنهم قيد شعرة مغترا بجدلك وقلمك وكتابتك ونبينا صلوات الله وسلامه عليه يقول: "إن أبغض الرجال إلى الله الألد الخصم". متفق عليه. وأنت تعلم يقينا أن الحياة المادية بله الحياة الدينية لا تستقيم في مجتمع إذا لم يعتمد أفراده في كل علم على ذوي الاختصاص منهم ولا حاجة لضرب الأمثلة على ذلك فالأمر بدهي جدا فلا يرجع مثلا من كان يريد معرفة صحة حديث أو فقهه إلى كاتب أوداعية إسلامي لا يدري ما الحديث وما الفقه ولا يدري أصولهما ولا المصادر التي يجب الرجوع إليها أو يدري ولا يتمكن من ذلك لسبب أو آخر كما قيل:

وإذا لم تر القمر بازغا ... فسلم لأناس رأوه بالأبصار

فلا أنت منهم وما أظن يبلغ بك الكبر أو المكابرة أن تنكر ذلك ولا أنت سلمت لهم بل نصبت نفسك للرد عليهم مع الاستهزاء بأقوالهم والسخرية بهم كأنك لم تعلم أو علمت و لم تؤمن بمثل قوله صلى الله عليه وسلم: "الكبر بطر الحق وغمص الناس" الصحيحة ١٣٤، و ١٦٢٦. وقوله: " ثلاث مهلكات: "شح مطاع وهوى متبع وإعجاب المرء بنفسه". الصحيحة ١٨٠٢. وقوله: "لو لم تكونوا تذنبون خشيت عليكم أكثر من ذلك: العجب". الصحيحة ٦٥٨. فاخش ما خشي عليك رسول الله صلى الله عليه وسلم وإلا كنت من الهالكين.

هذه نصيحة أوجهها إليك والدين النصيحة وأنت على حافة قبرك مثلي وإلى كل من سلك سبيلك في الخروج على المحدثين والفقهاء وما أكثرهم في هذا الزمان كذاك السقاف وظله المدعو حسان عبد المنان الذي اشتط في تتبع الأحاديث الصحيحة وتضعيفها مخالفا لحفاظ الحديث ونقادها متظاهرا أنه مجتهد في ذلك غير مقلد مموها على القراء بأمور مخالفة للواقع وقد تيسر لي الرد عليه

في بعض ما ضعف وبينت أنه متسلق على هذا العلم يريد البروز والظهور ويصدق عليه قول الحافظ الذهبي: "وكيف يطير ولما يريش" ومن تلك الأحاديث حديث البخاري هذا وقد تفنن في تضعيفه وجاء بما لم تأت به الأوائل حتى ولا ابن حزم وقد بينت جهله في ذلك وإنكاره وقلبه للحقائق مفصلا في الاستدراكات آخر المجلد الأول من الطبعة الجديدة من سلسلة الأحاديث الصحيحة ولعله ييسر لي ذكر شيء من ذلك في رسالتي هذه أثناء تبييضها إن شاء الله تعالى.

فيا أيها الشيخ لعل هذا المعتدي على الأحاديث الصحيحة وأمثاله هم ثمرة من ثمارك المرة في تهجمك على السنة الصحيحة وأئمتها وعدم الاعتداد بأقوالهم تصحيحا وتضعيفا [1] حتى انتشرت الفوضى العلمية وضربت أطنابها بين صفوف الأمة وشبابها وصار الواحد منهم يصحح ويضعف حسبما يشتهي ويهوى فتب إلى الله تبارك وتعالى من هذه السنة السيئة وأمثالها وإلا كان عليك وزرها ووزر من اتبعك عليها وسله تعالى حسن الخاتمة فقد قال صلى الله عليه وسلم:

"إن الرجل ليعمل عمل أهل الجنة فيما يبدو للناس وهو من أهل النار وإن الرجل ليعمل عمل أهل النار فيما يبدو للناس وهو من أهل الجنة" ["وإنما الأعمال بالخواتيم"] متفق عليه والزيادة للبخاري. ظلال الجنة ١ / ٩٦ ٩٧،.{رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْأِيمَانِ وَلا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلّاً لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ}[تحريم آلات الطرب ص١٩-٣٣].

---

[1] ثم تأكدت من ذلك حين من ذلك حين رأيناك وصفت المعتدي على الأحاديث الصحيحة في تقديمك لكتابه في الجن – الذي سماه: الأسطورة. – الذي خالف فيه مذهب أهل السنة إلى مذهب المعتزلة وضعف كعادته جملة من الأحاديث الصحيحة وصفته في المقدمة بأنه العلامة الشيخ مما ذكرني بقول من قال: إن الطيور على أشكالها تقع وإن البغاث بأرضنا يستنسر.

- خلطه بين الحديث المرفوع والموقوف:

أقول هذا؛ لأن الأمر اختلط على الأستاذ الفاضل محمد الغزالي في مقدمة الطبعة الرابعة لكتابه "فقه السيرة"؛ فادَّعى أن الحديث ضعيف وإن كان في "الصحيحين "؛ لتوهمه " أن الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ باغت القوم وهم غارُّونْ ما عُرِضتْ عليهم دعوة الإسلام "! كذا قال (ص ١٠) !

ومن البين لكل ذي عين: أنه خلط بين المرفوع من الحديث والموقوف، و لم يتنبه أن قوله: " ما عرضت عليهم دعوة الإسلام "، إنما هو رأي لنافع، ما يجوز لأجله رد الحديث من أصله، وادعاء أنه مخالف لقواعد الإسلام المتيقنة، وقبول الحديث الضعيف لموافقته لتلك القواعد!

وما هو إلا مجرد دعوى، يقول مثلها أهل الأهواء قديماً وحديثاً، ويردُّون من أجلها مئات الأحاديث الصحيحة بسوء فهمهم لها! والله المستعان.

ولو أن الأستاذ الغزالي تنبه لهذا؛ لم يبادر- إن شاء الله- إلى رد الحديث الصحيح المجمع على صحته عند العلماء، ولسلك مسلكهم في فهمه على ضوء الأحاديث الصحيحة الأخرى، التي منها حديث ابن عباس: ما قاتل قوماً إلا بعد أن دعاهم.

وهو مخرج في "الصحيحة" (٢٦٤١) . و لم يكن به حاجة حينئذ أن تسكن نفسه إلى الرواية الضعيفة المخالفة له، كما كنت بينته في "تخريج فقه السيرة" له (ص ٣٠٨) ،متبعاً فيه ابن القيم وغيره من العلماء المحققين الجامعين بين علمي الرواية والدراية.

ولقد كنت راجعته في ذلك في بعض لقاءاتي معه في المجلس الأعلى للجامعة

الإسلامية، وبينت له وهمه المذكور، فوعد بأن يعيد النظر في ذلك، ولكنه لم يفعل شيئاً؛ فإنه أعاد طبع الكتاب دون أي تعديل أو إشارة إلى وعده المذكور! بل وعلق على بعض تخريجاتي بما يدل القارئ اللبيب على أنه كان خيراً له أن لا يفعل؛ لأنه ليس من رجال هذا العلم!! والله المستعان.

[صحيح أبي داود ٣٨٥/٧]

- هل الغزالي ممن ينكرون الأحاديث الصحيحة ؟

ممن اشتهر في إنكار كثير من الأحاديث النبوية الصحيحة ممن ينتمي إلى أهل السنة والجماعة الشيخ الأزهري المصري: محمد الغزالي، هذا لا ينكر السنة .. لا ينكر الأحاديث من أصلها فيما يبدو والله حسيبه، لكن ينكر كثيراً من الأحاديث، فهذا لا يجوز تكفيره بناءً على أنه لم ينكر السنة من أصلها، لكن بلا شك هو ليس على هدىً من ربه حينما ينكر كثيراً من الأحاديث الصحيحة التي تلقتها الأمة بالقبول، فهو في ضلال مبين من هذه الحيثية.

ولا شك أنه إذا كان مثله وقع في مثل هذا الضلال فلا شك أن له أتباعاً كثيرين في البلاد، وأظن أنه كان مدرساً عندكم أو عند بعض جواركم، فَسَرَتعدواه إلى .. من جاور وما شابه ذلك، فهؤلاء نحن موقفنا تجاههم أن ننصحهم، وأن نجادلهم بالتي هي أحسن.

بعد أن نقوم بواجب النصيحة والتوجيه والتعليم فإذا أصروا على ضلالهم المبين نصفهم بأنهم ضالون ولا نزيد على ذلك، أي: لا نكفرهم.

" الهدى والنور" (٥٤٧/ ٤٩: ٠٧: ٠٠ طريق الإسلام)

- وقفة مع كتابه «السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث»:

عندكم الآن مثال واقع في كتاب هذا المسمى بمحمد الغزَّالي أو الغزَالي ما ندري، محمد الغَّزالي القديم فهو بالتشديد، أما الغزالي الحديث فما أدري إن كان بالتشديد أو بالتخفيف.

المهم هو في كتابه الآن يضرب حديثاً في البخاري ومسلم بعديد من الروايات يضربها لضيق عطنه وسوء تفكيره، فيأتي مثلاً إلى حديث: «جاء ملك الموت إلى موسى فقال له: أجب ربك، فلطمه لطمة ففقأ عينه» [1] يبني هنا علالي وقصوراً.

مداخلة: في أي كتاب؟

الشيخ: كتابه الأخير هذا تبع السنة. أيش؟

مداخلة: «السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث».

الشيخ: أي نعم. يقول لك معقول؟ ملك الموت يأتي إلى موسى كليم الله ويقول له: أجب ربك، يخاف من الموت وبيروح يضرب ملك الموت ففقأ عينه، فرجع ملك الموت إلى ربه قال: «يا رب، أرسلتني إلى رجل لا يحب الموت، قال: اذهب إليه، ارجع إليه وقل له: ليضع كفه على جلد ثور»، «فليضع يده على جلد ثور فله بكل شعرة تحت كفه سنة» رجع ملك الموت وقال له هذه الرسالة التي أمره الله عز وجل بها، قال له موسى: «وماذا بعد ذلك؟ قال: الموت. قال: فالآن إذاً. قال عليه السلام: فقبض روحه، ولو كنت هناك لأريتكم قبره عند الكثيب الأحمر».

---

[1] مسلم (رقم٦٢٩٨).

بيقول لك بقى هذا الغزالي في العصر الحاضر أن هذا الحديث باطل ولو يا أخي رواه البخاري ومسلم، هذه الكلمة لا يقولها عالم، لأن القضية لو قالها الألباني وابن باز مثلاً أمر سهل، لكن هذا رواه البخاري ومسلم وأجمعت عليه الأمة، أجمعت عليه الأمة، ما هو أنه هذا اليوم صحح، هذا مصحح من مئات السنين وتلقته الأمة بالقبول، فلما يضرب هذا الحديث في صدره يقول: ولو رواه البخاري ومسلم هذا لا يعني أنه لا يعتد بعلم البخاري ومسلم وبدقتهما وقوة المناهج التي أقاموا عليها صحاحهما لا، هو لا يعتد بإجماع الأمة، بينما تجد هذا الرجل يقيم النكير على بعض أو أفراد من أهل السنة لأنهم يخالفون الفقهاء المعروفين اليوم، أو على قول بعضهم أو بالأحسن أكثرهم؛ لأنهم يتبعون السنة، يقول: هؤلاء ما يعرفون من الفقه شيء، يخالفون جمهور العلماء ثم يخالفون العلماء كلهم ركوباً لرأسه فقط وجهله فيقول هذا الحديث لا يمكن أن يكون صحيحاً، ياواش ياواش.

"الهدى والنور" (٢٣٤/ ٣٨: ٥٨: ٠٠) و (٢٣٥/ ٣٨: ٠٠: ٠٠)

القلعجي

(تنبيه) : لقد أورد هذا الحديث[1] الدكتور القلعجي المعلق على " ضعفاء العقيلي " في فهرس الأحاديث الصحيحة الذي وضعه في آخر الكتاب بعنوان: " ٢- الأحاديث الصحيحة، ويدخل فيها الأحاديث التي سردها المصنف عن ضعفاء بإسنادهم الضعيف، أومن وجه غير محفوظ، ثم ذكر أن لها إسنادا قويا، أو رويت من طرق قوية ووجوه صحيحة "!

ولا وجه البتة لإيراده هذا الحديث في هذا الفهرس (ص ٥٠٣) ، فإن العقيلي رحمه الله لم يذكر له إسنادا آخر قويا، وليس له طريق بله طرق أخرى، فما الذي حمله على هذه الضلالة أن ينسب إليه صلى الله عليه وسلم ما لم يقل؟ الذي أراه – والله أعلم – أنه فهم صحته من قول العقيلي المتقدم:

" وهذا الحديث بهذا الإسناد أشبه وأولى ".

وهو إنما يعني أن ذكر الرجلين الضعيفين بين عبد الله بن السري، ومحمد بن المنكدر أشبه وأولى من رواية خلف التي لم يذكرا فيها، ولا يعني مطلقا صحة الحديث، كيف ومدار الروايات كلها على ابن السري هذا وهو ضعيف؟ وإنما أوقع الدكتور في هذا الخطأ الفاحش افتئاته على هذا العلم، وظنه أنه يستطيع أن يخوض فيه تصحيحا وتضعيفا بمجرد أنه نال شهادة الدكتوراة .

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ٤/١٦]

---

[1] " إذا لعن آخر هذه الأمة أولها، فمن كتم حديثا، فقد كتم ما أنزل الله ".

ومثل هذا التخريج وغيره يدل دلالة واضحة على أن الدكتور ليس أهلا للتخريج؛بله التحقيق، وراجع على سبيل المثال تنبيهي في آخر الحديث المتقدم برقم (١٣٤١) تجد فيه أنه نسب إلى الذهبي تصحيحه إياه بعد تصحيح الحاكم، والذهبي قد رد تصحيح الحاكم في نفس الجزء والصفحة التي نسب ذلك فيها إليه! !

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ٥/٢٣٧]

وبالجملة فالحديث[1] لا يخرج بهذه الطرق عن الضعيف، ولا سيما وقد أبطله الأئمة النقاد كأبي حاتم والذهبي والعسقلاني، فلا قيمة لقعقعة السيوطي ومحاولته لتقويته. وكأنه اغتر به الدكتور القلعجي المعلق على " ضعفاء العقيلي " فقد جعل لأحاديثه فهرسين أحدهما في الأحاديث الصحيحة التي ذكرت فيه، فأورد هذا الحديث فيه (ص ٥٠٥) آخر المجلد الرابع، وقد أورد فيه أحاديث أخرى ضعيفة أيضا، لعلنا نتعرض لبيانها حين تأتي المناسبة.

وأما الفهرس الآخر فهو شر من الأول بكثير، فهو كما قال: " فهرس أبجدي للأحاديث الضعيفة والمنكرة والتي لا أصل لها والغير (كذا) محفوظة ".

فإنه أورد فيه بجهل بالغ نادر كثيرا جدا من الأحاديث الصحيحة وبعضها في " الصحيحين "، ولا مجال الآن لبيانها، وحسبنا الآن منها حديثان أوردهما على التتالي (ص ٥٢٨) :

الأول: " إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني ".

والآخر: " إذا أكل أحدكم فلا يمسح يده حتى يلعقها ".

---

[1] (أمتي على خمس طبقات: فأربعون سنة أهل بر وتقوى، ثم الذين يلونهم إلى عشرين ومئة سنة أهل تراحم وتواصل، ثم الذين يلونهم إلى ستين ومئة سنة أهل تدابر وتقاطع، ثم الهرج الهرج، النجا النجا) .

والأول متفق عليه من حديث أبي قتادة.

والآخر متفق عليه من حديث ابن عباس، ورواه مسلم من حديث جابر. انظر " صحيح الجامع " (٢٦٣ و ٣٧٢) وغيره.

والسبب في ذلك يعود إلى الجهل بهذا العلم الشريف وبما اصطلح عليه العلماء في كتب التراجم والأحاديث التي تذكر فيها مما لا مجال الآن لبيانه، مع غلبة العجب والغرور على كثير من دكاترة هذا الزمان، والله المستعان ولا حول ولا قوة إلا بالله.

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ٤٩٨/٦]

وبالجملة فالحديث[١] له علتان: الإرسال والجهالة. ولم تتكلم عليه اللجنة القائمة على تحقيق "الجامع الكبير" (٥٦٧١) بأكثر مما ذكرته عن المناوي، إلا قولهم المعتاد: "ورمز له في "الصغير" بالضعف". وإن كان هذا الرمز هنا قد طابق الواقع. وأما الدكتور القلعجي الجريء على تصحيح الأحاديث الضعيفة، وتضعيف الأحاديث الصحيحة، بجهل بالغ، وقلة خوف من الله عز وجل.

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ٢٣/٧]

كان من البواعث علي تخريج هذا الحديث[٢] وتحقيق الكلام عليه:

أنني رأيت الدكتور عبد المعطي قلعجي قد صححه بإيراده إياه في (فهرس الأحاديث الصحيحة٠٠) الذي وضعه في أخر (الضعفاء) للعقيلي واتبعه بفهرس أخر لـــ (الأحاديث الضعيفة والمنكرة والتي لا اصل لها) ! وقد أورد في كل

---

[١] (إن الصدقة يبتغى بها وجه الله، وإن الهدية يبتغى بها وجه الرسول، وقضاء الحاجة) .

[٢] (لا توضع النواصي إلا في حج أو عمرة)

منهما ما حقه أن يذكر في الأخر! ! الأمر الذي يدل علي جهل بالغ بهذا العلم وجرأة عجيبة وتهور لا نعرف له مثيلا والأمثلة علي ذلك كثيرة جدا لا مجال الآن للإكثار منها فحسبك هذا الحديث المنكر الذي لم يقل بصحته عالم ولا يساعد عليه إسناده كما رأيت!

وأما الأحاديث الصحيحة التي ضعفها وأوردها في (الضعيفة) فحدث ولا حرج منها إذا اشتد الحر فأبردوا بالظهر (انظر صحيح الجامع ٣٣٦ - ٣٣٧) وإذا بويع لخليفتين فاقتلوا الآخر منهما (انظر صحيح الجامع ٤١٤) وفي ظني أنني ذكرت أمثلة أخرى في مكان آخر.

ولقد بلغني عن هذا القلعجي أنه ليس دكتورا بالمتبادر من هذه اللفظة أو اللقب ـــ أي دكتور في الحديث أو على الأقل في الشريعة ـــ وإنما هو طبيب فإن صح هذا فهو تدليس حديث خبيث لا نعرف له مثييلا في المهتمين بالتدليس من رواة الحديث أو المؤلفين فيه والله المستعان.

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ١٢/٤٨٠]

وهو حاطب ليل في هذا العلم! ! فكم من حديث صحيح أورده في هذا الفهرس، وعلى العكس فكم من حديث ضعيف أورده في (فهرس الأحاديث الصحيحة) مما لا يقول به عالم! ! والله المستعان.

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ١٢/٨٩٦]

الدكتور القلعجي، حواش قماش!

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ١٤/٨٠٥]

قتادة

عنعنة قتادة! جريان العمل على الاحتجاج به عند الأئمة الستة وغيرهم، ومنهم الشيخان، فقد مشيا عنعنته في أحاديث كثيرة، وذلك لقلة تدليسه في جملة أحاديثه الكثيرة، فقد كان من الحفاظ الأثبات. وقد أشار إلى ذلك الحافظ في "مقدمة الفتح " بقوله (ص ٤٣٦) :

"التابعي الجليل، أحد الأثبات المشهورين، كان يضرب به المثل في الحفظ؛ إلا أنه ربما دلس، احتج به الجماعة".

ولذلك اقتصر في "التقريب " على قوله فيه:

"ثقة ثبت ".

قلت: فمثله يغتفر تدليسه- والله أعلم- وبخاصة إذا عنعن عمن سمع منه كثيراً كأنس، فلا يعل حديثه عنه إلا إذا ضاق الأمر، وكان هناك ما يؤكد تدليسه.

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ١٠٥٢/٧]

قتادة فإنه مدلس فقد أورده في "المدلسين" الحافظ برهان الدين الحلبي في "التبيين لأسماء المدلسين" وقال:

"إنه مشهور بالتدليس" وكذلك قال الحافظ ابن حجر في "طبقات" المدلسين" وزاد:

"وصفه به النسائي وغيره". وأورده الحافظ في "المرتبة الثالثة" وهى التي خصها كما قال في "المقدمة ":

بـــ "من أكثر من التدليس فلم يحتج به الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع ومنهم من رد حديثهم مطلقا ومنهم من قبلهم".

[تمام المنة ص٦١]

الكوثري

- الرد على الكوثري في قوله "ومن البعيد على مثل أبي يوسف في فقهه ودينه ويقظته وإمامته أن يروي عمن هو غير ثقة"!

من تعصب الكوثري البالغ، وتغييره للحقائق، أنه أورد هذا الحديث في "النكت الطريفة" (ص ١٨٢-١٨٣) ، محتجا به لأبي حنيفة في إيجابه الزكاة على الخيل السائمة، غير مكترث بتضعيف الدارقطني لغورك بن الخضرم، بل ركب رأسه فقال:

"ومن البعيد على مثل أبي يوسف في فقهه ودينه ويقظته وإمامته أن يروي عمن هو غير ثقة"!

ومع أن أبا يوسف نفسه متكلم فيه عند المحدثين - رغم أنف الكوثري - فلو سلمنا أنه ثقة، فمعنى صنيع الكوثري هذا أن كل شيوخ أبي يوسف ثقات! وهذا ما لا يقوله عالم منصف حتى في شيوخ إمام أبي يوسف نفسه، وأعني به أبا حنيفة. نعم؛ قد صرح بذلك متعصب آخر من حنيفة لعصر في مقدمة كتابه "إعلاء السنن"، فرددت عليه في مقدمتي لتخريج "شرح الطحاوية"، فسردت فيها أسماء عديد من شيوخ أبي حنيفة ضعفهم أبو المؤيد الخوارزمي الحنفي نفسه في كتابه "مسانيد أبي حنيفة"، وفيهم غير واحد من المتهمين فراجعهم في المقدمة المذكورة (ص ٤٢) ، فإذا كان هذا شأن الإمام أبي حنيفة نفسه؛ فكيف بتلميذه أبي يوسف؟!

وليس هذا فقط، بل إن الكوثري تجاهل من دون غورك من الضعفاء؛ الذين أشار إليهم الدارقطني.[سلسلة الأحاديث الضعيفة ١٩/٩]

- الكوثري غلب عليه الهوى والتعصب للمذهب ضد أنصار السنة :

ومما تقدم يتبين للمنصف أن الشيخ زاهدا الكوثري ما أنصف العلم حين تكلم على هذا الحديث محاولا تقويته حيث اقتصر على ذكر التوثيق السابق في روح بن صلاح دون أن يشير أقل إشارة إلى أن هناك تضعيفا له ممن هم أكثر وأو ثق ممن وثقه! انظر (ص ٣٧٩) من " مقالات الكوثرى " نفسه!

ومن عجيب أمر هذا الرجل أنه مع سعة علمه يغلب عليه الهوى والتعصب للمذهب ضد أنصار السنة وأتباع الحديث الذين يرميهم ظلما بالحشوية فتراه هنا يميل إلى تقوية هذا الحديث معتمدا على توثيق ابن حبان ما دام هذا الحديث يعارض ما عليه أنصار السنة!

فإذا كان الحديث عليه لا له فتراه يرده وإن كان ابن حبان صححه أو وثق رواته!

فانظر إليه مثلا يقول في حديث مضيه صلى الله عليه وسلم في صلاته بعد خلع النعل النجسة وقد أخرجه ابن حبان والحاكم في " صحيحيهما " قال: وتساهل الحاكم وابن حبان في التصحيح مشهور! ! (انظر ص ١٨٥) من " مقالاته ".

والحديث صحيح كما بينته في " صحيح أبي داود " وإعلاله بتساهل المذكورين تدليس خبيث، لأنه ليس فيه من لم يوثقه غيرهما، بل رجاله كلهم رجال مسلم.

وانظر إليه في كلامه على حديث الأو عال وتضعيفه إياه وهو في ذلك مصيب تراه يعتمد في ذلك على أن راويه عبد الله بن عميرة مجهول، ثم يستدرك في التعليق فيقول (ص ٣٠٩) : نعم ذكره ابن حبان في الثقات، لكن طريقته في ذلك أن يذكر في الثقات من لم يطلع على جرح فيه، فلا يخرجه ذلك عن حد

الجهالة عند الآخرين، وقد رد ابن حجر شذوذ ابن حبان هذا في " لسان الميزان ".

قلت: فقد ثبت بهذه النقول عن الكوثري أن من مذهبه عدم الاعتماد على توثيق ابن حبان والحاكم لتساهلهما في ذلك، فكيف ساغ له أن يصحح الحديث الذي نحن في صدد الكلام عليه لمجرد توثيقهما لراويه روح بن صلاح، ولاسيما أنه قد صرح غيرهما ممن هو أعلم منهما بالرجال بتضعيفه؟ ! اللهم لولا العصبية المذهبية لم يقع في مثل هذه الخطيئة، فلا تجعل اللهم تعصبنا إلا للحق حيثما كان.

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ١/٨١ ، ٨٢]

- انتقاض الكوثري لبعض أحاديث في الصحيحين :

نقد الكوثري لعشرات الأحاديث الصحيحة مما أخرجه الشيخان في "صحيحيهما" أو أحدهما، فضلا عن غيرها من الأحاديث الثابتة عند أهل الحديث، وذلك في رسائله وتعليقاته على بعض كتب السنة وغيرها، ولا سلف له في تضعيف أكثرها! ولا بأس من أن أذكر في هذه العجالة ما تيسر لي منها الآن، وبجانب كل حديث ذكر الكتاب والصفحة ومن خرجه.

١ - حديث "خلق الله التربة ... " رواه مسلم، التعليق على "الأسماء والصفات" "ص٢٦، ٣٨٣".

٢ - حديث مراجعة موسى للنبي -صلى الله عليه وسلم- في الخمسين صلاة التي فرضت أول الأمر في ليلة الإسراء. متفق عليه "منه ص١٨٩".

٣ - حديث الرؤية يوم القيامة، وفيه أن الله تعالى يأتي المنافقين في غير صورته. أخرجه الشيخان "ص٢٩٢ منه".

٤ – حديث: "تكون الأرض يوم القيامة خبزة ... " أخرجه الشيخان. "ص٣٢٠ منه".

٥ – حديث ضحكه –صلى الله عليه وسلم– تصديقا لليهودي ... أخرجه الشيخان "ص٣٣٦".

٦ – حديث الحشر والساق. أخرجه الشيخان. "ص٣٤٤".

٧ – حديث قوله –صلى الله عليه وسلم– للجارية: "أين الله؟ " ، رواه مسلم. "ص٤٢١".

٨ – حديث أن الطلاق بلفظ الثلاث كان يحسب في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وسنتين من خلافة عمر طلقة واحدة. رواه مسلم "الإشفاق على أحكام الطلاق" "ص٥٢ – ٥٦ طبعة حمص".

٩ – حديث علي رضي الله عنه في أمر النبي –صلى الله عليه وسلم– إياه بهدم القبور المشرفة. رواه مسلم. "ص١٥٩ – مقالات الكوثري".

١٠ – حديث جابر: "نهى النبي –صلى الله عليه وسلم– عن تجصيص القبور". رواه مسلم. "ص١٥٩ – مقالات الكوثري".

١١ – حديث مالك بن الحويرث في رفع اليدين عند الركوع والرفع منه. أخرجه الشيخان. "ص٨٣ – تأنيب الخطيب".

١٢ – حديث وائل بن حجر في رفع اليدين أيضا. رواه مسلم "ص٨٣ منه".

١٣ – حديث أنس في رضخ رأس اليهودي لرضخه رأس جارية ... رواه الشيخان "ص٢٣ – منه".

١٤ – حديث ابن عباس أن رسول الله –صلى الله عليه وسلم– "قضى بيمين وشاهد ... رواه مسلم. "ص١٨٥ – منه".

هذه الأحاديث كلها في "الصحيحين" أو أحدهما كما رأيت، وقد ضعفها الكوثري كلها، ومعها أمثالها، لو تتبعها أحد من أهل العلم في كتبه وتعليقاته لجاءت في مجلد! وأما الأحاديث التي ضعفها مما ليس عند الشيخين فحدث ولا حرج، وتجد بعض الأمثلة منها مع الرد عليه فيها عند الشيخ عبد الرحمن المعلمي اليماني رحمه الله تعالى في كتابه الفذ "التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل"، وقد كنت قمت على تحقيقه وطبعه منذ بضع سنين.

[شرح العقيدة الطحاوية ص٣٨-٤٠]

– كلمة حول منهج الكوثري :

المدعو زاهد الكوثري، الذي كان –والحق يقال– على حظ وافر من العلم بالحديث ورجاله، ولكنه مع الأسف كان علمه حجة عليه ووبالا؛ لأنه لم يزدد به هدى ونورا، لا في الفروع ولا في الأصول، فهو جهمي معطل، حنفي هالك في التعصب، شديد الطعن والتحامل على أهل الحديث قاطبة، المتقدمين منهم والمتأخرين.

فهو في العقيدة يتهمهم بالتشبيه والتجسيم ويلقبهم في مقدمة "السيف الصقيل" "ص٥" بالحشوية السخفاء، ويقول في كتاب "التوحيد" للإمام ابن خزيمة: "أنه كتاب الشرك"! أو يرمي نفس الإمام بأنه مجسم جاهل بأصول الدين!

وفي الفقه يرميهم بالجمود وقلة الفهم، وأنهم حملة أسفار! ".

وفي الحديث طعن في نحو ثلاثمائة من الرواة أكثرهم ثقات، وفيهم نحو تسعين حافظا، وجماعة من الأئمة الفقهاء، كمالك والشافعي وأحمد، ويصرح بأنه لا يثق بأبي الشيخ ابن حيان، ولا بالخطيب البغدادي ونحوهما! ويكذب الإمام عبد الله ابن الإمام أحمد بن حنبل المتفرد برواية "المسند" عن أبيه، وكأنه لذلك لا يعتبره من المسانيد التي ينبغي الرجوع إليها، والاعتماد عليها فيقول في كتابه "الإشفاق على أحكام الطلاق" "ص٢٣ طبع حمص".

"مسند أحمد على انفراد من انفرد به ليس من دواوين الصحة أصلا"، ثم قال "ص٢٤": "ومثل مسند أحمد لا يسلم من إقامة السماع والتحديث مقام العنعنة، لقلة ضبط من انفرد برواية مثل هذا المسند الضخم"!

ثم هو يصف الحافظ العقيلي بقوله: "المتعصب الخاسر"، وبالجملة فقل من ينجو من الحفاظ المشهورين وكتبهم من غمز ولمز هذا المتعصب الخاسر حقا مثل ابن عدي في "كامله" والآجري في "شريعته"! وغيرهما.

وهو إلى ذلك يضعف من الحديث ما اتفقوا على تصحيحه، ولو كان مما أخرجه البخاري ومسلم في "صحيحيهما" دون علة قادحة فيه، وقد سبق ذكر بعض ما ضعفه منها، وعلى العكس من ذلك فهو يصحح انتصارا لعصبيته المذهبية ما يشهد كل عارف بهذا العلم أنه ضعيف بل موضوع، مثل حديث: "أبو حنيفة سراج أمتي"! إلى غير ذلك من الأمور التي لا مجال لسردها، وبسط القول فيها الآن، وقد رد عليه وفصل القول فيها بطريقة علمية سامية، وبحث منطقي نزيه، العلامة عبد الرحمن المعلمي اليماني في كتابه "طليعة التنكيل" ثم في كتابه الفذ العظيم "التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل"، فليراجعهما من شاء الوقوف على حقيقة ما ذكرنا، فإنه سيجد الأمر فوق ما وصفنا، والله المستعان.

هذا شيء من حال الكوثري، وأبو غدة -دون شك- على علم بها؛ لأنه إن كان لم يتعرف عليها بنفسه من بطون كتب الكوثري التي هو شغوف بمطالعتها، وهذا أبعد ما يكون عنه، فقد اطلع عليها بواسطة رد العلامة اليماني عليها ردا علميا نزيها كما سبق.

وإن تعليقات أبي غدة الكثيرة على الكتب التي يقوم بطبعها، والنقول التي يودعها فيها من كلام الكوثري، كل هذا وذاك ليدل دلالة واضحة على أنه معجب به أشد الإعجاب، وأنه كوثري المشرب، وكيف لا وهو يضفي عليه الألقاب الضخمة، التي لا يطلقها عليه غيره، فيقول: "العلامة المحقق الإمام" "ص٦٨" من التعليق على "الرفع والتكميل"، بل يقول قبيل مقدمته عليه:

"الإهداء إلى روح أستاذ المحققين الحجة المحدث الفقيه الأصولي المتكلم النظار المؤرخ النقاد الإمام"!! "وقد بلغ من شدة تعلقه به أن نسب نفسه إليه فهو الشيخ عبد الفتاح أبو غدة الحنفي الكوثري"١، وأن سمى ابنه الكبير باسم: زاهد، تبركا به وإحياء لذكره! فهو إذن راض عنه وعن أفكاره وآرائه مائة في المائة! فهو مشترك معه في تحمل مسئولياتها، ويؤكده أنه لم يبد أي نقد أو اعتراض في شيء منها في أي تعليق من تعليقاته الكثيرة، بل هو متأثر به إلى أبعد حد، فإنك تراه بينما هو يضفي عليه ما سبق من الألقاب الضخمة، يضن على شيخ الإسلام ابن تيمية ببعضها، فهو إذا ذكره لا يزيد على قوله: "الشيخ ابن تيمية" "ص٥٥، ٦٠ - الرفع والتكميل"، مع الاعتراف بأننا لا ندري على وجه اليقين بقصده بـــ"الشيخ" هنا، هل يعني في العلم والفضل، أم في العمر والسن، أم في الزيغ والضلال، وكان المفروض أن لا نتوقف في حمله على المعنى الأول، ولكن منعني من ذلك علمي أن أبا عدة "كوثري" كما عرفت، والكوثري يرمي ابن تيمية في كثير من تعليقاته بالزيغ والضلال! بل لقد قال في كتابه "الإشفاق" "ص٨٩":

"إن كان ابن تيمية لا يزال يعد شيخ الإسلام، فعلى الإسلام السلام"! وغالب ظني أن هذه الكلمة -وأبو غدة متأثر بها قطعا لأنها من شيخه "أستاذ المحققين الحجة ... "- هي السبب في اقتصار أبي غدة على لفظ "الشيخ ابن تيمية" دون "شيخ الإسلام" لأنه لو فعل لكان عاقا لشيخه وذلك ما لا يكون منه إلا أن يشاء الله هدايته! أقول هذا مع علمي أنه أطلق مرة هذا اللقب عليه في تعليقه على "الأجوبة الفاضلة" "ص٩٢"، فإن كان ذلك عن اعتقاد منه بما كتب ورام، ولم يكن منه رمية من غير رام، ولا على سبيل ما يعتقده الناس في بلد إقامته الموقتة "الرياض" ولا من قبيل الزلفى به إليهم، أو غير ذلك من الاحتمالات التي قد تخطر في البال، فيكون أبو غدة بإطلاقه المذكور، قد أعلن براءته من شيخه الكوثري في كلمته السابقة، فلعل عنده من الشجاعة الأدبية ما يتجرأ به على أن يعلن صراحة أنه كتب ذلك عن قناعة واعتقاد فقط، وأن ابن تيمية رحمه الله هو شيخ الإسلام حقا، وأن كلمة شيخه الكوثري المتقدم في رد ذلك هو كافر بها ومتبرئ منها، فإن فعل، وذلك مما أشك فيه، سألت الله لنا وله التثبيت!

ومهما يكن قصد أبي غدة من قوله: "الشيخ ابن تيمية"، فالذي لا نشك فيه أنه تلميذ الكوثري حقيقة ومذهبا، وإذا كان كذلك فلا يمكن أن يكون سلفي المذهب في التوحيد والصفات، كما كان عليه ابن تيمية وابن القيم وابن عبد الوهاب، رحمة الله عليهم؛ لأن شيخه الكوثري يعاديهم في ذلك أشد المعاداة، وقد قدمت إليك بعد ما رماهم به من التهم كالتجسيم وغيره، ومن نسبته ابن تيمية خاصة إلى الكذب والخيانة في النقل! مما يدل على أنه ألد أعداء أهل السنة والحديث إطلاقا في العصر الحاضر.

[شرح العقيدة الطحاوية ص٥٠-٥٣]

- تحذير الشيخ رحمه الله المسلمين من الكوثري :

ومع ذلك نرى الكوثري الهالك في تعصبه يحاول التشكيك في صحته بادعاء الاضطراب فيه، فقد علق على هذا الحديث[1] فيما سوده على كتاب "الأسماء" بقوله "ص٤٤١-٤٤٢".

"انفرد عطاء بن يسار برواية حديث القوم "كذا قال عليه ما يستحق" عن معاوية بن الحكم، وقد وقع في لفظ له كما في "كتاب العلو" للذهبي "! " ما يدل على أن حديث الرسول صلى الله عليه وسلم مع الجارية لم يكن إلا بإشارة، وسبك الراوي ما فهم من الإشارة في لفظ اختاره "! " فلفظ عطاء الذي يدل على ما قلنا هو: "حدثني صاحب الجارية نفسه. الْحَدِيثُ" وَفِيهِ: فَمَدَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدَهُ إِلَيْهَا مُسْتَفْهِمًا: مَنْ فِي السَّمَاءِ؟ قَالَتْ: الله، قال: فمن أنا، فقالت: رَسُولُ اللَّهِ، قَالَ: "أَعْتِقْهَا فَإِنَّهَا مسلمة". وهَذا من الدليل على أن "أين الله" لم يكن لفظ الرسول صلى اللهَ عليه وسلم"! "وقد فعلت الرواية بالمعنى في الحديث ما تراه من الاضطراب".

كذا قال، عامله الله بعدله، وأنت إذا تذكرت ما بيناه لك من صحة الحديث، وإذا علمت أن حديث عطاء عن صاحب الجارية نفسه لا يصح من قبل إسناده لأنه من رواية سعيد ابن زيد، فهو وإن كان في نفسه صدوقا، فليس قوي الحفظ، ولذلك ضعفه جمع، بل كان يحيى ابن سعيد يضعفه جدا، وقد أشار الحافظ في "التقريب" إلى هذا فقال: "صدوق له أوهام".

---

[1] حديث الجارية .

زد على هذا أن ما جاء في روايته من ذكر اليد والاستفهام، هو مما تفرد به دون كل من روى هذا الحديث من الرواة الحفاظ ومن دونهم. فتفرده بذلك يعده أهل العلم بالحديث منكرا بلا ريب.

فتأمل عصمني الله وإياك من الهوى، كيف اعتمد هذا الرجل "الكوثري" على هذه الرواية المنكرة، وليس هذا فقط، بل ضرب بها الرواية الثابتة المتفق على صحتها بين المحدثين. واعتبر الرواية المنكرة دليلا على ضعف واضطراب الرواية الصحيحة، فماذا يقول المؤمن عن هذا الرجل الذي يستغل علمه واطلاعه لتشكيك المسلمين في أحاديث نبيهم صلى الله عليه وسلم؟ عامله الله بما يستحق.

ثم إنه لم يكتف بهذا التضليل بل أخذ ينسب إلى الراوي "وهو ثقة أيا كان هذا الراوي لأن كل رواة هذا الحديث ثقات" أخذ ينسب إليه الكذب عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عليه وسلم وهو يعلم، لأن معنى كلامه السابق أن الراوي اختار أن ينسب إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وسلم أنه قال للجارية: "أين الله" والواقع عند الكوثري أنه صلى الله عليه وسلم لم يقل ذلك، وإنما الراوي وضعه من عنده مكان رواية سعيد بن زيد "فَمَدَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وسلم يده إِلَيْهَا مُسْتَفْهِمًا: مَنْ فِي السَّمَاءِ؟ ".

فأنا من واجبي أن أحذر المسلمين من هذا الكوثري وأمثاله الذين يتهمون الأبرياء، بما ليس فيهم مذكرا لهم بقوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ ... } الآية.

[مختصر العلو ص٨٢]

ليث بن أبي سليم

قال ابن حبان: اختلط في آخر عمره، فكان يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل.

وتعقبه السيوطي في " اللآلىء " (١ / ١٠١ - ١٠٢) بقوله:

ليث لم يبلغ أمره أن يحكم على حديثه بالوضع، فقد روى له مسلم والأربعة ووثقه ابن معين وغيره.

قلت: إنما قال فيه ابن معين: لا بأس به، كما في " الميزان " و" التهذيب " وهذا في رواية عنه، وإلا فقد روى الثقات عنه تضعيفه، وهذا الذي ينبغي اعتماده، لأن سبب تضعيفه واضح وهو الاختلاط، ويمكن الجمع بين القولين بأنه أراد بالأول أنه صدوق في نفسه، يعني أنه لا يكذب عمدا، وهذا لا ينافي ضعفه الناتج من شيء لا يملكه، وهو الاختلاط، وهذا ما أشار إليه البخاري حين قال فيه: صدوق، يهم، ومثله قول يعقوب بن شيبة: هو صدوق، ضعيف الحديث ونحوه.

قال عثمان ابن أبي شيبة والساجي: وهؤلاء هم الذين عناهم السيوطي بقوله:

... وغيره، فتبين أن الأئمة مجمعون على تضعيفه، وكونه ثقة في نفسه لا يدفع عنه الضعف الذي وصف به، وهذا بين لا يخفى على من له أدنى إلمام بالجرح والتعديل، فظهر أن ما استروح إليه السيوطي من التوثيق لا فائدة فيه.

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ١/٦٢٨، ٦٢٩]

قال الهيثمي (٧ / ٢١٦) بعد أن عزاه إليهما: " وفيه ليث بن أبي سليم وهو مدلس وبقية رجال أبي يعلى رجال الصحيح ". كذا قال! وفيه نظر من وجهين: الأول: أن ليثا هذا لم أر من اتهمه بالتدليس وإنما هو معروف بأنه كان اختلط. ولذلك جزم في " زوائد البزار " بأنه ضعيف. وقال الحافظ في " التقريب ": "صدوق، اختلط أخيرا، و لم يتميز حديثه فترك ".

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ٦٠٣/٥]

لوط بن يحيى

قال الذهبي في "الميزان": "أخباري تالف لا يوثق به، تركه أبو حاتم وغيره. وقال الدارقطني: ضعيف، وقال يحيى بن معين: ليس بثقة، وقال ابن عدي: شيعي محترق صاحب أخبارهم". [التوسل أنواعه وأحكامه ص١٢٠]

المنذري

المنذري يميل إلى التساهل في التصحيح والتحسين، وهو يشبه في هذا ابن حبان والحاكم من القدامى، والسيوطي ونحوه من المتأخرين. [سلسلة الأحاديث الضعيفة ١/٣١١] .

المسعودي

المسعودي وإن كان قد اختلط، فهو صحيح الحديث إذا حدث قبل الاختلاط، وطريق معرفة ذلك النظر في الراوي عنه، فإذا كان بصريا أو كوفيا، كان صحيحا حديثه لأنهم حدثوا عنه قبل الاختلاط .[سلسلة الأحاديث الصحيحة ١٠٧٢/٦] .

المبارك بن فضالة

المبارك بن فضالة؛ يُدلِّسُ تدليس التسوية.

وقد غَفَلَ عن هذا المُعلِّقُ على ((إحسان المؤسسة)) (١٤/ ٣٦) حين اقتصر على وصفه بأنه ((مُدلِّسٍ)) فقط، ثم قال: ((وقد صرَّح بالتحديث عند ابن أبي عاصم))!

فأوهم القرَّاء أن العلَّة زالت بتحديثه، وليس كذلك؛ لأنه مُدلِّسٌ تدليس التسوية، لا بُدَّ من تصريحه بالتحديث بين كل الرواة خشية من أن يُسقِطَ أحداً ممن هو فوق شيخه؛ كما هو معروف من علم المصطلح.

ثم غفل ـــ مرة أخرى ـــ حين جعل الآتي بعده شاهداً له؛ لأنه شاهدٌ قاصرٌ، ليس في آخره جملة: ((فلذلك سبقت ...)).[التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان ٩/٢١] .

المطلب بن عبد اللّه

كثير التدليس والإرسال - كما في "التقريب " -، وهو ممن فات الحافظ إيراده في رسالته الخاصة بـــ "المدلسين"، وقد وصفه بالتدليس شيخه الهيثمي في "مجمعه" (١٠٠/٣) - كما نبه على ذلك الأخ القريوتي في "ملحقه" الذي ذيل به على رسالة الحافظ (١٩/١٧١/٦٦) ، جزاه الله خيرا -.

ومن الغرائب أن عامة الرسائل الؤلفة في المدلسين، سواء ما كان منها للمتقدمين كالذهبي في "أرجوزته"، أو الشيخ حماد الأنصاري المسماة بـــ "إتحاف ذوي الرسوخ بمن رمي بالتدليس من الشيوخ"، كلهم قد فاتهم ذكره، مع أن ترجمته المبسطة في "التهذيب" تقتضي حشره فيهم، كقول ابن سعد في "الطبقات" (ص ١١٦ - القسم المتمم) :

"وكان كثير الحديث، وليس يحتج بحديثه، لأنه يرسل عن النبي صلى الله عليه وسلم كثيرا،وليس له لقي،وعامة أصحابه يدلسون"!

وكذلك قول ابن أبي حاتم في "كتاب المراسيل" (ص ١٢٨) :"سمعت أبي وذكر المطلب بن عبد الله بن حنطب فقال: عامة روايته مرسل، وروي عن عبادة مرسلا، لم يدركه، وعن أبي هريرة مرسل، روى عن ابن عباس وابن عمر، لا ندري أنه سمع منهما أم لا؟ لا يذكر الخبر ... ".

ونقل الذهبي في "الميزان" عنه الجملة الأولى فقال: "قال أبو حاتم: عامة حديثه مراسيل".[سلسلة الأحاديث الضعيفة ٨٠٥/١٣] .

مقاتل بن سليمان

هو البلخي المفسر -؛ قال الذهبي في "الضعفاء": "قال وكيع وغيره: كذاب". وقال الحافظ في "التقريب": "كذبوه، وهجروه، ورمي بالتجسيم".

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ٤٠٦/٩]

أطال ابن عدي في ترجمته، ورواية أقوال الأئمة في الطعن فيه، ثم ختمها بقوله: "وهو مع ضعفه يكتب حديثه ".

قلت: وهو أسوأ حالا مما ذكر - كما يتبين من ترجمته في الكتب الأخرى -، وقد لخص ذلك الذهبي في " المغني " فقال:

"هالك، كذبه وكيع والنسائي ". وقال الحافظ في " التقريب ":

" كذبوه، وهجروه، ورمي بالتجسيم ". [سلسلة الأحاديث الضعيفة ٦٨٩/١٤].

محمد بن الحسن العسكري

قال الخطيب في ترجمته:

"وكان غير ثقة، يروي الموضوعات عن الثقات".

ثم ساق له حديثا آخر، لوائح الوضع عليه ظاهرة كهذا. ثم قال:

"رجال هذين الحديثين كلهم ثقات؛ غير محمد بن الحسن، ونرى الحديثين مما صنعت يداه". وقال الذهبي:

"اتهمه الخطيب بأنه يضع الحديث. قلت: وهو الذي انفرد برواية كتاب "الحيدة"، رواه عنه أبو عمرو بن السماك. ورأيت له حديثا رجال إسناده ثقات

سواه - وهو كذب - في فضل عائشة رضي الله عنها. ويغلب على ظني أنه هو الذي وضع كتاب "الحيدة"؛ فإني لأستبعد وقوعه جدا". قال الحافظ في "اللسان":

"ووجه استبعاد المصنف كتاب "الحيدة": أنه يشتمل على مناظرات أقيمت فيها الحجة لتصحيح مذهب أهل السنة عند المأمون، والحجة [في] قول صاحبها، فلو كان الأمر كذلك؛ ما كان المأمون يرجع إلى مذهب الجهمية، ويحمل الناس عليه، ويعاقب على تركه، ويهدد بالقتل وغيره، كما هو معروف في أخباره في كتب المحنة". وقال أيضا في حق المترجم:

"قال ابن السمعاني: كان يضع الحديث".[سلسلة الأحاديث الضعيفة ٢٩٤/١٠]

محمد بن إسحاق

ختم الذهبي ترجمته بقوله:

فالذي يظهر لي أن ابن إسحاق حسن الحديث، صالح الحال، صدوق، وما انفرد به ففيه نكارة؛ فإن في حفظه شيئا، واحتج به أئمة» .

وقوله: «وما انفرد به. . .» إلخ؛ إنما يعني مخالفا فيه غيره، ممن هو أوثق منه أو أكثر عددا.

قلت: ولقد بلوت هذه المخالفة من ابن إسحاق في كثير من الأحاديث منذ القديم، وكلما مضى الزمن ازددت يقينا بهذه الحقيقة التي لم ينتبه لها إلا القليل من المشتغلين بهذا العلم الشريف. [سلسلة الأحاديث الضعيفة ٢٦٦/١٢]

المعروف عند المتأخرين أن ابن إسحاق إذا صرح بالتحديث فقد جاوز القنطرة، ونجا حديثه من العلة، وليس ذلك على إطلاقه! فتأمل قول الحافظ الذهبي بعد أن ساق أقوال الموثقين والجارحين لابن إسحاق في ((ميزانه)) :

((فالذي يظهر لي أن ابن إسحاق حسن الحديث، صالح الحال، صدوق، وما انفرد به ففيه نكارة؛ فإن في حفظه شيئا، وقد احتج به أئمة، فالله أعلم، وقد استشهد مسلم بخمسة أحاديث لابن إسحاق، ذكرها في (صحيحه))) .

قلت: فاظفر بهذا التحقيق، وعض عليه بالنواجذ، ولا يغرنك حماسة بعض القاصرين والناشئين الذين يتسرعون إلى إنكار ما لم يحيطوا بعلمه، كالاحتجاج ببعض المبادئ العامة التي جهلوا أنها ليست على إطلاقها وشمولها؛ كهذا الذي

شرحناه من حال ابن إسحاق، والله أعلم. [سلسلة الأحاديث الضعيفة ٦٩٧/١٢].

محمد بن سعيد الأسدي

محمد بن سعيد الأسدي المصلوب الكذاب الوضاع؛ فقد غيروا اسمه على نحو مئة اسم؛ تعمية له؛ فقيل في كنيته: أبو عبد الرحمن، وأبو عبد الله، وأبو قيس، وقيل في نسبته: الدمشقي، والأردني، والطبري. [سلسلة الأحاديث الضعيفة ٣٠٩/١١] .

محمد بن خالد القرشي

قلت: وهذا سند ضعيف لإرساله، وعنعنة هشيم، فإنه مدلس، وجهالة القرشي هذا، ومن ثم رمز له السيوطي بالضعف، فأصاب، وتعقبه المناوي بقوله فما أصاب: " رمز لضعفه اغترارا بقول ابن القطان: " فيه محمد بن خالد لا يعرف " وفاته أن الحافظ ابن حجر رده على ابن القطان بأن محمد هذا وثقه ابن معين وابن حبان ".

وهذا تعقب واه جاءه من التقليد والاستسلام لرد الحافظ ابن حجر دون تبصر، وهو في كتابه " التلخيص " (ص ٢٣) كما نقله المناوي، وفاته أن الجواد قد يكبو، فإن توثيق ابن معين المذكور مما لم يذكره أحد، حتى ولا الحافظ نفسه في " التهذيب "، فأخشى أن يكون وهما منه، ويؤيده أنه صرح في " تقريب التهذيب " أن القرشي هذا " مجهول " فوافق في ذلك قول ابن القطان: " لا يعرف "، وكذلك قال الذهبي في " الميزان " فمع اتفاق هؤلاء على تجهيله، هل يعقل أن يكون توثيق ابن معين له ثابتا عنه؟! ثم لو سلمنا جدلا ثبوت ذلك عنه، فهل يسلم السند من العلتين الأوليين: التدليس والإرسال؟! وبذلك يتبين أن لا وجه لذلك التعقب على السيوطي، بل هو من تعصب المناوي عليه، عفا الله عنا وعنهم.[سلسلة الأحاديث الضعيفة ٢/٣٤٥]

مالك

نقل الحافظ ابن كثير في "تفسيره" عن الإمام الدارقطني أنه صوب هذه الرواية على رواية مالك المنقطعة ثم قال:

"قلت: الظاهر أن الإمام مالكا إنما أسقط ذكر نعيم بن ربيعة عمدا، لما جهل حال نعيم و لم يعرفه، فإنه غير معروف إلا في هذا الحديث، ولذلك يسقط ذكرجماعة ممن لا يرتضيهم، ولهذا يرسل كثيرا من المرفوعات، ويقطع كثيرا من الموصولات".

قلت: وهذه فائدة عزيزة هامة من قبل هذا الحافظ النحرير. فعض عليها بالنواجذ. [سلسلة الأحاديث الضعيفة ٧٢/٧]

مخرمة بن بكير

طائفة من أهل مصر ذكروا أنه لم يسمع من أبيه لصغر سنه ، وأثبت بعضهم سماعه منه " ، وكذا قال الذهبى.

والتحقيق فى مخرمة أن روايته عن أبيه وجادة من كتابه ،قاله: أحمد وابن معين وغيرهما.

وقال ابن المدينى: سمع من أبيه قليلا ،كما فى " التقريب " وقد أخرج له مسلم خلافا لما سبق عن الحاكم ، وإذا كان يروى عن أبيه وجادة من كتابه ، فهى وجادة صحيحة ، وهى حجة.[إرواء الغليل ٤٨/١]

قلت: والراجح أن روايته عن أبيه وجادة من كتاب أبيه، وهي حجة .

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ١٧٧/٦]

معروف الكرخي

وهو الزاهد المشهور – له ترجمة حافلة عند الخطيب، ولكنه لم يذكر حاله في الرواية، وليس هو من رجال أحد الستة، ولا روى له أحمد في " المسند "، ولم يترجم له البخاري في " التاريخ الكبير "، وكذا ابن أبي حاتم في " الجرح والتعديل "، ولم يذكره الذهبي في " الميزان " ولا استدركه عليه الحافظ في " اللسان "، فهو مجهول الحال في الرواية. والله أعلم.[سلسلة الأحاديث الضعيفة ٤٥٦/٦] .

محمد بن عبد الوهاب

وإنما أفضت في تخريج هذا الحديث[١] الصحيح وذكر طرقه وبعض ألفاظه لأن بعض المبتدعة المحاربين للسنة والمنحرفين عن التوحيد يطعنون في الإمام محمد بن عبد الوهاب مجدد دعوة التوحيد في الجزيرة العربية، ويحملون الحديث عليه باعتباره من بلاد (نجد) المعروفة اليوم بهذا الاسم، وجهلوا أو تجاهلوا أنها ليست هي المقصودة بهذا الحديث، وإنما هي (العراق) كما دل عليه أكثر طرق الحديث، وبذلك قال العلماء قديما كالإمام الخطابي وابن حجر العسقلاني وغيرهم. وجهلوا أيضا أن كون الرجل من بعض البلاد المذمومة لا يستلزم أنه هو مذموم أيضا إذا كان صالحا في نفسه، والعكس بالعكس.

[سلسلة الأحاديث الصحيحة ٥/٣٠٥]

---

[١] " اللهم بارك لنا في مكتنا، اللهم بارك لنا في مدينتنا، اللهم بارك لنا في شامنا، وبارك لنا في صاعنا، وبارك لنا في مدنا، فقال رجل: يا رسول الله!وفي عراقنا، فأعرض عنه، فرددها ثلاثا، كل ذلك يقول الرجل: وفي عراقنا، فيعرض عنه، فقال: بها الزلازل والفتن، وفيها يطلع قرن الشيطان ".

محمود بن لبيد

محمود بن لبيد صحابي صغير وجل روايته عن الصحابة كما قال الحافظ في " التقريب " .[سلسلة الأحاديث الصحيحة ٢/٤٥٢]

محمد بن عمر

.... وما سبق من أقوال الأئمة في الواقدي، جرح مفسر لا خفاء فيه، فلا تلتفت بعد ذلك إلى محالة ابن سيد الناس في مقدمة كتابه " عيون الأثر " (ص ١٧ – ٢١) المدافعة عنه اعتمادا منه على توثيق من وثقه، ممن لم يتبين له حقيقة أمره، ولا إلى قول ابن الهمام معبرا عن رأي الحنفية فيه: " والواقدي عندنا حسن الحديث "، كما نقله الشيخ أبو غدة الكوثري (!) في تعليقه على " قواعد في علوم الحديث " للتهانوي (ص ٣٤٩) ، بمناسبة قول التهانوي هذا في صدد رده على قول الحافظ في " الفتح ": " وقد تعصب مغلطاي للواقدي، فنقل كلام من قواه ووثقه، وسكت عن ذكر من وهاه واتهمه، وهم أكثر عددا وأشد إتقانا، وأقوى معرفة من الأولين ... وقد أسند البيهقي عن الشافعي أنه كذبه ".

فرده التهانوي بقوله: " ولم يتعصب مغلطاي للواقدي، بل استعمل الإنصاف، فإن الصحيح في الواقدي التوثيق "! أقول: فلا تغتر بهؤلاء الذين مالوا إلى توثيقه، فإنهم خالفوا القاعدة المتفق عليها عند المحدثين أن الجرح المفسر مقدم على التعديل، ولعل الحنفية يقولون هنا كما قالوا فيما جرح به أبو حنيفة رحمه الله:

إن مصدر ذلك التعصب! وبذلك طعنوا في أئمة المسلمين بغير حق، في سبيل تخليص رجل منهم مما قيل فيه بحق. فاعتبروا يا أولي الأبصار.

وبعد كتابة ما سبق رأيت للشيخ زاهد الكوثري كلاما حسنا حول جرح الواقدي اتبع هنا سبيل أئمة الحديث وأقوالهم، فأرى أنه لا بأس من نقل كلامه ملخصا، لا احتجاجا به – فليس هو عندنا في موضع الحجة – وإنما ردا به على

متعصبة الحنفية – وهو منهم – الذين لا يبالون بمخالفة أقوال أئمة الحديث ونقاده، إذا كان لهم في ذلك هوى، كما فعل التهانوي، وقلده أبو غدة الكوثري، مع أنه خلاف قول شيخه الكوثري الذي يفخر بالانتساب إليه، فقد قال في " مقالاته " (ص ٤١ – ٤٤) في صدد رده على من احتج بحديث الواقدي المتقدم برقم (١٤) : " انفرد بروايته من كذبه جمهرة أئمة النقد بخط عريض، فقال النسائي في " الضعفاء ":

الكذابون المعروفون بالكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعة: الواقدي بالمدينة.

وقال البخاري: قال أحمد: الواقدي كذاب. وقال ابن معين: ضعيف ليس بثقة. وقال أبو داود: لا أشك أنه كان يفتعل الحديث. وقال أبو حاتم: كان يضع. كما في " تهذيب التهذيب " وغيره. وجرح هؤلاء مفسر لا يحتمل أن يحمل التكذيب في كلامهم على ما يحتمل الوهم كما ترى، وإنما مدار الحكم على الخبر بالوضع أو الضعف الشديد من حيث الصناعة الحديثية هو انفراد الكذاب أو المتهم بالكذب أو الفاحش الخطأ، لا النظر إلى ما في نفس الأمر، لأنه غيب. فالعمدة في هذا الباب هي علم أحوال الرواة، واحتمال أن يصدق الكذاب في هذه الرواية مثلا احتمال لم ينشأ من دليل فيكون وهما منبوذا ".

[سلسلة الأحاديث الضعيفة ١٤٦/٢]

النسائي

إن المبتدئين في هذا العلم الشريف يعلمون أن النسائي ليس له كتاب يعرف بـــ "الصحيح".[سلسلة الأحاديث الضعيفة ١٠/٥٨٥]

الوليد بن مسلم

الوليد بن مسلم يدلس تدليس التسوية ، وهو أن يسقط من سنده غير شيخه ولذلك قال الحافظ فيه: "ثقة، لكنه كثير التدليس والتسوية".

وبناء عليه فقول الذهبي في صدر كلامه عن الوليد: ".... فإذا قال: حدثنا (ابن جريج) ، فهو حجة" فيه قصور لا يخفى، فالصواب اشتراط تصريحه بالتحديث في شيخه وسائر الرواة الذين فوقه ، لنأمن بذلك من شر تدليسه تدليس التسوية .[سلسلة الأحاديث الضعيفة ٣٨٥/٧]

وهب بن منبه

قال ابن معين في إسماعيل هذا : " ثقة، رجل صدق، والصحيفة التي يرويها عن وهب عن جابر ليست بشيء إنما هو كتاب وقع إليهم و لم يسمع وهب من جابر شيئا ".

وقد تعقبه الحافظ المزي، فقال في " تهذيب الكمال ": " روى أبو بكر بن خزيمة في " صحيحه " عن محمد بن يحيى عن إسماعيل بن عبد الكريم عن إبراهيم بن عقيل عن وهب بن منبه قال: هذا ما سألت عنه جابر بن عبد الله وأخبرني أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول: أوكوا الأسقية وأغلقوا الأبواب ... الحديث. وهذا إسناد صحيح إلى وهب بن منبه.

وفيه ردعلى من قال: إنه لم يسمع من جابر، فإن الشهادة على الإثبات مقدمة على الشهادة على النفي، وصحيفة همام (أخو وهب) عن أبي هريرة مشهورة عند أهل العلم، ووفاة أبي هريرة قبل جابر، فكيف يستنكر سماعه منه، وكان جميعا في بلد واحد؟ ".

ورده الحافظ في " تهذيب التهذيب "، فقال: " قلت: أما إمكان السماع فلا ريب فيه، ولكن هذا في همام، فأما أخوه وهب الذي وقع فيه البحث فلا ملازمة بينهما، ولا يحسن الاعتراض على ابن معين بذلك الإسناد، فإن الظاهر أن ابن معين كان يغلط إسماعيل في هذه اللفظة عن وهب: " سألت جابرا ".

والصواب عنده: عن جابر. والله أعلم ".

وأقول: لا دليل عندنا على اطلاع ابن معين على قول وهب: " سألت جابرا ".

وعلى افتراض اطلاعه عليه ففيه تخطئة الثقة بغير حجة، وذا لا يجوز، ولاسيما مع إمكان السماع، والبراءة من التدليس، فإن هذا كاف في الاتصال عند مسلم والجمهور، ولو لم يثبت السماع، فكيف وقد ثبت؟ وقد ذكر الحافظ في ترجمة عقيل هذا أن البخاري علق (يعني في " صحيحه ") عن جابر في " تفسير سورة النساء " أثرا في الكهان، وقد جاء موصولا من رواية عقيل هذا عن وهب بن منبه عن جابر.

قلت: ذكر هناك (٨ / ٢٥٢) أنه وصله ابن أبي حاتم من طريق وهب بن منبه قال: سألت جابر بن عبد الله عن الطواغيت.. ففيه تصريح أيضا بالسماع. وبالله التوفيق. [سلسلة الأحاديث الصحيحة ٥/٢٧٧]

الهيثمي

قوله:" ورجاله موثقون "، فيه إشعار بأن التوثيق لين في بعضهم على الأقل [سلسلة الأحاديث الصحيحة ٤/٢٧١].

من عادة الهيثمي إذا قال في إسناد ما: "ورجاله موثقون": أنه يعني أن في رواته من وثق توثيقا ضعيفا لا يعتد به .[سلسلة الأحاديث الضعيفة ١١/٥٨]

وقوله: رجاله رجال الصحيح ".

قلت: لا يلزم من هذا القول صحة الإسناد لاحتمال أن يكون فيه علة تمنع الصحة كالانقطاع والتدليس ونحوه كما لا يخفى على أهل المعرفة بهذا العلم الشريف .[سلسلة الأحاديث الصحيحة ٣/٢٦٣]

ومما ينبغي أن يعلم أن هذا القول من الهيثمي – وهو كثير التكرار له – لا ينفي التضعيف الذي أشار إليه العقيلي، ذلك لأن ثقة رجال الإسناد، لا يستلزم صحته كما لا يخفى على الممارس لهذا العلم الشريف، فقد يكون فيه تدليس أو انقطاع – أو يكون أحد رواته مضعفا ولو كان من رجال " الصحيح "،لاسيما إذا كان مقرونا عنده، أو معلقا، إلى غير ذلك من العلل في صحة الإسناد، فتأمل. [سلسلة الأحاديث الصحيحة ٦/٥٦٣]

قول الهيثمي في " المجمع ":" رواه الطبراني في " الأوسط " " والكبير " ورجاله رجال الصحيح " ليس صحيحا على إطلاقه، وتلك عادة له أنه يطلق مثل هذا القول: " ورجاله رجال الصحيح " .

ويعني من فوق شيخ الطبراني، فاعلم هذا فإنه مفيد في مواطن التزاع والتحقيق. [سلسلة الأحاديث الصحيحة ٦٨٧/١]

الهيثمي كثير الاعتداد والاعتماد على توثيقات ابن حبان، كأنه لم يتنبه لقاعدته المرجوحة والمنتقدة من كبار الحفاظ كالذهبي وابن عبد الهادي والعسقلاني. [سلسلة الأحاديث الضعيفة١٣/١٠١٥]

وقوله : "رواه الطبراني في "الأوسط" بإسناد حسن"!

فالظاهر أنه قائم على إغماض النظر عن شيخ الطبراني، وهو أمر نعرفه عن الهيثمي، وقد رأيته صرح في بعض المواطن - ولا يحضرني الآن مكانه- أن شيوخ الطبراني الذين لم يوردهم الذهبي في "الميزان" على الستر أو العدالة، أو كما قال!

وهذا مذهب فيه تساهل كبير، كما لا يخفى على من تشبع بأقوال أهل هذا العلم ونقاده. [سلسلة الأحاديث الضعيفة١١/٥٧٧]

هانئ بن هانئ

مجهول عند المحدثين، ولم يوثقه إلا بعض المتساهلين، وهذا ترجمته في ((تهذيب التهذيب)) :

((روى عنه ابو إسحاق السبيعي وحده. قال النسائي ليس به بأس. وذكره ابن حبان في ((الثقات)) ، وذكره ابن سعد في الطبقة الأولى من أهل الكوفة قال: وكان يتشيع. وقال ابن المديني: مجهول، وقال حرملة عن الشافعي: لا يعرف، وأهل العلم بالحديث لا يثبتون حديثه لجهالة حاله)) .

قلت: ومن الثابت في ((علم المصطلح)) أن الراوي إذا تفرد عنه واحد تكون جهالته جحالة عينية، فهو إذا مجهول العين؛ لتفرد أبي إسحاق عنه كما عرفت من ((تهذيب الحافظ)) ؛ ولذلك؛ فقوله في هانئ هذا في ((التقريب)) : ((مستور)) !

غير مقبول منه؛ لأن هذا إنما يقال في مجهول الحال؛ كما نص عليه في مقدمة ((التقريب)) ؛ فإنه قال في صدد بيان مراتب الرواة:

((االسابعة من روى عنه أكثر من واحد ولم يوثق، وإليه الإشارة بلفظ:

(مستور) ، أو (مجهول الحال))) . ثم قال:

((التاسعة: من لم يروي عنه غير واحد ولم يوثق، وإليه الإشارة بلفظ (مجهول))) .

وقد يقول قائل: قوله في كل من المرتبتين: ((ولم يوثق)) ؛ يدل بمفهومه أنه لا يورد فيهما من كان موثقا.

فأقول: نعم ولكنه ذلك غير مضطرد عنده، فهناك من وثق، ومع ذلك أورده في إحديهما، فهذا مثلا:

أحمد بن عبد الرحمن القرشي المخزومي؛ قال فيه ((مستور)) ، مع أنه روى عنه اثنان ابن ماجة والمحاملي، وذكره ابن حبان في ((الثقات)) !

والحارث بن مخلد الرزقي الأنصاري؛ قال فيه:

((مجهول الحال)) ؛ تبعا لابن القطان مع أنه ذكر في ((التهذيب)) أن ابن حبان وثقه!

وممن قال فيه ((مجهول)) :

إبراهيم بن طريف الشامي. مع أنه أحمد بن صالح وابن شاهين وابن حبان! فهذا كحال هانئ بن هانئ.

إسحاق بن يزيد الهذلي المدني. وثقه ابن حبان أيضا.

إسماعيل بن أبي بكر الرملي. وثقه ابن حبان أيضا.

والأمثلة غيرها كثيرة يجدها من يتتبعها. وفيما ذكرنا كفاية.

وبالجملة؛ فهانئ هذا مجهول؛ كما قال ابن المديني، و لم نجد ما يصلح حجة لتوثيقه، وبالتالي لتحسين حديثه، بل وجدنا ابن سعد قد قال في ((الطبقات)) (٦ / ٢٢٣) بعد قوله المتقدم نقله عن ((التهذيب)) قال:

((وكان منكر الحديث)) .

وهذه فائدة هامة تلحق بكلام ابن سعد؛ فإنها سقطت من ((التهذيب)) . والله أعلم. [سلسلة الأحاديث الضعيفة١٢/١٩٧]

هشام بن عمـ ـار

لا فرق بالنسبة للبخاري بين قوله: قال هشام أو: حدثني هشام.[تحريم آلات الطرب ص٢٨].

- الرد على ابن حزم في الانقطاع بين البخاري وهشام :

أنقل هنا بعض ما قاله الحفاظ والنقاد ردا على ابن حزم إعلاله المذكور ليزداد القراء علما بمبلغ ضلال المنحرفين عن سبيل المؤمنين لإصرارهم على تقليده تقليدا أعمى مقرونا باتباع الهوى فأقول:

١ - قال العلامة ابن القيم في "إغاثة اللهفان" ١ / ٢٥٩ - ٢٦٠، وفي تهذيب السنن٥ / ٢٧١ - ٢٧٢،مع شيء من الدمج بينهما والتلخيص:

ولم يصنع من قدح في صحة هذا الحديث شيئا كابن حزم نصرة لمذهبه الباطل في إباحة الملاهي وزعم أنه منقطع لأن البخاري لم يصل سنده به. وهذا القدح باطل من وجوه:

أحدها: أن البخاري قد لقي هشام بن عمار وسمع منه فإذا قال: قال هشام فهو بمنزلة قوله: عن هشام اتفاقا.

الثاني: أنه لو لم يسمع منه فهو لم يستجز الجزم به عنه إلا وقد صح عنه أنه حدث به وهذا كثيرا ما يكون لكثرة من رواه عنه عن ذلك الشيخ وشهرته فالبخاري أبعد خلق الله عن التدليس.

الثالث: أنه أدخله في كتابه المسمى ب الصحيح محتجا به فلولا صحته عنده لما فعل ذلك فالحديث صحيح بلا ريب.

الرابع: أنه علقه بصيغة الجزم دون صيغة التمريض فإنه إذا توقف في الحديث أو لم يكن على شرطه يقول: ويروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، و: يذكر عنه ونحو ذلك فإذا قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم و: قال فلان فقد جزم وقطع بإضافته إليه وهنا قد جزم بإضافة الحديث إلى هشام فهو صحيح عنده.

الخامس: أنا لو أضربنا عن هذا كله صفحا فالحديث صحيح متصل عند غيره.

ثم ذكر حديث بشر بن بكر المتقدم ص ٤٢ من رواية الإسماعيلي وفيه لفظة المعازف التي أنكر وجودها حسان المضعف!.

٢ - وذكر نحوه ابن الصلاح من قبل في مقدمة علوم الحديث ص ٧٢ - ٧٣ وقال:

والحديث صحيح معروف الاتصال بشرط الصحيح.

٣ - وتلاه الحافظ ابن حجر في الفتح ١٠ / ٥٢ - ٥٣، وأبان فيه عن السبب الذي يحمل البخاري على مثل هذا التعليق ثم قال:

وقد تقرر عند الحفاظ أن الذي يأتي به البخاري من التعاليق كلها بصيغة الجزم يكون صحيحا إلى من علق عنه ولو لم يكن من شيوخه لكن إذا وجد الحديث المعلق من رواية بعض الحفاظ موصولا إلى من علقه بشرط الصحة أزال الإشكال ولهذا عنيت في ابتداء الأمر بهذا النوع وصنفت كتاب

تغليق التعليق وقد ذكر شيخنا في شرح الترمذي وفي كلامه على علوم الحديث أن حديث هشام بن عمار جاء عنه موصولا في مستخرج الإسماعيلي قال:..

ثم ساق إسناده وأتبعه بإسناد أبي داود وقد تقدم ذكرهما مع روايات أخرى عن جماعة من الثقات قالوا: حدثنا هشام بن عمار ... فانظر صفحة ٤٠ – ٤١.

ثم وقفت على قاعدة حديثية لابن حزم يلتقي فيها مع ما تقدم عن أئمة الحديث أن تعليق البخاري المذكور في حكم الإسناد المتصل بين البخاري وشيخه هشام بن عمار فقال في أصول الأحكام ١ / ١٤١:

وأما المدلس فينقسم قسمين:

أحدهما: حافظ عدل ربما أرسل حديثه وربما أسنده وربما حدث به على سبيل المذاكرة والفتيا أو المناظرة فلم يذكر له سندا وربما اقتصر على ذكر بعض رواته دون بعض فهذا لا يضر سائر رواياته شيئا لأن هذا ليس جرحة ولا غفلة لكنا نترك من حديثه ما علمنا يقينا أنه أرسله وما علمنا أنه أسقط بعض من في إسناده ونأخذ من حديثه ما لم نوقن فيه شيئا من ذلك وسواء قال: أخبرنا فلان أو قال: عن فلان أو قال: فلان عن فلان كل ذلك واجب قبوله ما لم يتيقن أنه أورد حديثا بعينه إيرادا غير مسند فإن أيقنا ذلك تركنا ذلك الحديث وحده فقط وأخذنا سائر رواياته.

قلت: فهذا نص منه فيما ذكر صريح يوجب الأخذ بقول البخاري: قال هشام وأنه كقوله: أخبرنا هشام فسقط بذلك إعلاله إياه بالانقطاع وثبت بالتالي أن مقلديه {إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ} والله المستعان.

[تحريم آلات الطرب ص٨١-٨٥]